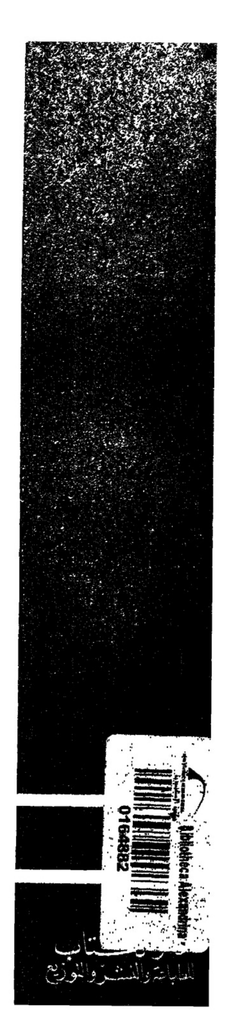
دكتور

محمود أبو زيد

القانون
والنظام الاجتماعى



دكتور محمود أبو زيد

القانون
والنظام الاجتماعي

دار الكتـــاب
للطباعة والنشر والتوزيع

الناشر
دار الكتـــاب
للطباعة والنشر والتوزيع
٨ ش حسن خليل ـــ ميدان العزيز بالله
الزيتون ت ٢٥٩٨٤٣٩

بسم الله الرحمن الرحيم

تقــــدير وعـــرفان

الدراسة الراهنة تدين بما هو أعمق من مجرد مشاعر العرفان لأساتذتى السابقين الذين شرفت بأن صرت زميلا حاليا لبعضهم ، فهم الذين قدمونى منذ سنوات طويلة ، وبكل جلال العلماء واصالتهم الى الآفاق الرحيبة لميدان علم الاجتماع نظرا وتطبيقا •

مشاعر ـ أقول ـ أكثر من مجرد العرفان أدين بها للأستاذ الدكتور أحمد أبو زيد والأستاذ الدكتور محمد ثابت الفندى والأستاذ الدكتور محمد عبد المعز نصر والأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث ، وللعلماء الراحلين الأستاذ الدكتور نجيب بلدى وهو يحاضرنا فى جامعة الاسكندرية فى الفلسفة الحديثة ، والأستاذ الدكتور أبو العلا عفيفى والأستاذ الدكتور على سامى النشار وهما يفتحان عقولنا وقلوبنا ـ آنذاك ـ على عظمة الفلسفة الاسلامية •

كذلك أذكر بكثير من الامتنان المناقشات الطويلة والآراء الصائبة للزملاء الأصدقاء الأستاذ الدكتور عبد الباسط محمد حسن والأستاذ الدكتور عبد الهادى أحمد الجوهرى والأستاذ السيد ياسين ، والتى كان لها ، فى كثير من اللقاءات ، فضل اثارة العديد من مسائل علم الاجتماع القانونى ومشكلات الضبط الاجتماعى ، وهى الجوانب التى أسهم طلابى فى مرحلتى الليسانس والدراسات العليا بكلية الدراسات الانسانية للبنات بجامعة الأزهر وبكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية (المملكة العربية السعودية) فى اثرائها وتعميق الوعى بها ، وذلك بتساؤلاتهم ، ومتابعتهم اليقظة للحوار المستمر الذى ربطنا معا لسنوات من حولها •

أما الصديق الزميل الأستاذ الدكتور عاطف أحمد فؤاد فقد نجح فى اقناعى بضرورة مراجعة خبرة سنوات التدريس لعلم الاجتماع القانونى والضبط الاجتماعى ، وأعادة تقديمها فى مؤلف متكامل • ولست أنسى دفعاته المستمرة ،

وايحاءاته وملاحظاته القيمة ونحن ندور من حول العديد من القضايا التى كان يثيرها بفهم وذكاء •

وأخيرا زوجتى ، نبع العطاء كله ، وأبنائى •• الصغار الكبار •• هؤلاء •• لست أدرى ، ولكن المؤكد أن دينهم سيظل أبدا فى عنقى ، فقد تحملوا عنى ـ خقيقة ـ كل العناء •

مصر الجديدة • أغسطس ١٩٨٧

م • أبو زيد

الفصل الأول

بعض الرؤى والاعتبارات

قد يكون من المهم أن أشير بداية الى أن هذه الدراسة تعتبر بوجه من الوجوه محاولة لتطوير بعض المبادىء والاتجاهات التى سبق أن عرضت لها فى كتابى السابق (علم الاجتماع القانونى ــ الأسس والاتجاهات) وحاولت أن أوضح بها بعض المحاور الأساسية فى العلم سواء من الناحية التصورية أو من الناحية التاريخية • وان كانت هذه المحاولة التى أسعى اليها الآن تتميز مع ذلك عن سابقتها بكونها أكثر احاطة بالجوانب العديدة التى تتشكل الظاهرة القانونية بفعلها ، وفى الوقت نفسه التى تعمل هذه الظاهرة من خلالها ، وقصدى بذلك الجوانب السياسية والاقتصادية والأخلاقية ، وما قد يحيط بذلك كله من رؤى ومواقف تمتد الى كثير من قضايا تاريخ الفكر الاجتماعى نفسه ، ان لم يكن تاريخ الفلسفة والأخلاق والتاريخ العقلى Intellectual بوجه عام •

— ١ —

ومن المعروف أن علم الاجتماع المعاصر يرجع بأصوله الى مصدرين أو منبعين رئيسيين على حد تعبير رايموند آرون Aron • الأول الأفكار الاجتماعية السياسية Politico - Social أو المذاهب السياسية الاجتماعية ، والثانى الدراسات الاحصائية والمسوح والبحوث الامبريقية •

وبالرغم من الأهمية البالغة التى يسبغها الكثيرون على تلك الجهود المرتبطة بالمصدر الأخير ، فاننى أعترف بأنى أميل الى الأخذ بالاتجاه الأول ، خاصة اذا ما أردنا الاقتراب من جوهر الأفكار ، وأن ننظر عن كثب حركة المجتمعات ، وماهية ما يعمل فيها من عوامل ومتغيرات • ذلك أن الأفكار وحدها هى التى تمثل العناصر البنائية الأساسية للعلم ، وهى التى يمكن أن تقدم تفسيرا أو آخر للظواهر الاجتماعية المختلفة ، أن لم يكن للتاريخ الانسانى بأكمله • ولا يختلف الأمر بالنسبة الى علم الاجتماع القانونى باعتباره أحد الفروع المتخصصة من علم الاجتماع العام • ومن هنا سبب توجهى الى بعض

كبار المفكرين الذين قدموا فى فترات زمنية مختلفة أفكارا رئيسية أسهمت فى صياغة نسيج التراث ليس فى أوقاتهم فحسب ، ولكن بعد ذلك بعصور طويلة ، لأنهـا لم تكن فحسـب أفكارا من ذلك الطـراز القادر على تقـديم الرؤية أو التفسـير ، ولكنها قادرة أيضـا على استثارة العقـل متحرقا الى التطلع والمعرفة •

وليست هناك حاجة الى تقرير أنه هنا على وجه التحديد ، تكمن الصعوبة الذاتية التى تنطـوى عليها هذه الدراسـة • لأنه على الرغم من الرغبـة فى (تحييد) تعاطفى مع بعض الأسماء الضخمة التى أسهمت فى صياغة الشكل المتسق لما يمثله علم الاجتماع القانونى اليوم ، فلابد من الاعتراف صراحة بأن مسألة التعيين والاختيار من بينهم ، لا تخلو من كل مشكلات التقدير والتقويم والذاتية والتحيز • اضافة الى ما قد تؤدى اليه من الوقوع فى خطر الرؤية القطبية الضيقة ، أو على الأقل ، التعسف فى حشد الأسماء ضمن مقولة واحدة ، أو مقولات مغـايرة ، فى الوقت الذى تملى الروح العلمية ادراك المتغـايرات والتأثيرات المتبادلة •

وليس من شك فى أن المنهج الذى اتبعته فى هذه الدراسة ليس هو المنهج الوحيد الذى يمكن اتباعه • ولكن النقطة الجديرة بالاعتبار هنا هى تساؤلى عن طبيعة الصلات القائمة بين علماء الاجتماع القانونى المعاصرين • وبتعبير آخر طبيعة مجتمع المتخصصين والمهتمين بشئون هذا الميدان الحيوى من ميادين العلم الاجتماعى ، وما اذا كانت مماثلة لتلك الحياة المليئة بالتساؤل والفكر والابداع التى عاشها أفلاطون وأرسطو وماركس وفيبر ومونتسكيو وماكيافيللى أو أوسـتن ودوركايم وغيرهم ممن كانوا فلاسـفة وعلماء فى آن واحـد ، أم أنهم ما عادوا يعرفون سوى اجراء البحوث (الهزيلة) التى لا تعرف سوى الاعتماد على (الاستمارة) فى جمع المادة والمعلومات •

وهكذا ، وربما أيضا من غير تمهيد كاف ، نجد أنفسنا فى داخل مشكلات الدراسة ، أولا من حيث ضرورة ايضاح ما أريد الكتابة عنه فى هذا الكتاب • وثانيا ، تبيان الأسباب التى جعلتنى أتخير بعض أسماء بذاتها فى أزمان بذاتها وأماكن بذاتها ، لأناقش ، ارتباطا بهذه الأبعاد جميعها ، أفكارا وقضايا بعينها ، وأخيرا ابراز الهدف من تناولى للأمور بهذه الكيفية بالذات رغم ما فى ذلك من

مخاطر الانزلاق بالمعالجة الى مناحى ومجالات فكر وتخصصات قد تكون بعيدة عن نطاق القانون ، ولو فى الظاهر على الأقل •

وفيما يتعلق بأولا فثمة بادىء ذى بدء واحدة من اثنتين ، فاما أن يشغل الباحث نفسه بمستويات التفكير العليا ، أو بما يمكن أن يوصف بأنه مستوى أدنى أو مستوى عادى أو عام • واعتقادى أن المستوى الأول هو وحده الذى يعكس تلك الأفكار الرئيسية التى يتمثل فيها الجهد الواعى البناء • والدراسة الحالية بخطتها ، وبعناصرها ، وبهدفهـا ، أزعم أنها تقع فى هذا المسـتوى الأول دون غيره •

ومن الواضح أنه لا يمكن أن يرتبط بهذه المسـتويات العليا ، الا ما كان بعيد الأثر فى الفكر القانونى الاجتماعى من الأفكار والأسماء • ولا أقول ما كان تأثيره جوهريا وأساسيا وحاسما ، ويشـكل فى جماعه ، وبصرف النظر عن العصر ، كل ما هو جدير بالاعتبار والوقوف أمامه من أفكار ومذاهب واتجاهات ، وانما لا لكونها أفكار ومذاهب واتجاهات رائدة فحسب ، ولكن لأنها كانت أقدر على البقاء والاسـتمرار ، وعلى التأثير فى غيرها ، على الرغم من كل مظـاهر الصراع التى خاضـتها ولا شـك أثناء وجودها واحتكاكها بغيرها من الأفكار الأخرى ، وانتقالها عبر الأجيال • ذلك أن الأفكار العظيمة وحدهما هى التى تبقى ، والأسماء الضـخمة وحدها هى التى تدوم ، والاثنان معا يشـكلان كل ما هو أصيل وعبقرى من حيث أنه يقيم العلاقة الواعية بين الماضى والمستقبل ، ويعبىء ، فى الوقت نفسه ، كل الجهود نحو العمل البناء • وتلك هى الخاصية الأساسية للفكرة أو الأفكار ، على الأقل كما رآها هيجل Hegel ، على اعتبار أن الفكرة (أو المذهب الفلسـفى) هى التى تحرك المادة أو الواقع الاجتماعى بتعبير آخر •

وبالرغم من أن البعض قد يرى ما هو عكس ذلك ، وأن الفكـرة تأتى فى المرتبة الثانية ، وأن الواقع المادى هو الأسـاس (ماركس Marx مثلا) ، فان المهم على أية حال هو أن أؤكد على أننى لم أقصد بذلك كله ولو للحظة واحدة الى القول بأن ما سوف يتناوله هذا الكتاب هو وحده ما يمثل الكلمة التى لا راد لها فى علم الاجتماع القانونى ، وذلك لسبب بسيط هو أن ادعاءاً مثل هذا لا يعنى سوى الاهدار التام لكافة الجهود الشاقة التى بذلتها العقول المخلصـة على

طريق مسيرة العلم ، وهذا فى ذاته سخف ما بعده سخف • وبدلا من ذلك فلابد من تقـرير أن كل ما أسعى اليه هو محـاولة التقـاط تلك الأفكـار والرؤى الجوهرية ، أو قل المحـورية ، لدى هؤلاء العلماء والفلاسـفة والمفكرين أيا ما اختلفت بهم نطاقات التخصصات والاهتمامات كعلماء أو فلاسفة أو مؤرخين أو فلاسفة تاريخ أو رجال فقه وقانون ، أو علماء ومفكرين سياسيين ، فقد سعى كل منهم بطريقته الخاصة الى فهم الطبيعة الازدواجية ، أو بالأصح ، التفاوت وعدم الاتساق بين الحقيقة الخارجية External ، والقيمة الذاتية أو القيمة الداخلية Internal Value لهذه الحقيقة ، كما أدركوا جميعهم أن دراسـة الظاهرة القانونية أبعـد بكثير من كونها مجرد دراسة جزء أو مكون من مكونات البناء الاجتماعى الذى تتم دراسته بطريقة آلية Automatic ، كما درج على ذلك أنصار الفقه التقليدى وكثيرون من علماء الاجتماع وأساتذته الذين حصروا اهتمامهم فى نطـاق البحوث الامبريقية المتعجلة ، ولكنها (دراسـة الظاهرة القانونية) تتم عن طريق الادراك السليم للعلاقات الوثيقة والمتبادلة بين هذه الظـاهرة وبين الكل الاجتماعى ، وهو الادراك الذى نراه فيما صـاغوه من تصورات فلسفية ومفهومات اجتماعية ، استخدموها كأدوات لخلق هذا الكل الاجتماعى وتفسيره ، وفى الوقت نفسـه كأدوات ووسائل للخلاص وللتحرر مما عادوا يستشعرونه من ثقل هذا الخلق وقيوده وعبوديته لهم •

ومن الناحية الثانية فان القارىء سوف يلحظ ولا شك بضعة أمور هى :

أولا : أن هذه الدراسة تتخذ لها مجالا زمنيا متراميا اذا ما اعتبرنا العلماء والمفكرين الذين سـوف نتناولهم وهى ترجع فى ذلك الى أفلاطون وأرسـطو وبذا فكأنها تحاول تغطية فترة تزيد على بضعة وعشرين قرنا من الزمان وهذه فترة بالغة الطول ولا شك •

ثانياً : اننا وان كنا لن نعرض لهؤلاء العلماء والمفكرين بشـكل تاريخى Historically يظهر تتابعهم الزمانى وكأنهم حلقات لازمة ضمن سلسـلة أيديولوجية واحدة تسلم كل حلقة منها بالضرورة وبشكل آلى الى الحلقة التى تليها ، الا أن هناك ولا شـك من الايديولوجيات والاتجاهات الفكرية المميزة التى قد تشذ عن ذلك ، وتمثل بذاتها أنماطا يحسن بالفعل معالجتها على نحو يظهر انتظامها التاريخى •

ثالثاً : ان الدراسة تفيض فى مناقشتها لبعض العلماء والمفكرين بشكل قد لا يتوافر للبعض الآخر . وربما كان سبب ذلك أنهم يستحقون مزيدا من المناقشـــة ، أو مزيدا من الأضـــواء . أو ربما لاعتقادى أنهم أكثر أهمية من غيرهم ، أو ربما أكثر اثارة ، وهذه مسألة من الصعب تجنبها على أى الأحوال ، وان كان عدم الافاضة أو الاســترسال لا يعنى فى الوقت نفســه أنه معيار أو مقياس لتقدير أهمية أو مكانة هذا المفكر أو ذاك .

وأخيراً ان الأسماء التى يشكل أصــحابها موضوع هذه الدراســة انما تنتمى جميعها ــ بالرغم من اختلاف الزمان وتباعده ــ الى نمط حضارى واحد والى مجــال جغرافى واحد . فبداية من أفلاطون وأرســطو حتى جورج جيرفيتش ... الخ ، يمكن القول بتعبير توينبى Toynbee ان المجال الجغرافى ليس من الاتساع أو الضيق لنصفه بالعالمية World - wide أو بالاقليمية National ، أو حتى أنه مقيد الى حــدود Boundaries ذاتيــة معينــة . فالدراسة وان كانت تدور بأكملها حول عدد من العلماء والمفكرين الذين ينتمون الى العالم الغربى ، ومن ثم فقد يتبــادر الى الذهن انتماؤهم الى الحضــارة الغربية ، فاننا نقصد بمفهوم هذه الحضارة هنا شيئا أضيق مما يقصد به عادة . اذ يشير فحســب الى القارة (أوربا) ، وعلى وجه التحديد الى أوربا بمعناها الضيق ، أقصد مواقع القلب الأصلية فى وسط أوربا ، وغربها وبخاصة فرنسا وألمانيا وانجلترا والنمسا ، وكذلك تلك المناطق الجغرافية التى شهدت حضارتى الاغريق والرومان وأعنى بها اليونان وايطاليا .

وهكذا نجد أنفسنا بصدد العديد من الأجيال التى قد يجيىء (على الرغم من أن مفهوم الجيل هو مفهوم واسع وفضــفاض) بعضــها مترامنا حيث قد ينتمى عدد من المفكرين الى الجيل ذاته ، أو متباعدا ربما بعشرات السنين ، أو حتى يفصل بينها عدة قرون .

والواقع أن تقرير المجــال الزمنى الجغرافى للدراســة على هذا النحــو قد دفعت اليه بضعة أمور هى :

أولا : انه يرجع الفضل الى أفلاطون وأرسطو بصفة خاصة فى تشكيل ماهية الأفكار الرئيسية التى تنضح بها الحضــارة الغربية المعاصرة وذلك الى الدرجة التى يستحيل معها تصور هذه الحضارة بعيدا عن الأفكار والرؤىء

الأصيلة التى انحدرت من أفلاطون وأرسطو ، ومن قبلهما سقراط • والواقع أنه أيا ما كانت اتجاهات هذه الحضـــارة ، فان توجهـــاتها ، وكل ما أثرت به التراث الانسانى انما قد استلهم بشكل أو بآخر من هذه المصادر الأساسية •

ثانيا : ان ثمة مشابهة كبيرة بين أثينا (المدينة الدولة) فى عصر أفلاطون وبين أوربا الـــقرن العشرين وذلك عندما كانت بلاد اليونان تبحث عن أسس جديدة متينة للنظام الاجتماعى Social Order لتحل محل تلك التى دمرتها حرب البيلوبونيز ، وتقاتل المدن الهيلينية وثوراتها •

واذا كان الاغريق هم أول الشعوب التى أعطت الفكر الاجتماعى بعامة طابعا فلسفيا مميزا[1] ، فتجاوزوا بذلك ارهاصات كثير من الشعوب والمجتمعات الأخرى التى ظلت تنظر الى الفكر الاجتماعى من خلال تصـــورات أخلاقية ، فان أفلاطون وأرسطو بالذات يقفان نسيجا وحدهما لا من حيث أن فكرهما كان انعكاسا صادقا فحسب لأحداث عصرهما ، ولكن أيضا من حيث أن هذا الفكر قد صـــبغ الأفكار الاغريقية فى التطور والنمو والتفكك الاجتماعى وســـائر مشكلات السياسة والضبط والأخلاق والقانون ، بتلك الصبغة العلمانية التى أضحى معها الفكر الاجتماعى عملية عقلانية ينظر اليها ويتم تقديرها فى ضوء اعتبارات وتصورات تأملية وعقلية هى التى قدر لها أن تقتسم فيما بعد ـــ وعبر التتـــابع الممتد للعديد من الأســـماء اللامعة المنحـــدرة عن كل من أفلاطون وأرسطو ـــ مختلف المذاهب القانونية والأخلاقية والسياسية • حيث كان فكر أفلاطون معياريا يهدف الى اقامة جمهوريته المثالية The Republic بينما انبنى فكر أرسطو على المقارنة والملاحظة الواقعية ، فكان كتابه السياسة Politics أقدم وأروع تصـــنيف كلاســـيكى فى القانون الدســـتورى حيث عدد جميع الدساتير فى أشكال الحكم لا فى المدن الاغريقية وحدها بل فى أهم مدن العالم المعروف وقتذاك (١٥٨ دستورا) •

ثالثاً : على الرغم من أنه قد يبدو صـــحيحا فى جملته ان معظم المفكرين القدامى الذين تحدثوا عن القانون قد فعـــلوا ذلك مســـتخدمين أفكارا تأملية بالدرجة الأولى ، فانه تتضـــح عند أرسطو بالذات نزعة يمكن أن توصف بأنها

---

(١) Calverton, V. F.; The Making of Society : An Outline of Sociology. Modern Library. N. Y. 1937. P. 41.

نزعة امبريقية • فقد تضمنت أفكاره عن الشرعية والعدالة اشارات عديدة عن القيم الأساسية للنسق الاجتماعية • كما أن تمييزه بين الأخلاق والقانون مما ينظر اليه أيضا على أنه نوع من الاشارة أو التنبؤ بتلك البحوث الامبريقية التى تمت فيما بعد • مما يعنى أنه حتى فى تلك المراحل الأولى المبكرة من تاريخ الفكر الفلسفى والقانونى كان هناك من الشواهد والآثار ما يشير الى الاتجاه الامبريقى الذى سوف يظهر مستقبلا فى الدراسات القانونية •

وأخيراً فقد كان أرسطو — على العكس من أفلاطون — أول من انتبه من الفلاسفة والمفكرين الى ضرورة وجود نسق قانونى فى كل مجتمع حتى يتحقق القدر المرغوب من العدالة • وصحيح أن هذا القدر ليس هو العدالة المطلقة أو الكاملة التى سعى أفلاطون اليها ، ولكنه كان يعتقد أن تحقق جانبا من العدالة أفضل بكثير من تفشى الظلم وعدم تحقق أى شىء منها • ولقد كانت تلك النهاية التى انتهى اليها أرسطو بداية للتمييز بين نوعين من العدالة الطبيعية Natural والعدالة العرفية أو التعارفية Conventional والأولى تخص الانسان وتتعلق به من حيث هو انسان •

والمهم فى ذلك كله أنه عند هذه النقطة بالذات بدأ الفكر الغربى يدخل مرحلة مميزة كان لمفهوم الطبيعة Nature فيها دورا أساسيا له مغزاه •

ومع أنه يصعب هنا تقويم المدى الذى وصل اليه تطور الأنساق القانونية التى تسير عليها هذه الحضارة من حيث نجاحها فى الوفاء بالأغراض الحقيقية منها ، الا أن الشىء الهام هو أن المفهومات الجديدة مثل مفهوم القانون الطبيعى Natural Law ومفهوم العدالة الطبيعية Natural Justice ومفهوم الحق الطبيعى Natural Right كان لها آثارها البعيدة فى تشكيل كل ما ارتبطت بها من اتجاهات وأفكار ظلت طوال العصور اللاحقة تلقى أوج تأكيد لها ، وفى الوقت نفسه أعنف الأنتقادات وبخاصة فى القرن التاسع عشر على ما تكشف عنه نظرية القانون الطبيعى التى انقسم الفقهاء والمفكرون ازاءها شيع وفرقاء ما بين مؤمن وآخذ بها ، وناكر ورافض لها • والمعسكر الأخير يضم تلك الاتجاهات التى عرفت باسم المذاهب القانونية الوضعية أو المذاهب الواقعية من حيث أنها جميعها تشترك فى انكارها للقانون الطبيعى ، حتى وبالرغم من اختلاف المواقف فيما بينها هى ذاتها •

ولا شك فى أن أبطال المسرح تعكس شخصياتهم وصورهم جانباً كبيراً من شخصية المؤلف نفسه أو المخرج • وأيا ما كانت طبيعة الجهد الذى يبذله المرء لكى يكون منصفا ومحايدا ، فالأغلب أنه لن ينجح كثيرا فى اخفاء تعاطفه المباشر أو غير المباشر ، والمضمر أو العلنى مع هذه الشخصية أو تلك •

ولعل أول ما يلفت النظر اذا ما استعرضنا الآن أبطالنا Dramtis Personae أننا بعد هذين القطبين (أفلاطون وأرسطو) لا نكاد نجد ، ولعدة قرون طويلة ، من الفكر أو المصنفات ما يمكن أن نصفه بأنه فى اصالة أو قمة ما قدمه كلاهما •

ومع أنه يمكن القول بصفة عامة ان اهتمام المذاهب الرواقية والأبيقورية بالأخلاق قد تبلور حول الأخلاق الفردية ، فان فكرة القانون الطبيعى قد نجحت فى أن تحتل مكانة خاصة لدى الرواقيين Stoics ، حيث نظروا الى الطبيعية نظرة كلية يسودها أو يحكمها العقل الشامل أو القانون الأخلاقى بمعنى أدق • وكأنهم بذلك قد قرنوا هذا القانون الطبيعى بالقانون الأخلاقى الذى اعتبروه قانونا طبيعيا وعدلا مطلقا • وهكذا نجد أن معنى القانون الطبيعى قد أصبح عندهم نقيض القانون الوضعى ، لأن الأول هو القادر على توجيه الأفعال والأفراد ، وعلى مقابلة كافة الاحتياجات والظروف(١) •

واذا تجاوزنا مظاهر التدهور التى أصابت النظام السياسى والقانونى فى أوربا اثر سقوط الامبراطورية الرومانية وهو ما أدى ليس فقط الى الابتعاد عن الفكر الاجتماعى والسياسى السابق ، ولكن أيضا الى تفكك المجتمع الى شذرات تحاول أن تحيط نفسها بمظاهر القوة أو النفوذ ، فلن نلتق الا بمحاولة القديس أوغسطين St. Augustine « مدينة الله » City of God التى جاءت تعبيرا عن الفكر السياسى والقانونى الذى يتشح بثوب الايمان ، وبتعبير آخر يمكن القول بأن القانون الطبيعى قد أصبح هو القانون الالهى ، وهى الفكرة التى تطورت وتأكدت على أيدى توما الأكوينى T. Aquians وترتب عليها أن الدولة برؤسائها ونظمها ، لم تعد ينظر اليها على أنها المصدر

---

(1) Abraham, J. H.; Origins and Growth of Sociology, Penguin Books. 1973. P. 27.

الوحيد للقانون وللسلطة وللنظام ، وانما عليها هي أيضا – أي الودلة – أن تخضع للقانون الأخلاقي أو قانون العقل أو القانون العدل ، لأنه انعكاس لحكمة الله التي ينبغي أن يخضع لها البشر أجمعين .

وعموما فانه اذا كان انقسام المجتمع الى عدة أنظمة لكل منها جزاءاتها القانونية والدينية التي تستمد من السلطة السياسية العلمانية والكنيسة على الترتيب ، واذا كان القانون الكنسي Canon الذي استمد مبادءه وأصوله من القانون الروماني قد نجح في التقريب بين النظم الاقطاعية ، وربما في تكاتفها والتحامها ، بينما أرست قوانين جوستنيان Justinian أسس الأنساق القانونية في أوربا الغربية ، فانه يبقى صحيحا الى أبعد الحدود أن خضوع الانسان في المجتمع المسيحي الى قوانين الله كما فسرتها وشرحتها الكنيسة ، قد ظل يعني الخضوع المطلق لتعاليمها ، كما أصبحت العدالة الاجتماعية هي ما تحدده الكنسة أنه حق وأنه خير وصواب . وهذا ما جعل مفكر مثل توكيوفيل Tocqueville يلاحظ فيما بعد أن حركة المجتمع في أوربا الغربية انما كانت تتجه نحو اقرار مزيد من المساواة في ظروف الحياة[1] ، وهي ملاحظة وان كانت لها مضامينها المتعددة الا أن ظروف الحياة الواقعية لم تقدم كثيرا من الشواهد على صدقها وصحتها . ذلك على الرغم من تسليمنا بالمكانة التي احتلتها أفكار توكيوفيل باعتباره أحد العقول العظيمة التي أسهمت في ارساء الأرضية الصلبة للتفكير الاجتماعي في العصر الحديث . وربما كان ذلك هو بالضبط ما دفع به بعد ذلك الى أن يقرر في ضوء دراسته لطبيعة التطور التاريخي في أوربا الحديثة ومختلف الظروف التي صاحبت التصنيع وأفكار المساواة والديمقراطية الشعبية والعلمانية ، تلك النتيجة التي استقاها مع فيبر Weber لا بصدد التقدم الاجتماعي والأخلاقي ، ولكن بصدد الحالة السقيمة التي وصل اليها الانسان نتيجة اغترابه Alienation عن الآخرين واغترابه عن القيم وعن الذات ، وهو اغتراب أعزاه الى العوامل والقوى ذاتها التي اعتبرها بعض المفكرين في القرن نفسه ، عوامل وقوى تقدمية[2] .

وقد لا يكون ماكيا فيللي Machiavelli (١٤٦٩ / ١٥٢٧) أضخم

---

(١) Ibid. P. 28.

(٢) Nisbet, R. A.; The Sociological Tradition, Heinemann, London, 1973. P. 270.

الأســماء فى المجمــوعة الكبيرة التى نعرض لها ، أو أبعــدها تأثيرا فى الفكــر القانونى ، ولكن الذى لا شك فيه هو أنه عاصر واحدة من أخطر المراحل التى ولجتها الحضارة الغربية ، وأعنى بذلك تلك المرحلة التى أطلت فيها أوربا على العصر الحديث ، وبدأت من ثم تنفض عنها تصــورات ومفهومات العصــور الوسطى ، لتشهد ملامح تقدم الفكر الاجتماعى الذى تم بتأثير كتابات المفكرين العظــام الذين قدر لهم أن يعطوا هذا العصر طــابع وجوده الملىء بالدينامية والحيــاة ٠ وفى مقدمتهــم فيكو Vico الذى عكس مقــاله فى العــلم الجــديد Scienza Nuova تلك النزعة التى قــدر لهــا أن تنمو وتزدهــر على أيدى مونتسكيو ولوك وروسو وكونت وباكل وكارل ماركس ٠

ويعتبر ماكيا فيللى المؤسس الحقيقى لعلم الاجتماع السياسى Political Sociology بمعنــاه الحديث ٠ ومع ذلك فان أهميته بالنســبة الينا لا تتمثــل فحسب فى أنه كان رائدا فى افساح المجال من بعده الى جهد الملاحظة والتعليل العقلى عند علماء الاجتماع الغربيين ، ولكن أيضا فى أنه قاد الطريق مستندا الى وجهة نظر استراتجية محددة ليكشف عن الســبل التى من شــأنها تأكيد سلطة الأمير The Prince ودعم حكمه واستمرار نفوذه وســلطانه ، وكذلك حمايته فى عالم تسوده الاضطرابات والقوى المتصارعة ٠ وان كان الكثيرون يرون أن توماس هوبز Hobbes (١٥٨٨ / ١٦٧٩) بصفة خاصة هو الذى قدم أروع دفاع نظرى عن نظام الملكية والتصورات التى ينبنى عليها هذا النوع من المجتمعات ٠

وأيا ما كانت الاختلافات فى وجهات النظر حول هذه النقطة فان الذى لا شك فيه هو أن الكتابات السياسية والقانونية منذ ماكيا فيللى الى اليوم ، وعبورا أيضا بكل خلفــائه وورثتــه الشرعيين أو الماكيافيلليين الجــدد بتعبير آخر[1] ، يمكن القول بأن اهتماماتها الحقيقية ، قد ظلت تستهدف باســتمرار

---

(١) بصرف النظر عن هذه الاختلافات حول فلفريدو باريتــو Pareto وجياتانو موسكا Mosca والتكوين العقلى والثقافى لكل منهما ، وكليهما فى مقدمة علماء الاجتماع والسياسة الذين تثير أسماؤهم غير قليل من النقاش والجدال سواء حــول مكانتهم والقيمة الحقيقية لاعمالهم ، أو المستوى الذى ينبغى أن يوضعا فيه بين غيرهم من العلماء والمفكرين ، الا أنهما يعتبران من وجهة نظر غالبية مؤرخى الفكر الاجتماعى والسياسى خلفاء نيقولا ماكيافيللى وورثته الشرعيين،أو الممثلين الحقيقيين للماكيافيليين=

اما مساندة الشكل التقليدى القائم للمجتمع ، واما البحث عن التبريرات التى يمكن أن تساق للحد من مظاهر القوة وللتأثير فيما قد يوجد من امتيازات لأجل احقاق قدر أكبر من المساواة[1] .

وقد يرى البعض أن بالامكان وضع كل من بودان Bodin وهوبز Hobbes وبنثام Bentham وجون أوستن Austin معا فى سلة واحدة ، ولكن لا من حيث أنهم يعكسون مكانة واحدة ، وانما على اعتبار أنهم ، أولا ، ينتهون جميعهم من حيث الانتماء الفكرى الى المدرسة المثالية التى وضع أفلاطون أولى لبناتها . وثانيا ، لأن أفكارهم فى القانون وفى الدولة تدور فى معظمها حول محاور أساسية يشاركون فيها بقدر أو بآخر . فالقانون بالنسبة الى أوستن على سبيل المثال يعتمد من حيث وضعه وتطبيقه على الدولة ، بمعنى أن سلطان الدولة هو الذى يصنع القانون ، وهو الذى يلزم أفراد المجتمع بالخضوع له وبطاعته ، مستخدمة فى ذلك ما تملكه من وسائل الجبر وأساليب الضغط والاكراه ، مما يعنى الاعتراف الكامل بالسلطة المطلقة للدولة والارتباط بشكل واضح بالموقف الفردى الذى يرى أن القانون هو أمر السيادة . وهى الأفكار التى وجدت أساسا لها فى الفلسفة المثالية المتأخرة للحكم المطلق الذى تبلور على أيدى توماس هوبز فى القرن السابع عشر . فالقانون ليس مجرد النصيحة أو التوجيه ، ولكنه أمر يلزم طاعته ، والتى شارك فيها على أى الأحوال كل من

= الجدد فباريتو على سبيل المثال كان يختلف اختلافا بينا سواء بالتربية أو الثقافة أو المزاج والتعليم عن فيلسوف مثل دوركايم ، كما لم يكن يشعر بأى عرفان أو دين نحو أوجيست كونت الذى لم يكن يخفى احتقاره له . واذا كان هناك اى تراث فكرى ينتمى اليه فهو من غير شك تراث ماكيافيللى أو الماكيافيلية . وقد تكون الخطوط العريضة فى تفكير كل من باريتو وموسكا متشابهة من حيث أنهما ساندا الارستقراطية المتعالية ولم يترددا فى التشكك فى الديمقراطية وعدم الثقة فى حكم الجماهير وهو ما اثبتته الأحداث السياسية والاجتماعية فى الثمانينات والتسعينات من القرن الماضى على الأقل بالنسبة الى موطنهما الاصلى ايطاليا . ولكن من الصعب مع ذلك أن نتجاهل القوى المختلفة التى شكلت منهجية فكر كل منهما والقضايا المتناقضة التى انطوى عليها هذا الفكر مما أدى بباريتو الى أن يتجه الى ناحية وبموسكا الى نهاية الناحية المقابلة .

(أنظر فى ذلك كله : Aron, Raymond; Main Currents in Sociological Thought. 2. A Pelican Book. 1974, p. 16.)

(1) Burnham, James.; The Machiavellians : Defenders of Freedom. N. Y. 1943. P. 27.

بودان وبنثام وغيرهما من أقطاب المدرسة التحليلية فى الفقه التى ردت التراث بكل عناصره ومعانيه الى القوة والى الكائن السياسى الأسمى أى الدولة .

- ٣ -

وقد يكون من الصعب تقرير السمات الأساسية لأى عصر من العصور . ولكن المؤكد هو أن أهم ما تميزت به بدايات العصور الحديثة كان تداعى النظام الاقطاعى Feudal System الذى ساده نظام التحكيم الالهى واستند الى ازدواج السلطة الزمنية والروحية للامبراطور والبابا من ناحية ، وكذا ظهور القوميات الملكية التى أخذت سلطاتها تتسع وسواعدها تشتد نتيجة لضعف الكنيسة من ناحية ثانية . ولذلك كله فقد كان طبيعيا أن تظهر على مسرح الفكر السياسى والاجتماعى الأوربى العديد من المشكلات والقضايا التى ترتبط ارتباطا وثيقا بظروف الحياة العملية وفى مقدمتها مشكلة حق الدولة فى السياده ، وما يقابل هذا من حقوق للأفراد فى الحرية . فكما أن الفرد قد بدأ يتحرر من أفكار العصر الوسيط وتعاليم الكنيسة ، فقد بدأ يتحرر أيضا ، من النظام الاقطاعى بكل قوالبه وقيوده وذلك على نحو ما نجد فى فلسفة جان بودان التى ضمنها كتبه الستة الشهيرة فى الدولة .

والحقيقة أن هناك أكثر من وجه شبه واحد يقوم بين بودان من ناحية وماكيافيللى من ناحية ثانية وهوبز من ناحية ثالثة ، ذلك أنهم جميعهم ينتمون فى آخر الأمر الى مدرسة واحدة فيما يتعلق بنظرتهم الى سلطة الدولة وطابع هذه السلطة ، والمبادىء أو القواعد التى تتحدد فى ضوئها مدى ما لهذه السلطة من شرعية ، وذلك فى ضوء قناعتهم الأساسية والراسخة بفكرة الحقوق الطبيعية Natural Rights وفكرة القانون الطبيعى Natural Law . ولكن فى الوقت الذى كان لهذه الأفكار معنى كنسيا يرتبط بالمبادىء والتعاليم المسيحية فى العصر الوسيط بالنسبة الى بودان ، فانها لم تكن عند هوبز سوى ما يكشف عنه العقل فحسب ، وهذا ما يجعل بنثام بمبدئه فى المنفعة والفردية ومذهبه العقلانى ، يظهر لنا أكثر تجاوبا وأكثر قربا منه ، وبخاصة من حيث تمجيدهما للعقل ، وكراهيتهما المشتركة للمجتمع التقليدى القديم ، الأمر الذى ظهر بشكل جلى وصريح عند بنثام وأتباعه من الفلاسفة الراديكاليين الذين لم يخفوا - مثله - احتقارهم لكل ما هو تقليدى وغامض ومشوش مما حفلت

به أفكار العصور الوسطى ، أمام سمو العقل وضرورة سيادته باعتباره الأقدر على تحقيق المصلحة الفردية والمصلحة الاجتماعية على السواء . أما طريقهم لذلك فهو القانون الذى أكدت مبـادىء النفعية ، وبخاصـة كما عبر عنهـا اهرنج Ihering ، مقتفيا آثار بنثام ــ دوره الحاسـم فى احداث التغيير الاجتماعى . فالقانون هو وسـيلة الى غاية محددة ومحسـوبة تماما . كما أنه يقوم على مبدأ المتعة والألم ذاته من حيث ما يتضـمنه من مثوبة وعقـاب على الترتيب .

ولسوف تتضح فى كل المواقف الحاسمة التى تعكسـها صـفحات هذه الدراسة أن ثمة عدة شخصيات عملاقة أقرب الينا بكثير من ماكيافيللى وبودان وهوبز وبنثام ، ومن باب أولى أفلاطون وأرسطو . ولكنها تشير جميعها الى المفكرين الذين يرجع اليهم الفضل المباشر فى بناء الشخصية الذاتية والمستقلة لعلم الاجتماع القانونى فى مضاه الحديث ، حيث تبرز أبعاد الدور الحقيقى الذى قام به كل من ماركس Marx ودوركايم Durkhiem وماكس فيبر Weber فى تحديد المجالات الأسـاسية التى يختص هذا العلم بالبحث فيها ، وطبيعة الجهود التى بذلوها فى دراسة الوقائع القانونية ، وكيفية نشـأتها ، والطرق المختلفة فى معالجـة أنماط التنظيم القانونى التى تختلف باختلاف المجتمعات وتبعا لتباين العوامل والقوى المؤثرة فى صياغة هذه الأنماط ، ومن ثم التأثير فيها ، وفى ممارسـة العدالة وتطبيقها . واعتبروا لأجل ذلك الآباء الحقيقيين المؤسسين Founding Fathers لهذا العلم ، وان كان البعض يرى أن أول محـاولة لتكوين علم الاجتماع القانونى على دعـائم متينة قد ظهـرت عند مونتسكيو فى منتصف القرن الثامن عشر وذلك فى كتابه الشهير روح القوانين Esprit des Lois (١٧٤٨)[1] وهى قضية أثارت على أى الأحوال غير قليل من النزاع نظـرا لما يراه البعض من أن مونتسـكيو لم يكن من هذا النوع من المفكرين الذين يتسـم تفكيرهم بالوضـوح أو العمق ، وأن هناك من مفكرى القرن الثـامن عشر من فاقه ، حتى فى داخل ذلك التيار من تيـارات الفكـر الاجتمـاعى الذى ينتمى اليه وأطـلق على أتبـاعه وصـف علماء الاجتماع

---

(١) مصطفى محمد حسنين ، علم الاجتماع القضائى ، دار عكاظ للنشر والتوزيع الرياض . ١٩٨٢ . صفحة ٢١ .

الليبراليين Libral Sociologists ، وذلك استنادا الى ما تكشف عنه نظريته فى الضبط الاجتماعى والقانون من تناقضات لم ينجح فى ازالتها تماما وبخاصة فيما يتعلق بقضيته الرئيسية القائلة بأن الانسان هو كائن حر تماما . وذلك على الرغم من تواجده فى (قلب) عدم الحرية unfreedom التى يجد نفسه مجبرا عليها وخاضعا لها . وهى قضية لم تكن واضحة كل الوضوح فى ذهنه مما جعل البعض يحار عند النظر اليه ما اذا كان أقرب الى هوبز أو أنه أقرب الى مادية ماركس أو أنه كان ممن يؤمنون فعلا بالحرية أو من الآخذين بتصورات الحتمية ومبادئها[1] .

وعلى أية حال فاننا لا نستطيع من وجهة نظرنا الحالية الا أن نعترف بحقيقة أن مؤلف مونتسكيو (روح القوانين) كان بلا جدال أو عمل ضخم فى علم الاجتماع الحديث تعرفه العصور الحديثة ، وأن هذا المؤلف كان له من النفوذ والتأثير ما لا يمكن انكاره ، خاصة وأن نظريته فى الضبط الاجتماعى والقانونى قد احتلت مكانة مركزية فى كل تفكيره الاجتماعى ، ولا يقلل من أهميتها ما قد تثيره متضمناتها من مناقشات أو انتقادات .

أما بالنسبة الى الثلاثة الآخرين وهم ماركس وفيبر ودوركايم فلا يختلف أحد على أهميتهم وان اختلف الكثيرون فى تقبلهم أو رفضهم لأفكارهم وأسباب القبول والرفض على السواء .

وبذلك نصل الى نوع ، ولا أقول مستوى ، آخر من المفكرين والعلماء الذين عرفهم القرن العشرين وهم نيقولا تيماشيف Timasheff وليون ديجى Duguit وجورج جيرفيتش Gurvitch وهم جميعهم ممن تثير أفكارهم أشد ما يثار من الجدال والنقاش سواء من حيث نظرتهم الى المجتمع ذاته أو وظيفة القانون ، والعلاقات المتبادلة بينه وبين البناء الاجتماعى بمكوناته وعناصره المختلفة . وهى مناقشات كان لها على أى الأحوال فائدتها البالغة ليس فقط من حيث أنها قد ألقت بالضوء على العلاقات المتبادلة بين الظاهرة القانونية وغيرها من الظواهر مما قلب رأسا على عقب الكثير من المواقف التى سادت الفقه التقليدى ، ولكن أيضا من حيث انها ركزت جانبا رئيسيا من اهتمامها على مشكلات النظرية والمنهج ، ما أدى مباشرة الى تعميق تلك الاتجاهات

---

(1) Abraham, J. H.; Op. Cit. P. 55.

الامبريقية التى أصبح ينظر بسببها الى علم الاجتماع القانونى على أنه علم امبريقى Imprical Science • وقد ظهرت فى ذلك العديد من الأسماء التى أسهمت فى تشكيل هذا النسق العلمى فى مقدمتها باجانى Pagani ومارتينوتى Martinotti وموريوندو Moriondo فى ايطـاليا ، وأوبـيرت V. Aubert الذى يعتبر أشهر مؤسسى مدرسة اسكنديناوة Scandinavian على الاطلاق •

وأيا كان المدى الذى تحملنا اليه هذه الدراســة ، فاننى اعتقد ان هناك بضعة أمور مازالت فى حاجة الى مزيد من الايضاح ، وهذه الأمور هى :

أولا : قد يكون من الضرورى أن أوضــح بداية أننى لا أقصــد فى هذه الدراسة الى توضيح أو شرح الخطوات أو المراحل الفنية التى تطور فيها علم الاجتماع القانونى فى أوربا الغربية ، بقدر ما أقصــد الى (توليد) التعارف بالمفكر وخلق الوعى بأفكــاره وآرائه • وهذا معناه بتعبير آخر ان الدراســة ســوف تهتــم بابراز كثير من النواحى الســيكولوجيــة والاقتصــادية والســياسية ••• الخ التى تشكل فى جماعها شــخصية المفكر وتبنى عقليته وتحدد مواقفه من قضاياه الفكرية ، خاصــة وأن من بين مفكرينا من كانوا فى الأصل علماء اجتماع ، ومن بينهم أيضا من جاء الى ميدان علم الاجتماع ثم ولج هذه الزاوية الضيقة من التخصص (الاجتماع القانونى) من أبواب ومداخل أخرى كالفلسفة والاقتصاد والسياسة والقانون والتاريخ والانثربولوجيا •

ثانيا : على الرغم من أن بعض المفكرين الذين تتناولهم الدراسة كانوا من محترفى العمل السياسى والغارقين فى السياسة لآذانهم ، على الأقل فى فترة أو أخرى من فترات حياتهم ، وأن هذا قد أثر ولا شك فى تصوراتهم ومواقفهم الفكرية والنظرية ، أو أن هذا الاحتراف قد يكون هو نفسه نتيجة لهذه المواقف الفكرية والنظرية ذاتها ، الا أننا لن نركز على أى الأحوال على مظاهر النشاط السياسى أو الاتجاهات والحركات السياسية التى كانوا ينتمون اليها أو يمثلونها ســواء كانت يمينية أو يســارية • بمعنى أن التركيز هنا ، ســوف يكون على الأشخاص فحسب ، وعلى الأفكار التى صاغوها بأكبر قدر من الموضوعية التى بعدت بهم عن القصد الدعائى أو المصلحة الذاتية ، ودون أن يقودهم سوى خيالهم العلمى العميق الذى كان من الاتساع ليحيط بالوجود كله من حولهم •

ذلك على الرغم من اعترافنا بكل ما يحيط ذلك من صعوبات تكاد تقترب بفكرة الموضوعية من حدود المستحيل •

وأخيرا ، فقد يكون القارىء مازال فى حيرة بصدد الغاية التى يستهدفها هذا الكتاب والسبب الذى دفع الى التركيز على المفكرين ذواتهم دون الأفكار التى كان من الممكن أن تكون فى ذاتها محورا للدراسة • وهنا ينبغى أيضا توضيح بعض الجوانب أولها أن الدراسة ليست رصدا أو تأريخا لسير بعض المفكرين ، وثانيها أنه من خلال هؤلاء المفكرين سوف يتم تناول وتحليل البناءات الفكرية التى قدموها ، اضافة الى أن المفكر (الفرد) هو فى آخر الأمر الوحدة النهائية للدراسة التحليلية ، وما الأفكار فى ذاتها والاتجاهات والميول الفكرية سوى (بناءات) عقلية تنتمى الى هذا المفكر (الفرد) بالذات أو ذاك • اضافة الى أن الفكرة لا تجد التعبير الكامل عن نفسها الا بواسطة كيان فردى فى الزمان والمكان •

ولعله تجدر الاشارة هنا الى نقطة أخيرة بصدد الاطار العام للدراسة ، وأعنى بذلك أننا سوف نعتمد عند الضرورة على بعض المقتطفات التى سوف نرجع فيها الى الأعمال الرئيسية لبعض هؤلاء المفكرين • وأعتقد أنه بهذه الطريقة سيكون بمقدور القارىء أن يفهم بشكل أعمق نوعية المشكلات التى تعاملوا معها والطريقة التى عالجوها بها •

وفى النهاية ، فما كنت لأقدم على اختيار هؤلاء المفكرين والكتابة عنهم ما لم أكن على يقين من أنهم أقدر على أن يقدموا لنا الكثير من العون والمساعدة لندرك بوضوح طبيعة تلك العلاقات المتشعبة التى تربط الانسان بالظاهرة القانونية فى المجتمع ، على الأقل ، كما تصورها هؤلاء الرجال بالنسبة الى أوربا ، باعتبارهم جميعهم أوربيين ، وربما كان ذلك فى ذاته حافزا لعقولنا كى تراجع بتعمق أكثر الأفكار التى نادوا بها • واثارة خيالنا لنضع أيدينا على بعض ما لم يقولوه ، ليس فحسب ارتباطا بعلم الاجتماع القانونى ، وانما أيضا بعلم الاجتماع نفسه ، وبذلك نقترب مما قصد اليه أوبيرت عندما أشار الى أن علم الاجتماع القانونى من الممكن أن ننظر اليه على أنه فرع من علم اجتماع المعرفة التى تتعامل مع الظروف الاجتماعية التى تحاول فى ضوئها بعض النماذج أو الأنماط الفكرية المعينة مواجهة ما تصطدم به من مشكلات[1] •

---

(1) Aubert. Vilhelm.; Sociology of Law. Penguin Books. 1969. P. 14.

الفصل الثانى

النمط الاغريقى ومشكلة الانسان والوجود

التراث الضخم الذى خلفه أفلاطون وأرسطو مازال — على الرغم من مرور أكثر من عشرين قرن من الزمان — عشرات الباحثين والدارسين يقرأونه بطرائق مختلفة وينتهون فيه الى تفاسير وتخريجات تبدو ، بالتالى ، جد مختلفة .

ومع أن هذا قد اتخذ على مدى العصور كدليل يقوم فى ذاته على ما ينطوى عليه فكرهما من غموض وعدم ترتيب وهما يتعرضان للعديد من المسائل التى تنتمى الى العديد من الميادين والمجالات كالتاريخ والسياسة والأخلاق والفن والدين والاجتماع والفلسفة والقانون فى وقت واحد ، مما يجعل فهمهما بوضوح أمرا عسيرا أو شائكا ، فان هذه الوضعية ذاتها قد اتخذت كحجة يسوقها البعض الآخر للتدليل — وبالقدر نفسه من القوة — على مدى العمق والاصالة التى تتمتع بهما هاتين العقليتين ، وذلك الى حد اعتبارهما أول من عالج مسائل المجتمع ومشكلاته بطريقة منظمة . وما الغموض أو عدم الترتيب الذى قد يلمسه البعض فى (بعض) مواقفهما الفكرية المتعددة والمتداخلة ، الا انعكاسا (لعقلية) هؤلاء الكتاب والباحثين والمفكرين أنفسهم بسبب اتجاههم الشعورى أو غير الشعورى الى تطبيق معايير ومقاييس مستمدة من واقع مجتمعاتهم وأزمنتهم وثقافاتهم للحكم بها على الأصول الفكرية والظروف التى أوحت للفيلسوفين الكبيرين بما قدماه من فكر .

وقد يبدو هذا صحيحا الى حد بعيد . فالمعروف على سبيل المثال أن اليونان القدماء كانوا ينظرون الى المجتمع على انه كيان أو تنظيم Organization له غاية محددة ، وان بقاء هذا المجتمع وتحقيقه لغايته انما يعتمدان بشكل أساسى على توافر نسق أو نظام من المعايير يضمن طاعة الأفراد وتوافقهم وخضوعهم الى ما يحدده هذا النظام من قيم وأعرافه وعقيدة وقوانين . أى أن بقاء المجتمع واستمراريته كتنظيم هو بالدرجة الأولى مسألة سياسية ، طالما أن الخروج على أى من هذه الآليات الضابطة لسلوك الأفراد يستوجب العقاب ، الأمر الذى يعتبر حقا للمجتمع وحده . وهو جوهر العملية

السياسية ، من ناحية ، حيث ثمة نظام يعتمد على آليات محددة للضبط ولتحقيق التوازم مع القيم والقواعد والمعايير المقررة اجتماعيا • كما أنه ، من الناحية الثانية ، جوهر العملية القانونية أيضا ، حيث يعتمد النظام ضمن ما يعتمد عليه على القوانين التى تساندها قوة الجبر والالزام التى يفرضها المجتمع وتكسب بها القاعدة القانونية حيويتها وهيمنتها ومعنى وجودها •

ولكن هذا المعنى الواسع للفظ (سياسى) لم يعد فى الحقيقة مما يقبل الآن على علاته ، اذ أصبح يشير على وجه الخصوص الى تلك الجوانب الضيقة والمحددة التى تتعلق بعملية الحكم فى المجتمع ، أعنى الى الشخص أو الفئة التى تمارس الحكم ، والكيفية التى تتم بها هذه الممارسة وما يرتبط بذلك من عمليات التنظيم والادارة التى تقوم بها وكالات الحكومة وأجهزتها •

فكأن ثمة تمييز اذن يضعه الفكر الاجتماعى والسياسى الحديث بين ما هو سياسى Political وما هو اجتماعى Social ، وهذا التمييز من الواضح انه لم يكن قائما أو موجودا لدى الاغريق القدماء ، لأنه تمييز ليس له أى معنى بالنسبة اليهم طالما أن مدينتهم (دولتهم) تشير الى دولة المدينة City - State المنظمة تنظيما كاملا ومتكاملا يشتمل على كل النواحى مما يجعل من (السياسى) و (الاجتماعى) مسألتين متكاملتين •

والواقع أن أرسطو اذا كان قد عرف الانسان بأنه حيوان سياسى Zoone Politiken ، فلن يكون هناك أى خطأ اذا نحن أحللنا كلمة اجتماعى محل كلمة سياسى ذلك أن ما قصد اليه أرسطو ان الانسان هو ما هو بفضل حقيقة كونه عضوا فى مجتمع •

وتقودنا هذه النقطة الأخيرة الى واحدة من أهم المسائل أو القضايا التى يتفق فيها كل من هذين الرجلين على الرغم من كافة الاختلافات الجوهرية التى تباعد بينهما وهى الاختلافات التى حددت فى آخر الأمر اتجاه كل منهما الفكرى ، وهو اتجاه يختلف لدى كل منهما عن الآخر •

فبالنسبة الى الفكر اليونانى القديم يمكن القول بأن اليونان القدماء قد نظروا دائما الى المجتمع على انه تنظيم غائى Teleological أى انه تنظيم يسعى نحو غاية معينة أو لأجل تحقيق هدف معين • ومع انه لا يوجد من من الأسباب ما يجعلنا نفترض وجود أى اختلاف بين أفلاطون وأرسطو حول

هذه النقطة ، أو حتى بالنسبة الى الغاية التى يسعى اليها المجتمع وهى تحقيق (الحياة الطيبة Good Life) لأعضائه . الا أنه تبدأ منذ ها هنا ملامح الاختلاف فى موقف كل من الفيلسوفين بصـــدد الكيفية التى تتحقق بها هذه الغاية من ناحية ، والخصائص التى ينبغى توافرها فيما يمكن وصفه بالحياة الطيبة من ناحية ثانية ، وهو الاختلاف الذى صاغه الكتاب الذين تناولوا هذه النقطة على انه اختلاف جذرى فى المنهج ، وأسسوا عليه من ثم كل وجهات النظر التى عالجوا بها فكر وفلســفة كل منهما ؛ من حيث ان فكـــر الأول هو فكـــر تأملى أو معيارى Normative على حين كان فكر الثانى واقعيا وامبريقيا •

ومع ذلك فانه الى المدى الذى تكشف عنه الدراسات المتخصصـــة فان الانتهاء الى مثل هذه التفرقة لم يكن أمرا صائبا أو صحيحا بالضرورة ، وذلك لأن مشكلة النظر والتطبيق لم تكن ماثلة أمام العقلية الاغريقية بالطريقة ذاتها التى تعكسها وجهة نظرنا ، بمعنى أن النظر والتطبيق لم يكونا — فى الواقع — سوى وجهين لشىء واحد وبذا فلم تكن هناك أية مشكلة لأنه لم يكن متصورا فصل مســألة الكيفية التى ينظم بها المجتمع ، عن مســألة ما اذا كان التنظيم (المدنية الدولة أو المجتمع) يعمل بكفاية بالنظـــر الى الغـــايات أو المثاليات والأهداف المحددة •

ويترتب على ذلك — من وجهة نظرنا — أن الأصوب اذن القول بأنه لم يكن ثمة اختلاف بين أفلاطون وأرسطو فيما يتعلق باتجاه كل منهما حيال هذه المســألة ، ذلك لأن الاختلاف كان فيما أراد كل منهما أن يبرزه ويركز عليه • فبينما ركز أفلاطون بشـــكل واضح على الجوانب المعيارية ، اهتم أرســـطو بالتركيز على الجوانب الامبريقية • ومن هنا الوصف الذى ظل ملتصقا بفلسفة كل منهما حيث برزت نزعة أرسطو الامبريقية ، بينما ارتبطت فلسفة أفلاطون بتمييزه الأساسى بين ما هو واقعى وما هو مثالى ، أو عالم الظواهر وعالم المثل أو الاشياء فى ذاتها • وعلى ذلك فقد تمثلت المشكلة الرئيســـية بالنســـبة الى أفلاطون فيما تعايشه كل أنواع الحكومات من أوجه نقص كان عليه أن يقومها عن طريق حكومتـــه المثـــالية Ideal التى تتوافق مع ما يؤمن به من (عدالة) اجتماعية سابقة a periori ، أو أسبق على كل أنواع وأشكال الوجود بتعبير أدق •

وعلى الرغم من الاعتراف التام بأنه لا يكاد يوجد من بين الفلاسفة والمفكرين من هو أعمق فكرا ، وأبعد بصرا وبصيرة فى انتقاده لظروف المجتمع من أفلاطون ، الا أن التناقض الأكثر وضوحا بين أفلاطون وأرسطو قد ظل متمثلا فى اعتماد نظرية الأول لا على النظم السياسية والاجتماعية الواقعية ، ومحاولة تقويمها عن طريق تدارك ما فيها من أوجه نقص وقصور ، ولكن فى تجسيده لهذه النواقص التى يشتمل عليها الجسم السياسى وبالتالى الاطاحة الكاملة بهذا الجسم المريض ليحل محله المجتمع المثالى الذى رسمته خطوط جمهوريته الفاضلة . ولا يتردد أحد فى أن يصف هذه اليوتوبيا (الجمهورية المثالية) بأنها أمر فوضوى Anarchial . لأنه حالما يتحقق للنظم الاجتماعية كالقانون مثلا والأخلاق ... الخ فى أى مجتمع أوج كمالها الذاتى ، فلن تكون هناك أية حاجة تدعو الى بقائها واستمرار وجودها ، وهو موقف مغرق فى الخيال الذى لا يتفق وعقلية أرسطو التى لا تتعامل الا مع مجتمع واقعى ، ومع نظم وتنظيمات اجتماعية واقعية يكشف تحليلها عما بها من نقائص ، وآثار هذه النقائص ، و فى الوقت نفسه كيفية الوصول الى أنماط التعديل أو الاصلاح أو حتى التغيير التى تحقق وجود مجتمع (واقعى) يكون أكثر سعادة .

ان دراسة أفلاطون وأرسطو تقدم لنا نمطين خالدين من أنماط الفكر لئن كانا قد اختلفا فى مواقف وقضايا كثيرة ، الا أنهما قد التقيا حول نقطة واحدة على الأقل تلك هى تطلعهما المشوق الى اقامة المجتمع الطيب . وان اختلفت بهما السبل الى ذلك وهما يتصوران هذا المجتمع والشروط التى يقام عليها .

١ ـ افلاطون PLATO (٤٢٧ ق م ـ ٣٤٧ ق م)

تصور ثورى لأسس النظام الجديد

ثانى الأقطاب الثلاثة (سقراط وأفلاطون وأرسطو) الذين يرجع اليهم الفضل فى ارساء الأسس الفلسفية والعقلية للثقافة الغربية .

ولد كما هو شائع فى أثينا فى عام ٤٢٧ ق م ، وربما فى ايجينا Egina التى يعتبرها البعض مسقط رأسه وليس أثينا . وكما هو شائع أيضا فقد كان أفلاطون ينتمى الى واحد من أعرق البيوتات سواء من ناحية الأب Ariston أو من ناحية الأم بريستيون Perictione ، اذ يرجع الأب بنسبه الى كودرس Codrus آخر ملوك أثينا الذى ينتهى بنسبه الى بوسيدون Poseidon . أما الأم فقد كانت عائلتها ترتبط بصلة قرابة وثيقة بسولون Solon أشهر المشرعين الاغريق ، كما يمتد حسبها الى دروبيدس Dropides الذى يعتبر من أشهر العمداء أو القضاة التسع الأساسيين الذين أداروا شئون أثينا فى عام ٦٤٤ ق . م .

وقد لا تكون هناك أية أهمية لأى شىء من كل هذا ، ولكن اذا كنا قد أشرنا من قبل الى المبادىء المقررة التى قلنا أننا نعتزم الأخذ بها فى هذه الدراسة ، فيكون من الخطورة اذن ألا نربط بين الرجل وعصره لأن الاثنين معا هما فى آخر الأمر نسيج أعماله ، ومبعث ما لهذه الأعمال من تأثير .

وربما كان الشىء الرئيسى الذى يهمنا فى تلك السنوات المبكرة هى دلالة العام نفسه الذى ولد فيه أفلاطون . فقد ولد فيلسوفنا (٤٢٧ ق . م) فى العام التالى لوفاة بركليس Pericles الذى كان من أشهر من عرفت اليونان من رجال الادارة والدولة والحكم . ولما كانت أمه قد بنت زواجها الثانى على بايريلامبس Pyrilamps الذى يعتبر من أشد مناصرى بركليس ، فلا يبدو مستغربا اذن ، ان يكون أفلاطون قد شب فى هذا البيت وعلى مقربة أيضا من أخواله كريتياس Critias وشارميدس Charmides اللذان قادا أحداث عام ٤٠٤ ق . م الدامية ، وكلاهما كان صديقا حميما لسقراط ، ومن هنا فيحتمل كثيرا أن يكون أفلاطون قد عرف أستاذه منذ طفولته .

من المنطقى اذن أن تتضافر هذه الظروف على اذكاء طموح أفلاطون وتدفع به الى أن يرمى بنفسه فى لجة الحياة العامة وهو مازال

فى الرابعة والعشرين جريا وراء طموحاته السياسية • ولكنه سرعان ما يكتشف أن لا مكان لذوى الضمائر الحية فى مجال العمل السياسى • ثم يجيىء بعد ذلك حادث اعدام سقراط فى عام ٣٩٩ ق • م ليكون سببا فى هربه وبعض تلامذة سقراط وأتباعه (من بينهم أقليدس (Eculid الى ميجرا Megara ، وبعدها استمرت تنقلاته وسفرياته لعدة سنوات قيل أنه قضاها مرتحلا بين أرجاء بلاد اليونان ومصر وايطاليا وصقلية ، الى أن استقر به الأمر بوضع نفسه فى خدمة ديون Dion صهر ديونسيوس الأول Dionysius I ديكتاتور سيراكوزة الذى سرعان ما اختلف معه فرجع الى أثينا ، وان كان قد عاد ثانية الى سيراكوزة ليشرف على تنشئة ديونسيوس الثانى بعدما توفى ديونسيوس الأول فى ٣٦٧ ق • م •

وفى اعتقادى انه ليس من الصعب أن نستخلص بعض المؤثرات التى كان لها أثرها فى حياة أفلاطون وفى انتاجه الفكرى على السواء • واذا نحن نحينا جانبا ذلك التكوين العقلى والنفسى المرهف لأفلاطون خاصة من حيث أنه كان كيانا يتحرق شوقا الى السلطة والى الحكم والى أن يكون له دوره الفعال فى الحياة العامة والسياسية ، وهو ما يعتبر فى ذاته أمرا على غاية من الأهمية ، فاننا نجد أن سقراط بالذات كان له أبعد الأثر فى تشكيل عقلية أفلاطون الشاب ، وهو أثر لئن كان أفلاطون لم يجهر به تماما الا أنه يسهل الوقوف على ملامحه وبخاصة فى كتاباته الأولى حيث حرص فى محاوراته على الحديث عن سقراط لا باعتباره أستاذا له ، ولكن على أنه أحد الأصدقاء القدامى الذين يكن لهم احتراما بالغا •

ومع ذلك فقد كانت لصلات أفلاطون ببيت بيريلامبس وكريتياس أثرها ولا شك ، خاصة فيما يتعلق بهذا الأخير الذى ظل على مبادئه الديمقراطية حتى بعد سقوط حكومة بركليس ، حتى اختل توازنه ليصير واحدا من أعنف الطغاة الذين عرفتهم أثينا •

فاذا ربطنا ذلك بتلك السنوات التى عاشها أفلاطون فى محيط أسرة تسودها أفكار بركليس ومبادؤه السياسية ، وأنه كانت له صلات متشابهة بالمشرع سولون ، فقد يساعد كل هذا فى ادراك السبب فى تقديره الشخصى للديموقراطية أعنى ذلك التقدير الذى ظهر فى محاورة رجل الدولة Statesman

وفى القوانين The Laws، وهما من كتاباته المتأخرة التى تعتبر أكثر عمقا واصالة من الكثير الذى عكسته كتاباته الأولى التى كان خاضعا فيها لتأثير سقراط المباشر •

ويبدو أن الخبرات والتجارب الأولى والمبكرة لأفلاطون قد اصطبغت بكل المرارة التى صاحبت السنوات القاسية التى تفجرت فيها الحروب وتناثرت اشلاء الامبراطورية الآثينية ، كما أن انفتاحها على الخارج قد قادها بدوره الى فقدان التوازن مما دفع بها تحت قيادة الكيبيادس Alcibiades الى انتهاج سياسة امبريالية حربية أخرجتها تدريجيا ــ تحت تأثير حزب الشعب ــ من الاطار التقليدى المقصور على الحروب بين المدن الاغريقية • وأفضى بها الى الكارثة التى أدت نهائيا الى تدهور البلاد وانحطاطها ونمو حركات السفسطائيين الذين لم يكن تأثيرهم على الثقافة والحضارة الاغريقية بعامة ليقل عن تأثير الحروب الدامية وما سببته من دمار •

ولكن صياغة الأمر على هذا النحو قد يبدو متضمنا لنغمة محيرة يختلط فيها ما يمكن أن نعتبره نتاجا صرفا وخالصا لعقلية أفلاطون ، وما يعتبر زائفا أو مدسوسا عليه ، أو على الأقل تتضح فيه شخصية سقراط وآراؤه بشكل جلى وملموس •

ومع أن هناك ما يشبه الاتفاق بين جماهير الدارسين المعاصرين المهتمين بأفلاطون على أن ثمة عدد محدود من الموضوعات هى التى يشك فى نسبتها اليه مثل الكيبيادس[1] والكيبيادس[2] وثيجيس Theages ، فان المتفق عليه كذلك ان محاولة التعرف على فكره الاجتماعى والسياسى ينبغى ألا تتم من خلال اليوتوبيا التى رسم خطوطها فى جمهوريته ، ولكن من خلال كتاباته المتأخرة وبخاصة كتاب القوانين الذى عكست أفكاره قيمة اجتماعية وفقهية أعظم ، حيث كانت مهمة أفلاطون فى هذا العمل (القوانين) تتمثل فى محاولة اقامة نوع من المجتمعات تقترب فيها قوانينه الواقعية من عدالته النموذجية أو المثالية التى رسمتها جمهوريته أو مدينته الفاضلة •

وقد يكون صحيحا ان عدالة أفلاطون المثالية منطوية ــ أيا ما كان المدخل لتفسيرها وفهما ــ على وجهة نظر شمولية فى القانون ، تختلف تماما عن مفاهيمنا الحديثة لألفاظ الحرية والعدالة والمساواة • كما قد يكون صحيحا أيضا

أن نظرة أفلاطون الى المجتمع كانت تقوم على أن النظام القانونى والتنظيم الاقتصـادى والاجتماعى مما لا يسمح باحداث كثير من التغيير • ومع ذلك فان الشيء الذى يستحق أن نؤكد عليه هو أن نظريته كانت تعكس ــ بالرغم من كل هذا ــ تصـورا للمجتمع أبعد من أن يكون شـيئا اسـتاتيكيا أو جامدا أو آليا دون ما حركة أو ايقاع أو هدف • وربما كان الصـحيح هو عكس ذلك تماما ، وان المجتمع الذى صوره أفلاطون هو عملية واعية ومستمرة ، تتم من خلالها محاولة دائبة لتحقيق الحياة الطيبة • وان الانسان نفسه مسئول بشكل مباشر عن ايجاد وخلق النظم الاجتماعية التى يراها مناسـبة لهذه الحياة من حيث أنها تساعد على تحقيق كمالها الذاتى وتحقيق الأهداف الاجتماعية فى آن واحد معا • اضافة الى أن هذه النظم مما يمكن تغييره وابدالها بغيرها بعملية واعية رشيدة اذا ما أسفرت التجربة والتطبيق عن عدم وفائها بأهدافها أو عدم قدرتها على الوفاء بهذه الأهداف •

اذن نحن فى الحقيقة أمام نظرة حادة وثاقبة تعلى من طبيعة المجتمع ، وهى نظرة من المهم أن ننتبه الى أنها مؤسسة أساسا على ضرورة توافر نوع من التوازن والانسـجام بين مختلف المكـونات والعناصر ، لا بالنسـبة الى مكونات المجتمع وعناصره فحسـب ولكن فيما يتعلق أيضـا بالعلاقة بين هذه المكونات (الكل الاجتماعى) وبين الانسان نفسـه صانعة وخالقة ، والخاضـع له فى الوقت نفسه • وربما ها هنا بالذات تبرز المشـكلة الرئيسية فى امكانية تحقيق هذا التوازن أو الانسجام الذى اعتبرناه شرطا أساسيا وضروريا • وهى المشكلة التى كان من المتعين على أفلاطون أن يواجهها على أى الأحوال وأن يحلها أيضا •

– ٢ –

يعتبر كتـاب أفلاطـون الجمهورية The Republic أو « فى العدالة » Concerning Justice أعظم المحاورات التى كتبها بعد ثياتيتس .Theaetetus والكتاب فى مجملة يتضمن ثلاث قضايا أو مشكلات رئيسية نجح أفلاطون فى تركيبها والربط بينها بطريقة ماهرة حتى بدت أشبه « بكل »متناسق ، وتلك القضايا هى القضـيه الاخلاقيه والسـياسيه ، والجمالية الروحية ، وما وراء الطبيعة • وبتعبير أخر يمكن القـول أنه فى هذا الكتاب الذى يعتبر من وجهة

نظر البعض العمل الرئيسى لأفلاطون ، نلتقى بأفكاره الرئيسية فى السياسة والمجتمع ، أقصد المشكلة المحورية التى يدور بأكمله من حولها وهى مشكلة طبيعة التنظيم السياسى بوجه عام ، وكيفية تكوين الدولة ، وطبيعة المبدأ الذى تقوم عليه .

ولقد كنا أشرنا توا الى أن أفلاطون قد نجح فى أن يكون من قضاياه ومشكلاته المختلفة كلا Whole متناسقا على الرغم من مستوياتها التى تباعد بطبيعتها فيما بينها . فاذا سلمنا بذلك — وهو صحيح فى الواقع — كان من المنطقى أن ننتهى الى أن أفكاره التى ساقها فيما يتعلق بهذا التنظيم لابد وأن تكون مرتبطة ارتباطا جذريا بفكرته عن العدالة وتصوره لها ؛ ويترتب على ذلك منطقيا أيضا أن يبدأ أى بحث فى مشكلاته بمحاولة الوقوف على ماهية العدالة عند أفلاطون لنرى من ثم كيف يقوم التصور فى أعماق فكرته عن هذا التنظيم من ناحية ، وفى أعماق فكرته عن حكم الملوك Philosophers as Kings من ناحية ثانية .

وبدون الرغبة فى الدخول فى أية مشكلات فلسفية فالملاحظ أن أفلاطون قد بدأ من المبدأ ذاته الذى انتهى اليه سقراط وهو أن الفضيلة هى المعرفة . وقد أدى به ذلك الى أن ينتهى الى وجوب أن يتولى الحكم أكثر الناس معرفة أى أفضلهم . فكيف اذن ثم الربط بين هذه التصورات جميعها ؟ وعلى أى وجه من الوجوه ؟ .

يخطىء من يتصور أن مذهب أفلاطون مما يمكن فهمه بعيدا عن تلك المعانى التى كان يقصد الى تضمينها ألفاظه ومصطلحاته ومفهوماته . وبناء عليه يصبح لزاما علينا أن نحدد بالضبط دلالة مفهوم الفضيلة Virtue باعتباره المفهوم المحورى .

ونستطيع القول فى كلمات محددة بأن كلمة Arete اليونانية التى ترجمت الى اللغة الانجليزية بكلمة فضيلة Virtue أو بشكل أكثر دقة الى كلمة Excellence أى الكمال ، هى الخاصية التى تهيىء لأى شىء Thing أو لأى شخص Person أن يوصف بأنه طيب Good وخير . فعند أفلاطون الأشياء مثل الأشخاص تماما يمكن أن توصف بالطيبة وبالخير أو بما هو عكس ذلك . ومن هنا كان تساؤله الرئيسى عن تلك القدرة أو الخاصية التى يستحق الانسان بمقتضاها أن يوصف بهذا الوصف .

فى الكتاب الأول من الجمهورية بدأ أفلاطون (على لسان سقراط) محاور من أمتع محاوراته ناقش فيها بوليمارخس Polemarchus ، وبحضور الشاعر سيمونيدس Simonides حول أفضل التعاريف التى يمكن التوصل اليها بشأن العدالة • وفى هذا الحوار الذى استخدم فيه أفلاطون نفس المنهج السقراطى فى التهكم والتوليد كشف عن العناصر المكونة للفضيلة الانسانية وحددها فى الحكمة Wisdom والشجاعة Courage والاعتدال Temperance والعدالة Justice ، وانتهى الى أن الانسان يصير خيرا أو فاضلا بالقدر الذى يحوز به أيا من هذه الفضائل ، فاذا ما اجتمعت كلها فى شخص ما فهو من غير شك من يستحق أن يوصف بأنه انسان فاضل (أو طيب) عن جدارة واستحقاق • وكأن العدالة مساوية فى آخر الأمر لذلك الخير الكثير الذى لا يقاس[1] •

ومع أن هذا التحليل يبدو أقرب الى الأخلاق ، فان الرغبة فى تكامل المستوى الأخلاقى والسياسى مع بقية المستويات الأخرى التى اشتمل عليها كتاب « الجمهورية » هى التى جعلت أفلاطون يقرر أن العدالة ليست جزءاً أو جانبا من فضيلة انسانية فحسب ، ولكنها أيضا تلك الخاصية التى تجعل الناس مهيأين وقادرين على أن يقيموا فيما بينهم علاقات اجتماعية (سياسية) ، وبالتالى تكوين مجتمعات سياسية ، وذلك على النحو الذى نجده فى محاورته الشهيرة بروتاجوراس The Protagoras التى ينظر اليها الكثيرون على أنها أصدق انعكاس للمبادىء الأصيلة للأخلاقيات السقراطية • وذلك عندما أكد على أنه عن طريق العدل وحده يصبح الانسان كائنا خيرا وكائنا اجتماعيا فى الوقت نفسه •

والواقع أنه على الصعيد الأكثر اتساعا فقد كان السفسطائيون أنفسهم يسلمون بأن العدالة أو الأخلاق ضرورية وجوهرية لقيام المجتمع السياسى • ولكن وجه الخلاف بينهم وبين أفلاطون يتمثل فى أنهم أنكروا أنها تشكل الكمال الانسانى • فقد ذهبوا الى أن الانسان عليه أن يحد من نشاطاته الفردية وأن يخضع نفسه ورغباته لشىء من التنظيم اذا كان يريد أن يعيش فى مجتمع ووسط الآخرين • ومع ذلك فقد أنكروا أن الانسان قد أصبح بفعله

(1) The Republic, I, 331 — 332.

هذا كائنا أكثر كمالا ، وتلك فى الحقيقة هى الصـورة التى تظهر فى محـاورة جورجياس Gorgias حيث نجد كاليدس Callides يأخذ فى تمجيد فكرة القوة على أنها العدالة الطبيعية والنبالة ومهاجما بذلك الضعفاء الذين مضوا يشيدون بالعدالة والعفة لا لسـبب الا كونهم جبناء وعاجزين عن ارضـاء رغباتهم وملذاتهم •

ولقد تبنى ثراثيماخس Thresymachus فى مناقشـته لطبيعة العدالة فى الجمهورية وجهة نظر متشـابهة وذلك عندما أعلن تعريفـه الشـهير القائل بأن العدالة ليست سوى منفعة (مصلحة) الأقوى Justice is nothing else than the interest of the stronger [1] وهو المبـدأ الذى انتشر بعد ذلك انتشارا واسـعا وذلك الى الدرجة التى ظهرت معه نظريته وكأنها متوحدة مع تلك التى ظهـرت مؤخرا عند كارل ماركس • مع اعتبـارنا بالطبع للفـارق الاقتصادى الأصيل وغيره أيضا من الفوارق والاختلافات •

ومع ذلك فمن الخطأ الاعتقاد بأن مذهب كاليكلس وثراثيماخس متوحدين تماما أو حتى متشابهين فى كل مراحلهما رغم ما بينهما من اتفاق فى تأكيدهما على النقطة الجوهرية القائلة بأن الخضوع للقيود التى يضطر اليها أعضاء المجتمع السياسى ليس سوى تقليل من قيمة ، أو حتى تحقير للكمال الانسانى وللفضيلة الانسانية ، وهو الاتجاه نفسه الذى قدر أن نجده بعد ذلك بقرون أيضا عند نيتشة Nietzsche الذى مجد بدوره واقعية السفسطائيين وحقـر كثيرا من المثالية السقراطية بأخلاقياتها ومبادئها ومثلها • وهو الموقف الذى هاجمه على أى الأحـوال أفلاطون الذى كشـف عن اعتقاده الواضـح فى أن الكبح أو الضبط انما هو أمر ضرورى للكمال • فعلى الرغم من أن خضـوع الانسان فى المجتمع يتضمن من غير شـك نوعا من الكبت الا أنه لا يصـاحب ذلك بالضرورة أو يستتبعه اعاقة أو تعطيل لقدراته ولنموه وتطوره • فمثل هذا الكبت (الاجتماعى) ضرورى وجوهرى للتطور والنمو السويين •

— ٣ —

هكذا طابق أفلاطون بين الضـبط الاجتماعى وكل ما يتطلبه الاجتماع السـياسى • ولكن من المهم مع ذلك الا يكون مثل هذا الأمـر مدعاة لشىء من

---

(١) Ibid. P. 338.

الدهشة أو الاستغراب ، وذلك لأن هذا التطابق انما يعنى التأكيد الزائد الذى أسبغه أفلاطون على أهمية القانون : فالقانون هو الرباط الذى يربط الشخص بغيره من الأشخاص الذين يضمهم هذا المجتمع أو ذاك باعتبارهم أعضاء فيه •

ولكن يلاحظ مع ذلك أن هذا التأكيد على القانون يختلف فى مضمونه وفى معناه عما نجده لدى الفلاسفة والمفكرين الكلاسيكيين والمحدثين على السواء • وبالنسبة الى أفلاطون فالواضح أنه قصد بذلك الى أمرين مترابطين ، أولهما ، أنه مجموعة القواعد أو الأوامر والنواهى التى تجعل المجتمع أمرا ممكنا ، وثانيهما ، أن هذه القواعد فى ذاتها هى ما تجعل الناس أخيارا • وهذا معناه أن أفلاطون قد طابق فى النظرية بين الأخلاق وبين الضبط الاجتماعى وذلك عندما اعتبره وسيلة الى تحقيق الكمال الانسانى • وهذه نظرة يمكن القول بأنها حددت عمل الحاكم ورسالته ، لأنه اذا كانت مسئولية الحاكم تتمثل فى الحفاظ على استقرار النظام الاجتماعى وتماسكه واستمراره من ناحية ، فانها من الناحية الثانية تتمثل أيضا فى كل ما يبذله الحاكم من جهود لأجل صلاح وتقويم طبيعة المواطنين أنفسهم ، وهما أمران لا اختلاف بينهما فى الحقيقة لأنهما لا يعدوان أن يكونا وصفا لشىء واحد : فأن تحكم هو أن تربى ، وما التربية سوى تنمية الرعية بالفضائل التى تكون طبائعهم مهيأة لها • وهو ما عبر عنه بنفسه بقوله : « وانى لأود أن يغرى المواطنون بالفضيلة بكل الطرق والى أقصى الحدود • وأن يكون ذلك بالتأكيد هو هدف المشرع وغايته فى كل ما يسن من قوانين »[1] •

ويمكن أن نجد الموقف نفسه وان يكن بطريقة أخرى فى رسائله[2] Epistles حيث نجد أفلاطون يؤكد ان الناس لديهم الى جانب الملكية Property ، أجسادا وأرواحا ، ومن المفروض أن يعطى المشرع كل اهتمام الى كمال الروح فى المحل الأول ، ثم تربية الاجسام بعد ذلك والى الملكية أخيرا باعتبارها أمرا ثانويا بالنسبة الى كل من الروح والجسد •

وينطوى هذا الموقف على تصور خطير يباعد بين أفلاطون وفقهاء القانون

(١) Ibid. PP. 348, 349.

(٢) Epistles, VIII, 355,

وفلاسفة السياسة المحدثين • فمن وجهة نظر الكثيرين أن أفلاطون قد قصر مهمة المشرع (الحاكم) على الاهتمام فحسب بتنمية فضيلة الانسان وتطويرها دون النظر الجاد الى الأمور العملية والواقعية مما يضع دولته فى عالم المثاليات بعيدة التحقق • بيد أنه من الخطأ أن نحصر رؤيتنا لأفلاطون فى داخل هذا النطاق الضيق المحدود والا كان معناه أننا نتجاهل (بالفعل) ما بينه وبين هؤلاء الفلاسفة المحدثين من اختلافات حول هذه النقطة بالذات • ولأن القضية تتعلق بالملكية فسوف نكتفى بالاشارة الى فكر جون لوك Locke بهذا الصدد ، حيث يجد الدارس لهذا الفكر ان لوك قد ذهب فعلا الى أن « فضيلة » المواطنين ليست من الأمور التى يتعين على الحاكم أن يشغل بها نفسه لأنها تقع دائما خارج نطاق تنظيمات الدولة ، ولأن قوانين الدولة يجب أن ترتبط أساسا بتنظيم ملكية الأفراد • ومع ذلك فمن الخطر أن يؤخذ هذا على أنه اشارة أو أنه نتيجة لاعتباره الملكية (أهم) من فضائل الناس ، وانما كل ما فى الأمر هو أن الفضيلة تجرى أمور تنميتها وتهذيبها وتطويرها وفق مجموعة أخرى مغايرة من القوانين •

وما يهمنا فى واقع الأمر انه من خلال هذه المتضمنات جميعها لتوحيد أفلاطون بين القمع الأخلاقى والاجتماعى ، قد أسىء فهمه دائما ، وكان ذلك سببا مباشرا وراء اتهامه بأنه أقام دولة مثالية تماما ، وأنه يضحى بالفرد فى سبيل هذه الدولة وهو اتهام ، يظل صدقه متوقفا على ما اذا كان أفلاطون قد قال بوجود خير يقع للدولة أو مصلحة لها ، يختلفان أو يغايران ما يقع للأفراد الأعضاء من خير ومصلحة ، وأنه ينبغى التضحية بخير ومصلحة الأفراد لأجل مصلحة الدولة وخيرها ، وهو ما لم تتضمنه نظريته فى أى مرحلة من مراحلها ، ذلك لأن الطبيعة قد أقامت نوعا من التناغم بين الفرد والمجتمع ، بمعنى أن خيرة الذاتى هو أمر مرتبط بها ، ولكن لا يضحى به عن طريق اخضاعه لمتطلبات الحياة الاجتماعية وما تفرضه من قيود •

— ٤ —

كذلك لعبت نظرية أفلاطون فى العدل دورا متزايدا فى تصوره لطبيعة الدولة وأصلها ووظائفها • ويرى أفلاطون فى كتابة (الجمهورية) ان الدولة قد ظهرت كنتيجة طبيعية لاحتياجات الجنس البشرى • وفى عرضنا لتصوره

نجده يذهب الى أن أحـدا من الناس لا يمكن أن يكون مكتفيا بذاته اكتفاءا تاما ، وانما لكل من آحاد الناس احتيـاجاته المتعـددة ، ومن ثم يتسـاءل أفلاطون ، عما اذا كان فى المستطاع أن نتصور أصلا للدولة غير ذلك ؟

وما يركز عليه أفلاطون ، كما أوضح ذلك لأديمانتس Adeimanteus هو أن الانسان قد (اكتشف) أنه لا يستطيع العيش مستقلا بنفسه بسبب تعدد احتياجاته . كذلك فقد أدرك الانسان الفائدة التى تعود عليه من وراء تعاونه مع الآخرين على سد هذه الاحتياجات وتحقيقها .

ولكن المشكلة التى يضعها أفلاطون هنا يصوغها فى ان الانسان ، وهو فى سبيله الى هذا الادراك ، قد أدرك أيضا أن ثمة لكل فرد استعدادا خاصا لعمل خاص يجيد القيام به . وبهذا انتهى الى تلك الحقيقة الأساسية التى عبر عنها بضرورة التسليم اذن بأن انتاج كل الأشـياء بطريقة أسـهل وبكمية أوفر وبنوعية أجود انما يتم عندما يقوم كل انسان (بعمل) شىء واحد مما يعتبر طبيعيا بالنسبة اليه ، وعندما يفعله فى الوقت المناسب تاركا الأشياء الأخرى ليفعل كل منها من يصلح لها ويتقنها من الآخرين ، وشريطة أن يشتمل ذلك على كل المهن التى تغطى الاحتياجات البشرية المختلفة مما يتحقق معه كمال المدينة . واذ وصل أفلاطون فى تحليله الى هذه النقطة فقد تساءل : أين اذن يكون موقع العدالة ؟ وأين يكون الظلم ؟ وكيف يقعان ؟

وعندى أن أفلاطون قد حدد بهذين السؤالين على وجه الخصوص وضع المشكلة المركزية فى فلسفته السياسية . لأنه عن طريقهما مضى يبحث فى طبيعة الاجتماع السياسى Political Association .

ولقد بدأ أفلاطون فى تقديم نظريتـه بتوضـيح أن الدولة تتكون من أفراد . ولكن هؤلاء الأفراد ، من الواضح أيضا ، أنه يربطهم ببعض صـلة أو رباط بذاته . فما هو هذا الرباط اذن ؟ هل هو الجوار المحلى أو الجغرافى كل بالنسبة الى الآخر ؟

من الواضـح أن هذا النوع من الرباط لم يكن كافيـا بالنسـبة الى أفلاطون . ولذلك فقد قرر أنه ارتباط يقوم أساسا على الاعتماد الاقتصادى المتبادل الذى ينتج عن حقيقة كون أن قدرة الفرد وطاقته هى أمور محدودة

ولا تهيىء له سد احتياجاته الشخصية كافة ، ومن ثم يتعاون الأفراد جميعا على الوفاء بما يحتاج كل منهم من الآخرين .

ولكن قبول هذا الموقف على أنه اجابة أفلاطون النهـائية يسـتتبعه أن نسلم بنتيجتين أولاهما تتعلق بطبيعة الدولة والثانية بفضـيلة الانسـان . وفما يتعلق بأولا فلابد من تقرير أن الدولة من وجهة نظر أفلاطون هى نظام اقتصادى بحت ظهر الى الوجود نتيجة احتياجات الانسـان المادية ، ونمى تدريجا نتيجة لنظام دقيق من تقسيم العمل اعتبره ضروريا لأجل توفير هذه الاحتياجات .

ومع ذلك ، فمن المهم تماما الانتباه ـ وهذا من حيث المسألة الثانية ـ الى أنه قد اعتبر العدالة تلك الخاصية التى تجعل من الاجتماع السياسى بين الأفراد أمرا ممكنا . وبالرغـم من أن الكثير مما ذهب اليه أفلاطون يعتبر صادقا الى حد بعيد ، وبخاصة فيما يتعلق باعتباره نطاق الحاجات وكفايتها البناء التحتى الذى تؤسـس عليه الدول ، فان للشىء الواضـح من الناحية الأخرى هو أن مجرد تطوير الأفراد وتنميتهم فى مهنهم المختلفة ليس هو كل عدالة الدولة ، حتى وان كان أفلاطون قد اعتبره الشرط اللازم والضرورى لجعل الدولة عادلة[1] .

ويثير هذا التصور الذى يسوقه أفلاطون للدولة قضـية أخرى كانت بدورها مثار جدل طويل ، وأقصد بها تصـوره الذاتى للحكومة التى اعتبرها خاصـة جوهرية للمجتمع السـياسى . فقد كانت احدى النتائج التى انتهى أفلاطون اليها بعد ما تمت له صياغة دولته أو بناءها على وجه أصح أن هذه

---

(١) يرى بعض الفلاسفة والمفكرين أن مرحلة تعدد وتكثر الاحتياجات الانسانية بشكل اكثر مما يعتبر لازما وضروريا للانسان ، اضافة الى ما ينجم من هذا التعدد من آثار والانسان يحاول اشباعها وكفايتها هى مرحلة جوهرية وأساسية فى صنع الحضارة وذلك على النحو الذى أوضحه براترند راسل Russell عندما ذهب الى أن استقصاء الاحتياجات التى لا تعتبر ضرورية للانسان من الناحية البيولوجية اللازمة لبقائه هو ما يمكن أن نطلق عليه لفظ الحضارة Civilization

ومع ذلك فالملاحظ أن هذه المرحلة بالذات هى التى أعتبرها أفلاطون بمثابة البداية نحو تزايد الأمراض والأوبئة المهددة لكيان المجتمع البشرى ولوجوده .

انظر فى ذلك : Russell, B.; Prospectes of Industrial Civilization. London. 1913. P. 39.

الدولة لا تصير كاملة الا بوجود طبقة الحكام ، أو طبقة الحراس Gardians وهى نتيجة يمكن النظر اليها على أنها أمر طبيعى نظرا لايمانه بضرورة الحكم أولا ، وبأن الحكام (الحراس) يقدمون عنصرا رئيسيا من عناصر المجتمع السياسى كان المجتمع البدائى مفتقرا له •

ويبدو أن هناك شيئين ينبغى — من وجهة نظر أفلاطون — أن يمتلكهما المجتمع السياسى حتى يصبح متمايزا ومتميزا أيضا عن غيره من المجتمعات • فمن ناحية لابد من وجود هيئة حاكمة Ruling Body تتبلور وظائفها الأساسية فى فهم وتحقيق الصالح العام للكل الاجتماعى • ومن الناحية الثانية فان مسئولية هذه الهيئة الحاكمة (أو الفرد الحاكم) تنحصر فى خدمة جماع الشعب كله وليس فئة من الفئات أو طبقة من الطبقات •

واذ افترض منذ البداية أنه لكى تكون الدولة كاملة فلا بد وأن تحكم حكما صالحا ، فقد ضمن هذا الكمال عناصر الحكمة والشجاعة والعفة والعدل • فالحكمة هى المعرفة الواجب توافرها فى الحكام ، والشجاعة هى التحرر من كل ما يثير الخوف ويعنى بها شجاعة التعلم والمعرفة • أما العفة فهى السيطرة على النفس والقدرة على تنظيم الرغبات بحيث يصبح الانسان سيد نفسه •

ولكن هذا الشوط الذى قطعه أفلاطون حتى الآن فى تنظيم دولته الجديدة لا يعنى أكثر من أن هذه الدولة قد توافر لها أحد الشرطين الأساسيين اللذين ترددت الاشارة اليهما ، وهو أن دولته قد أصبحت من ناحية سيدة نفسها وذلك على اعتبار أن كلمة (عفيفة) وكلمة (سيدة) نفسها لا تعنيان سوى شىء واحد هو حكم الجزء (العنصر) الأفضل وسمو هذا العنصر على الأدنى • ونظرا لهذا النقص الذى مازال يشوب الدولة فنجد أفلاطون يعود فيتساءل عن موضع الفضيلة ومكانها • وتأتى اجابته لتذكرنا بالمبدأ الأول الذى سبق أن وضعه فى أساس الدولة ونقصد به مبدأ التخصص وتقسيم العمل فلا يقوم الانسان الا بعمل ما هيأته له طبيعته • ومن هنا فقد كانت فضيلته هى نفسها هذا المبدأ أو هى جزء منه •

فكأن الشىء الرئيسى الذى جعل هذه الدولة مغايرة للمجتمع البدائى كان اذن تقديم أفلاطون لطبقتى الحكام (الحراس) والصناع (المنتجين) • ولكن ألا يعنى ذلك أن الدولة الكاملة هى فى ذاتها المدينة البدائية ، وقد أصبحت

ترأسها الآن هاتان الطبقتان باعتبار أن هذا التنظيم الاقتصادى القائم على التبادل وكفاية الاحتيـاجات المتزايدة والذى غير المدينة الأصـلية تماما قد استدعى وجودهما كما استدعى فى الوقت نفسه وجود طبقة ثالثة هى طبقة المحاربين أو الجند ؟ ولئن كان الأمـر كذلك فما هى اذن دلالة هذا التغيير ؟ وما هو أيضا المبدأ الذى وضح نتيجة تقديم أفلاطون لهاتين الطبقتين ؟ .

وقد تتفاوت المواقف فى الرد على هذه التساؤلات ، ولكن الشىء الواضح لنا هو أن أفلاطون قد أصر على أن البناء المتكامل لدولته لابد وأن يكـون متضـمنا لثلاث طبقات رئيسـية هى طبقة الحكام وطبقة المحاربين وطبقة الصناع أو المنتجين . كما أن التمييز بين هذه الطبقات هو أمر جوهرى لأنه أكثر من مجـرد كونه نوع من تقسـيم العمل أو التفرقة بين المهن والحرف المختلفة لارتباطه ارتباطا عضويا بطبيعة فضـيلتها ، وبخاصـة فيما يتعلق بطبقتى الحكام والمحاربين .

ومن الجلى أن أفلاطون قد أراد هنا أن يكشـف عن وجود مبدأ مغاير يقوم وراء تخصص هاتين الطبقتين المشار اليهما يختلف عن ذلك المبدأ الموجود فى التخصص الحرفى والمهنى . فالتخصص الأخير يعتمد على تلك الفرضية القائلة بأن الناس يختلفون فى قدراتهم بالنسبة الى المهن والأعمال المختلفة ، على حين يعتمد التخصـص من النوع الأخر على فرض يختلف بالمرة مؤداه أن الناس يختلفون فيما بينهم فى قدراتهم على بلوغ الفضيلة . والواقع أن الاسـتعداد الخاص لعضـوية الطبقة الأولى ليس أكثر أو أقل عن كـونه استعداد لفضيلة الشجاعة ، بينما الاستعداد للحكم هو امتلاك لفضيلة الحكم وفضيلة الحكمة معا .

نحن اذن أمام شىء آخر جديد لم يكن أفلاطون قد قدمه من قبل وهذا الشىء ليس مجرد تقسـيم أعمق للعمل ، ولكنه تمييز حقيقى بين الطبقات المختلفة يقوم على تصور للوضاعة أو الرقى نسبة الى الفضيلة .

ولقد اعتقد أفلاطون على أية حال أن ما يميز (الحراس) عن باقى الطبقات هو كونهم الأفضل ، وأن وظيفتهم بوصفهم أعضاء الطبقة الممتازة (الصفوة) هى أن يتولوا حكم من هم أدنى منهم . كما أن الأفضـل للناس أن تحكمهم هذه الطبقة المتميزة ، بل وأكثر من هذا أن يكونوا عبيدا للصـفوة من الناس

الذين يمتلكون العنصر المقدس • ولم يكن هذا ـ كما اعتقد ثراثيماخس ـ مما يؤذى العبد ، فالأفضل دائما لأى انسان أن يحكم بواسطة المعرفة باعتبارها أمرا مقدسا • فان لم يكن المرء مالكا لمنبعها (المعرفة) من داخله وهذا أفضل الأمور بالتأكيد ، فليس أفضل من أن تحكمه هذه المعرفة من خارجه[1] •

وليس من شك فى أننا هنا بصدد واحدة من أخطر الرؤى التى ساقها أفلاطون فقد كان الناس فى مدينته البدائية مختلفين ولو أنهم متساويين • أما فى دولته الكاملة فثمة تمييز حقيقى وعدم مساواة حقيقية يظهران كأوضح ما يكون فى المراكز السياسية وبالنسبة الى وضعية الأفراد فى داخل المجتمع •

ان الشيء الجوهرى فى أفلاطون هو أنه اهتم اهتماما خاصا بوظيفة الحكم وذهب الى أن ممارسة هذه الوظيفة ينبغى اسنادها الى طبقة خاصة ايمانا منه بأن الطبيعة قد وهبت موهبة الحكم قلة من الناس • وكأننا بذلك أمام عنصرين متمايزين أولهما أن وظيفة الحكم ضرورية للدولة ، وثانيهما أن هذه الوظيفة ينبغى أن تختص بها طبقة محددة من الناس •

ذلك هو الطريق الوحيد الذى ارتآه كيما تتحقق دولته • ولكن لأنه كان يسعى أيضا الى الوصول الى أفضل شكل لهذه الدولة فقد دفع به ذلك الى أن يناقش أشكال الحكم جميعها ، وذلك بالتحديد كان الهدف من محاورة رجل الدولة التى كرسها للتعرف على المزايا التى يتضمنها كل من نظام الحكم الشخصى (الفردى) Personal والنظام الدستورى Constitutional •

ونجد أنفسنا مرة ثانية أمام واحدة أخرى من غرائبه • فعلى الرغم من كل ما قاله فى التمييز الطبيعى بين الأفراد ، فقد انتهى الى عدم ملاءمة الحكم الديكتاتورى لظروف الحياة الانسانية ، وبدلا من ذلك فقد أقر بضرورة الاعتراف بعلو شأن وسيادة الحكم غير الشخصى الذى يتمثل فى القانون • وحدد النظام الملكى على أنه أفضل أشكال الحكم على حين اعتبر الديمقراطية أى حكم الكثرة أو الغالبية أقلها شأنا ، وان كان لم يتردد مع ذلك فى اعلان أن الديمقراطية المحدودة أفضل من أى شكل من أشكال الحكم الأوتوقراطى غير المسئول •

---

(١) The Republic. IX. P. 590.

هذه الفكرة ، أو بالأصح الخطوط العريضة هى التى بلورها أفلاطون فى آخر أعماله السياسية وفى الوقت نفسه أعمقها وأشدها تركيزا وأعنى به كتاب القوانين The Laws الذى ضمنه عصـارة تجربته وخبرته فى الأخلاق والتربية والسـياسة والتشريع فجـاء بعيدا عن أية متضـمنات لاهوتيـة أو شطحات روحانية غامضة • وذلك بهدف مباشر هو تقديم نموذج لصياغة الدستور أو التشريع يراعى مقتضيات الحياة ويساعد فى اقامة البناء الواقعى للدولة • وهو هدف لا يختلف كثيرا عن محـاولته السـابقة التى حاولهـا فى سـيراكوزة والتى أعطت أكاديميته شـهرتها الفائقة كمدرسـة للتشريع والسياسة العملية •

وبتعبير آخر المسـألة هنا لم تكن تشـييد دولة مثالية كما كان الحال فى كتابه الجمهورية ، وانما صياغة قانون أو تشريع صالح للتطبيق فى المجتمع ، الأمـر الذى جعله يرجع عن كثير من المواقف والآراء التى سـبق أن أعلنها فى الجمهورية ، خاصة فيما يتعلق بحالة الشيوعية التى كان قد أقرها بالنسبة الى طبقة الحراس على الأقل فى الملكية والعائلة على السواء • وان كان من المهم على أى الأحوال القول بأن هذا كله لا يعنى أبدا أنه تخلص تماما من فكرة الدولة المثالية ، فقد ظل يراها أفضـل صـور الدولة وأجـدرها بهذا الاسم •

ولكن الأمـر يختلف على المسـتوى الواقعى والتشريعى • فهنـا كان أفلاطون صريحا فى تفضيله للنظام الدستورى المختلط الذى يحقق توازنا بين حكم الكثرة الشعبى Popular, Eleutheria والحكم المحلى Monarchia أو السلطة الشخصية أو القلة الذكية المتفوقة • وان كان الملاحظ أنه فى نظامه الذى اقترحه لضمان تمثيل القدرات الشعبية والقوى الشخصية المناسبة ، قد أسرف فى التقنين والتدخل والتنظيم بما يكشف عن توتره ، وعن حقيقة أنه كان يرنو دائما الى مدينته الفاضلة ويود لو نسج على منوالها • ويظهر ذلك فى تماديه فى وضع الترتيبات والاجراءات التى ينبغى مراعاتها فى اجراء المحاكمات ورفع القضايا ، وكذلك عند تحديد الضمانات التى ينبغى أن تتوفر للمواطنين فى ظل المحاكمة العادلة أمام عدد من القضاة المتخصصين • وفى كل

هذا فقد أقام أسس التمييز بين القانون الجنائى والقانون المدنى على ما سيتبلور من بعد .

ويبدو على أى الأحوال ان أفلاطون لم يشك لحظة فى امكان وجود الحاكم الفيلسوف أو الملك الفيلسوف اذا ما توافرت سبل الاعداد والتنشئة والتربية التى اعتبرها دائما أفضل وظائف الحكومة وأسماها . وان كنا نعتقد أنه من الضرورى أن تتضح فى الأذهان صورة الفيلسوف كما قصد اليها أفلاطون طالما أنهم من أوكل اليهم مهمة الحكم . وربما لا نجد بهذا الصدد أفضل من القول بأن أفلاطون لم يقصد بالفيلسوف ما نقصده نحن بهذا المصطلح حيث يشير المصطلح حاليا الى وجود نوع من التقابل بين الفيلسوف والعالم أو بين الفلسفة والعلم بتعبير آخر . وانما الفيلسوف عنده وكما أوضح فى جمهوريته وهو يحاور جلوكون Glaucon هو الانسان الذى يمتلك القدرة على التفكير العلمى[1] .

ان هذه الناحيــة بالذات تواجهنا بسؤال عن طبيعة العلم وماهيته عند أفلاطون . وفى تعبير بسيط للغاية يمكن القول بأن العلم هو العبقرية المشوقة دائما والمحبة للمعرفة وللحقيقة الكاملة ، بمعنى القدرة على اعطاء البرهان أو التعليل بعيدا عن أى صورة من صور الكذب أو الزيف والاصطناع[2] . ويترتب على ذلك الفهم أن عمل الفيلسـوف لا يتمثل من وجهة نظر أفلاطون فى الرياضيات فحسب ، ولكن يمتد نشـاطه الحيوى الى كل مجال كيما يحل اليقين محـل الظن والاعتقاد . ولقد كان هو نفسـه أول من أعطى البراهين والتعليلات والأحكام على نتائج ما ذهب اليه .

ولعل ما جاء فى محاورته (رجل الدولة) The Statesman يوضـح لنا المكانة التى يضع فيها فيلسوفه الملك حيث أفرد له مرتبة متميزة تسـمو على القـانون وتعلو عليه . وربما كان فى هذا ما يعكس التصـاقه الدائم بفكرة أن حكم الفرد أو القلة هو أفضـل أشـكال الحكم ، على اعتبار أنه لا يمكن

---

(١) من الضرورى ان نتذكر ان لفظة (العلم) ذاتها كانت جديدة عنـدما كتب أفلاطون واننا نحن الذين نحتنا هذا المصطلح بمفهومه الحديث .

(٢) انظر ملحق النصـوص .... النص رقم (١) The Republic. Book VI.

لجموعة كبيرة أو لهيئة كبيرة من الناس أن تمتلك المعرفة السياسية أو حكم الدولة بطريقة حكيمة .

وعموما فان احدى النتائج التى يمكن أن نستخلصها من كل هذا أنه لا يوجد من ثم قانون أو تشريع يتمتع بما ينبغى أن يكون له من نفوذ وتأثير الا اذا كان متمشيا مع العقل ومتجاوبا مع منطقه . ولا يملك القدرة على تقرير أسباب القوانين الا الفيلسوف نفسه بما يحوزه من معرفة وعلم ساميين .

ان أفلاطون لم يكن ثوريا فى أية لحظة ، ولكنه عند هذه النقطة بالذات كان يلقى – وربما بلا وعى كاف منه – بجرثومة هذا المبدأ الذى يسهل ايضاح صلته بمذهب سيادة العقل الذى قال به فلاسفة عصر التنوير الفرنسيين على وجه الخصوص عندما رفضوا أى قانون يستند الى السلطة وحدها سواء كانت قوانين الملك أو قوانين الكنيسة أو حتى الاعتقاد والعرف التاريخى .

الفصل الثانى

● الأعمال الرئيسية ● (أفلاطون) PLATO

— Apologia Socratous (C 399 B.C)

— The Dialogues (المحاورات) : Hippias Elasson

وهذه مشكوك فى نسبتها تماما

Loches; Charmides; Ion, Protagoras; Euthyphror, Kriton Gorgias: Menon, Lysis, Menexenos (C 386 B.C.)

وان يكن يشك فيها أيضا

Eathydemos; Kratylos; Symposiom (C. 384 B.C.) Phaidon Politeia (The Republic); Parmenides (C. 370 B.C.) Theaitetetos C. 368 B.C.); Phaidros, Sophistes (360 B.C. (أو بعد ذلك) Politikos; Philebos; Timaios, Kritias, Nomoi (Laws).

— Epistles وهى عبارة عن ١٣ رسالة لعل أهمها : (الرسائل) —

الرسالة السابعة (Vii) وهى بصدد زيارة أفلاطون لجزيرة صقلية Cicily فى عام ٣٦٧ ق . م ، وعلاقاته التى كانت مع Dion وديونسيوس الطاغية Tyrant Dionysius

وقد تمت ترجمة كل من الاعتذارات (The Apology) والمحاورات فى سلسلة لوب Loeb Series كما ترجم بعضها الآخر فى سلسلة بنجوين Penguin الكلاسـيكية . اضـافة الى بعض التراجـم العربية « للجمهورية وبعض المحاورات الأخرى » .

• قراءات مقترحة •

-- Alfred E. Tylor.; Plato : The Man and His Work. 7th ed. 1960.

— Alviu W. Gouldner.; Entre Plato. 1965.

ويلقى هذا الكتاب الكثير من الأضواء على نظرية أفلاطون فى التشريع والقانون وكذلك على تحليله الاجتماعى .

— Francis M. Corford; Before and After Socrates. 1932. Reprinted. 1979

— George, M. M. Grube.; Plato's Thought. Reissued. 1980.

— Glenn and Morrow.; Plato's Creatan City. 1960.

(يشتمل على تحليل دقيق للتناسق الداخلى والمبادىء الرئيسية لكتابه القوانين)

— Guy C. Field.; The Philosophy of Plato. 2nd ed. 1978.

— John Gould.; The Development of Plato's Ethics. 1955. Reprinted. 1972.

— Julia. Annas.; An Introduction to Plato's Republic. 1981.

— Neville R. Murphy.; The Interpretation of Plato's Republic. 1951. Repr. 1962.

— Robert W. Hall, Plato. 1981.

(دراســة تحليلية متكاملة الجوانب لنظــريته السـياسية كما جاءت فى « الجمهورية » وفى « القوانين » وفى « رجل الدولة ») .

٢ ــ أرسطو ARISTOTLE (٣٨٤ ق ٠ م ــ ٣٢٢ ق ٠ م)
القانون ونظرية العدل الأرسطى

باستقراء الظروف العائلية والتربوية التى أحاطت سنوات صباه المبكر ، وبالوقوف على طبيعة التأثيرات التى تعرض لها وعملت من ثم على طبع عقليته وتشكيل اتجاهاته ، لا يبدو مستغربا أن يشب أرسطو Aristotle ليصبح مع الأيام أعظم ممثلى الاتجاه الفلسفى الواقعى فى تاريخ الفكر الغربى قاطبة ، وأن يكون بفكره الموسوعى كفيلسوف وعالم ورجل منطق ورياضيات أخطر المفكرين الذين حددوا ملامح شخصية ، بل ومحتوى كل ما يمكن أن يوصف بأنه من انجازات الحضارة الغربية ٠

فى صيف عام ٣٨٤ ق ٠ م ولد أرسطو فى اسطاغيرا Stagirees احدى الجاليات الاغريقية الصغيرة بمقدونيا Macedonia فى شمال اليونان ٠ ومنذ اللحظات الأولى لمولده وتحدد قدره الى حد بعيد ٠ فأبوه نيقوماخس Nicomachus كان طبيبا فى بلاط أمينتاس الثالث Amyntas III ملك مقدونيا ووالد فيليب الثانى Philip II وجد الاسكندر الأكبر Alexander the Great ٠ وبهذه الوضعية فقد كان وريثا لتقليد علمى يرجع عمره الى ما يزيد على مائتى عام ، حيث أتاحت له هذه الوضعية أن يدرس فى وقت مبكر جدا تاريخ الحالات التى أوردها أبو الطب أبو قراط فى علم الأوبئة Epidemiai ، وهى فرصة تعرف أرسطو من خلالها على فنون الطب الاغريقى وعلم الحياة ، كما تعلم أيضا بحكم تقليد توارث المهنة المتبع وقتذاك ، أساسيات تلك المهارات العملية التى قدر لها أن تظهر فى بحوثه البيولوجية ٠

ومع أنه من غير المتيقن تماما ما اذا كان أرسطو قد درس هذه الفنون الطبية دراسة علمية منتظمة تؤهله لمارسة مهنة الطب كما كانت تحتم التقاليد ، فالمعروف على أى الأحوال أن الطب كان يدرس فى اللوقيون Lyceum وهو المعهد الذى أنشأه أرسطو فى أثينا ٠ فكأن هناك اذن عاملين لابد من اعتبارهما ونحن بصدد الحديث عن أرسطو ، على الأقل فى هذه المرحلة ، أولهما هذا الاتصال المبكر بالطب والثانى طابع حياته الجافة فى بلاط مقدونيا ٠ والناحية الأولى تفسر الطابع العلمى الذى طبع بصورة واضحة

تفكير أرسطو (الفلسفى) ، كما توضح الثانية سبب هذه الكراهية التى كان يشعرها أرسطو تجاه الأمراء وحياة القصور والتى عبر عنها أكثر من مرة • وأخيرا فلا بد أيضا من اعتبار العامل الحاسم الأخير الذى يتمثل فى التقائه بفكر كل من سقراط وأفلاطون • فقد مات الأب وأرسطو مازال فى طور الشباب وأصبح بذلك تحت وصاية بروكسينوس Proxenus الذى يرجح أنه كان أحد أقاربه لأبيه • وفى عام ٣٦٧ ق • م التحق بأكاديمية أفلاطون حيث قضى العديد من السنوات التى كان لها ولا شك أبعد الأثر فى تطوره الفكرى نتيجة لخضوعه بشكل مباشر لتأثير سقراط وأفلاطون اللذان قدر لهما معا ، وبالاشتراك مع أرسطو نفسه ، أن يصوغوا عهدا فكريا فريدا • وإن كان من المهم مع ذلك كله القول بأن هذه المؤثرات التى تعرض لها أرسطو حتى ذلك الوقت والتى صبغت ما يمكن أن يعتبر الفترة الأولى من حياته ، مما لا يمكن فصله فصلا تعسفيا عن تلك المؤثرات التى لقيها أو التقى بها بعد ذلك ، وبخاصة فيما يعرف بالفترة الثانية من حياته الفكرية التى اتسمت بالرحلات والتنقلات ، وهى الرحلات التى صاحبه فى معظمها تلميذه وزميله ثيوفراستس Theophrastus الذى ترأس اللوقيون فى وقت لاحق ، وايزنوكراتس Xenocrates الذى رأس بدوره أكاديمية أفلاطون فى وقت لاحق كذلك • وهى فترة كانت تتسم بالخصوبة على أية حال سواء من حيث حياته الزوجية والخاصة ، أو من حيث حياته العلمية التى أنجز خلالها العديد من الأعمال ، وخطط لكثير من البحوث والمشروعات العلمية وبخاصة فى السياسة والقانون والتاريخ وعلوم الفلك والتربية والفن النبات والبيولوجيا[1] •

أما الفترة الثالثة فهى التى يؤرخ لها عادة بتأسيسه معهد اللوقيون فى عام ٣٣٥ ق • م ورئاسته له • حيث نجح على مدى الأثنتى عشر عاما التالية فى تنظيم هذا المعهد كمعهد علمى يتوافر على دراسة كل ما يهم من جوانب

---

(١) اكمل ارسطو فى هذه الفترة الاثنى عشرة فصلا الاولى من فصول الكتاب السابع « فى السياسة » ،حيث نجح فى الربط بشكل موضوعى بين الفلسفة والسياسة وذلك على اعتبار أن الغاية النهائية للدولة هى توفير الشروط المواتية لكى تعيش الأقلية عيشة فلسفية أو عقلية •

البحث العلمى المتخصص وذلك وفق برنامج متكامل وخطة عمل دقيقة من المحاضرات واللقاءات النظرية لمناقشة المسائل العلمية والفلسفية المختلفة . وهى البرامج التى كشفت فى الواقع عن طبيعة الاختلاف بين اللوقيون وأكاديمية أفلاطون وذلك من حيث ان اهتمامات الأكاديمية كانت تتركز فى الرياضيات بالدرجة الأولى ، على حين تمثلت الاسهامات الرئيسية للقيون فى التاريخ وعلوم الحياة .

* * *

هذا التقابل الذى نأخذ به أحيانا بين أفلاطون وأرسطو ليس تزيدا بالمرة ، ولكنه على العكس من ذلك يبدو لنا نتيجة طبيعية وأساسية أيضا للاطار التاريخى الذى حاولنا أن نضع فيه الرجل (أرسطو) ، والذى تحددت حركته من خلاله الى أبعد الحدود .

والواقع أنه اذا كان استعراض حياة أرسطو على الأقل فى ملامحها العامة وخطوطها العريضة من الأهمية بمكان لكى نعرف شيئا عن الرجل أو الانسان ، فانه أكثر من حيوى اذا أردنا اعطاء أى تفسير لما خلفه لنا أرسطو العالم الفيلسوف ، خاصة وأن المعروف أن جانبا كبيرا من أعماله قد فقد ولم يصل الينا[1] . أما ما وصل الينا من هذه الأعمال فهو بدوره محل خلاف كبير بين جمهور العلماء والدارسين وبخاصة من حيث المراحل التى أنجزها فيها وارتباط مضمونها بانعكاسات هذه المرحلة التطورية أو تلك من مراحل تطوره الفكرى .

ومع أنه يكاد لا يوجد أى خلاف فى أن أرسطو قد نهج فى كتاباته الأولى المنهج الأفلاطونى القائم على المحاورة ، الا أن الهيكل الرئيسى لأعماله التى وصلتنا (٤٧ عملا تشكل كما ضخما من المخطوطات والمسودات) كان فى صورة

---

(١) من بينها ايديموس Eudemus او « فى الروح » On the Soul وقد نسجها ارسطو على منوال محاورة فيدو Phaedo لافلاطون . وكذلك فى الفلسفة De Philosophia ويتضمن برنامجا فلسفيا لمجموعة من الافكار والاتجاهات التى كان يعتزم تطويرها فيما بعد فى كتابه « الميتافيزيقا » Metaphysica . بالاضافة الى The Protrepticus وهى مجموعة من النصائح العملية والنظرية النافعة لحياة الفيلسوف وايضا Gryllus او فى علم البيان Rhetoric ، وكذلك De Justitia أو فى العدالة On Justice التى يشرح فيها منهجه وفكره السياسى و De Bono أو فى الخير On the Good واخيرا De Ideis او فى الافكار On Ideas أو فى الاشكال والمثل On Forms.

مقالات ورسائل قائمة بذاتها هى التى أمكن ترتيبها وتصنيفها ، وان كان هذا الترتيب والتصنيف قد أثارا بدورهما الكثير من الخلافات سواء فيما يتعلق بالمبدأ ذاته الذى ثم التصنيف فى ضـوئه ، أو فيما يتعلق بنسـبة هذا العمل أو ذاك الى هذه الفترة أو تلك من حياته حتى تبدو الأعمال فى النهاية متسـقة بما تتضمنه من أفكار من حيث البناء . وفى الوقت نفسه متسقة أيضا مع طابع الواقع التاريخى والمرحـلة الفكرية التى أنجزت فيها . وهو ما يمثل فى ذاته مشكلة لا يمكن التقليل من شأنها خاصة وأنه لا يمكن انكار الأثر الذى خلفه أفلاطون فى فكره باعتبار أنه ظل عضوا فى الأكاديمية لأكثر من عشرين عاما . وان كان هذا لا يعنى فى الوقت نفسه أن أرسطو كان متفقا مع أفلاطون تماما وعلى طـول الخط أو فى كل الأحـوال . ولكن على العكس من ذلك كما يذهب جايجر Jaeger فان مواقفه الخلافية مع أستاذه كانت أكثر حدة ووضوحا ، كما أنه دأب على الابتعاد التدريجى عن الأفلاطونية حتى وهو لا يزال عضوا فى الأكاديمية[1] اذ أخذ يرفض بعض القضايا الأفلاطونية وما ساقه هذا للتدليل عليها ، وتبنى بدلا منها مواقف تبدو مناقضة تماما ومتجها فى كل هذا الى تطوير منهجه من المثالية الأفلاطونية الى نوع مميز من الامبريقية[2] .

— ٢ —

هناك أكثر من نقطة واحدة لقيت عناية شراح أرسطو ودارسيه ، وأعتقد أنها توضح فى محصلتها أهم الجوانب فى مواقفه وأفكاره فى السياسة والقانون . وأول هذه النقاط لا تتعلق بأرسطو بقدر ما تتعلق بأفلاطون ، وذلك من حيث أن محور اهتمام ذلك الفيلسـوف الذى عاش مناخا فكريا وسـياسيا فى غاية

---

(1) Warner W. Jaeger., Aristotle : Fundamentals of History of His Development. 2nd ed. 1948.

والجدير بالذكر أن هذا المؤلف كان قد تم نشره بالألمانية وتحت نفس العنوان تقريبا فى عام ١٩٢٣ والترجمة الانجليزية هى عن هذا الاصل الالمانى .

Grundlegungeiner Geschichte Seiner Entwicklung.

(٢) لقيت هذه النظرية التطورية الى تفكير ارسطو العديد من الانتقادات التى ركزت بصفة خاصة حول ما يثيره منهج التحليل المنطقى لاعماله من صعوبات ومشكلات وهو ما ينبغى التعرف عليه على اى الاحوال حتى يمكن ادراك ابعاد الطبيعة الذاتية لفكر ارسطو .

ارجع فى ذلك الى : The New Encyclopaedia Britannica. Vol. 14. Encyclopaedia. Britannica. Inc. Chicago. 1986. P. 63.

التقلب وعدم الاســتقرار ، قد ركز على محاولة اعادة تحديد طبيعة العدالة وربطها بشىء أكثر دواما وخلودا من قانون Nomos المدينة الدولة ٠ ومن هنا فقد خصص صفة الواقعية الى المثل الثابتة التى لا يلحقها التبديل والتغيير ٠ وبناء على ذلك عرف العدالة فى الجمهورية بمعنى المثالية والمعيارية ، وذهب الى أن العدالة انما تكشف عن وجودها عندما يتم حكم الدولة بما يتوافق ويتطابق مع الأشكال المثالية التى يحددها ملوكها الفلاســفة وبذا يتم ارتباطها بقانون المدينة الدولة ٠ أما النتيجة الطبيعية لذلك كله فهى كما سبق أن أشرنا فى معرض دراســتنا لأفلاطون أنه لن تكون ثمة حاجة اذن الى القانون البشرى طالما أن المعرفة المتعالية هى التى يتم الحكم بموجبها ٠

أما النقطة الثانية فهى أن أرسطو قد انتقد بشــدة المذهب الأفلاطونى كما هاجم أكثر الأفكار التى تضمنها المذهب اصالة وهذا ما تعكسه بصفة خاصة انتقاداته التى وجهها لقضية أفلاطون الرئيسية الخاصة بشيوعية الملكية والعائلة على ما يظهر فى كتابه « السياسة » على مدى الفصول من الفصــل الأول الى الفصل الخامس من الكتاب الثانى ٠

وفى مناقشته لمبدأ أفلاطون الأساسى القائل بأن الفلاسفة لابد وأن يكونوا ملوكا أو حكاما ، أو ما يعرف عموما بمبدأ الملك الفيلسوف ، فقد تمسك أرسطو بوجهة نظر مغايرة ٠ ذلك أن ضرورة الفيلسوف فى الحكم تنبثق عند أفلاطون من أن الفلاسفة وحدهم هم الذين بمقدورهم اكتشاف المبادىء الأزلية والمعايير المطلقة التى يجب أن تخضع لها النظم السياسية والتنظيم السياسى بأكمله ٠

ولكن أرســطو لم يكن بحاجة الى حكام فلاســفة لأنه لم يقبل مفهوم المبادىء الأزلية المطلقة فيما يتعلق بالتطبيق والممارسة العملية ٠ وهذا يعنى أن الحكم ليس اذن مهمة قلة محدودة من الناس الذين يتميزون عن غيرهم فى الفضيلة[1] ٠ اضافة الى ذلك فقد قدم أرسطو تمييزا لم يكن معروفا تماما لأفلاطون بين الاستخدام أو الممارســة النظرية للعقل والممارســة العملية ٠ فبالنسبة الى أرسطو فان المعرفة العقلية لا تكون أبدا الا بما هو ضرورى وشامل أو كلى ٠ أما فيما يتعلق بالمواقف الفردية والجزئية المؤقتة ، فان محاولة تعرف شىء ما تستوجب العقل لاثارة سلوك الآخرين وتوجيه هذا الســلوك

---

(١) السياسة ٠ الكتاب الرابع ٠ الفصل الأول ٠

نحو الأفضل ، ولكن لا باعتبار ذلك أمرا من أمور العلم وانما لأنه يتعلق بالقدرة على الحكم التى يصعب الحصول عليها واكتسابها عن طريق الوراثة ولكن عن طريق النظر فى الأخلاق وفى الممارسات ومختلف جوانب الخبرة العملية • وبناء عليه فلا تكون الكفاءة الأساسية المطلوبة للسياسى الفلسفة النظرية أو التأمل النظرى ، ولكنها الحكمة العملية التى يحظى أو يتمتع بها[1] •

والواقع أن كتاب « السياسة » لأرسطو يدور كلية حول هذا الهيكل العملى الذى يهتم أساسا بالدراسة الموضوعية لكل مشكلات الاستعانة بالدراسة المقارنة المتاحة ، وتحديد الظروف المحيطة بهذه المشكلات • بمعنى أن أرسطو قد كرسه بأكمله لرجل الدولة أو السياسى فضمنه من ثم الحكمة المتجمعة من نتاج الخبرات السياسية للدول الاغريقية •

ونحن لو استرجعنا قول هيجل Hegel عن جمهورية أفلاطون عندما ذهب الى أنها لم تفعل أكثر من أنها قدمت النظرية متضمنة فى الحياة الأخلاقية والسياسية للاغريق القدماء ، لوجدنا أنه قول لا يصدق تماما بالنسبة الى أفلاطون لأنه يتجاهل العنصر الجديد الذى قدمه أفلاطون وهو بالذات مذهبه فى سيادة العقل • وعلى ذلك فقد يكون الأصدق تطبيق هذا القول على سياسة أرسطو وذلك لأن أرسطو هو فى الحقيقة من يمثل الفكر السياسى عند الاغريق أصدق تمثيل ، خاصة اذا اعتبرنا اسهامه الأساسى فى المنهج الذى يتبعه للوصول الى الحقائق العلمية ، وتوجيه الباحثين الى ما أصطلح على تسميته فيما بعد بالمنهج أو الأسلوب العلمى الصحيح •

— ٣ —

وضع أرسطو كتاب السياسة The Politica الذى ضمنه نظريته السياسية التى تدور أساسا حول مشكلات الفعل والاجتماع البشرى فى صورة مذكرات أو محاضرات كانت قد ألقيت فى هذا الموضوع على مدى خمسة عشرة عاما •

ولقد بدأ أرسطو مهمته بتحديد بعض المفهومات الرئيسية التى اعتبرت محاور ضرورية لنظريته فى الدولة • ومن أهم هذه المفهومات ما ارتبط عنده

(1) M. Foster., Masters of Political Thought from Plato to Machiavelli. 1961. PP. 122 - 123.

بأصل الدولة Origin of the State وبوظيفتها وغايتها وأهدافها .
ثم انطلق من هذا التحديد الى معالجة المشاكل السياسية والتشريعية المختلفة .

والانسان كما عرفه أرسطو هو حيوان سياسى بالطبيعة . وابتداء من المسلمة أو الفرضية الأساسية أقام نظريته فى الدولة التى اعتبرها خلقا طبيعيا يتكون نتيجة اجتماع أو اتحاد أفراد مختلفين لا يستطيعون العيش الا مجتمعين ، كيما يكفوا احتياجاتهم الطبيعية ، فتظهر من ثم العائلة نتيجة علاقة الرجل بالمرأة . ولكن عندما تتحد بضعة عائلات ، ويهدف هذا الاتحاد الى تحقيق غاية أوسع من مجرد اشباع الحاجة المادية فيكون نتيجة ذلك أن تنشأ القرية ، وبالتالى تبدأ الدولة فى الظهور الى الوجود ندما تتحد بضعة قرى فى مجتمع يقوم على الاكتفاء الذاتى ، ذلك أن مثل هذا الاتحاد يكون أقدر ليس فحسب على سد حاجات الانسان المادية ، ولكن أيضا على توفير حاجاته المعنوية والأخلاقية Moral التى بدونها لا يكتمل كيانه كمخلوق يختلف بالطبيعة عن سائر المخلوقات[1] ، فالانسان وحده هو المخلوق الوحيد الذى يعيش فى المدن ، ويمتلك حاسة الخير والشر والعدل والظلم وما شابه . وهو وحده الذى ينظم حياته ويخضعها للقواعد والقوانين وما شابه مما يساعد على ايجاد أو نشأة العائلة والدولة[2] . أما الانسان الذى لا يستطيع العيش فى مجتمع والذى لا يقدر على مشاركة الآخرين مزايا الحياة الاجتماعية أو الذى ليست به حاجة الى الآخرين بسبب اكتفائه بذاته فلابد وأن يكون اما وحشا أو آلها[3] .

ولعل الملاحظة اللافتة للنظر فى كل هذا هى أن نقطة البداية فى نشأة الدولة عند أرسطو هى بذاتها التى نجدها عند أفلاطون[4] ، ذلك أن أرسطو قد بدأ

(١) Works : Politics., Book. I. Chap. II. 8.
أنظر ملحق النصوص ... النص رقم (٢) .

(٢) Ibid : Book I. Chap. II. 12.
أنظر ملحق النصوص ... النص رقم (٣) .

(٣) Ibid. : Book I. Chap.II.14.
أنظر ملحق النصوص ... النص رقم (٤) .

(٤) ومع ذلك فلابد من الانتباه الى الفروق الدقيقة بين الفيلسوفين . فصحيح أن ارسطو قد عرف الدولة بأنها جماعة من الجماعات وهذا أمر يتفق كثيرا مع ما ذهب اليه أفلاطون الذى رأى ان الدولة تقوم على تقسيم العمل . ومع ذلك فان الجماعة=

أول ما بدأ بمحاولة دحض وتفنيد المذهب السفسطائى القائل بأن نظم المجتمع السياسى هى نتاج المتعارفات Convention فحسب لا الطبيعة ، وهذا يعنى ضمن ما يعنيه ان الخضوع للقوانين مما يعتبر اذن أمرا معوقا لنمو الفرد وتطوره ، باعتباره قد بدأ أصلا بأن الانسان هو حيوان بالطبيعة أيضا .

ولقد ذهب أفلاطون فى جمهوريته الى أنه لا معنى لتقييد الحكام الفلاسفة بأية قيود من العرف أو القانون لأنهم هم الذين يصنعون القانون وهم أدرى من غيرهم بما يجب أن يكون وما لا يجب . وكل هذا من الواضح أنه احدى وسائل تنظيم المجتمع السياسى الأمثل عن طريق المعرفة الفلسفية الحقة التى تعتبر تجريدا للعادات والاعراف المتواضع عليها .

وقد يكون صحيحا أن يخضع الانسان خوفا من العقاب أو حتى أملا فى أن يفوز بشىء من الثناء والتقدير والتفريظ ، أو ربما لسبب أو آخر مما قد لا يكون واضحا تماما حتى بالنسبة اليه ولكنه يرتبط بالتقاليد والاعراف التى شب عليها . ولكن الصحيح أيضا أنه هنا نلتقى بنقطة الخلاف الرئيسية مع أفلاطون ، ذلك أنه فى الوقت الذى يفكر الانسان ويعمل عقله فلن يجد سببا منطقيا يدفعه الى عدم الخضوع لتجربة الأجيال السابقة المتمثلة فى الأعراف والقواعد التى تتراكم عبر العصور مكونة خلاصة حكمة البشر . بتعبير آخر أريد أن أقول أن الانسان سوف يكتشف أن الدافع الرئيسى الذى يدفعه — ككائن عاقل — الى ضبط سلوكه وخضوعه للقاعدة والقيمة والمعيار انما هو ادراكه لحقيقة أن فعلا من الأفعال انما هو لأجل نفعه أو خيره الذاتى . أما اذا تبين أن هذا الخضوع للقوانين السارية مما يتناقض ومصلحته الذاتية فالواضح أن هذا الوضع سوف يضعف على الفور من قوة الاعتبارات العرفية والاعتقادية المرتبطة به والتى تدفع الى الطاعة والخضوع .

ان شيئا مثل هذا بالضبط نجده عند أرسطو فيما يتعلق بمشكلة الحاكم عنده . فالحاكم عند أرسطو أيا كانت قدراته العقلية ومواهبه الفلسفية لابد وأن يخضع مثل غيره من أعضاء المجتمع السياسى للقواعد السائدة . فمثل

= بالنسبة الى أرسطو هى على انواع الدولة تعتبر نوعا منها . بمعنى ان الجماعة المكونة للدولة تختلف عن تلك التى تكون العائلة . وقد ترتب على ذلك العديد من النتائج البعيدة المدى فيما يتعلق بطبيعة العلاقات بين افراد كل منهما وبخاصة العلاقات بين الحاكم والمحكومين فى الدول الديمقراطية والدستورية بصفة خاصة .

هذه القواعد لا تتمتع بنفوذها الا عندما يتوافر الاحترام والتقدير الواجبين لها باعتبارها تجربة الأجيال كلها وخلاصة حكمة الجماعة •

وهكذا شرع أرسطو (مثل أفلاطون من قبل) فى اعادة بناء السلطة الأخلاقية للقوانين السياسية • وأوضح أن الاعتقاد الذى نجده لدى البعض من المواطنين الفاضلين والقائل بأنه يجب طاعة القوانين والخضوع لها بصرف النظر عن احتمالات العقاب أو الثواب ليس أمرا بعيدا ولكن يؤكده التفكير السليم ، وان الخضوع للقانون الذى يضم كل أعضاء الدولة هو خير فى حد ذاته ولا يمكن الا أن يكون كذلك • وهى أمور متضمنه على أى الأحوال فى المبدأ الأرسطى نفسه ان الدولة خلق طبيعى وأنها تنبع من طبيعة الانسان ذاتها •

ويترتب على ذلك بضعة أمور رأى أرسطو أنها تحدد الهدف من القانون ، وهذه الأمور هى :

أولا : ان هذا الهدف يتم فى داخل اطار من القواعد المعروفة مسبقا وذلك فى حدود ما تسمح به الأعراف السائدة وليس على أساس من القواعد المتعسفة أو التحكمية أو المراسيم والأوامر التى لا سند لها سوى ارادة الحاكم •

ثانياً : أن يكون الحكم لأجل تحقيق الصالح العام ولا يمكن أن يكون لتحقيق مصلحة فرد أو جماعة •

ثالثاً : ان ذلك يعنى أول ما يعنى أن الناس يخضعون لسلطة الحاكم برضاهم وبقبولهم وليس نتيجة قسر أو ارغام •

والحقيقة أنه يقوم هنا أحد الفوارق الرئيسية بين أرسطو وأفلاطون وذلك من حيث أن الأخير قد جعل سيادة القانون نوعا من (التنازل) الضرورى نتيجة للضعف البشرى وبالتالى فلم يعد حكم القانون بالنسبة اليه هو ما يمثل الوضع المثالى فى التنظيم السياسى ، ولكنه يأتى دائما بعد حكم الملك الفيلسوف من حيث الأفضلية • أى أنه على النقيض من أرسطو الذى اعتبر سيادة القانون فى ذاتها جوهر الحكم الفاضل بحيث أن الدولة المثالية عنده لا تصير كذلك الا اذا سادها حكم أفضل القوانين •

* * *

يقول أرسطو[1] ان الدولة لا توجد من أجل توفير سبل الحياة فحسب ،

(1) Politics, Book III, Chap. 9.

ولكن لأجل توفير سبل الحياة الطيبة • لأنه اذا كانت الحياة وحدها هى الهدف فان الحيوانات نفسها قد تشكل دولة • ومع ذلك فانها لا تستطيع لأنها لا تتشارك فى السعادة أو فى الحياة القائمة على الاختيار الحر •

المجتمع السياسى اذن لا يوجد من أجل القيام بأى أفعال كيفما كانت هذه الأفعال ، ولكن من أجل تحقيق الأفعال النبيلة بصفة خاصة •

وهذه النتيجة التى يصل اليها أرسطو توضح الاختلافات الجذرية التى تجعل من نظريته ونظرية أفلاطون أيضا فى الدولة ووظائفها مغايرتين تماما لبعض النظريات الأكثر حداثه • فالنسبة الى جون لوك على سبيل المثال نجد أن وظيفة الدولة أو ما أطلق عليه المجتمع المدنى تتحدد فى المحافظة على حقوق أفرادها ضد أى تدخل من قبل الآخرين على اعتبار أن لكل فرد الحق فى أن يأمن على نفسه وملكيته اضافة الى كفالة العمل طالما أن هذه جميعها لا تمس حقوق الآخرين • أما عمل الدولة فهو من ثم الوقوف ضد أى محاولة للاخلال بهذه الحقوق أو التعدى عليها أو الاضرار بالغير سواء فى نفسه أو ملكيته •• الخ •

ولكن هذا التحديد لوظائف الدولة هو بالضبط الذى ينتقده أرسطو • لأن أى مجتمع على هذا النحو لا يمثل فى الحقيقة أكثر من الأرضية العملية أو الواقعية للدولة ، بمعنى أن هذه الأمور جميعها لا تعدو أن تكون شروطا فحسب لقيام الدولة بالمعنى الذى يقصد اليه • أما السبب الذى يسوقه فهو عجزها من ثم عن تقديم الخدمة التى اعتبرها غاية الدولة وهدفها وهى أن تجعل أعضاءها أخيارا ، بمعنى تلقينهم الفضيلة وتعليمهم اياها • أما جوهر هذه العملية (التعليم) فهو عند كل من الفيلسوفين ما يدرب الناس على الفضيلة ويجعلهم أخيارا •

ومهما كان وجه الخلاف بين هذه النظرة وما ذهب اليه جون لوك فمن الواضح أن التعليم بالنسبة الى الأخير لم يكن يمثل وظيفة من وظائف الدولة على حين كان بالنسبة الى أرسطو (وأفلاطون كذلك) وظيفتها الأساسية • فالهدف من كل نظم الدولة ينبغى أن يكون تدريب الناس على الخير وتدريبهم ليس فحسب على التفوق والامتياز العقلى ولكن الامتياز الجسمانى والأخلاقى لا فى مرحة الطفولة فحسب ، لكن على مدى سنى حياتهم • فالدولة لابد وأن تكون المدرسة الأولى لكل المواطنين •

فى أخلاقه النيقوماخية Ethica Nicomachea انتهى أرسطو الى وصل أهداف الانسان وغاياته بمسألة تحديد هذه الغايات وتنظيمها فى ضوء قوانين الدولة ونظمها[١] وبذلك يتضح ربطه فيما بين الأخلاق والسياسة والتشريع جميعا • وبالقياس نفسه يمكن القول بأن حديث أرسطو عن وظائف الدولة قد انتهى به الى معالجة الظروف التى قد تجعل من شخصيات المواطنين فى تنافر أو على غير انسجام مع أهداف الدولة وغاياتها •

ولكن هذه المسألة الدائرية أخذت من أرسطو طريقا طويلة بدأه بقوله أن من يتصدى للبحث عن أنواع الحكومات وماهيتها ووظائفها عليه أن يحدد أولا ما هى الدولة فاذا ما أدرك أنها مركب من العديد من الأفراد هم المواطنون Citizens ، أصبح عليه أن يتساءل ثانية ، عمن هم هؤلاء المواطنين ؟[٢] •

والحقيقة أن مفهوم المواطنة Citizenship فى الفكر السياسى والقانونى الاغريقى قد احتل مكانة رئيسية ليس لها ما يقابلها فى المفاهيم الحديثة • فالمواطن الذى قصد اليه أرسطو هو بالذات المواطن بالمعنى المحدد الذى لا تقوم قبله أية استثناءات كانت وراء حيازته لصفة المواطنة • وبتعبير آخر المواطن هنا هو من كانت صفته ، أو خاصته المميزة المشاركة فى احقاق العدالة وادارة الدولة • وبهذا فقد خلص الى أن الدولة هى اذن هيئة أو جسم من المواطنين الذين أعدوا تماما للقيام بأغراض الحياة وتحقيق أهداف الدولة وغاياتها •

ولا خلاف مع أرسطو فى هذه النقطة • ولكن النظرة الفاحصة لنظريته سوف تكشف لنا مع ذلك عن وجود أبعاد جديدة قد لا يكون من السهل التسليم بها ، على الأقل من وجهة نظر التشريعات الحديثة والمعاصرة •

ان واحدة من أهم اشارات أرسطو وأبلغها دلالة قد أكدت على أن الانسان الخير ، ورجل الدولة والمواطن الصالح ينبغى ألا يتعلم أى منهم مهن أو أعمال من هم دونهم مرتبة الا اذا كان لاستخدامهم الخاص ، لأنه اذا ما تعود هؤلاء على ممارسة هذه المهن والأعمال فسوف يكون من الصعب عندئذ التمييز بين السادة والعبيد •

---

(١) Nicomachean Ethics, Chap. 5, 7.

(٢) Politics, Book III, Chap 1. 4, 5.

ومع أنه قد قيل — وربما بحق — أن من لم يتعلم الطاعة لا يستطيع أن يكون قائدا أو حاكما صالحا مما يعنى أن المواطن الصالح لابد أن يكون قادرا على فعل الاثنين معا فيعرف كيف يحكم كانسان حر ، وكيف يطيع كانسان حر أيضا ، وهذه جميعها خصال المواطن ، فان هذا لم يمنع أرسطو من أن يعود فيتساءل عما اذا كان المواطن الحقيقى هو وحده الذى يشارك فى الادارة فحسب •

وتأتى اجابة أرسطو على هذا التساؤل واضحة كذلك • ففى اعتقاده أنه لو استبعد كل من لا يشارك فى الحكم لكان معناه عدم استطاعة كل مواطن أن يمتلك من ثمة فضيلة الطاعة والحكم ، واذا كان الأمر كذلك فأين اذن يكون موضع هؤلاء فى الدولة ؟

هنا يشير أرسطو الى وجود أشكال متعددة للحكومات ، ويؤسس على ذلك ضرورة أن تكون هناك أنواعا من المواطنين وبخاصة أولئك الذين يتمتعون بحقوق الرعوية • ولكنه يميز مع ذلك بين هذه الأنواع فهناك المواطنين بالمعنى الأسمى وهم الذين يشاركون فى شرف حكم الدولة وادارة مظاهرها ، والمواطنين الذين يشاركون بجهدهم فى مختلف المهن والحرف والأعمال • ويترتب على ذلك ما اذا كانت بعض الأشغال (المناصب) مما ينبغى اسناده الى بعض الأفراد (بذاتهم) أو أن تكون الأعمال كافة مشاعا فيما بين الكل ؟

نحن هنا أمام واحدة من أعتى المشكلات التى يواجهها أرسطو حيث يختلط فكره السياسى بفكره القانونى الى أبعد الحدود • ولقد رأى أنه فى الديمقراطيات يشارك الكل فى الكل على حين لا يكون الأمر كذلك فى الأوليجاركيات • وقد علق أهمية كبرى على ذلك لأنه لما كان يبحث أساسا فى أفضل أشكال الحكومات التى تكون الدولة فى ظلها حكما فاضلا ، فقد رتب على ذلك أن المواطنين ينبغى اذن ألا يتعودوا حياة العمال أو الصناع والحرفيين Artisans لأنها أعمال لا تليق بهم كما لابد وأن يتاح لهم قدر كاف من الفراغ Leisure طالما أن هذا الفراغ ضرورى لنمو الفضيلة والاضطلاع بالمسئوليات والواجبات السياسية • ثم انتهى من ذلك الى تحديد طبيعة العلاقة بين الحكام والمحكومين وهى علاقة رأى ضرورة أن يتناوب فيها كل المواطنين الدور لأن يحكموا بدلا من أن يظلوا محكومين على الدوام • فالمساواة تتمثل فى معاملة

الاشخاص المتشابهين معاملة واحدة ولا يمكن لحكومة من الحكومات أن تقوم وتستمر الا اذا كانت مبنية على العدل والمساواة •

ومن الواضح فى ضوء كل ما سبق أن أرسطو يتفق تماما مع أستاذه أفلاطون فى الاعتقاد بأن السمو والامتياز والتفوق فى امتلاك الفضيلة هى ما يهيىء الانسان كى يصبح حاكما • ولكنه خالفه فى أنه أنكر أن تكون الحكمة العملية مقصورة على قلة من الأفراد بمعنى أن لابد وأن يكون البعض حكاما والبعض الآخر محكومين فى وقت ويتغير ذلك فى وقت آخر • فليس هناك أى مجال لخضوع دائم ومستمر أو لحكم دائم ومستمر •

وقد يكون الانطباع العام من هذا المعنى أن أرسطو كان داعية للمساواة الديمقراطية • صحيح أن العدالة تتطلب المعاملة المتساوية ، ولكنها مساواة مقصورة على المتساويين فى الفضيلة فحسب • بمعنى آخر نجد أن المساواة التى يطلبها أرسطو هى مساواة مرتبطة بهيئة المواطنين وحدهم • ولهذا فانه لكى نرى حقيقة تلك العلاقة بين أرسطو وأستاذه فلابد أن ندرك أن مواطن أرسطو انما يعنى طبقة الحراس عند أفلاطون ، على حين كان من يشكلون الطبقة الثالثة فى دولة أفلاطون هم الذين ينبغى ابعادهم عند أرسطو عن صفة المواطنة •

وصحيح أيضا أن كل المواطنين عنده يشتركون فى عملية الحكم وكان هذا معيار الحكم الصالح بالنسبة الى أرسطو • ولكن الصحيح أيضا هو أن المواطنين الذين لهم نصيب فى ادارة الدولة ليسوا كل سكانها ، فأرسطو لم يستبعد منهم العبيد أو الأرقاء فحسب ، ولكن أيضا كل من يعمل عملا يدويا حتى وان كانوا أكثر ثراء من المواطنين أنفسهم[1] • وقد يمكن القول بالنظر لكل هذا أن أفلاطون وليس أرسطو هو الذى تمتع بفكر تقدمى •

ومع ذلك فان الشىء المحير حقيقة فى أرسطو يتمثل فى الكيفية التى ربط بها بين هذه المفهومات جميعها • أعنى الدولة والأخلاق والقانون والعدل والمواطنة والمساواة • لأنه على الرغم من كل ما قد يؤخذ على نظرته الى أى من هذه المفاهيم الأساسية ، فقد نجح فى توظيفها أثناء بحثه عن أفضل صور الحكم وشكل القوانين أو الدساتير التى تتجاوب معها •

---

(١) Politics, Book III. Ch. 4.

وليس من شك فى أن هذه المسألة تثير العديد من المشكلات السياسية والقانونية • ولكنه اذ يقرر أن الدستور باعتباره قواعد الدولة وقوانينها مرتبة ومنظمة بشكل محدد (ولذا يعتبر أسماها) ، فانه بالتالى لا يقيم تفرقة واضحة بين الدستور بهذا الشكل وبين الحكومة التى اعتبرها ممثلة للسيادة فى الدولة خاصة فى الديمقراطيات التى تجعل السيادة للشعب ، بينما تكون القلة هى صاحبة السيادة فى الأوليجاركيات وكأنه بذلك يقيم تفرقة أساسية بين تلك الحكومات التى تضع النفع العام فى اعتبارها وهى الحكومات الحقيقية أو الكاملة التى يتم تشكيلها وفق مبادىء العدالة وبين تلك الأشكال الناقصة التى لا ينظر الحكام فيها الا لمصالحهم الخاصة وتقوم على مبدأ القمع بينما الدولة كما سبق أن قرر هى مجتمع من الأحرار •

ولا تختلف معانى الدستور والحكومة كثيرا عند أرسطو ولكنه يستخدمها فى التمييز بين الأشكال الصحيحة وغير الصحيحة من أشكال الحكم • واذ رأى أن الحكومة هى السلطة الأعلى فى الدولة ، وهى السلطة التى قد تكون فى يد الفرد أو القلة أو الكثرة ، فقد ترتب عليه أنه ميز بين أنواع الحكومات على هذا الأساس نفسه • فشكل الحكم الصحيح هو الذى يكون بدوره محصورا فى الفرد أو القلة (الأوليجاركية) أو الكثرة (الديمقراطية) وان كان قد أوضح من الناحية الثانية أن الأليجاركية فى صورتها أو شكلها المتطرف قد تماثل الديمقراطية المتطرفة والمغالى فيها أيضا اذ تنقلب الى شكل من أشكال الطغيان مما يعنى أن المشكلة التى اعتقد أرسطو أنها تمثل الخطورة الجوهرية على الأوليجاركية انما تقوم فى كيفية الموازنة بين الاحتفاظ بالسلطة بين أيدى القلة أو الفئة المحدودة نسبيا وبين عدم استبداد هذه الفئة وطغيانها • فالاستبداد تماما كالديماجوجية (الغوغائية) يولدان كافة مظاهر القلقلة والاضطراب وعدم الاستقرار •

ومع ذلك فالمشكلة ليست فى صميمها مشكلة الأوليجاركية وحدها بقدر ما هى متعلقة أيضا بحجم السلطة التى يجب أن تكون لجماهير المواطنين سواء أكانت الدولة أوليجاركية أو ديمقراطية • ولقد كان هذا دافعا الى أن يبحث أرسطو عن أفضل شكل عملى للدولة أو عن الدولة الفاضلة عملا بتعبير آخر • وقد وجد أرسطو أن هذا يتحقق فى الوقت الذى تكون الطبقة الوسطى أكثر

عددا ويشارك أفرادها فى بعض الوظائف التنفيذية والقضائية ، وعندما يمنحون أيضا حق الانتخاب وسلطة المحاسبة أو المساءلة ولكن دون أن يعنى كل هذا السماح لهم بأن يمسكوا ـ وحدهم ـ بناصية الحكم وادارة دفة الأمور • فصحيح أن خصائل أفراد هذه الطبقة قد تكون خصائل حميدة وجيدة اذا ما اجتمعوا معا ، ولكن المؤكد أن حكم أو تقييم أى منهم على حدة لابد سيكون حكما أو تقييما ناقصا يفتقر الى غير قليل من الصحة والكمال[1] •

وقد يشتم من هذه النقطة الأخيرة ما يمكن وصفه بأنه دفاع عن الديمقراطية لأن الملاحظ هو أن بعض هذه الوظائف تعطى للشعب فى بعض الدول • ولكن الأمر هنا يحتاج الى شىء من التوضيح حتى لا يساء تقديره • ففى المحل الأول نجد أن الكثرة The many التى يتحدث عنها أرسطو تضم المواطنين وحدهم الذين يكونون هم أنفسهم « القلة » بالنسبة الى سكان المدينة • أما من الناحية الثانية فان الديمقراطية اذا كانت تعنى الحكم بواسطة الشعب ، فليست الديمقراطية هى التى يدافع أرسطو عنها هنا ، فهناك العديد من الايماءات التى توحى بأن تهيئة الناس لممارسة وظيفة الحكم وان الحكمة الجماعية التى يصفهم بها وان كانت تساعدهم على أن يحكموا على مزايا وخصال حكامهم ، الا أن هذا لا يعنى بالضرورة قدرتهم على القيام بمهام الحكم ومسئولياته •

ان السؤال الجوهرى هنا هو : أين ينبغى اذن أن تكون السلطة العليا فى الدولة ؟ هل هى فى أيدى الكثرة ؟ أم بيد ذوى الثروة أم بيد الطيبين والأخيار ؟

يبدو أن أرسطو قد انتهى الى أن هذه البدائل جميعها تنطوى على نتائج غير مرضية ولكنه يتساءل مع ذلك : واذا كان تركيز السلطة فى يد القلة الغنية لا يعتبر من العدل فى شىء فهل يجب عندئذ أن تكون السلطة العليا بيد الأخيار وذوى الفضيلة والطيبة ؟ واذا كان الأمر كذلك أفلا يكون ذلك مدعاة للاساءة الى من لا يحكمون •

لقد تمثل أحد المداخل الرئيسية لحل هذه المشكلات جميعها فى المبدأ القائل بأن العدل هو خاصية القوانين • ويترتب على ذلك أن تكون هذه القوانين هى

(1) Politics. Book III. Ch. II.

الأسمى ، ولا يكون من ثم على الحاكم أو الحكام الا تنظيم وادارة تلك الأمور التى لا تتناولها القوانين تفصيلا نظرا لصعوبة أن يحيط المبدأ العام — أى مبدأ — بكل ما هنالك من ذاتيات أو خصوصيات .

حكم القانون أمر مفضل اذن عن حكم الفرد أيا كان هذا الفرد . وبالقياس نفسه فانه يمكن القول بأنه اذا كان الأفضل أن يشارك فى الحكم أشخاص بذاتهم ، فمن المتعين أن يكونوا حراسا فحسب للقانون ومنفذين له .

ولا يمل أرسطو من ترديد هذا التصور الأساسى فى نظريته فى الدولة والقانون . فالدول قد تختلف فيما بينها وفقا لموقع السلطة العليا ما اذا كانت فى يد شخص واحد أو فى أيدى الكثرة أو القلة . ولكن أيا ما كانت مظاهر هذا الاختلاف فالأهم منه أن نتفق فى المبدأ الأساسى وهو ممارسة السلطة العليا لوظائفها وفقا للقانون . لأن انعدام هذا لن تكون له سوى نتيجة واحدة هى وجود شكل مغاير تماما لا يمكن أن يوصف بأنه الدولة .

— ٥ —

واذا كان أرسطو قد انتهى الى أن الدولة تنظم حياة المواطنين عن طريق القوانين وأن مضمون هذه القوانين لابد وأن يكون هو العدل فقد اعتبر ذلك مدخلا مناسبا ليتساءل عن أسمى (الأجزاء) فى دولته تلك التى قلنا أنها تخضع لحكم القانون .

يرى أرسطو أنه لا يمكن أن تكون لأية قوة فى الدولة مكانة تعلو أو تسمو على مكانة القانون . فالقانون بالنسبة اليه هو العقل مجردا عن الهوى Reason unaffected by desire ومكانته لا تقارن بطبيعة الدولة .

واذا كان البعض قد يرى أن السيادة هى السمو فوق القانون فان الواضح هو أن تصور أرسطو لوجود هيئة سيادية أو ارادة ذات سيادة أمر مرتبط بتصوره للدولة . ويترتب على ذلك أن السماح بوجود مثل هذه السيادة أو السلطة السيادية فوق القانون لا يعنى سوى هزة عنيفة للقانون الذى اعتبره أمرا جوهريا وضروريا للمجتمع السياسى . وهذا بدوره لا يعنى أيضا سوى أن القانون — فى رأى أرسطو — هو السيادة . أى أنه لا توجد قوة أسمى من القانون ، بمعنى أن لا سيادة فوقه .

لقد كان أفلاطون أول من أعلن أن المعرفة العلمية هى التى تجعل الانسان

أعلى مكانة وأرفع منزلة من الحكام ، وأسس على ذلك رأيه القائل بأن الانسان اذا فهم تماما المبادىء التى يحكم بمقتضـاها أو التى ينطوى التشريع عليها فسوف يكون من ثم أعلى منزلة من القوانين المكتوبة التى تشـتمل على هذه المبادىء •

والحقيقة أن أفلاطون قد أكـد فى جزء من أروع أجـزاء جمهوريته على ضرورة أن توجد فى داخل الدولة هيئة من الناس ممن تتوافر لهم هذه المعرفة العلمية والدراية الكاملة بمبادىء التشريع واعتبر ذلك شرطا لوجـود الدولة واستمرارها • ومع ذلك فان هذا المفهوم الذى ساقه أفلاطون للسيادة لا يبدو لنا مطابقا لما يسود النظرية السياسية الحديثة •

صحيح أن أفلاطون قد وضع حكامه فوق قوانين دولتهم • ولكن الصحيح أيضا أنه لم يصورهم على أنهم خالقى هذه القوانين ، أما علو شأنهم فيرجع الى معرفتهم التى يلتقطون بواسـطتها المبادىء الخالدة التى يجب أن ترتبط القاونين بها وتعبر عنها • بمعنى آخر هم أعلى من القانون طالما أنهم خاضعين لهذه المبادىء • ان سلطة القوانين التى يضعونها ويشرعونها ليست مسـتمدة منهم باعتبارهم مشرعين ، ولكن من تلك المبادىء التى توجد فى الخارج بعيدة عنهم •

لقد كانت نظريات الاغريق فى السيادة بعيدة تماما عن المعنى الاصطلاحى الحديث • فصـاحب السـيادة بهذا المعنى هو الذى يوجد القـانون ويخلقه بارادته • كما أنه يتمتع بسلطة مطلقة تؤهله لتطبيق القانون على من يشاء وهى السلطة التى أعطاها مفكرون مثل هوبز للملك صاحب السيادة وروسو للشعب ، وغيرهما ممن عبروا عن نظرية السيادة فى معناها الحديث وكما وضـحت عند جان بودان على وجه الخصوص •

وليس من شـك فى أن هناك الكثير يمكن أن يقال عن الفكـر السـياسى والقانونى الذى اشتملت عليه فلسفة أرسطو السياسية • والشىء نفسه أيضا بالنسبة الى أفلاطون ولكن المهم مع ذلك التأكيد على أنه بالنسبة الى الأخير تمتد الفلسـفة الى مجـال العمل والتطبيق اذ تهيىء رجل الدولة لكى يضـع القوانين والتشريعات ، كما تهيىء للفرد مقياسا أو نموذجا للسلوك يحتذى به • أما بالنسبة الى أرسطو فان الأمر يختلف الى حد بعيد • فعنده ان أمور التطبيق

كلها من اختصاص المعالجة العملية وتدخل فى فلسفته العملية • بينما المبادىء الخالدة التى لا يمكن انكارها أو تجاهلها والمتعلقة بالكون هى وحدها التى تكون موضـــوعا للفهم الفلســـفى والتأمل العقلى ومن هنا اعتبرت مجالا لنشـــاط الفيلسوف دون الاهتمام بعالم الشئون الواقعية • وان كانت قضـــية العدل ذاتها لا يمكن أن تواجه الا فى ضوء ما يوحى به العقل السليم •

* * *

(تابع) الفصل الثانى :

• الأعمال الرئيسية • (أرسطو) ARISTOTLE

— Athenaion Politeia (The Athenian Constitution) trans by H. Rackham 1935.

— Aristotle; The Nichomachean Ethics (Greak and English Trans. By H. Rackham. 1926.)

— The Politics (Greak and English Trans. By H. Reckham. 1932).

علاوة على بعض المقتطفات التى بقيت من المحاورات التالية :

— Eudemus; Protrepticus; On Philosophy; on Good; On Ideas or on Forms; On Justice; On Monarchy; Gryllus; Menexenus; Alexander or on Colonization; Peplus (Puplished. 1798).

الجدير بالذكر أن الأخـــلاق النيقوماخية قد أعيد طباعتها طبعة جـــديدة باللغة الفرنسية مع تعليق واف ويمكن الرجوع فى ذلك الى :

L'Ethique a Nicomaque ed By Rene A. Gauthier and J. Y. Jolif. 2nd ed., 3 Vol. 1970.

كما أعيد طبع « السياسة » فى أربعة أجزاء حيث يمكن الرجوع اليها فى :

Politics, ed by William L. Newman. 4. Vol.

وذلك فى الفترة من (١٨٨٧ — ١٩٠٢) ثم أعيدت طباعتهـــا فى ترجمتها الانجليزية على يد ارنست باركر :

Politics, Eng. trans. by Ernest Barker. (1946, Reissued 1972).

اضافة الى الطبعات التى تمت فى اللغة العربية ســواء على يد أســتاذ الجيل أحمد لطفى السيد أو الطبعات الأخرى التى اعتمدت عليه فى الغالب .

• قراءات مقترحة • (أرسطو)

— Abraham Edel.; Aristotle and His Philosophy. 1982.

— Allan, D. J., The Philosophy of Aristotle. 1952.

— Amelie O. Rorty (ed.), Essays on Aristotle's Ethics. 1981.

— Cooper. J. M., Reason and Human Good in Aristotle. 1975.

— Ernst Barker.; The Political Thought of Plato and Aristotle. 1906 Reprinted. 1959.

— Ingram Düring.; Aristotle in the Ancient Biographical Tradition. 1957.

— John H. Randall Jr.; Aristotle. 1960.

— Rex Warner.; The Greek Philosophers. 1958.

— W. F. R. Hardi.; Aristotle's Ethical Theory. 2nd ed. 1980.

— W. K. C. Guthrie.; A History of Greek Philosophy. Vol. 2. 1965.
–; The Greek Philosophers from Thales To Aristotle. reissued. 1975.

الفصل الثالث

القوى والنزعات الجمعية وتفسير الظاهرة القانونية

١ ــ ماكيا فيللى وعقل الدولة MACHIAVELLI, NICCOLO (١٤٦٩ ــ ١٥٢٧)

مع نهايات القرون الوسطى بدا واضحا أن مظاهر الحداثة Modernty قد أخذت تحل محل كل ما هو قديم وبال وعتيق وهو ما كان يعنى أن الرؤية الأحادية البعد One-Dimension التى ظلت مسيطرة لوقت طويل ، أو على الأقل تشابه المواقف ووحدتها عند تحليل الأحداث والمسائل الاجتماعية ، قد أخذا فى التراجع أمام تعدد الرؤى وتغايرها •

ولقد كانت هذه النقلة هى البداية على أى الأحوال للاطلالة على عصر النهضة Renaissance الذى تفتحت فيه أوربا على نتاج وعطاء العقول الضخمة من أمثال سبينوزا Spinoza ولايبنتز Leibniz وفيكو Vico وهوبز Hobbes وغيرهم ممن وضعوا حجر الأساس من الأفكار والعناصر والتصورات التى شكلت البناء الذى كان عليه أن يقضى على البقية الباقية من مخلفات القرون الوسطى وبخاصة تلك المواقف الرجعية والمحافظة التى اتسمت بها الاتجاهات السياسية والتشريعية على السواء •

وبمعنى من المعانى يمكن القول بأن نيقولا ماكيا فيللى قد نجح فى أن يؤكد وجوده ليس فقط باعتباره أحد القلائل الذين أعملوا معاول الهدم فى البنيان القديم ، ولكن الذين سعوا الى تجنب ارهاصات كل من الارادة المتعالية Transendent والعقل المتسامى ، ليتجه بكليته بدلا من ذلك الى الامبريقية والى الحياة الواقعية كما هى عليه وكما تتبدى لأعين الانسان العادى الذى ينخرط فى الحياة المعاشة ، دون أن يهتز وعيه وادراكه أو يضطرب ذهنه بالتصورات والمفهومات الفلسفية والمقولات اللاشعورية المسبقة •

وربما كان ادراكنا لهذه الحقيقة مما يساعد على فهم ماكيافيللى ، تلك الشخصية التى أحاطت بها الكثير من الروايات ، وتعددت بصددها الأقوال والتفاسير حتى أصبحت أشبه بشخصية أسطورية ، على الرغم من حقيقة أن الرجل فى جوهره لا يختلف ، وبحسب قوله وتعبيره هو نفسه ، عن غيره من الناس ، فهو مثله كأى انسان آخر ليس خيرا تماما ، ولا شريرا تماما ،

وانما نفســيته مثل باقى نفســيات البشر مزيج مركب من الدوافع والرغبات والانفعالات والنزعات التى قد تكون منسجمة حينا أو متناقضة حينا آخر ٠

- ١ -

ولد نيقولا ماكيـــا فيللى فى الثالث من شـــهر مايو عام ١٤٦٩ فى عمرة الأحداث السياسية لمدينة فلورنسا Florence بايطاليا ٠ وقدر له أن يكون أحد السياسيين والكتاب المرموقين ، وواحدا من الفلاسـفة الســياسيين الذين أكسبتهم أعمالهم ومؤلفاتهم ـ خاصــة كتاب الأمير Il Principe (The Prince) شهرة محيرة ، هى مزيج من التقدير والعشـــق والاعجاب ، والتهكم والهزؤ والسخرية ٠

وبالرغم من أننا لا نزمع التحدث كثيرا عن دقائق حياته المليئة بالأحداث ، فقد يكون من المفيد أن نشير مع ذلك ، الى أنه ينتمى الى أسرة وان كانت قد اعتبرت منذ القرن الثالث عشر من أغنى بيوتات المدينة وأكثرها ثراء وأقربها أيضا الى المناصب الكبرى والمهمة ، الا أن والده كان يعد من أفقر أعضاء هذه الأسرة ، على الرغم من أنه كان أســتاذا يحمل درجة الدكتوراة فى القانون ٠ وتلك فى الحقيقة ناحيــة لها أهميتها من حيث أن فقر أبيه لم يتح له فرصـــة الحصــول على ذلك النوع من التعليم الذى يتلاءم ومواهبه وقدراته ٠ ففى الوقت الذى كان شباب المدينة يتزاحم على ســماع المحاضرات الســياسية لأساتذة ربوا فى كنف التقليد اليونانى واللاتينى ، كان ماكيافيللى بعيدا كلية عن أية دراســة للاغريق القدماء ٠ فكل ما حظى به كان نوعــا من الدراســـة اللاتينية على أيدى بعض المدرسين خاملى الذكر ٠

وتقول لنا مذكرات أبيه أن ماكيافيللى قد تعــلم منذ وقت مبكر جدا كيف يستفيد من تلك الكتب التى كانت تزخر بها مكتبة منزلهم والتى اعتبرت المظهر الوحيد من مظــاهر الرفاهية ٠ وهو نوع من التعليم يمكن القول بأنه أنقذه من الوقوع فى أخطاء (النزعة الانســانية) ، كما حفظ عليه اصــالة تفكيره وطابع أسلوبه المميز الذى يصعب محاكاته نظرا لما يتصف به من شــدة وعنف ، وفى الوقت نفسه سهولة وانسياب ٠

أما عن حيــاته العملية فقد بدأت بدورها مبكــرة جدا ، كما كانت مليئة بالأحداث التى فرضتها ظروف التغيرات الضخمة التى شهدتها حكومة فلورنسا

بعد اعدام عاهلها ســافونارولا Savonarola حــرقا فى عام ١٤٩٨[1] • فلم تكن سنه لتزيد على تسع وعشرين عاما عندما اختير ســكرتيرا للمســتشارية الثانية لجمهورية فلورنسا • وهو منصب كان — على الرغم من تواضــعه — بداية طريق طويلة حافلة بالأعمال والمناصب والمهام والبعثات التى تنقل فيها وانتدب اليها سواء فى الداخل لتنفيذ سياسة من الســياسات ، أو فى الخارج للوساطة فى أزمة من الأزمات • وهو طريق قطعه ماكيافيللى على أية حال بمزيد من الاضرار والتفانى جعلاه يتخطى الكثير من الوشايات والمؤامرات التى كانت تحاك ضده بأيدى الواشين والمتآمرين والحاقدين •

ولقد كتب ماكيافيللى عن هذه الفترة بالذات لصديق له « أما بالنسبة الى ولائى فان أحدا لا يجرؤ على أن يشكك فى صدقه لأننى وقد حفظت هذا الولاء دائما تعلمت أيضا كيفية التجرد منه والخروج عليه • ولكن من كان مخلصــا مثلى وشريفا مثلى فلن يســتطيع أن يغير من طبيعته ، ولعل فى فقرى اليوم ما يقوم شاهدا وخير دليل على شرفى »[2] •

ولقد قيل دائما أنه فى ماكيا فيللى يمكن أن نرى أعرق التقاليد التى تؤكد القوة والصراع من أجل حيازة الســلطان والنفوذ • وأنه كواحد من القلائل الذين أسسوا فلسفة التاريخ كان يعلم جيدا أنه يلج طريقا لم تمهده الأقدام من قبل نظرا لأنه كان أول من تعمق قضية الدورات التاريخية منطلقا من فهمه الخاص للطبيعة البشرية التى اعتقد أنها غير قابلة للتغيير والتعديل ، وكان بذلك أول من أقام علما سياسيا على دراسة الانسان •

وليس من شك فى أن ماكيا فيللى كان يولى اهتماما زائدا لأحداث الماضى وخبراته وذلك على اعتبار أن الماضى يقدم دائما المادة الحقيقية التى يجد فيها الكتاب قضاياهم ومواقفهم « فذوو الحكمة من الأشــخاص يقولون دائما — وبحق — أن من أراد التنبؤ بالمستقبل عليه أن يســتشير الماضى لأن الحوادث

---

(١) أحد الرهبان الدومنيكان تمكن من اقامة حكومة ثيوقراطية دينية فى فلورنسا بعد الغزو الذى تعرضت له على أيدى الفرنسيين (شارل الثامن) • وقد حاول اصلاح أحوال الجمهورية بعد فترات الاضطرابات الخطيرة التى عاشتها منذ وفاة لورنزو فى عام ١٤٩٢ وتعرضها بعد ذلك للعديد من الغزوات •

(٢) Discourses, III. 43 (422). I. Intro (94).

الانسانية تتشابه دائما ولا تختلف عن تلك التى وقعت فى الأزمنة السابقة »[1] •

وعلى الرغم من أن هذا قد يكون صحيحا ، فانه لا يعدو — مع ذلك — أن يكون نصف القضية أو نصف الحقيقة كما يقولون • فبالنسبة الى ماكيافيللى ، فان آراءه وأفكاره لم تكن تعتمد اعتمادا كاملا على ما يقدمه التاريخ من نماذج للأحداث أو الشخصيات • ومع أن هذا قد يبدو أمرا مثيرا للاستغراب فان من أقوى الشواهد على صحة ذلك أن كلا من كتابيه «الأمير» و «أحاديث الى ليفى» Discori Sopra La Prima Decadi وهو الكتاب الذى ترجم بعنوان The Discourses on the first ten Books of Livy [2] كان مليئا بالبيانات والمعلومات المفصلة عن مختلف السياسات والقضايا الواقعية ، كما كان يزخر بمختلف صور النجاح والخطأ والفشل للعديد من الشخصيات المعاصرة (أيامه) مثل سيزار بورجيا Cesare Borgia والأمبراطور الألمانى ماكسميليان الأول Maximillian I ولويس الثانى عشر Louis XII ، مما يعنى فى النهاية حقيقة أن منهج ماكيا فيللى كان منهجا تجريبيا بالدرجة الأولى ، وهو ما يمكن التعرف عليه والوقوف على ملامحه من الهدف أو الغرض الأساسى الذى عكسته كتاباته المختلفة والتى عبر عنها أصدق تعبير فى كتابه « الأحاديث » بقوله انه يقدم للناس كل ما علمتنى اياه الخبرة الطويلة والبحث الشاق فى مختلف شئون الحياة[3] ، محددا بذلك الهدف الذى نصب نفسه لتحقيقه والذى اعتبره أشبه بالمسلمات وأقصد به امتلاك القوة والسلطان • ومع أنه لم يكن يشغل نفسه كثيرا بمسألة أين تستخدم هذه القوة ، فقد كان كل اهتمامه مركزا فى اكتشاف الوسائل التى تمكنه من بلوغ هذه القوة ، وكيفية الحفاظ عليها وبالتالى أسباب فقدانها واضاعتها •

---

(1) Ibid. III, 43 (422).

(٢) الجدير بالذكر أنه قد تمت ترجمة هذين المؤلفين الى العربية وان كان الكتاب الثانى قد اتخذ أكثر من عنوان حيث ترجم أحيانا باسم « أحاديث الى ليفى » وأحيانا أخرى بعنوان « مطارحات ماكيافيللى » وعلى العموم فقد كانت الترجمة الانجليزية بعنوان (دراسات الكتب العشرة الاولى لتيتوس ليفيوس) • أما ليفيوس فهو مؤرخ رومانى عاش فى الفترة من عام ٥٩ ق.م الى عام ١٧ ميلادية • ومن هنا كان تعيين ماكيافيللى له باعتبار أن (الدراسات) عبارة عن بحث موسع فى كيفية توسيع الجمهورية الرومانية ودعمها •

(3) Discoures III (92).

والواقع أنه الى المدى الذى يمكن أن نعتبر هذه الكلمات ، فان ماكيافيللى لا يبدو — على الأقل من هذه الزاوية — فيلسوفا بالمعنى المحدد أو الاصطلاحى للكلمة ، بقدر ما يبدو أشبه برجل أعمال يجد وسط مشاغله الكثيرة وقتا لتسجيل انطباعاته عن الانسان والعالم •

— ٢ —

هناك كثيرون يعتقدون أن ماكيا فيللى كان كاتبا عظيما لأنه كان مفكرا عظيما[١] • وبالرغم من أنه يصعب تصنيف ماكيافيللى بين أكثر العقول التى عرفها عصر النهضة ابداعا ومقدرة على الخلق ، فان هذا الاعتقاد الذى يكاد يقترب من « الحكم » ينطوى مع ذلك على غير قليل من ملامح الصدق لأن هذا المفكر كان من سعة الأفق وعمق التصور ليدرك بوضوح حقيقة أن أى اعتبار سليم لمسألة السياسة والتشريع والحكم ينبغى وأن يبدأ من الطبيعة البشرية أعنى من التعرف على امكاناتها وحدودها • فنظرتنا الى الانسان سوف تساعد على تحديد كل من شكل الحكم الذى يستحقه والشكل الذى يتطلع اليه •

ولايضاح هذه الناحية سوف نشير ولو بشكل عام الى ما قرره ماكيا فيللى نفسه • فقد أكد ، أولا ، على ضرورة التعرف على تلك الدوافع الأولية التى تتدخل فى تشكيل سلوك الانسان وصياغة تصرفاته وأفعاله ، بمعنى التعرف على ما يريده الانسان وعلى ما لا يريده وعلى تلك الأشياء التى يعتبرها ذات قيمة بالنسبة اليه • فذلك كله — بحسب ما يذهب اليه — سوف يساعد ليس فقط فى تحديد نوع الدولة ، ولكن شكل الحكم وطبيعة دستورها وقوانينها وسياسة القائمين على عملية الحكم فيها[٢] •

أما الأمر الثانى الذى ذكره ماكيا فيللى فهو أن هناك دافعين أوليين رئيسيين يحددان معا سلوك الانسان هما دافع الحب ودافع الخوف • ويرى ماكيا فيللى أن من ينجح فى أن يجعل نفسه محبوبا من الآخرين سوف يتحقق له القدر من التأثير والنفوذ مثلما يتحقق لمن يجعل نفسه مرهوب الجانب • وان كان الناس على استعداد تام ليطيعوا الأخير والانقياد والخضوع له ربما بشكل لا يتوافر لأولئك المحبوبين •

(١) The New Encyclopaedia Britannica, Op. Cit. Vol., 7. P. 629.

(٢) Discourses III, 21 (379).

وثالثا فان الناس لأجل أن يحصلوا على قدر من الحرية والاستقلال عن الآخرين يسمح لهم بحرية الفعل والسلوك غالبا ما ينتهون الى نوع من السيطرة التى يمارسها البعض على البعض الآخر • ولكن لما كانت تلك هى غاية الكل فى (الآن) نفسه ، وأنهم جميعهم يسعون اليها بقدر يكاد يكون متساو ، فان النتيجة الحتمية لمثل هذه الحالة وقوع نوع من الصراع الذى يحاول كل طرف فيه أن يؤمن نفسه ضد الآخرين ، وهو صراع يمتد بالضرورة ليصبح صراعا بين الدولة والمواطنين •

وأيا كانت النوايا الطيبة التى ينطوى عليها قصد ماكيا فيللى ، وأنه كان يسعى الى (وصف) السلوك السياسى وليس الى (تقريره) ، فان الشىء الذى يصعب التشكيك فى صدقه هو أنه « وحد » وصفه لهذا السلوك « بفن » المحافظة على الدولة وسياسة حاكمها ، حتى ان هذه المحافظة (أو السيطرة بتعبير آخر) قد اعتبرت غاية فى ذاتها • ويترتب على ذلك أن تلك القدرة المطلقة من كل قيد قانونى أو أخلاقى التى أسبغها على (الأمير) وسواء أكانت قدرة مكتسبة أو أصلية ، انما هى نتاج بالدرجة الأولى لحل مشكلة عملية وليست نتاجا لترف ذهنى • فالقوة السياسية ليست مجرد قيمة من القيم ولكنها غاية فى ذاتها •

اذن الوسيلة الوحيدة لاقامة أى شكل من أشكال النظام هى أن يوجد الحكم الملكى القوى ، لأنه عندما يكون الشعب منهارا بسبب عدم استجابته للقوانين وخضوعه لها ، أو نتيجة لعدم وجود نوع أو آخر من أنواع الضبط والسلطة ، فلا تكون ثمة وسيلة الا اقامة سلطة عليا تكون قادرة بما تحوزه (هنا الملك) من سلطات مطلقة على أن تضع حدا لكل مظاهر الطموح العدوانى وفساد الأقوياء[1] •

— ٣ —

بيد أنه ينبغى ألا يفهم من كل هذا أن ماكيا فيللى كان أحد الذين ساندوا الملكية والحكم الملكى أو الداعين اليهما • فقد كانت عواطفه مرتبطة فى الحقيقة بالجمهورية كما كانت أفكاره ونظرياته موجهة أصلا لدعمها ومساندتها • وعلى حد تعبيره فان الخير العام الذى يجعل المدن مدنا عظيمة لا يمكن رؤيته الا حيث

(1) Discourses I. P. 55.

توجد الجمهوريات ، ذلك لأن كل ما تقوم به وتفعله انما يكون لصالح المجموع ولأجل خيره ، ولازالة شقاء الأفراد والجماعات على السواء .

وليس من العسير أن نفهم ما قصـد اليه ماكيافيللى . فليس من شـك فى أنه كان شـديد الاعجاب بما توصـلت اليه الجمهورية الرومانية التى اعتبرها مثالا لأروع ما يمكن أن يصل اليه الانسان فى تنظيم الدولة ورعاية مصالحها . ولكن المشكلة بالنسـبة اليه تظل متمثلة فى الكيفية التى يمكن بها المحافظة على البقاء فى مواجهة كل الشرور التى يمكن وقوعها من أناس كادت تنعدم فيهم صفات البشر .

وكحكم عام نجده يفترض افتراضـا أسـاسيا مؤداه أنه لا يحدث أبدا أو فى القليل النادر أن تبقى الجمهورية أو الملكية الا اذا كانت قد أقيمت بيد فرد واحد يكون هو منشوئها وهو فى الوقت نفسه صانع نظمها ومانح شريعتها وقانونها .

ويرى ماكيا فيللى أنه حتى فى هذه الحالة فلابد أن يكون هذا الفرد حكيما وفاضلا بما فيه الكفاية ، ولكن عليه — فى الوقت نفسه — ألا يترك سلطانه التى فرضها سواء لورثته أو لأى شخص من الأعوان الآخرين ، ذلك لأن الجنس البشرى لما كان ميـالا بطبيعته الى الشر أكثر منه للخير فمن المحتمل كثيرا أن يسخر هذا الخلف السـلطة المتروكة له لأغراض شريرة تتناقض والأغراض النبيلة التى كان هو قد استخدمها فيها .

ولعل هذا يكشف لنا عن حقيقة ذلك الحنين الذى كان يشعره ماكيا فيللى الى وجود الأمير القوى الجديد[1] الذى يسـبغ الواقع والحقيقة على حلمه الكبير وهو انقاذ ايطاليا وبناء الجمهورية الحديثة ، وأنه لم يستبعد امكانية تحقق ذلك بقيام الحكومة التى قد تتخذ شـكل الملكية المسـتنيرة أو شـكل الجمهورية . ولكن لأنه كان يدرك تماما أن الناس قد وصـلوا الى درجة من الفساد يصـعب معها العودة الى المثاليات القديمة فى الفضيلة ، وأن الحكام

(١) الواقع أن ماكيافيللى كان يحلم دائما باقامة مجتمع طيب يتم على ايدى لورنزو العظيم احد افراد أسرة مديشى Lorenzo de Medici وقد حكم لورنزو فلورنسا من عام ١٥١٣ ومع أن الشائع ان ماكيافيللى قد أهداه كتابه « الأمير » فان البعض يشكك فى حدوث هذا وان كنا أميل الى الاخذ بالرواية الاولى أى اهداء الكتاب الى لورنزو قبل وفـاته فى عام ١٥١٩ .

أنفســهم وحوارييهم ممن يتربعون فى مراكز الدولة العليا قد بلغوا بدورهم قدرا من الأنانية لم يعد يرجى معه أى أمل فى الرجوع الى هذه المرحلة ، حتى وان بدا هذا ممكنا ، فانه ينبغى على (الأمير) اذن ، وهو الرجل الذى لا تحده الأوصاف أو المسميات ، أن يصبح رجل العصر ، فيسعى الى التغلب على كافة الصعاب وقهر كل ما يعترضه من مشكلات بصرف النظر عن الوسيلة التى تحقق له بلوغ هذه الغايات .

والواقع ان ماكيا فيللى لا يبدو لنا ، بكل هذا ، بعيدا عن السؤال القديم المتعلق بأى شكل من أشكال الحكم هو الأفضل . فموقفه من الجمهورية كان لا يدع مجالا لأى شك فى أنه أحد غلاة الداعين اليها . واذ انتهى ماكيافيللى من هذه الناحية ، فقد تبقى أمامه أن يحدد لأميره تلك الوسائل التى تضمن له التفوق وبلوغ الغايات بكل ما يستطيعه من فنون وأساليب تتيحها له امكاناته الذاتية وظروف العصر . بما فى ذلك استخدام الدين والعقيدة ذاتهما كأداة لتحقيق أهداف الدولة .

والحقيقة أن كل هذا كان مبررا كافيــا لأن يطلق عليه « عقــل الدولة » Reason of State (رغم أن هذا التعبير لم يســتخدم الا بعد وفاته بفترة طويلة) ، ولأن ينظر اليه على أنه مرشد للطغيان وملهم للدكتاتورية بأكثر من معنى من المعانى . فعندما تنحصر النظرة الى السلطة فى أنها غاية فى ذاتها ، فلا يكون لذلك أى معنى الا أن كل تصور للفضيلة قد انتهى وأن أساليب المكر والخداع والدناءة والدهاء هى وحدها الأقدر على أن تصل بالأمير الى غايته وهى الحفاظ على السلطة والتمسك بها .

ان هذه الصورة التى يحدد خطوطها ماكيافيللى للفضيلة نجد بعض أصولها فى الفلسفة الاغريقية . فقد وجدنا أن فضــيلة الشىء بالنســبة الى أفلاطون وأرسطو انما تعنى كماله أو تحقيقه لوظيفته . ولكن الفضيلة بالنســبة الى البعض الآخر (ثراثيماخس مثلا) كانت تشير الى كل ما يجلب النشوة والسرور الى الانسان . ولما كان هذا ينطوى على نوع من ســيادة البعض على البعض الآخر فتكون الفضائل متضــمنة اذن لما يحق ذلك من صــفات الدهاء والمكر والخداع .

ولقد وصل نيتشة فى القرن التاسع عشر الى نتيجة مشابهة الى حد بعيد

عندما تبنى المركب الداروني القائل بالصراع من أجل الحياة أو من أجل البقاء . وهو الشيء نفسه الذي فسره ماكيا فيللى بأنه صراع دينامى بين القوى . واذا كان النجاح والتفوق فى هذا الصراع هو هدف كل انســان ، واذا كان البقاء على قيد الحياة لا يتم فقط الا عن طريق الحرب والا باتخاذ الصراع سبيلا للتفوق والرقى ، فكأنما نعود ثانية الى تأكيد القضية الرئيسية عند ماكيافيللى وهى أن المكر والدهاء والدناءة تظهر كلها ، من ثم ، فضائل مما يتعين على الأمير اذا ما أراد الحفاظ على مكانته أن يتحلى بها .

وفى بضعة كلمات من أخطر ما كتب ماكيا فيللى نجده يقول « واذا كان كل انسان يدرك أن من الصفات المحمودة للأمير أن يكون صادقا فى وعوده ، وأن يعيش بشرف ونبالة لا بمكر ودهاء ، فان تجربتنا قد أثبتت أن الأمراء الذين قاموا بجلائل الأعمــال لم يكونوا كثيرى الاهتمــام بعهودهم والوفاء بها ، كما عرفوا كيف يسخرون من عقول الناس وتغلبوا فى النهاية على أولئك الذين جعلوا الوفاء والاخلاص ديدنهم ...

وعليك أن تدرك أن هناك سبيلين للنزاع والاقتتال ، أحدهما بواســطة القانون والآخر عن طريق القوة Fore والسبيل الأول يلجأ اليه البشر ، على حين تلجأ الحيوانات والوحوش الى الســبيل الثانى . ولكن لما كان الســبيل الأول ليس كافيا دائما لتحقيق الأهداف ، فمن الضرورى اذن للانسان أن يلجأ الى الســبيل الآخر . ومن هنــا فيكون من الضرورى للأمير أن يعرف كيف يستخدم السبيلين (الطريقتين) معا أى طريقة الانسان وطريقة الحيوان »[1] .

— ٤ —

بالنظر الى تلك الخصائص والصفات التى رأى ماكيا فيللى أنها (تكون) فضيلة الأمير ، لا يبدو من المستغرب أن يصــوغها على هذا النحو لأنه انطلق (كما سيفعل هوبز فيما بعد) من تصور معين للطبيعة البشرية يقوم كلية على نظرة قاتمة سوداء . ولكن على حين بقى هوبز عند حد العموميات والمجردات وتقدم من هذه الى وضع مقدمات استخلص منها ما استخلصه من نتائج تتعلق بنظريته فى الســيادة ، فان ماكيا فيللى على العكس من ذلك لم يكن يجد متعة

(1) The Prince. Ch. 18.
انظر ملحق النصوص .... النص رقم (٥) .

كبيرة فى القضايا والمسـائل النظرية ، وبناء عليه بدأ منذ أول لحظة بالحالات النوعية الواقعية ليكشف لنا عن حقيقة أن الأمير بتعرفه على الطبيعة البشرية يصير بمقدوره اكتسـاب كل القوى المختلفة التى أراد هوبز (وهو أكثر ميلا للناحية القانونية) أن يمنحه اياها • ومن هنا فتعتبر آراء ماكيافيللى أشد حدة وأكثر اثارة لمن يؤمنون بأساليب المصانعة والخديعة والرياء •

ولقد قلنا من قبل أن ماكيا فيللى كان نموذجا رائعا لعصره • ويبدو أن من الممكن الآن القاء مزيد من الضوء على هذا القول • فهو باحساسه الواقعى الشديد ، وبحسابه الدقيق للوسائل والغايات ، وبصراحته الباردة وطبيعته المميزة وفرديته الزائدة ، علاوة على أخلاقيـاته الذاتية النفعية وعدم أخذه أو تمسكه بالغيبيات •• ألخ انما يعتبر شيئا خاصا تماما بعصر النهضة • كما يعتبر بداية سـليمة تماما لدراسـة التفكير السـياسى الحديث بعيدا عن كل التصورات اللاهوتية والجزاءات الفوقية •

وعلى الرغم من حقيقة أنه يعتبر بالكاد صاحب نظرية سياسية أو مذهب قانونى فقد اهتز على يديه التفكير القديم الذى تميزت به مشكلات وقضايا العصور الوسطى • فالبنسبة اليه الدولة عبارة عن وحدة ذاتية طبيعية توجد وسط لعبة القوى الطبيعية التى يجب على الحاكم أن يفهمها وأن يسـتفيد منها اذا أراد لنفسه ولدولته أن يبقيا وسط مظاهر المنافسة والصراعات الدنيئة •

أما القانون فهو وثيق الصـلة بنظريته فى القوة ان لم يكن مشـتق منها وذلك على اعتبار أنه اذا افتقرت الدولة الى السلاح الكافى (القوة الكافية) فلا يكون لذلك معنى سوى انعدام القوانين الجيدة ، ولكن عندما تكون جميع الدول مسلحة تمام التسلح فتكون جميع قوانينها جيدة ، ولاتهم من ثم قواعد السـلوك أو المبادىء الأخلاقيـة فهذه أو تلك للحكام مطلق الحرية فى تقبلها واتباعها أو رفضها والاعراض عنها •

هنا فى الحقيقة نجد حجر الأساس الذى ألقاه ماكيا فيللى لأمثال كارل ماركس ولمن عرفوا أيضا بالميكافيلليين الجدد وغيرهم من النظريين المتأخرين الذين أرجعوا السياسة وفن الحكم الى صراع القوى ووسائل الاسـتحواذ والسيطرة عليها • ولكن بالنسبة الى ماكيا فيللى (وماركس من بعده) لا يوجد نظام مقدس فى الأشـياء ومن هنا تأكيده على عدم ثباتها وعلى حقيقة التحول والتغير فى الوجود •

قضية القوة اذن ، وقضية الصراع فى سبيل القوة هما القضيتان الجوهريتان فى الفكر الماكيافيللى • ومن خلالهما نظر ماكيافيللى الى كل جوانب المشكلات السياسية والقانونية •• الخ •

ولعله فى ضوء هذه الحقيقة تتحدد لنا مواقفه من مسألة السيادة على الرغم من أنه لم يتحدث عنها صراحة أو بشكل مباشر • وهنا تبدو لنا ثلاثة أبعاد على الأقل هى أولا أن تصوراته وأفكاره عن هذه المسألة تدور بأكملها داخل قضاياه الرئيسية المتعلقة بالقوة وبالصراع من أجل القوة • وثانيا أن هذه التصورات واستجاباتها كانت من غير شك مما يتسق مع أفكاره فى القومية وهى أفكار هدمت مختلف الدعاوى للارتباط والاتحاد القائم بين بعض الوحدات المتكافئة نسبيا • وثالثا أن موقفه من القضية برمتها كان قد تحدد سلفا — وبحكم منطقة الفلسفى — الى جانب الحكام أنفسهم لا المحكومين •

لقد كان ماكيا فيللى أول مؤيد لسياسة القوة بمثل هذا المنطق القوى الواضح الصريح • وقد يختلف المؤرخون والباحثون والمحللون فى تقديرهم لأفكار ماكيافيللى • وقد يحاول البعض أن ينصف ماكيافيللى فى ضوء ظروف عصره كما فعل رانكه Ranke ، أو قد يعلن البعض الآخر عن مدى تأثرهم بفكر ماكيا فيللى وبآرائه كما أثبت ذلك المؤرخ فردريك مينيكى Meinecke فى دراسته الرائعة لكتاب الأمير[1] • ولكن الشىء المؤكد على الرغم من هذا كله هو أنه اذا كانت الكثير من الدول مازالت تتصرف بعضها مع البعض الآخر بطريقة تشابه تلك التى وصفها ماكيا فيللى منذ قرون ، فان قضية العدل برمتها تصبح ، من ثمة ، أشبه بريشة ألقى بها فى مهب الرياح •

---

(١) من وجهة نظر الكثيرين يعتبر فردريك مينيكى Friedrich Meinecke أشهر المؤرخين الالمان وابعدهم تأثيرا فى القرن العشرين • كان عضوا بارزا مع فيبر وغيره من المثقفين الالمان فى الحلقات الفكرية التى شهدتها برلين وهيدلبرج Heidelberg وميونخ Munich وفيربيورج Freiburg فى السنوات القليلة قبل الحرب العالمية الاولى وعلى الرغم من نظرته المتشائمة فان هذه الدراسة تعتبر كأفضل تحليل يمكن الرجوع اليه عند الرغبة فى التعرف على تفكير ماكيافيللى كما قدمه فى كتابه « الأمير »

● الأعمـــال الرئيســـية ● ماكيا فيللى MACHIAVELLI

— Il Principe (The Prince)

— Discorsi sopra la prima deca di Tito livio «Discourses the First Ten Books of Livy»

وقد تمت ترجمة جديدة لهذا المؤلف باسم :

The Discourses of Niccolo Machiavelli, trans. by Leslie J. Walker 2 Vol. 1950.

ثم أعيد طباعتها فى عام ١٩٧٥

— Dell'arte guerra (1521) Eng. Trans. The Arte of Ware 1560.

— Istorie Fiorentine (History of Florence) (1532) (Eng. trans. 1595).

● قراءات مقترحة ●

— Butterfield. Herbert.; The Statecraft of Machiavelli. 1962.

— Hexter, J. H.; The Vision of Politics on the Eve of the Reformation. 1973.

— Pocock, J. G. A.; The Machiavellian Moment. 1975.

— Roberto Ridolf.; The Life of Niccolo Machiavelli. 1963. trans, from the Italian by Cecil Grayson.

— Skinner, Quentin.; The Foundations of Modrn Political Thought Vol. I : The Renaissance. 1978.

——————.; Machiavelli. 1981.

— Strauss, Leo.; Thoughts on Machiavelli. 1958. reissued. 1978.

٢ ـ جان بودان BODIN, JEAN (١٥٣٠ / ١٥٩٦)

القانون الطبيعى ومبادىء السيادة والشرعية القانونية

يعتبر جان بودان Bodin من أكثر المفكرين أهمية فى النظرية السياسية والاجتماعية الحديثة خاصة اذا ما أثيرت قضية السيادة Souveraineté وقضية الشرعية Légitimité وما يرتبط بهما من لواحق • ومع ذلك فهو ــ لوجه الغرابة ــ من أقل المفكرين الذين يقبل الناس على قراءتهم ، وأقل منهم أولئك الذين يقفون بوعى على المعانى التى يسعى اليها من كتاباته أو التى يقولها من شروحه الطويلة واستطراداته المتكررة • وان كان البعض يذهب الى أن هذا العزوف عن قراءة بودان قد أصبح شيئا تقليديا وهو الأمر الذى يرجعونه الى حقيقة أن كتبه الستة التى كتبها عن الدولة[1] تعتبر من أكثر ما كتب فى تاريخ الفكر السياسى والاجتماعى حشوا وتزيدا وترديدا ، مما تأدى به الى الوقوع فى غير قليل من المتناقضات فى كثير من المسائل السياسية والقانونية والاجتماعية •

هذه الحقيقة ينبغى اذن أن نضعها موضع الاعتبار اذا أردنا أن نفهم جان بودان فهما جيدا ، اضافة بالطبع الى تلك الضغوط التى تشكلت وجهات نظره المختلفة تحت ثقل وطأتها •

وليس من شك فى أن أول ما يلفت النظر بالنسبة الى المسرح الذى يوجد به جان بودان هو ذلك الحماس الملتهب الذى كان المفكرون والكتاب ينظرون به الى الملكية •

فالمعروف أن القرون الأخيرة من العصور الوسطى كانت تمثل بشكل عام مركبا مليئا بالمتناقضات الذاتية ، حيث وجد ــ وهذا من ناحية ــ ذلك المثال Ideal أو النظرية القائلة بالمجتمع العالمى الذى ينضوى تحت نظام ثيوقراطى متفرد • ومن ناحية أخرى فقد وجد أيضا ذلك العدد المتزايد من الممالك والقوميات وشبه القوميات Quasi-national التى بدت جميعها منسحقة تحت شكل أو آخر من أشكال السلطة والرياسة •

ولكن مع بدايات عصر النهضة بدأت تحدث صياغة جديدة لهذا الواقع وهى صياغة كانت بمثابة نقطة تحول أساسية فى حركة التاريخ الانسانى وهى

---

(١) Les Six Livers de La République. 1576.

تتجسد فى وجود الدول القومية National States التى بسطت نفوذها ليس على مجالات التنظيم والقانون فحسب ، ولكنها سعت وبقدر ما وسعها من امكانات الى أن تضم مجالات الدين والعقيدة كذلك • أى أنه فى هذه الصياغة تحولت هذه الدويلات أو اشباه الدول التى عرفتها العصور الوسطى الى ملكيات أخذت تتطلع بدورها الى حيازة كافة مظاهر القوة والسلطان التى تساعدها على تنظيم شئون حياة المجتمع الجديد الدينية والمدنية على السواء •

لم يكن من المستغرب اذن ، فى الوقت الذى ولد فيه بودان (١٥٣٠) أن تكون السيطرة لمثل هذه الأفكار التى تمجد فكرة السيادة والتى تتجسد فى صاحب السلطة والقوة والنفوذ ، وهى الأفكار ذاتها التى التقينا بها عند ماكيافيللى والتى بلورها فى كتابه « الأمير » ، كما أنها هى نفسها التى تطلع الفكر الفرنسى الى أن تصطبغ به الملكية فى فرنسا • فقد كانت (الأفكار) بمثابة الهام للمفكرين أكثر منها شكلا من أشكال الحكم أو السلطة • وذلك على اعتبار أنها تشير الى السبيل الذى يتعين على فرنسا أن تسلكه كى تصير دولة قوية بدلا من الاقطاعيات التى ما برحت تمزق كيانها •

وعلى الرغم من أننا سوف نرجىء الحديث عن فكرة Notion السيادة بعض الوقت ، الا أنه يكفى هنا القول بأن هذه الفكرة كانت على النقيض تماما من كل ما عرفته اشباه الدول[1] التى عرفتها العصور الوسطى ، وبخاصة من حيث أن هذه الدول القومية فى القرن السادس عشر كانت منجذبة بشكل شديد نحو الأوتوقراطية ونحو نظام الحكم المطلق • أى أنها كانت دولة الملك ، أو دولة الأمير Prince State بتعبير أدق • وربما هنا بالذات يكمن كل التناقض ما بين تصور السيادة قديما وحديثا •

من خلال هذا السياق يتعين علينا اذن أن ننظر الى جان بودان باعتباره

---

(١) يشير مصطلح Estates-State الى الدولة الناقصة او شبه الدولة . والمصطلح يرجع من حيث الأصل اللاتينى الى كلمة Status التى يقصد بها المركز أو المكان أو الحالة . وهو المصطلح نفسه الذى ترجع اليه أيضا كلمة الدولة State وعموما فيعتبر القرن السادس عشر نقطة تحول كبيرة حيث أخذ استخدام الكلمة بمعنى الدولة الناقصة او شبه الدولة يختفى تدريجيا ليحل محله معنى الدولة بالمفهوم الحديث الذى قصد اليه ماكيافيللى بمصطلحه Lo Stato

أولَ منَ ناقش موضوع السـيادة للدولة بالمعنى الحديث[1] • والحقيقة أنه هو نفسه كان على وعى تام بالجدة التى يتضمنها تصـوره الخاص بالدولة ولهذا فاننا نجده من الصفحات الأولى للكتاب الأول من كتبه الستة الشـهيرة التى أشرنا اليها (وهو الكتاب الذى كرسه بأكمله لمناقشة موضوع الدولة) يحاول الاجابة على سؤال محدد هو : ما هى الدولة ؟ •

ولقد كان بودان يعرف بالضبط أين مواطن الضـعف التى توجد فيه • كما أننا أشرنا فى حينه الى الترديد الذى تمتلىء بها كتاباته ، ولهذا فقد تكون من المظاهر الخادعة حقيقة تلك البسـاطة التى ينطوى عليها ذلك التسـاؤل • وبناء عليه فقد يكون من الأصوب أن نسارع الى توضيح أمرين بذاتهما نعتقد أنه كان لهما ارتباطهما الوثيق بما ساقه بودان من اجابات على تساؤله السابق •

أما الأمر الأول فهو خاص بذلك الجانب من حياة بودان الذى كرسـه لدراسة القانون ثم بعد ذلك لممارسة مهنة المحاماة واحترافها • فلم يكن بودان قد تجـاوز الثامنـة عشرة من عمره عندما التحق بجامعة تولوز Toulouse لدراسـة القـانون المدنى Civil Law (١٥٥١) • وفى تولوز ظل عشرة أعوام كاملة حتى عام ١٥٦١ قضاها طالبا يدرس القانون ومدرسا له وأستاذا الى أن هجر مهنة التدريس فى ذلك العـام وتوجـه الى باريس (وهو فى الأربعين) ليمارس مهنة المحاماة فى خدمة الملك • وهو التاريخ نفسه تقريبا الذى بدأت تندلع فيه الحرب المدنية بين الكـاثوليك Catholics والهيجونوت Huguenots البروتستانت •

---

(١) كانت فكرة السيادة معروفة فى أوربا قبل بودان وهى وان كانت قد اطلق عليها مسميات تختلف من كاتب لاخر ، الا انها كانت تشير جميعها الى معانى اكتمال السلطة والى السلطة العليا فى الدولة وهى المعانى نفسها التى نحتها الفقهـاء الرومان Roman Lawyers والتى حفظت مجموعة قوانين جستنيان Justinian كما عبر عنها أولبيان Ulpian الذى ذهب الى أن « ارادة الامبراطور « الامير » لها قوة القانون لان الشعب قد تنازل له ، ووضع بين يديه كل قوته وسلطاته» "The will of the princeps has the force of law because the people confers upon him and into his hands all its authority and power.".

للوقوف على تفاصيل هذه النواحى يمكن الرجوع الى :

Barker, E.; Principles of social and Political Theory; Oxford. The Clarendon Press, 1951. Book V.

أما الأمر الثانى فهو امتزاج المعرفة القانونية بخبرات الواقع السياسى والادارى التى أتاحها له انضمامه الى بلاط دوق دالنسون Duc d'Alençon شقيق الملك فى عام ١٥٧١ • اذ كانت هذه الخطوة بداية طريق وعر من المناصب الادارية والمدنية والدبلوماسية التى ظل يتنقل فيها الى أن مات الدوق دالنسون فى عام ١٥٨٣ ، فعاد بودان الى لون Laon ليتبوأ من جديد أحد المناصب فى المحكمة العليا وهو منصب ظل يشغله الى أن توفى بالطاعون بعد ذلك بثلاثة عشرة عاما فى عام ١٥٩٦ •

وتبدو لنا أهمية هذين الأمرين من زاويتين هما أولا أنه فى خلال هذه الفترة الأخيرة بالذات انتهى بودان من الصياغة اللاتينية لأهم أعماله قاطبة وهى كتبه الستة عن الجمهورية (١٥٧٦) ، اضافة الى كتاباته الرئيسية الأخرى التى تقف فى مقدمتها دراسته النقدية للتاريخ والتى أراد بها اكتشاف المبادىء العامة التى تقوم وراء الظاهرة القانونية (١٥٦٦) ، وكذلك دراسته المقارنة للأديان ، والتى انتهى فيها الى أهمية الدين كمعيار سلوكى وأخلاقى لازم لتحديد الأفعال الانسانية • أما الزاوية الثانية فهى ما تكشف عنه هذه التجربة من أننا أمام مزاج فريد يجمع ما بين رجل القانون ورجل الدولة ورجل السياسة الكل فى واحد ان صح التعبير • وهو مزاج لا شك سوف تتأثر به اجابته عن سؤاله الاساسي الذى أشرنا اليه آنفا عن ماهية الدولة •

— ٢ —

الدولة عند بودان[1] عبارة عن حكومة قانونية أو شرعية • وهى تتكون نتيجة اتحاد علاة عائلات يخضع أفرادها جميعا لسيادة عليا أو لحاكم ذى سيادة بتعبير أدق •

ولكن هذا التعريف المبدئى للدولة لا يعدو أن يكون الخطوة الأولى فحسب نحو تحديد غاية الدولة والهدف منها • وهنا لا يستطيع بودان أن يتجنب منطق الفيلسوف ولا خبرة رجل الدولة والسياسة فنجده يبدأ بمحاولة استعراض مكونات وعناصر تعريفه على أمل أن يتأدى به ذلك الى غايته النهائية •

---

(1) Works : Les Six Livres de la République (1929) Book I. Chap. I.

ويمكن اختزال تصور بودان أو نظريته فى الدولة فى ثلاث قضايا رئيسية هى :

أولا : أن الدولة (الكومنولث) مكونة من عدة عائلات كما قلنا ، ولكن المهم هو أن العائلة عبارة عن حقيقة طبيعية Natural fact لابد من تقبلها ببساطة كما أنها بحكم طبيعتها أيضا تضمن لرئيسها الحق فى كل من الملكية وممارسة سلطاته على الأعضاء الآخرين • وهو أمر ينبغى التسليم به كذلك •

ثانياً : ان العائلة هى أصل الدولة ومصدرها •

ثالثاً : وهو ما يترتب منطقيا على القضية الثانية ، أن السلطة التى يمتلكها رئيس الدولة هى السلطة ذاتها ، كما أنها من ذات طبيعة السلطة التى لرئيس العائلة وذلك تأسيسا على حقيقة أن الدولة تتكون نتيجة لاتحاد عدة عائلات أى أنها امتداد للعائلة أو انبثاق منها[1] •

أما عن طبيعة هذه السلطة فهى سلطة مطلقة أشبه بسلطة الزوج (ان لم يكن عبداً) على زوجته • وكأنه يقصد فى آخر الأمر الى أن يقول باستحالة أن يكون هناك أكثر من حاكم واحد أو أكثر من سيد واحد ، لأنه اذا ما تعدد الأفراد فى موقع السلطة فالأرجح أن تتناقض ما يصدر عنهم من أوامر ولا يكون لذلك الا أسوأ العواقب وأوخمها • تماما مثلما يحدث اذا ما تناقضت الأوامر والتوجيهات فى الأسرة فيتحول واقعها الى توتر ومعاناة •

ولكن بالتمعن فى هذه القضايا والتصورات السابقة نجد أن هناك ملاحظتين الأولى وتتمثل فى أن نظرية بودان تبدو من أكثر من ناحية أرفع منزلة من نظرية الحق الالهى المقدس Devine right التى كانت مسيطرة فى وقته • فبودان لم يجعل الملك رأسا بلا جسد Bodiless ، ولكنه جعله على رأس عائلة أو بمعنى أدق جعله هو الرأس للعائلة ، ويكون (بودان) بهذا التقديم لفكرة العائلة قد منح السلطة الحاكمة ليست مجرد لقب الحق المكتسب ولكن أيضا لقبا طبيعيا أسسه على العواطف والمشاعر الانسانية •

أما الملاحظة الثانية فهى وجود خط فكرى واضح يتحرك بودان معه وتتحدد فى ضوئه ملامح السيادة عنده وهو يؤكد فى نموذجه القانونى السياسى على وجود نظام مدنى مؤسس على الخضوع المطلق لحاكم ذى سيادة مطلقة

---

(1) Barker, E.; Op. Cit. P. 187.

يعرف أولا بأول احتيـاجات الناس وتطلعاتهم ، ويكون قادرا فى ضـوء هذه المعرفة على اتخاذ القرارات السـليمة التى تجنب الدولة مظاهر الفوضـوية والحرب والدمار •

السـيادة اذن عند بودان هى السـلطة العليا المطلقة • وهى دائمة وغير محدودة بالقوانين • كما أنها مؤثرة ويخضـع لها جميع المواطنين[1] • وهذه خصائص لازمة وأسـاسية لأنه اذا كانت السـلطة لوقت محدود أو معين فلن تكون سيادية كما أن مالكها لن يعتبر ــ من ثمة ــ أميرا ذا سـيادة ولكنه حارس فحسب لهذه السلطة •

نقطة البداية اذن بالنسـبة الى بودان هى هذه السيادة المطلقة • وهو فى الحقيقة لا يمل أبدا من ترديد مقصده من ورائها • فاطلاق السـيادة لا تعنى سوى حرية الأمير صـاحب السـيادة فى أن يفعـل ما يريد دون أى شرط أو قيد أو أحكام ، فهى اذن سلطة مطلقة من كافة القيود وهى بهده الصفة تكون أعلى السلطات فلا تكون هناك سواء فى داخل الدولة أو فى خارجها سلطة أعلى من سلطتها • ومن ثم فهى مصدر كل الصفات الأخرى التى يمكن أن توصـف السيادة بها[2] •

وقد يكون من الخطأ ، على أى الأحوال ، أن نترك هذه النقطة دون أن نوضح دلالات السـيادة أو علاماتها ، ونزيل بالتالى الانطبـاع الذى يرسـبه المصطلح لدى الكثيرين من جراء تداخل المفهومات وعدم تحديدها •

واذا كان بودان قد قرر أن أول مظهر من المظـاهر التى تدل على حيازة الأمير لمثل هذه السيادة التى يقصد اليها يتمثل فيما يمنحه من قوانين والكيفية التى يتم بها ذلك ، فان هذا المظهر نفسه يستدعى التمييز بين كل من الدولة والحكومة من ناحية ، وبين ما يعرف بالسيادة القانونية Souveraineté Juridique والسيادة السياسية Souveraineté Politique من ناحية ثانية • اضافة الى ضرورة عدم الخلط بين ما يراد بالسـيادة الفعلية وما يراد أيضـا بالسـيادة الشعبية ، وتوضيح الفوارق الدقيقة والمتداخلة فيما بينها جميعها ، خاصة وأن هذه الفوارق لا تتدخل فحسب فى العلاقة بين الدولة وبين القانون ، ولكنها سوف

---

(١) Les Six Livres de la Republique, Op. Cit. I, 8 and 10.

(٢) Franklin, Julian, Jean Bodin and the Rise of Absolutist Theory. 1973. PP. 35-37.

تتعكس كذلك فى تحديد نوعية الدولة ذاتها وذلك على اعتبار أن الموضع أو المكان الذى تظهر فيه السيادة هو ما يحدد نوعية الدولة وشكلها[1] •

ومنذ البداية يقـــرر بودان أن أول ما يتميز به الأمير ذى الســـيادة هى قوة القوانين الممنوحة للشعب فى عمومه أو الأفراد بذاتهم • والواقع أننا نجد هنا غير قليل من التداخل الذى لا يفلح بودان فى توضـــيحه تماما بين ما أطلقنا عليه السيادة الفعلية والسيادة القانونية • وهى نقطة يزداد غموضـــها عندما يربط بودان بينها وبين ما هو موجود من عادات وتقاليد وأعراف •

وليس من شـــك فى أن بودان يحاول هنا أن ينظر الى القانون من خلال الكل الأوسع الذى يشتمل على منظمات سلوكية أخرى • ولكن المشكلة بالنسبة اليه لا تتمثل فى ذلك وانما عندما يصطدم القانون أو حتى يتعارض مع ما هو قائم من عرف وعادات وتقاليد •

القانون بالنسبة الى بودان يستمد قوته وســـطوته ونفوذه من الســـلطة العليا التى لها وحدها حق اصداره ومنحه • بينما العادات والأعراف والتقاليد من الناحيـــة الأخرى كلها أمور متغيرة كما أنها متعارفات يمكن الرجوع عنها أو التدخل فيها •

وهنـــا بيت القصـــيد كما يقولون لأنه ازاء هذين الطرفين يتوجب على المواطنين أن يطيعوا القوانين التى أصدرتها وأذاعتها السلطة حتى وان كانت هذه القوانين غير مستندة الى أى سند سوى ارادة صاحب السيادة ، وبصرف النظر أيضا عما اذا كانت مما يتفق ورغبات الرعايا المحكومين أو يتعارض معها • بل وأكثر من هذا ، نجده يذهب الى أن القانون بمقدوره أن يضع حدا أو نهاية لوجود العادة ، على حين لا تستطيع العادات حتى أن تضعف القانون • فالعادة لا تتمتع بقوتها الا من فوق السطح فحسب • أما بقاؤها ودوامها فلا يستمران الا برضا الأمير وموافقته • وكأنما نفوذ كل من القانون والعادة انما يتوقف فى النهاية على قوة الحاكم نفســـه وعلى ارادته ، حتى ولو كانت خارجة على أى قانون •

ومع ذلك فانه فى باطن هذه القضية يكمن التحدى الذى يكشف عنه فكر جان بودان • حديثه المستفيض عن القانون والعادة من ناحية ، والمتضـــمنات

---

(1) Works, Op. Cit. Book II. I. 2. 179.

العديدة التى انطوى عليها مفهومه للسيادة من حيث السلطة المطلقة ، ومن حيث السيادة الفعلية والسيادة الشعبية والقانونية .. الخ من الناحية الأخرى . والناحيتان معا غير منفصلتين بأى حال . ومن هنا اثارتهما للعديد من المشكلات التى ظلت تشغل بال الفلاسفة والفقهاء والمفكرين لأجيال — ان لم يكن لقرون — عديدة .

وقد يكون بالامكان ، عندئذ ، أن نضع المسألة الأولى بطرقة أخرى . فبدلا من القول بأن بودان قد سعى الى اقامة نوع من التقابل بين القوانين وبين العادات ثم أراد التمييز بينهما فى ضوء الغاية التى تتجه اليها ارادة الحاكم ، يمكن القول بأنه كان أميل الى أن يقطع بأن العادة مما يصلح لأن تكون أساسا للنظام الاجتماعى . وهى مسألة سوف يتردد من حولها على أى الأحوال نقاش طويل خاصة بين تلك الطائفة من المفكرين الذين أطلق عليهم فلاسفة العادة Habit Philosophers الذين افترضوا كفايتها العقلية الشاملة . وبالطبع فليس القصد من كل هذا القول بأن بودان كان على وعى بما ينطوى عليه حديثة عن العادة من مشكلات سيقدر لها أن تكون محورا لمناقشات الفقهاء والمفكرين ولكن الذى لا شك فيه هو أن تناوله لمفهوماته وتحليله لها على هذا النحو فتح الطريق أمام البعض من القدامى والمحدثين لكى يؤسسوا على « العادة » نظرياتهم فى الطاعة والخضوع .

والعادات تنتج عن التكرار المستمر لأفعال أو لأفكار أو مشاعر بذاتها . وفى عام ١٦١٤ قدم الفقيه الفرنسى لويسو Loyseau مؤلفه الموسوم Traité des Offices الذى شرح فيه أفكاره القانونية فى السلطة والسيادة والتى أقامها على نظرية الحيازة أو الملكية المكتسبة بالتقادم أو بمضى المدة Prescriptive Possession Theory

ومع أننا لا نسعى الى الافاضة فى شرح هذه النظرية الا أنه بالنظر الى خطوطها الرئيسية يتكشف لنا أن « لويسو » لم يكن يبحث عن مسوغات أو مبررات لحق السلطة الحاكمة فى أن تفرض الالتزام على المواطنين والرعايا عن طريق ارتكاز هذه السلطة على شىء يوجد خارجها مثلما فعل بودان عندما توسل لذلك تحت اسم وجزاءات العائلة . وانما على العكس من ذلك كله اكتفى بالركون اليها فى ذاتها اعتمادا على خاصية أو عنصر الديمومة الذى تتمتع به .

ومؤدى نظريته أن الملوك قد اعتلوا عروشهم دائما بطرائق مختلفة • فقد يتم ذلك عن طريق الاغتصـــاب القديم Ancient usurpation أو باللجوء الى القوة البسيطة أو عن طريق الادعاء بالحق أو بالقبول الشـــعبى • ولكن لأنهم استمروا فى الوجود عبر الزمان فقد اكتسبوا جميعهم (الملوك) بمضى الوقت الحق فى القوة السيادية • وبتعبير آخر ، منحهم الاستخدام المستمر (العادة) شيئا أكبر من مجرد ممارسة السلطة : منحهم حق (ملكية) السلطة • وهكذا يجد الرعايا أنفسهم مشدودين اليهم وخاضعين الى الســـلطة التى يمتلكونها نزولا على مبدأ احترام الملكية وما يرتبط بها من حقوق[1] •

كذلك يمكن النظر الى هوبز على أنه أحد الذين ساروا فى نفس الاتجاه • لأنه اذا صح ذلك التحليل الذى سقناه لنشأة العادة ، واذا ســلمنا أيضــا بأن المواطنين فى أية دولة يطيعون الأمر المعاد نزولا على حكم العادة ، فانه يظهر هنا سؤال منطقى عن السبب الذى جعلهم يطيعون هذا الأمر الأصـــلى أول ما كان ؟ ولقد أجاب هوبز صراحة على ذلك بأن الطاعة الأولى الأصلية انما كان مرجعها الى الخوف[2] •

ومع ذلك فان العالم الذى يعتبر نموذجا لفلاسفة العادة فى العصر الحديث هو الســـير هنرى مين Maine الذى يعتبر كتابه Popular Government الذى نشره فى عام ١٨٨٥ مثالا جيدا لهذه النظرة • ففى هذا الكتاب نجده يقول ان السواد الأعظم من المجتمعات يتقبل أفرادها الطاعة بلا أى جهد أو وعى تقريبا ، وسبب هذا أنه على مدى العصور اللامتناهية قد ولدت واجباتهم نحو رؤسائهم عادات ومشاعر حالت دون أى تدخل ، وذلك لأن كل شخص كان يشارك فيها تقريبا[3] •

ومع أن تحليل هذه الفقرة يكشف عن أن الســـير هنرى مين كان يعكس ولا شك نزعة لا ماركية زائدة وذلك عندما افترض أن الخصائص المكتسبة هى خصـــائص وراثية ، فان المهم فى الأمر كله هو ما يؤكده أنصـــار هذا الاتجاه من أن العادة تصبح فى النهاية ميلا محددا راســـخا فتملك على الانسان نفســـه

---

(١) Barker. E., Op. Cit. P. P. 187. 188.

(٢) Hobbes, T., Leviathan, (edition of 1839). P. 114.

(٣) Maine, S. H., Popular Government, Four Essays, London, John Murray, 1885. P. 63.

وكأنها طبيعية ثانية Second nature على حد تعبير الدوق ولينجتون[1] . وهنا يكشف الاتجاه عن وجهه الخطير عندما تصطدم هذه الميول الراسخة (العادات) بمتطلبات التغيير ، وبخاصة اذا ما تم هذا التغيير بأيدى المواطنين أنفسهم . وهو ما دفع الســـير هنرى مين الى أن يقول كلمته الشــهيرة « ان الديمقراطية اذا كانت سوف تسمح لفئة من الجماهير أن تضع قانونا أو تسن تشريعا يحدث أن تكرهه ، فلسوف تكون متهمة بجريمة يصعب على أية فضيلة أخرى أن تمحوها كما سوف يفشل قرن أثر قرن فى التخلص من آثارها »[2] .

القانون وحده هو اذن الذى يصلح كى يكون أساسا متينا وصلبا للنظام الاجتماعى . ذلك فى الحقيقة هو ما قصد اليه بودان من وراء حديثه الطويل عن القانون وعن العادات والمتعارفات التى قد يكون لها تأثيرها فى الناس ولكنها لا ترقى أبدا الى مستوى القاعدة القانونية اذا ما أرتأتها ارادة الأمير أو الحاكم الذى يتمتع بالسطلة والسيادة .

ولكن لئن كان الأمر كذلك فأى من أنواع السلطة وأشكالها تلك التى يحق لها وضع القانون ؟ بتعبير آخر أين توضع هذه السيادة العليا التى وصفها بأنها مطلقة ؟ هنا نلتقى ــ مرة ثانيــة ــ بواحدة من المشــكلات العاتية التى أثارها بودان . فهناك من غير شــك الكثير من التنظيمات والمؤســسات والاحزاب والتكوينات الاجتماعية التى قد يكون لها اسما أو آخر ، وكلها قد تمارس لونا من السلطة على أعضائها بحكم ما تضعه من قواعد وقوانين ولوائح . فبأى معنى اذن يمكن النظر الى مثل هذه التنظيمات والى رؤسائها ارتباطا بمفهوم السلطة السيادية التى قصد اليها بودان ؟

هنا يقرر بودان أن أمثال هؤلاء لا يمكن أن يعتبروا أصــحاب ســيادة بالمعنى المحدد الذى يتحدث عنه ، أما السبب فى هذا فيرجع الى أن تصور بودان للقانون كان متميزا تماما عن النظام العادى . واذا كانت هناك قوانين طبيعية توصل اليها العقل وهى قوانين اعتقد بودان فى أنها عادلة اطلاقا ، فيترتب عليه من ثم ان الناس لابد وأن تحكمهم هذه القوانين لأنها طريق الله أو لأنها علامة من علاماته .

---

(1) Quoted through.; William James.; Principles of Psychology, N. Y. Henry Holt & Co., Vol. I. 1890, P. 120.

(2) Maine, S. H., Op. Cit. P. 64.

وقد يبدو للبعض أن بودان قد حل المشـكلة بهذه النتيجة التى قررها • ولكن هذا الموقف لا يؤدى بنا لاف الحقيقة سـوى لتلك التفرقة التى يقيمها أساسا بين النوعيات المختلفة للحكام أنفسـهم : بين الحاكم كما هو موجود فى الواقع وبين الحاكم كما يتطلع هو اليه أو كما يجب أن يكون •

ولا خلاف فى أن بودان قد سلم بأن كليهما قد يمتلك السلطة العليا التى تجعله قادرا على التصرف فى حياة الآخرين • ومع ذلك فهو لم يكن يعتبر الحاكم حاكمـا ذى سـيادة حقيقية الا اذا كانت تصرفاته وبالتالى قوانينه وأوامره تسعى جميعها لاحقاق العدل والانصـاف • ولن يتهيأ ذلك على الوجه الأكمل الا اذا اسـتلهمت هذه التصرفات والقواعد والقوانين تلك العـدالة الحقيقية التى تقوم فى القانون الطبيعى •

ولكن ينبغى الوقوف هنا أمام نقطة معينة • فقد سبق أن أشرنا الى أن الدولة عند بودان هى حكومة قانونية أو شرعية • بينما ما يظهر لنا الآن هو أن السيادة عبارة عن سلطة مطلقة ودائمة تتمثل وظيفتها فى عمل قوانين الشعب • فبأى معيار اذن تقاس هذه الشرعية خاصة فى ضـوء تفرقته التى فرق بها بين الحكام بعضهم وبعض ؟

من الواضح أن الحل هنا يكمن فى قوانين الطبيعة ذاتها • بمعنى أن هناك تفرقة حقيقية بين القانون الطبيعى من ناحية وقانون الشعب من ناحية ثانية والأول هو ما يسـبغ الشرعية على الدولة وكذا على الحكام اذا ما اسـتلهموا مبادءه فى العدالة كما قلنا •

ويبدو بودان هنا مختلفا تماما عن غيره من المفكرين الذين ساروا فى الخط الفكرى نفسه الذى ناقش قضية السيادة والشرعية القانونية • فعلى الرغم من أننا نجد فيلسوفا مثل توماس هوبز على سبيل المثال أو حتى نيقولا ماكيافيللى يقتربان فى مواضع كثيرة من فكر بودان فمن البين أنهما كانا يساندان نظرية فى الدولة تبدو أكثر طبيعية مما ذهب اليه بودان وهو الأمر الذى تبعهما فيه على أى الأحوال الكثيرون من كتاب القرن التاسع عشر والكتاب المعاصرين حيث أكد الجميع على أن الدولة هى الأسمى وأنه لا يوجد ما يسمو عليها أو يعلوها •

لقد كان ثلاثتهم ، أعنى بودان وهوبز وماكيا فيللى ، من المساندين لسلطة الحاكم المطلقة بوصفه صـاحب السيادة • كما كان توماس هوبز نفسـه ممن

ينتمون الى نظـرية القانون الطبيعى بأكثر من معنى • ولئن كان الأمر كذلك ففيم اذن هذه الاختلافات وما الأسباب القائمة وراءها ؟

يبدو أن المشـكلة تتمثل أسـاسا فى فهم كل من بودان وهوبز للقوانين الطبيعية وهى مشكلة يخيل الينا أنها لم تكن واضحة بأبعادها الحقيقية فى ذهن بودان أو أنه لم يشـعر بصـعوبتها لأنه كان يعتقد منذ البداية فى أن قوانين الطبيعة هى قوانين واضحة ومؤكدة ، ومن ثم تبلورت القضـية الأسـاسية بالنسبة اليه فى كيفية الوصول الى الانسان الذى يصلح لأن يكون حاكما •

ولكن مسـألة تحديد ماهية القوانين الطبيعية ليسـت على مثل هذا القدر الزائد من التبسيط • وقد يكون صحيحا كما ذهب بودان أن هناك بضعة مبادىء عامة كالعدالة والأمانة يكاد يكون الاتفاق عاما من حولها • ولكن الصـحيح أيضا هو أن الخلاف فى الرأى مازال قائما ــ والى اليوم ــ حول الطريقة التى يجب أن تستخدم بها هذه المجردات بالنظر الى السلوك العملى والواقعى •

ولكن هذا وحده ليس كافيا للكشف عن كل أسباب الاختلاف • وانما الأمر يرتبط أيضا بتصـور الأثنين (بودان وهوبز) لمصـدر هذه القوانين ولسـبب نشأتها •

ولقد كنا قررنا من قبل أن نظرية بودان تبدو لنا أرقى وأرفع منزلة من نظرية الحق الالهى المقدس • ولكننا قد لاحظنا أيضـا أنه ربط نظريته بأكملها بالقوانين الطبيعية التى اعتبرها الطـريق الى الله وأنهـا علامة من عـلاماته • فما دلالة ذلك اذن ؟

أعتقد أنه بمقدورنا الآن أن نفهم الجذور الحقيقية للاختلاف بين موقف بودان وهوبز • فما يبدو لنا فى التحليـل النهائى هو أن بودان كان يخشى ولابد من تزايد سلطة الحكام وتحولهم الى حكام مستبدين وهو ما دفعه الى ضرورة أن يخضع هؤلاء للقانون الطبيعى الذى أسبغ عليه هذا الوصف الذى ألمحنا اليه • ويكون معنى ذلك أنه فى الوقت الذى أطلق فيه هوبز هذه السلطة الى أبعد ما يكون ولم يحاول أن يقيدها بأية قيود باستثناء قوة الشعب ، فقد قيد بودان سلطة الحاكم من أكثر من ناحية أهمها من غير شك تلك التى رأيناها فى اخضاعه الحاكم للقانون الطبيعى والقانون الالهى على اعتبار أن هذا بالذات هو ما يسبغ الشرعية على حكمه وعلى ما يصـدره من قوانين • فكأن القانون

الطبيعى بالنسبة الى بودان كان مرتبطا ـ لا يزال ـ بتلك المبادىء المسيحية التى عكست كل القيم الكنسية خاصة كما تبلورت على أيدى توما الاكوينى ، ذلك فى الوقت الذى لم يكن لهذا القانون بالنسـبة الى توماس هوبز أى معنى سوى ما يكشف عنه العقل فحسب وهو موقف نرجو أن يتضح لنا بصورة أفضل عندما نتناول فكر توماس هوبز فى فصل لاحق •

ـ ٣ ـ

وقد نستطيع الآن أن نعود الى ماكيافيللى بعدما أخذنا الحديث عن بودان وهوبز بعيدا عنه لبعض الوقت • فماذا عن طبيعة القضية بينهما خاصة وقد قلنا أن الاثنين يقتربان ـ ومعهما هوبز ـ من بعض فى مواضع كثيرة ؟

هناك مجموعة من المكونات قد تشكل فى جماعها طبيعة هذه العلاقة • وهذه المكونات هى :

أولا : أن فكرة السيادة كانت أسـبق فى الوجـود من كليهما معا • بل ان باباوات أخريات العصور الوسطى قد عرفوها فى الحقيقة وهو ما أشـار اليه بودان نفسه عندما قال عن البابا أنوسنت الثالثInnocent IIIانه كان يعرف حقوق السيادة أكثر من أى انسان آخر •

ثانياً : ان كل من بودان وماكيافيللى قد نادى بحقوق السيادة الدنيوية Secular •

ثالثاً : ان ماكيافيللى بصفة خاصة كان رجل دولة Statist بكل ما كان يعكسه واقع القرن السادس عشر والقرن السابع عشر على المصطلح من معان • ولكن بسبب الغايات النهائية للدولة فقد بشر فى مؤلفه « الأمير » بمذهبه الذى دعا فيه الى أن الأمير وصولا الى غاياته وأهدافه التى تتمثل فى السلطة التنفيذية المطلقـة للدولة له أن يسـلك أى سلوك حتى ولو كان مما يتنـاقض والعقيدة والأخـلاق • ومادامت هذه الوسـائل لا غنى عنها للحفاظ على وحدة الدولة ونظامها •

رابعـاً : انه على العكس من ذلك يبدو بودان فى ثوب المشرع كما أنه لم يتردد فى الافصاح فى مؤلفه الجمهورية عن ضرورة أن يكون هناك فى كل دولة سلطة تشريعية أو مشرعا أو حاكما ذات سيادة تجعله بمثابة القوة أو السلطة

العليا Supreme Power التى يخضـــع لها الرعايا والمواطنون وتجعــله خارج دائرة القوانين على الرغم من كونه هو صانعها •

خامساً : ان هناك مع ذلك القانون الطبيعى الذى يعمل كاطار تتحدد من خلاله شرعية الحاكم فى رأى بودان وشرعية ما يصدره من قوانين •

وهناك أمران يمكن استخلاصهما من هذه المكونات أو العناصر الســابقة أولهما أن ثمة مجــال روحانى Spiritual تعمل فيه بعض هذه العناصر • وثانيهمـــا أن موقف كل من ماكيافيللى وبودان ييــدوان وكأن كل منهما يكمل الآخر •

وفيما يتعلق بالناحية الأولى فاعتقد أننا أشرنا اليها قبل ذلك خاصة ونحن نشير الى المعنى الكنسى الذى أسبغه بودان على القانون الطبيعى • وان كان من الممكن أيضـــا أن نضيف الى ذلك أن الســلطة العليا التى يحوزها الأمير أو الحــاكم الدنيوى (المدنى) ينبغى أن تمتــد لتشـــمل كل جوانب المجــال الاكليركى Ecclesiastic ومن ثم يترتب عليه أن تسيطر الســلطة ذاتها على كل من الدولة State والكنيسه Church •

وهكذا نرى كيف أن القرن السادس عشر ــ وهذا من الناحية الثانية ــ قد انفتح على نوع من السيادة تمتلك ــ الى جانب ما تملكه من سلطة تنفيذية مطلقة وسلطة تشريعية لا تقل عنها فى المجال الزمنى ــ سلطة عليا ان لم تكن فى المجال الدينى فعلى الأقل فى الشئون الاكليركية التنظيمية • واذا كان من الممكن أن يطلق على ماكيا فيللى أنه يحوط بذراعه السلطة التنفيذية بينما يحوط بودان السلطة التشريعية فقد كانت تحوطهما معا سلطة الدولة التى أعدت كل القوى والامكانات لتقوم بوظائفها على الوجه الأكمل على الأقل الى المدى الذى شغل تفكير كل منهما •

وعلينا اذن أن نحمل الآن نتائج هذه المناقشة الى تلك الغاية التى سبق أن حددها بودان للدولة • وهى بعبارة موجزة أن تســـعى الى أن تحقق الخضـــوع والطــاعة لارادتها حتى يتولد بين الناس فوق الأرض نوع من تلك العــلاقات القائمة فى السماء •

ولقد حاول بودان أن يشرح ما يقصده بهذا المطلب الغالى فذهب الى تقرير نوع من الشبه أو المماثلة بين ما تسعى اليه الدولة وما يريده الأفراد ،

وحدد ذلك فى التأمل أو الفضيلة العقلية بالذات على اعتبار أنها أسمى ما يمكن أن يصبو اليه الفرد أو الدولة على السواء • ولكن بودان كعادته لا يترك المسألة على هذا القدر من الوضوح ، ولهذا نجده يثير بعض الأبعاد التى تجعل المسألة أكثر صعوبة • فالأفراد لهم من غير شك ــ من حيث هم بشر ــ طبيعتهم المادية • واذا كان قد ذهب من قبل الى أن فضيلتهم متوحدة بالجزء الأسمى فيهم أى بروحهم وأن هذه الفضيلة تقوم فى تأمل أفعال الله ، فان أجسادهم ايضا لها فضيلتها النوعية ، وهى الصحة والقوة والسعادة والجمال وانسياب الأطراف وتناسقها •

وقد لا تكون هناك أية غضاضة فى القول بكل هذا أو حتى فى تقبل كل هذا ، ولكن مثل هذا النمط من التفكير من الواضح أنه دفع كثيرا الى الاعتقاد بأن بودان فى هذه الناحية كان يبدو أقل تقدمية من كل من ماكيافيللى وهوبز على السواء •

— ٤ —

ربط جان بودان ربطا موضوعيا بين موقع السيادة ونظام الحكم • وفى ضوء نظريته العامة يمكن القول بأنه لم يخرج كثيرا عن التقسيم التقليدى من حيث أنه أطلق اسم الملكية على تلك النظم التى تكون السلطة العليا مستقرة بين يدى حاكم واحد ، فاذا ما شارك الشعب فى السلطة السيادية كان نظام الحكم ديمقراطيا والا أطلق على الدولة أنها دولة ارستقراطية اذا كانت المشاركة الشعبية فى السلطة السيادية متمثلة فى فئة من الفئات فحسب •

كذلك ميز بودان بين أشكال الحكم الملكى فالى جانب الحكم الملكى المطلق رأى أن الملكية يمكن أن تحكم حكما شعبيا فتصبح من ثم شعبية وفقا لتوزع السيادة والأعمال والمسئوليات بين الناس بصرف النظر عن نبالة المولد أو الثروة أو أى من ألوان التمييز •

ومع ذلك ، فانه بالنسبة الى اهتماماتنا الخاصة بهذه الدراسة ، فان هذه التقسيمات لا تبدو لنا مثيرة أو ذات أهمية فى ذاتها وانما بالقدر الذى ترتبط به بقضية الشرعية أيا ما كانت خصائص هذه الشرعية أو مصدرها • خاصة وأننا نعتقد أنه هنا بالذات تبدو لنا الواجهة الحقيقية لكل فكر جان بودان الفلسفى والسياسى والقانونى على السواء •

وهنا قد يبدو مفيدا أن نعود قليلا الى الوراء لنتذكر قضيته الأساسية التى قررها من حيث أنه رأى أن نظام الحكم يتوقف على مكانة السلطة العليا فى الدولة • ويمكن هنا أن نربط أو بالأصح نطابق بين هذه السلطة العليا ومشروعيتها •

وقد لا يكون هناك خلاف على ادانة أى تصرف يسعى للنيل من هذه السلطة اذا ما توافرت لها شرعيتها فمثل هذا (التعدى) يعتبر أمرا غير مشروع بكثير من المقاييس ، ولكن الحال يختلف اذا ما نظر الى المسألة بطريقة أخرى • أقصد اذا كان الملك ملكا شريرا أو فاسدا • فأين تكون وضعيته أو مكانته بالنسبة الى الشرعية عندها ؟

الحقيقة ان ما انتهى اليه بودان بصدد هذه الناحية قد أثار الكثير من المشكلات والاختلافات • ففى مذهب مثل مذهبه يرى أن السيادة هى المصدر الوحيد والنهائى لكل القوانين لا يجد مفرا من أن ينتهى الى أن أى مساس بالملك (الحاكم) مما يعتبر تعديا وعدوانا على الذات التى ينبغى ألا تمس وأن تصان ، تماما مثلما هو الحال عند هوبز •

واذا كانت السيادة قد أحيطت على هذا النحو بكل هذه المهابة ، فمعنى ذلك أنها لا تمثل فحسب سياجا ضد المساس بأى حاكم ، ولكن أيضا ضد أية رغبة أو ارادة للتغيير • وما من شك فى أن وجهة نظر بودان تنطوى على غير قليل من الايعاز والايحاء ولكنها تبدو فى الوقت نفسه متطرفة غاية التطرف لأنها ــ بهذا الشكل ــ تنكر أى رأى أو حق للشعب فى اختيار حكامه •

الواقع أن هذه المسألة لم تكن بعيدة عن ذهن بودان فقد أثارها فى الكتاب الرابع من كتبه الستة تحت عنوان رئيسى تناول فيه الثورات وأسبابها وطرائق مواجهتها وعلاج آثارها • أو بمعنى آخر أسباب التغير وسقوط الدول واندثارها[1] •

وبداية فلابد من القول بأن لفظ التغيير انما قصد به بودان شيئا معينا هو بالذات تغيير مقعد السيادة وهو ما اعتقد أنه يمكن أن يتم باحدى وسيلتين فاما أن تكون وسيلة ثورية واما أن تكون اتفاقية أو اختيارية ، وقد يمكن القول بالنظر الى هذا الموقف أن بودان قد تنازل عن بعض ما ذهب اليه مسبقا وأنه

(1) Works; Op. Cit., IV. I (406 - 407).

يبدو من ثم أكثر ثورية وأكثر ادراكا لطبيعة القوى والمؤثرات الاجتماعية التى قد تكون لها آثارها الملحوظة والمرتقبة أو الخفية والفجائية فى سلوك الناس وتصرفاتهم •

واذا كان من الصعب الجدال حول ادراكه على الأقل لجانب كبير من هذه العوامل والقوى وهو ادراك امتد به الى حد اعتباره تأثيرات عوامل البيئة الطبيعية فأكد بذلك المعنى القائم فى حقيقة أن الانسان هو كائن اجتماعى (وسياسى أيضا بالمفهوم الأرسطى) ، الا أنه يصعب التسليم بكل متضمنات موقفه من الثورة والتغيير • فهو لم يستطع — بأى حال — أن يبتعد عن تصوره الأساسى فيما يتعلق بارادة الحاكم على أنها ظل الله فوق الأرض • ومع ذلك فربما كان الشىء الجدير بالتسجيل له فى هذه المسألة هو لفت الأنظار الى حقيقة أن الطبيعة الاجتماعية ليست شيئا فطريا متوحدا فى الناس جميعهم فى كل زمان وكل مكان ، ولكنها نتيجة عوامل متعددة معقدة تقوم البيئة الطبيعية من بينها بدور رئيسى •

— ٥ —

ومهما يكن من أمر فان القضية التى نحن بصددها ليست هى قضية الفرد ضد Versus الدولة • ولكنها بالأحرى قضية مكانة الفرد بالنسبة الى الدولة • وما يبدو لنا أن الكثير مما جاء به بودان لم يكن جديدا على أى الأحوال • كما أن الكثير مما يبدو مهما فى نظرياته قد تمت صياغته بواسطة الذين جاءوا بعده بطريقة أكثر وضوحا وايجازا •

ومع ذلك فلسنا ننكر أن بودان يعتبر بالنسبة لمؤرخى الأفكار ظاهرة مثيرة ولافتة للانتباه ، فهو بوقوفه بين عالمين أصبح قادرا على أن ينظر الى كل من الاتجاهين • وقد نجح — من ناحية — فى أن يضع حجر الأساس للدراسة الاجتماعية التجريبية وكان ذلك عندما ربط نظرياته بالمناخ والبيئة الطبيعية والفلك وغيرها • كما نجح وهذا من الناحية الثانية — فى أن يفتح الطريق وبعنف أمام قضية السيادة باعتبارها مركز القوة لارادة الدولة •

ويرى الكثيرون ان بودان بتقديمه هذا التصور لم يحل مشكلة السيادة • ومع أن هذا قد جعله هدفا لسهام ناقديه ، فقد جعله — فى الوقت نفسه — أكثر اثارة على اعتبار أن المشكلة من أهم ما شغل بال المفكرين السياسيين

والاجتماعيين وشاركهم فى هذا المشرعون وفقهاء القانون فى كل مكان • وبخاصة اذا ما وضعناها فى صورتها الحديثة على أنها مشـكلة التوافق بين القوة التى تعتبر ممارستها أمرا لازما وضروريا ، وبين حرية الفرد وتلقائيته • أو بمعنى أخر مشكلة توافق الضبط والنظام مع الحرية • أو كما شاء البعض أن يعبر عنها فوصـفها بأنها مشـكلة كيفية ملاءمة وجود أداة طبيعية مثل الدولة فى عالم أخلاقى ، أو الكيفية التى توجد بها ـ لأغراض وأهداف الانسان الاخلاقية ـ مكانا وسط عالم مادى وطبيعى[1] •

وقد يقال أن المشكلة بهذه الصورة لم تظهر أمام بودان أو أنها لم تظهر كلية بمثل هذا الوضوح أمام عينيه • ومع هذا فان هناك شيئين لابد أن نعترف بأن بودان قد رآهما بجلاء أولهما أن الدولة كيفما كان تصورنا لها هى ارادة طبيعية وثانيهما هو أن هناك فى الكون نظام أعلى شـأنا وأعقل من أية ارادة انسانية وأن هذه الارادة الانسانية لابد وأن تتجه دوما اليه وأن تستجيب له •

(1) King, Preston.; The Ideology of Order : A Comparative Analysis of Jean Bodin and Thomas Hobbes. 1974. P. 182.

(تابع) الفصـل الثالث

• الأعمال الرئيسية • (بودان) BODIN

— Les Six Livres de La République. 1576. Trans. (The Six books of a Commonwealth) 1606.

وقد قام بودان بكتابة الأصـل اللاتينى لهذا المؤلف فى عام ١٥٦٦ وهو الأصل الذى تمت عنه الترجمة الحديثة فى عام ١٩٦٢ •

• قراءات مقترحة •

— Franklin, Julian; Jean Bodin and the Rise of Absolutist Theory. 1973.

— King, Preston; The Ideology of Order : A Comparative Analysis of Jean Bodin and Thomas Hobbes. 1974.

٣ ـ توماس هوبز HOBBES, THOMAS (١٥٨٨ / ١٦٧٩)
بين دعاوى الحكم المطلق ووخزات الضمير السقراطى

ترجع شهرته الذائعة أساسا الى مشاركته فى بناء نظرية العقد الاجتماعى Social Contract والى كتاباته المتعددة عن الأمن الفردى Individual Security ، وهما الناحيتان اللتان تعكسان معا أهم القضايا المتعلقة بكل من الأفكار الجديدة عن الليبرالية ، والفرضيات النهائية للاستبدادية السياسية المطلقة التى كانت طابع العصر • ومن هنا فليس بمقدور أى حديث يزعم لنفسه محاولة الاحاطة بتطور الفكر القانونى والسياسى ، أو الفلسفة القانونية والفلسفة السياسية فى الفكر الغربى ، ألا يقف عنده أو يتجاوزه •

وقد يكون من الصعب فيما يتعلق بتفكير توماس هوبز أن نفصل فيه بين ما هو سياسى تماما وما هو قانونى تماما ، ليس فقط بسبب كون السياسة وثيقة الصلة بالقانون فى مختلف الأزمنة والعصور ، ولكن لأنهما فى كتاباته تستغرقهما معا دائرة واحدة الى أبعد الحدود • ومع ذلك فنحن لو أنطلقنا بداية من ذلك الاتفاق العام الذى سبق أن أشرنا اليه وهو أن هوبز كان صاحب أقوى وأروع دفاع نظرى عن مفهوم المجتمع الملكى ، ولو أننا حللنا أيضا تلك العبارة بسيطة التركيب لكان فى المستطاع الوقوف من خلالها على عدة أمور ربما ساعدت على ابراز أهم ملامح فكره السياسى والقانونى معا •

وما من شك فى أن أهم الآثار الباقية للتمييز بين السلطة الاجتماعية Social Authority والقوة السياسية Political Power كان أثرا فلسفيا بالدرجة الأولى ، ذلك أنه على مدى ما يزيد على قرنين من الزمان من الفكر الاجتماعى والفكر الفلسفى كان التأكيد يتزايد باستمرار على الدولة وعلى مذهب فى السيادة تحول الى تصور أشد تجردا •

والواقع أن ما بدأه جان بودان فى عام ١٥٧٦ بتوضيحه التغاير الخطير بين السلطات المحدودة أو المشروطة كحقيقة فى المجتمع كالنقابات والاتحادات والمؤسسات والروابط ••• الخ وبين سلطة الدولة المطلقة والتى لا تحدها حدود ، وهى التى اختصها (الدولة) وحدها بالسيادة ، كل هذا قد ظل باقيا ومستمرا ، ولكن بدفعة أقوى وأعنف على أيدى توماس هوبز ومن جاء بعده من الفلاسفة والمفكرين من أنصار مدرسة القانون الطبيعى فى القرن السابع عشر

وما يليه ، وبصفة خاصة جان جاك روسو Rousseau • ذلك أن الخصومة والعداوة تجاه الروابط والتجمعات التقليدية وما تمتلكه من سلطات قد تقاسمها فيما بينهما كل من هوبز الذى شبهها بالديدان التى تنخر فى طبيعة الانسان ، وروسو الذى حذر وقلب الشعور ضد كافة التجمعات البسيطة والفرعية فى الدولة • ويكمن هنا فى الحقيقة أول شىء نجده متأصلا فى أعماق فكر هوبز[1] • وهو أن السيادة الحقيقية لا توجد جذورها أو أصولها فى تلك السلطات التاريخية الاجتماعية ، ولكن فى طبيعة الانسان ذاتها ، وفى قبولها التعاقدى سواء كان هذا القبول قبولا صريحا أو قبولا مضمرا • كما أنها تتمتع بسموها وعقلانيتها بسبب استقلالها التام عن أى شكل من أشكال السلطة • وهذا كله انما يعنى صراحة أن احدى نتائج التعامل مع السيادة لمدى قرنين من الزمان ، أن أخذت القوة السياسية تظهر كشىء مستقل تماما ، أو أنه غير أخلاقى ويتناقض والأخلاقيات التقليدية والسلطة الاجتماعية • وتلك فى الواقع مسألة على غاية من الخطورة حيث ارتكزت اليها ، وان يكن بشكل أو بآخر — مختلف النظريات الاجتماعية التى عالجت مظاهر السلطة والقوة التى ظهرت فيما بعد فى القرن التاسع عشر[2] •

ومع ذلك فقد كان يوجد وراء هذا التصور لطبيعة الانسان نوعا من التشاؤمية المفرطة التى صبغت كل ملامح تفكير هوبز • فبالنسبة الى هوبز لم تكن فكرته عن الطبيعة البشرية فكرة متفائلة كتلك التى نجدها عند الفقيه الهولندى هيجو جروشيوس Grotius (١٥٨٣ / ١٦٤٥) على سبيل المثال عندما اعتقد — ومتفقا فى هذا مع الرواقيين — ان الطبيعة الانسانية هى فى الأصل طبيعة طيبة وخيرة ، وأن هذه الطيبة وذلك الخير هما أمران فطريان يبدوان متسقان ومنسجمان تماما مع طبيعة الكون بأكمله باعتبارهما جزء من الكل • وهو الكل الذى اعتقد أنه يسير وفق قانون واضح وعادل هو القانون الطبيعى أو قانون العقل نفسه • وهو — كما آمن الرواقيون — قانون أخلاقى

---

(١) ناقش نيسبت هذه المسألة مناقشة مستفيضة قارن من خلالها موقف هوبز بالمواقف المختلفة التى سادت فكر فلاسفة القانون الطبيعى وذلك فى كتابه الذى أصدره ١٩٦٢ بعنوان القوة والمجتمع . أنظر :
Nisbet, R. A., Community and Power. N. Y. : Oxford Univ. Press. 1962.

(٢) Nisbet, R. A.; The Sociological Tradition Op. Cit, p.p. 115 - 116.

وقانون معيارى ينبغى أن توضع مختلف القوانين الوضعية الصادرة عن ارادة المشرع على هدى من أسسه وفى ضوء مبادئه •

وعلى الرغم من أن هذه الفكرة المتفائلة عن الطبيعة البشرية والقانون الطبيعى الذى اعتبر انعكاسا لها قد لقيت ترحيبا وازدهارا بالغين ، فلم تكن الطبيعة البشرية من وجهة نظر توماس هوبز هى تلك الطبيعة المثالية التى تشدق بها جروثيوس ، أو تعاليم المدرسة الرواقية من قبله • وانما الأجدى بالاعتبار ، والأولى من ثم بأن تكون نقطة بداية ، هى تلك الطبيعة البشرية الواقعية أو الحقيقية التى يفترض أن الانسان كان عليها قبلما تروضه السلطة ، وتجعله الحاجة الاجتماعية أكثر ليونه وأسلس قيادا • فالانسان فى حالة الطبيعة State of Nature مخلوق لا تسيره سوى رغباته وأهوائه ودوافعه ونزعاته لأجل الحصول على احتياجاته البيولوجية والحفاظ على هذا الوجود البيولوجى وتأمينه • وما كانت هذه الحاجة الى الأمن والأمان ليصل الانسان اليها الا بعد ما تخلى كل فرد عن حقه المطلق فى حماية نفسه الى سلطة ذات سيادة سواء كانت سلطة حاكم مطلق واحد أو هيئة أو جماعة من الناس ، مقابل الخضوع التام لكافة القوانين التى يقررها صاحب السيادة • أو الحوت الضخم العظيم (اللافيازان Leviathan) كما شاء أن يطلق على مؤلفه الذى ضمنه نظريته فى السيادة والتبعية والخضوع •

– ٢ –

عند هذا المنعطف نلتقى بالأمر الثانى الذى لا يقل أهمية فى تفكير هوبز القانونى • ذلك أنه كان من المقدر ألا يقف هذا الفيلسوف عند حدود نظرية جان بودان فى الدولة التى نظر اليها على أنها حكومة شرعية تتحدد شرعيتها طبقا لقوانين الطبيعة • فعلى الرغم من أن هوبز يضعه الكثيرون بطريقة تلقائية أو ربما عفوية ضمن سلسلة المفكرين وفقهاء القانون والفلاسفة الذين يشكلون التراث التقليدى لنظرية القانون الطبيعى ومعهم على المستوى نفسه أمثال جروثيوس وتوماس هوكر Hooker وجتفريد ليبنتز Leibniz وروسو وجاك ماريتان Maritain ، وهذا أمر لا غبار عليه فى ذاته ، فان الذى لا جدال فيه هو أن هوبز كان من ناحية أخرى فى مقدمة أولئك القانونيين الوضعيين

Legal Positivists الذين يقفون بشكل أو بآخر على الطرف الآخر المقابل للفقهاء التقليديين من أنصار نظرية القانون الطبيعي ٠

بتعبير آخر أكثر بساطة كان موقف هوبز يختلف كثيرا عن موقف بودان مثلا ، على الرغم من أن كلا منهما قد سـاند السلطة المطلقة التي يتوجب أن تكون للحاكم ٠ ولا يرجع هذا الاختلاف فحسب الى طبيعة الحياة التي عاشها كل منها والظروف التي تشكلت بها هذه الحياة أو التي أثرت فيها وانما يرجع ـ كما قلنا من قبل ـ الى الفهم المغاير الذي يفهمه كل منهما من القانون الطبيعي بالاضـافة الى اتجاه هوبز الى الأخذ بنظرة ميكانيكية سـعى الى تطبيقها في دراسته للظواهر الاجتماعية ومن بينها القانون ، وهي نظرة كان من الطبيعي أن تنتهي به الى نتائج تختلف عن تلك التي توصل اليها بودان وغيره من المفكرين وفلاسفة القانون والسياسة المتأخرين ٠

وقد لا يكون من السهل توضـيح هذه المسـألة ، ولكن الذي يهمنا الآن هو أن نؤكد على بضعة أمور هي أولا أن القرن السابع عشر كان بلا شك القرن الذي أرسى أسس العالم الغربي الحديث ، وشهد الانقلاب الثوري في نظرة المفكرين والعلماء الى الكون والى الانسان ، والى مكانة الانسان نفسه في هذا الكون باعتباره محورا أو مركزا له ٠ وهو انقلاب كان من الخطورة لدرجة أن شبهه البعض بالانقلاب الكوبرنيقي الذي حدث في علوم الفلك والطبيعة ٠

أما الأمر الثاني فهو ما وقع في مجال الفكر السياسي والقانوني أو الفلسفة السياسية ونظرية القانون والدولة بوجه عام وبخاصة على أيدي توماس هوبز وسـبينوزا (١٦٣٢ ـ ١٦٧٧) ، وقد كان بدوره مما يدور بأكمـله من حول الانسان نفسه ، لدرجة أن الكثيرين يرون أن كل شهرة هوبز كمفكر انما ترجع أساسا الى ما أسهم به في فلسفة الانسان وهي الاسهامات التي أقامها أساسا على تصور سـيكولوجي كان له من التأثيرات البعيدة ما ترك بصـماته لقرون طويلة ٠

والواقع أنه عندما حاول هوبز أن يبحث عن الأسباب التي تدفع بالناس الى طاعة القانون واحترامة وهي طاعة واحترام موجهان في الوقت ذاته الى الحاكم نفسه صاحب السلطة والسيادة ، قدم لنا اجابة انطوت على مبدأ يبدو أنه لم يكن منتبها تماما الى ما يشتمل عليه من عنصر ثوري ٠

والمعروف أن كلا من توماس هوبز وباروخ سبينوزا كان صاحب مزاج يتسم بغير قليل من المحافظة • كما أن كليهما كان يعايش حالة رعب وفزع شديدين من جراء أى تغيير دموى أو عنيف • ولكن ما حدث مع ذلك هو أن هوبز قد نجح على الرغم من هذه القشرة الظاهرية فى أن يقيم بعبقرية ملحوظة نسقا فكريا متماسكا يبرر لمذهبه فى الطاعة والخضوع لكل من الدولة وللسلطة التى تمثلها بلا قيد أو شرط • وهو تبرير كان من البساطة حتى ليصعب على الكثيرين أن يلتقطوا المغزى الثورى الخطير الذى انطوى عليه •

لقد كان هوبز يرى بوضوح أن ماهية القانون انما تتمثل فى كونه ارادة أو الحاكم ذى السيادة ، وهو موقف أقامه بكل حزم واصرار على تصوره الخاص للطبيعة البشرية •

ولقد افترض هوبز فرضية محورية مؤداها أن الناس فى حالة الطبيعة لم يكونوا أكثر من حيوانات متوحشة • ولكن نظرا لامتلاكهم ملكتى الفهم والذكاء ضمن مكونات طبيعتهم الفطرية ، فقد أيقنوا بأن فى مقدورهم العيش بطريقة أفضل تحقق لهم مزيدا من الأمن والسلام من تلك الحالة يعيشونها بالفعل ويتقاتلون فيها حتى الموت ، فقط اذا أسلموا حقوقهم المطلقة فى الحرية الكاملة التى يحياها الكل فى حالة الطبيعة ، الى سلطة يخضعون لها وتقيم النظام والقانون بينهم • فيكون بمقدورهم ، من ثم ، أن يتعايشوا فى أمن وطمأنينة وسلام •

والحقيقة أنه لكى نجد أساسا متينا لأية نظرية فى نشأة الدولة فلابد وأن ننظر الى الوراء فيما انطوى عليه الفكر الاجتماعى والسياسى من تصورات وأفكار كانت المناقشات الواعية هى سبيلها الوحيد لأن تنضج وتبقى • وفى ضوء ما قلناه توا يبدو لنا أن هوبز قد سعى الى حل المشكلة عن طريق اعطاء كل شخص نوعا من الضمان الذى يكفل أن يسلك كل فرد ازاء الآخرين سلوكا طيبا ، وذلك لا يتأتى الا بايجاد قوة لها من القدرة والكفاية لأن تحقق ذلك وأن تحافظ عليه • أما هذه القوة فلا يتسنى ايجادها الا اذا ما وعد كل انسان كل الآخرين بأنه سوف يلتزم فى سلوكياته وتصرفاته وأفعاله بكل ما يرتأيه ويأمر به من يقع عليه الاختيار ليمثل هذه القوة سواء كان شخصا أو مجموعة أشخاص ، على اعتبار أن ذلك شرط أساسى ولازم للسلام ولحماية الكل والحفاظ عليهم •

كأن هناك اذن نوعا من العهد أو الاتفاق أو العقد بتعبير أدق بين الحاكم والمحكومين يتضمن كخاصية من أدق وألزم خصائصه أن الحاكم هو صاحب السيادة وصاحب القوة والسلطة المطلقة والنفوذ . وهذا معناه أيضا أن الدولة لها أساس تعاقدى بموجبه يعتبر قانونا كل ما تنطق به شـفتا الحاكم ، وهو قانون ، أو أمر يستوجب الطاعة العمياء والخضوع والاذعان الكاملين[1] .

ونحن لا نستهدف هنا أن نناقش مدى اصالة هذه الأفكار التى يسوقها هوبز أو ما اذا كانت أفكارا جديدة سواء ما تعلق منها بحالة الطبيعة أو بالقول بالعقد أو القانون الذى يصدر عن صاحب السـعادة ، فكثير من هذه الأفكار قد تردد فى الحقيقة قبل ذلك لدى الاغريق ، كما ذكـرته أيضـا بعض الكتب السماوية المقدسة وبصفة خاصة الانجيل . ومع ذلك فان الشىء الهام هنا هو أن هذه الأفكار قد تحولت بين يدى هوبز الى نسـق مركب يعالج من خـلاله شئون المجتمع والسياسة والقانون بشكل يصعب انكار ما يتصف به من تفوق وعمق .

وان كان من المهم من الناحية الأخرى أن نقول أنه على أيدى توماس هوبز بالذات أخذت نظرية القانون الطبيعى معنى خاصا ، أو مذاقا خاصا ان صـح

---

(١) المعروف انه قد وجهت الى نظرية العقد الاجتماعى العديد من الانتقادات لانها لم توضح — على الرغم من بساطة تركيبها — الكيفية التى استطاع بها الناس ان يتفقوا (بشكل جماعى) مع ذلك الشخص او الهيئة التى يخول لها سلطة الحكم . وحتى يستطيع مفكرو العقد الاجتماعى الاجابة على هذا السؤال وغيره مما اثير فى وجوههم فقد اضطروا الى القول بأنه كان هناك عقدين او بمعنى ادق مرحـلتين تعاقديتين . المرحلة الاولى ما أطلقوا عليها عقد المجتمع Pacte d'association كما أطلق عليه روسو او العقد الاجتماعى المعتمد Gesellschafts verlkag كما أسـماه جـيركه Gierke والمرحـلة الثانية عقد الحـكومة او عقد الحـكم Pacte de Gouvernement أو العقد الاجتماعى بوجه عام . وفى المرحلة الاولى تم الاتفاق بين الافراد بعضهم البعض على ان يكونوا جماعة او هيئة او جسما يشاركون فيه جميعا . على حين وافقت هذه الهيئة او الجسم الجماعى فى المرحلة الثانية على ان يكون هناك شخصا أو مجموعة من الاشخاص تشكل السلطة التى يسبغونها عليه ، أو عليها وفق شروط معينة . بمعنى أن هناك تفرقة اذن ينبغى الانتباه اليها بين ما يعرف بالعقد الاجتماعى والعقد السياسى بتعبير آخر . والسياسى هو ما يختص بالمرحلة الثانية فقط من مراحل العقد اى عقد الحكومة للتمييز بينه وبين المرحلة الاولى التى مثلت عقد المجتمع فهو الكومنولث السياسى Gesellschafts verlkag او الكومنولث بالترتيب والنظام .

التعبير . والسبب هو هذه المتضمنات ذاتها التى عكستها قضاياه وأفكاره السابقة كلها .

والواقع أننا نجد فى ظروف حياته الكثير مما يفسر لنا هذه الانعطافات الفكرية وتلك الرؤى التى ساقها هذا المفكر العالم الفقيه الفيلسوف .

فمنذ كتاباته الأولى المبكرة كان واضحا تماما أن هوبز يؤمن ايمانا عميقا باستحالة أن يتعايش الناس معا فى سلام ، الا اذا اتفقوا على أن يضعوا أنفسهم تماما فى كنف سلطة مطلقة لا تتجزأ تقوم على حمايتهم . وهذا هو المبدأ الأساسى الذى ظل يتردد بشكل أو بآخر فى كل أعماله . فنحن نجده فى المسودات الأولية (١٦٤٠) لكتاباته المبكرة مثل The Elements of law, Natural and politic حيث خصص جزءه الأول لدراسة الانسان والثانى لدراسة المواطنة (نشرت هذه المؤلفات فى عام ١٦٤٧ وعام ١٦٥١) . كما نجده مرة ثانية فى مؤلفه العملاق « اللافيازان » وانما فى شكل أكثر نضجا وأشد تطورا ورسوخا .

وليس من السهل انكار ما ينطوى عليه هذا المبدأ من خطورة ، ذلك أن القول بأن ارادة الحاكم هى القانون أو أمر السيادة يترتب عليه بالضرورة أن هذا القانون لابد وأن يكون صادقا أبدا وعادلا أبدا لأنه لا يتصور وجود قانون ظالم أو غير عادل unjust لما ينطوى عليه هذا من تناقض فى اللفظ والمعنى . فالقانون لا يعدو أن يكون ما هو الا لكونه معيارا للعدالة ومقياسا لها . فكأن لا مكان اذن لمثل هذه المفاهيم والتصورات عن الصواب والخطأ والعدل والظلم ، فحيث لا توجد قوة عامة فلن يوجد قانون : وحيثما لا يوجد قانون فلا عدالة وانما القوة والغش تصيران الفضائل المثلى[1] .

ولقد كانت هذه الناحية فى فكر توماس هوبز من أخطر ما انطوى عليه مذهبه ، حيث كان من السهل أن تتخذ كتبرير للنظم الاستبدادية ، كما فسرت على أنها انكار لكل حق فى الثورة على قانون الحاكم أو الحكومة والخروج على نظمها وقوانينها ، طالما ان هذه النظم والقوانين هى فى آخر الأمر انعكاس

---

(1) Works : Leviathan (On the natural Conditions of Mankind, as Concerning their Facility and Misery

انظر ملحق النصوص .... النص رقم (٦) .

لارادة الحاكم وهى ارادة قلنا أنه ينبغى الخضوع اليها بشكل مطلق وألا تناقش ما يصدر عنها من قوانين •

– ٣ –

ولكن عندما نحاول استقراء تاريخ الفكر السياسى والقانونى الذى سعى الى صياغة العلاقة بين الحاكم والمحكوم لا نستطيع الا أن نلاحظ أن بودان قد شارك توماس هوبز هذا التصور السابق الذى أوضحناه وكان ذلك عندما أعلن أن القانون ليس سوى أوامر الحاكم ذات السيادة ابان ممارسته لهذه السيادة • كما نلاحظ أيضا أنه قد أضاف الى ذلك التقرير الخطير أن ليس للحاكم أو للأمير سواء من القوة والنفوذ أو السلطة ما يجعله قادرا على أن يخرق قوانين الطبيعة ويخرج عليها •

ومع ذلك فاننا نجد أن بودان – على العكس من هوبز – قد سلم فى الوقت نفسه بأن قانون الطبيعة قائم أبدا حتى مع وجود تلك القيودات التى قد يقيمها العدل أو تضعها الأخلاق أو تلك التى يستسيغها العقل ، كما فى النظم الدستورية على سبيل المثال • وهذه فى الحقيقة نقط اختلافه جوهرية تباعد بينه وبين هوبز وتجعله يبدو متفقا تماما مع نظرية القانون الطبيعى التقليدى ودون أن يكون فى ذلك أى لبس أو ابهام • أضف الى ذلك أن الانتقادات العنيفة التى وجهها جون لوك لنظرية هوبز قد مهدت الطريق بالفعل لظهور النظريات الحديثة فى الطاعة المدنية ، وأمام الحكومات المستقلة فى المستعمرات الأمريكية •

كيف اذن تأتى لنظرية هوبز كل هذا التقدير وكل هذه المهابة ؟ الواقع أنه لكى نفهم اتجاهات الأفكار يلزم أن ننظر الى الظروف المحيطة ذاتها ، وفى مثل ذلك الجو الثائر المليىء بالمتناقضات الذى كتب فيه هوبز ما كتب ، فان نظريته بدت كنظرية فى الحق Right أكثر منها نظرية فى القانون الطبيعى •

والحقيقة أن التصور المحورى الذى تدور نظريته بأكملها من حوله كان هو تصور الحق الطبيعى وليس القانون الطبيعى حيث نجده يقرر ذلك فى افتتاحيته لفصله الخاص بالتعاقدات والقوانين الطبيعية الأول والثانى فيقول ان الحق الطبيعى الذى عادة ما يطلق الكتاب عليه القانون الطبيعى انما يتمثل فى تلك الحرية الانسانية التى يتمتع بها الانسان فى أن يستخدم قوته وفق مشيئته لأجل الحفاظ على طبيعته ذاتها ، أو حياته الخاصة بتعبير آخر •

وبالتالى حقه فى أن يفعل كل ما يصور له حكمه judgment وعقله أنه بالغ به الى هدفه وغايته[1] •

ولقد كان من الطبيعى أن تكون هذه القضية مثار خلافات عميقة بين الأجيال اللاحقة من المفكرين ذلك لأنها كانت تعكس بالدرجة الأولى مشكلة العلاقة بين الفرد والمجتمع وهى المشكلة التى ظلت تجذب الانتباه تحت كل الظروف وبصرف النظر عن الانتماء الفكرى أو الموقف الفلسفى وبلغت أشدها فى تلك المذهبيات والنظريات التى تمخض عنها القرن التاسع عشر بصـــفة خاصـــة حيث وصلت الصراعات الفكرية نقطة الذرة • والواقع أنه فى الوقت الذى نهل البعض من أنصار الوضعية القانونية من فيض هذه النظرية حتى ما بدا منها متطرفا غاية التطرف ، فنجد جيرمى بنثام على سبيل المثال وجون أوستن يتفقان مع ما ذهب اليه هوبز من أن القانون هو أمر السيادة ، وان كانا قد رفضا فى الوقت نفســه ما قرره من أن القانون كان بالضرورة هو المعيار الوحيد أو المقياس الأوحد للعدالة والأخـلاق • ولكن بنثام كان أكثر اهتماما بالطبيعة النفعية التى تلازم القانون وتنبثق عنه لاتساق ذلك مع مبدئه الأساسى القائل بأكبر قدر من السعادة لأكبر مجموع •

ولكن هذه العبارة الأخيرة توعز لنا ببعض الاعتبارات التى يجب مراعاتها حتى لا يبدو الربط بين هوبز وبنثام على مثل هذا القدر من التبســيط ، وكأننا نكتفى بوصف الاتجاهات الفكرية التى سادت القرن التاســع عشر بأنها كانت ميكانيكية أو مادية أو طبيعية دون ما تحليل أو تفسير •

ولقد كنا أشرنا فى أماكن أخرى الى أن القرن التاسع عشر كان قرن الفلسفة أو الاتجاه الوضـــعى Positivism بلا منـــازع وأن هذا الاتجـــاه قد بلغ من الذيوع والسيطرة والانتشـــار الى حد أن الكثيرين لم يكونوا راغبين فى ازعاج أنفسهم بمضـــامين اللفظ أو حتى مناقشـــة ما قد يكون هناك بينه وبين الرؤى والاتجاهات الأخرى من ارتباطات •

ومن الناحية الثانية فقد كانت الاتجاهات الميكانيكية التى تعكس مكانة التفاســير الآتية من الفكر النيوتونى الطبيعى تمثل بدورها خاصـــية من أهم

---

(1) Works : Op. - Cit.

أنظر ملحق النصوص .... النص رقم (٧) •

الخصائص المميزة للعصر • والشيء نفسه يمكن أن يقال أيضا بالنسبة الى النزعة الطبيعية •

ولكن مع الداروينية الاجتماعية تفجرت كل المتناقضات الكامنة تحت السطح • ومن المعروف أن بعض الاتباع الأوائل الذين ساندوا دارون كانوا من بين مريدى أوجيست كونت ، كما أعلن هربرت سبنسر Spencer نفسه عن مدى أخذه بالداروينية واعتماده عليها ، كاشفا عن (امكاناتها) المذهلة التى تؤكد نظرياته وآرائه[1] •

ولكن يبدو أن القلة من الفقهاء والفلاسفة والمفكرين هم الذين لاحظوا طبيعة التغيرات التى أخذت تطرأ على طريقة التفكير الوضعية مع تزايد الأواصر والعلاقات ما بين الوضعية والداروينية الاجتماعية •

والحقيقة ان الوضعية (التفكير الوضعى بمعنى أدق) كان موضعا لبعض التحولات الغريبة ، فبالنظر الى الوضعية فى شكلها العقلى أو النفعى كما كان مفهومها السائد فى القرن الثامن عشر فنجد أنها من حيث الأصل والأساس كانت تقيم بنائها على تصور فلسفى رئيسى مؤداه أن كل مشكلات الانسان فى المجتمع يمكن حلها عن طريق العقل أو باستخدام العقل • ولكن تحت تأثير الداروينية الاجتماعية بدأت تطرح عنها تلك المسلمات وأحلت محلها الوعى والاختيار المنطقى كمحددات نهائية للأفعال الانسانية •

ما أريد أن أقوله هو أن حالة الطبيعة التى كانت عند توماس هوبز هى ذاتها ما أصبح يطلق عليها الصراع من أجل الحياة Struggle for existence والذى اتخذ كأساس مناسب للنظام الاجتماعى وللتعبير عن طبيعة العلاقة بين الأفراد •

وقد لا يعنينا هنا أن نتابع تلك النتائج التى أسفرت عنها هذه التحولات وبعضها كانت له تأثيراته البالغة التى وصلت الى حد اللاعقلية أو الضد عقلية ، وانما المهم هو أن حدة الانتقادات التى وجهت الى نظرية هوبز لم تخف حدتها اذ ظلت توصف تارة على أنها نموذج للفكر الآلى أو الميكانيكى ، وتارة أخرى بأنها اسمية وثالثة بأنها داعية للحكم الاستبدادى المطلق ، وأنها تنطوى على كثير من الايحاءات والاشارات الالحادية •

---

(1) Jacques Barzun., Darwin, Marx,Wagner : Critique of a Heritage. Boston. 1941. P.P. 37. 42.

وللانصاف فان النظرية الهوبزية (اذا جاز لنا استخدام مثل هذا الوصف) لا تخلو من الكثير مما جاءت به هذه الأوصاف والانتقادات • فمن الواضح ، وهذا من ناحية ، أنها كانت تتسم صراحة بطابع ميكانيكى على اعتبار أنها لم تهتم كثيرا بالحقيقـــة الاجتمـــاعية ولكنها بدلا من ذلك حطمت هذه الحقيقة وأحالتهـــا الى ذرات ، وجعلت من المجتمع أفرادا أو كيانات منفصـــلة وكأن لا رابطة بينها ، وبذا أصـــبح الأفراد الى المادة أقرب عندما تتجمع جزيئاتها وذراتها بفعل آلى • وكأنما الغاية الأخيرة والوحيدة من وراء هذا التجميع هو الحفاظ على التراث •

كذلك كان واضحا تماما أن الأفراد ــ بمثل هذه الوضعية ــ انما يتحركون حركة آلية ومحسوبة بدافع الرغبة فى الحصول على المتعة والسرور ، أو الرغبة فى تجنب الألم والخوف منه • وهى سمات لا توجد فى نظرية سبينوزا التى بدت مغايرة تماما لما قدمه هوبز ففى الوقت الذى اتســـمت نظرية هذا الأخير بالســـلبية والاســـتاتيكية بمعنى أنها الغت كل امكانية أو أمل فى الخروج على القانون بما وضعته من قيود وضوابط كانت نظرية ســـبينوزا على العكس من ذلك ايجـــابية وبناءة خاصة من حيث أنها اهتمت بتوصيف الظروف والحالات المختلفة لما اعتبره سبنيوزا المجتمع السعيد • وهو توصيف لم يؤســـسه على دافع الخوف مثلما فعل هوبز ولكن على مبدأ المعونة والمســـاعدات المتبادلة والشعور بالاجتماعية[1] •

ومهما يكن من أمر فقد لقيت نظرية هوبز وأفكاره الهجوم والانتقادات من كل الاتجاهات ومن مختلف الجوانب فهاجمها البرلمانيون بالدرجة ذاتها التى كال لها رجـــال الدين الذين حاولوا محـــاكمة هوبز بتهمة الالحاد والتجديف فى حق الله • وان لم يحل ذلك كله دون اعتباره على مر الأجيال والعصور واحدا من أعظم المفكرين الذين عرفتهم فلسفة السياسة ونظرية الدولة والقانون •

* * *

ومهما يكن من أمر تلك الوقفة التى وقفناها مع هؤلاء المفكرين الثلاثة (ماكيافيللى وبودان وهوبز) فاننى أخشى أن تظل وقفة مبتسرة ما لم تتضح

---

(1) J. H. Abraham, Op. Cit. p. 46.

فى الأذهان الكيفية التى تجاوبت بها متغيرات العصر مع ما جاءوا به من أفكار وتصورات قدر لها ولا شك أن تقوم بدور حاسم فى القصة الدرامية التى تشابكت بها هذه الأفكار والتصورات الأساسية عن الانسان والطبيعة والقانون والمجتمع ، ولكى توجد بدورها متغيرات أخرى جديدة كان من المتعين على الأجيال اللاحقة من المفكرين مواجهتها والتعامل معها على اعتبار أنها لا تعدو أن تكون — فى آخر الأمر — مجرد فصل من فصول الدراما الانسانية المتصلة •

ولقد كانت احدى الحقائق الرئيسية التى حاولنا ابرازها حتى الآن ان الموقف الفكرى لأى مفكر أو فيلسوف فى فترة زمانية معينة انما ينبثق كاستجابة لحاجة اجتماعية • كما أن نمو هذا الموقف وتطوره اذا أردنا أن نربط ذلك بمفكرينا الثلاثة قد عكس — بالنسبة الى كل منهم — بدوره العملية التى تجاوبت بها هذه العقول مع التحديات التى فرضتها مراحل النمو والتغير المختلفة التى خضعت لها الثقافة الغربية ذاتها •

وبتعبير آخر نريد أن نقول أن نمو وتطور الفكر القانونى والسياسى أيا ما كانت الصور التى تشكل فيها والأدوات التى عبر بها عن نفسه قد مثل من خلال هذه العقول الثلاثة بالذات مرحلة من أخطر المراحل الانتقالية التى عرفتها هذه الحضارة فى عمومها ، لأنها اختلفت كل الاختلاف عما كان سائدا فى العصور الوسطى •فعلى حين كان الكنسيون ورجال الدين بعامة الذين أعطوا الفكر والفلسفة طابعهما (المسيحى) الذى عرفا به حتى على الرغم من تأرجح هذا الفكر ما بين الأرسطية تارة والأفلاطونية تارة أخرى أو حتى الأفلاطونية الجديدة وكله كان له من غير شك انعكاساته على الفكر والتصورات القانونية والسياسية ، فان عصر النهضة الذى ينتمى اليه هؤلاء المفكرين قد شهد ولا شك اهتزاز الصلة الوثيقة التى كانت قائمة بين العقل والايمان ان لم يكن قد قطع هذه الصلة تماما وأحدث الفرقة بينهما • بل وأبعد من ذلك ظهور كثير من الأفكار والوضعيات التى بدت متناقضة مع العقيدة المسيحية ، وهو الأمر الذى بلغ ذروته فى القرن السابع عشر خاصة على أيدى فرانسيس بيكون Bacon ورينيه ديكارت Descartes اللذان ولدت الفلسفة الحديثة على أيديهما •

ولكن هذا الاطار الفلسفى لا يهمنا الا بالقدر الذى يساعد على ابراز

أهداف هذا الكتاب . واذا كان من المعروف أنه مع نهايات القرن السابع عشر وبدايات القرن الثامن عشر قد وقعت العـديد من التغيرات التى كانت بمثابة ثورات على المستوى النظرى والعملى ، فان القول نفسه يصدق كذلك بالنسبة الى عصر النهضة على وجه الخصوص ، وان كان الأمر هنا يمكن التمييز فيه بين مرحلتين أو فترتين الأولى التى مثلتها نهايات القرن الخامس عشر والبدايات الأولى للقرن السادس عشر ، ثم المرحلة الثانية أى القرن السابع عشر . وهو بدوره يمكن التمييز فيه بين بدايات القرن وأواخره .

ولقد حملت المرحلة الأولى (أواخر الخامس عشر وأوائل السادس عشر) الكثير من المشكلات والقضايا التى أوحت بعدة طرق لمواجهتها وان كان لكل منها نتائجها وآثارها بلاشك فى مختلف الاتجاهات السـائدة التى اتخذتها الثقافة الغربية بعامة ، وأعنى بذلك النظرية السياسية من ناحية ، والنزعة الانسانية من ناحية ثانية وفلسفة الطبيعة من ناحية ثالثة .

والواقع أن أياً من مفكرينا الثـلاثة لم يكن بعيدا عن هذه النطـاقات جميعها ، وان كانت مشاركتهم قد تبدو أكثر تميزا ، وربما التصاقا ببعض هذه النطاقات دون بعضها الآخر . وقد بدا هذا كله أمراً طبيعياً وعادياً وأشبه برد فعل معقول تماماً للابتعاد عن سلطة الدين والكنيسة ، ومعارضـة الاتجاهات المدرسية والتعاليم الأرسطية ، والاهتمام بشكل أعمق بالمشكلات التى أصبح المجتمع المدنى يعج بها .

وهنا نلتقى باحدى الخصائص الرئيسية التى تميزت بها كتابات هؤلاء المفكرين ، ونقصد بذلك اهتمامهم المباشر بالمشكلات الحقيقية والواقعية الخاصة بأوطـانهم وبلدانهم ، وبواقع الأحـداث فيها ، وذلك بدلاً من تلك النظـرة الموسوعية التى كان التفكير الفلسفى يتسـم بها من قبل . فنجد على سـبيل المثـال ، أن فلسـفة ماكيافيللى موجهة بأكملها ولا تكاد تنفصـل عن تجربة المجتمع الايطالى ، كما كان هوبز انجليزيا قلبا وقالبا ، بينما أرسى بودان فى فرنسا أقوى التقاليد والمبادىء التى قامت عليها نظرية السيادة التى سيطرت لفترة طويلة . والثلاثة قد أهمتهم للغاية قضـايا الأمن الداخلى وقوة الدولة والعدالة والشرعية القانونية وما يرتبط بالقوة السياسية من تعاليم ذات صبغة طبيعية أو أخلاقية .

ولقد كان لكل منهم مدخله الخاص فى تناوله لموضوعاته وقضاياه ، فانتهى ماكيافيللى فى كتابه الأمير Il Principe الى أن وضع عقل الدولة فى مكانة تفوق مكانة الأخلاق وتلك مسـألة كان لها انعكاسـاتها على الحياة الدبلوماسـية والقانونية طوال القرن اللاحق •

أما بودان فقد أصر على أن تكون للدولة السلطة المطلقة ، وهو بذلك فتح الطريق أمام فكرة السيادة القومية بكل ما لها من نتائج وآثار باعتبارها مصدر الشرعية القانونية •

أما فى القرن السابع عشر فقد حول توماس هوبز ببسـاطة العدالة الى نتاج جانبى للسلطة وتأكد ذلك باعلانه ان القانون هو أمر السيادة ، وبانكاره أى حق للآخرين فى الخروج على الحاكم ، الا اذا بلغ حدا من الضعف والخور يعجز معه عن حماية الكومنولث والحفاظ على وحدته •

وعلى العموم فقد كان الفكر القانونى والسياسى ابان هذه المرحلة يتصف بالثنائية أو الازدواجية ، حتى ليمكن وصفه بأنه كان غامضا ومتداخلا فى كثير من المواضع بسبب الصراع بين الحاجة السـياسية والمسـئولية الاخلاقية العامة • فقد أكد كل من ماكيافيللى وبودان وهوبز مختلف الدعاوى التى تبرر الأفعال وتصرفات الاسـتبدادية والطغيان الايطالى ، وحكم أسرة البوربون المطلق والديكتاتورية آل ستيوارت •

ومع ذلك فقد كان ماكيافيلى مشغولا بمشكلة الفضيلة الانسانية ، كما كان بودان يصر على ضرورة أن يحكم الحاكم وفقا للعدالة الطبيعية ، كما أن هوبز نفسه قد وجد فى القانون الطبيعى الدافع الرشيد والعاقل الذى يدفع الانسان الى البحث عن أمنه وسلامته واستقراره • وكل هذا انما يعنى فى آخر الأمر انه على الرغم من أن الفكـر القانونى والسـياسى ، أو الحاجة السـياسية والقانونية كانت تتطلب اعتبار مبدأ ثراثيماخس القائل بأن العدالة هى عدالة الأقوى ، وأن الحق هو ما يكون فى صالح الأقوى ولمصلحته ، فان هذا الفكر لم يستطع الهروب تماما من وخزة الضمير السقراطى •

● الأعمال الرئيسية ● هوبز HOBBES

— Human Nature; or, the Fundamentai Elements of Policie. (1650).

— De Corpore Politico; or The Elements of Law, Moral and Politick (1650).

— Leviathan; or the Matter, Forme and Power of a Commonwealth. Ecclesiasticall and Civil. (1651).

— The Questions Concerning Liberty, Necessity and Chance. (1656.)

وتعتبر أهم الطبعات المعترف بها للأعمال الكاملة لتوماس هوبز تلك التى قدمها السيروليام مولسوورث بعنوان :

— The English Works of Thomas Hobbes of Malmesbury. 11 Vol. (1839 - 45).

وقد أعيد طباعتها فى عام ١٩٤٢

— Thomas Hobbes Malmeburiensis Opera Philosophica. Quae Latine Scripsit

— Omnia . . . 5 Vol. (1839 . 45).

وقد أعيد طباعتها فى عام ١٩٦١ •

• قراءات مقترحة •

— Leviathan, By Michael Oakeshott (1946, reissued 1957) .

— The Elements of Law, Natural and Politic and behemoth. ed by Ferdinand Tonnies (1889; 2nd ed. 1969).

— The Political Philosophy of Hobbes (1936, reissued 1966.) by Leo Strauss.

— The Political Philosophy of Hobbes. By Howard Warrender. 1957.

بالاضافة الى التراجم الذاتية وأهمها :

— George C. Robertson, Hobbes (1886, Reprinted 1971).

— Richard S. Peters, Hobbes, 2nd ed. 1967.

— Charles H. Hinnat, Thomas Hobbes; A Reference Guide (1980)

والجدير بالذكــر أن هذا المؤلف يتضــمن قائمة مطولة بمختلف الأعمال والكتابات التى دارت حول أعمال توماس هوبز وكتاباته المختلفة من (١٦٧٩ — ١٩٧٦) ومن هنا فيعتبر مرجعا أساسيا لا غنى عنه لدارسى الفكر الســياسى والاجتماعى لهذا المفكر الفيلسوف ، اضافة الى متضمنات هذا الفكر من مواقف ونظريات ورؤى قانونية •

الفصل الرابع

مونتسكيو وروح القوانين MONTESQUIEU (١٦٨٩ / ١٧٥٥)

لعل احدى الملاحظات التى لا شك سوف يلاحظها القارىء اننا كثيرا ما نتعمد فى هذه الدراسة العودة أو الارتداد بالفكر أو حتى بالفكرة الى أوقات أو فترات زمنية غير تلك التى وضح تأثيرها خلالها أو على الأقل ظهرت فيها . وهى طريقة اذا كانت تساعد فى الرجوع الى المؤثرات الأولية التى يعتقد أنها كانت وراء الفكرة أو الموقف الذى يتخذه المفكر ، فانها تتيح أيضا امكانية التعرف على طبيعة التغيرات التى عساها تكون قد أصابت الأفكار ولحقت بها .

ولقد كشف تطبيقنا لهذا الأسلوب ، أو النمط ، فى معالجتنا للدراسة عن حقيقة أن (بدايات) القرن السابع عشر قد شهدت ــ كما أشرنا ــ ازدهار فكرة اتخاذ القانون الطبيعى كمحك أو معيار تقارن فى ضوئه مدى صحة وسلامة القانون الوضعى وهذا ما لجأت اليه واتبعته بالفعل بعض الدول وبخاصة انجلترا ، حيث تجاوزت أفكار القانون الطبيعى نطاق تأملات الكتاب ووجدت سبيلها الى ساحات المحاكم والقضاء نتيجة لتلك الجهود التى بذلها أمثال اللورد كوك Coke [1] . كذلك فقد جاءت النظرية الدستورية فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك بقرن من الزمان مطعمة بالأفكار ذاتها وبالاتجاه نفسه الذى يعلى من شأن الحقوق الطبيعية . مما يعنى هيمنة فكرة القانون الطبيعى وتزايد تأثيراتها فى التشريعات الوضعية ذاتها .

ومع ذلك فمن الخطأ الوقوف بالمسألة عند هذا المستى لأن الشىء الطبيعى أن يكون لها وجهها الآخر الذى يلزم اعتباره . والحقيقة أن المكانة أو المماثلة Analogy التى أرست قواعدها نصوص اعلان الاستقلال فى الولايات المتحدة

---

(١) الواقع أن المشرع الانجليزى لورد كوك كان يشير الى هذا التقليد عندما أعلن اثناء نظر قضية بونهام Bonham فى عام ١٦١٠ ، انه اذا ما تعارضت القوانين البرلمانية مع العقل او الحقوق العامة او الكرامة ، او حتى عندما يصبح من الصعب تنفيذها ؛ فلابد من خضوعها فى هذه الحالة للقانون العام وتنحية مثل هذه القوانين جانبا (انظر فى ذلك :

The New Encyclopaedia Britannica, Op. Cit. Vol. 25. p. 729.

الأمريكية بين القانون الدستورى والقانون الطبيعى لم تتطلب أن تكون القوة القادرة على اســقاط التشريع أو تعطيلة وايقاف العمل به (وهو ما نصت عليه بعض النصوص الدستورية) قوة تشريعية أو قانونية judical بالضرورة ، الأمر الذى لا توجد له سابقة حيث لم يكن موجودا فى روما القديمة أو حتى فى كثير من الدول الأوربية الحديثة الخاضعة للقانون المدنى ، ذلك لأنه لم يكن من المعقول أن يقدم المشرع على معارضة ما سبق أن شرعه ، اضــافة الى أن منح السلطة القضائية الحق فى أن تكون لها الكلمة الأخيرة باستمرار قد بدأ بدوره يثير العديد من الصــعوبات التى تتعلق بالضــوابط الواجب توافرها للقضاء حتى يكون قادرا على حماية الحقوق الأساسية مثل الحق فى الحياة وفى حرية القول والكلام والحق فى الاجتماع وفى اللجوء الى القضــاء ... الخ ، وكله وان كان قد ساعد من ناحية على تأكيد مسئولية الحكام وأولى الأمر وعمل على الحيلولة دون وقوعهم فى شرك الطغيان أو الانحراف بالديمقراطية الى أى من صور الديماجوجية أو الديكتاتورية ، فقد ساعد كذلك على بلورة العديد من نقاط الخلاف والشقاق بين المؤيدين لمنح مثل هذه الضمانات والمعارضين لهــا .

ويقودنا هذا التحليل الى المسألة الثانية التى نعتقد أنها لا تقل عن سابقتها فى الأهمية ونقصد بها تلك الوضعية أو الحالة التى بدأت تخضع لها فكرة القانون الطبيعى فى نهايات القرن السابع عشر . فبالرغم من التسليم بكل مظاهر الشهرة التى حظيت بها أفكار توماس هوبز المادية وأفكار بيكون وديكارت وهما مؤسسا الامبريقية والعقلانية على الترتيب ، وكذلك أفكار سبينوزا وليبنتز ، فان فكر هؤلاء جميعهم لم يكن هو الذى قدر له أن يسيطر على النصف الثانى من القرن السابع عشر وبخاصة سنواته الأخيرة ، ولكنه كان بالأحرى فكر اسحق نيوتن Newton وجون لوك على وجه التحديد . وهذه وضــعية من المهم أن نقف على دلالتها خاصة وأن هذين العالمين (نيوتن ولوك) يعتبران من أكثر من وجه الآباء الحقيقيين المؤسسين لعصر التنوير Enlightenment ، حتى وبالرغم من أن كليهما قد عاش وعمل فى نهايات القرن السابع عشر . فقد كان نيوتن آخر مثال أو كشــفه للعبقرية العلميــة فى هــذا العصر ، كمــا كان مؤلفـــه العظيم Philosophiae Naturalis الذى أصــدره فى ١٦٨٧ وكذلك كتاب مبادىء

كوبرنيكوس Principia Mathematica ذروة الحـركة العلميـة التى بدأها الرياضـيات Copernicus وجـاليليو Galileo ، وذلك من حيث أن هذين العملاقين ، وقد شاركهما نفس الطريق كل من بيكون وديكارت وكبلر kepler كانوا بالدرجة الأولى علماء كرسوا كل خبرتهم فى المنهج العلمى لمحاولة تطويع الطبيعة لكى تكشف لهم عن مكنوناتها وأسرارها • وهو الأمر الذى يبدو أنه قد حدث بالفعل مع نجاح نيوتن فى بلورة وابراز معالم نسـقه العلمى وذلك الى الدرجة التى سـاعدت على نشر الاعتقاد بأن الفكرة الأسـاسية عن سـطوة واستقلال العقل ، وهى الفكرة التى هيمنت على كل تفكير القرن الثامن عشر ، انما تعتبر احدى النتائج العظيمة التى حققتها أعمال نيوتن ، وذلك لأنه بينما كانت النزعة العقلية والميتافيزيقية هى التى تسود عصر النهضـة ، فان عصر التنوير كانت تلفه النزعة الأمبريقية والابسـتمولوجية ، بداية من جون لوك وحتى عمانويل كانط kant •

وصحيح أن كل من هوبز على سبيل المثال وسـبينوزا قد اهتم اهتماما زائداً بالبناء الواقعى للعالم الطبيعى ، الا أنه كان واضحا أن تحيز عصر النهضة بوجه عام للرياضـيات قد ولد الاهتمام العميق بالمبادىء العقلية وبالقضـايا الأصـولية والأفكار الفطرية وهو ما انعكس بشـكل جلى فى فلسـفة ليبنتز وديكارت • ولكن على العكس من ذلك كان عصر التنوير فى تحوله من حقـائق الطبيعة ، ليضـع فى اعتباره بناء العقل ذاته الذى يدرك هذه الطبيعة بكل ثقة واقتدار انما كان يعتمد فى هذا التحول على المعرفة والاعتبارات التجريبية التى تمدنا بها مكونات العقل ، كما تكشف عنها المكونات الحسـية للمعرفة ، وليس على مجرد المعرفة الرياضية البحتة •

وهنا يمكن القول بأنه قد وجـد ما هو أشـبه بمفترق الطرق • فعصر التنوير الذى انبنى أساسا على فئة قليلة من الأفكار النهائية العظيمة كالاهتداء بالعقل ، والايمان بالتقدم العقلى والذهنى ، والثقة المطلقة فى الطبيعة كمصدر للالهام بكل القيم ، وبالبحث عن الحـرية والتسـامح فى النظم السـياسية والاجتماعية ، كان لابد وأن ينتج عنه العديد من التيارات والاتجاهات العقلية والمنطلقات الفكرية فى كل النواحى وفى مختلف الشئون • فامتد تأثير جون لوك الفائق الى فرنسـا ليسـهم ليس فقط فى ظهور امبريقية فولتير Voltaire

المتشائمة وانما ليساعد بالاشتراك مع الجوانب المادية فى تعاليم ديكارت فى خلق اتجاه متكامل يأخذ بالمادية الحسية • وظهرت فى هذا الاتجاه اسـماء ضخمة مثـل جوليـان دى لاميترى Julien de la Mattrie الذى قـدم مؤلفـه L'Homme machine فى عام ١٧٤٧ ، وآتين دى كونديلاك Condilac الذى نشر مقاله Traité des sensations فى عام ١٧٥٤ وهولباك Holback الذى نشر مؤلفه Systéme de la nature فى عام ١٧٧٠ ، وهى أسـماء كان لها تأثيرها الذى عرف طريقة الى المقالات القصيرة الرائعة التى تضمنتها دائرة المعارف الفرنسية التى حررها دينيس ديدرو Diderot وجان دالمبير d'Alembert والتى اعتبرت سجلا حافلا بكل الانجازات الانسـانية والعلمية لحياة القرن الثامن عشر العقلية والفكرية •

— ٢ —

هذا الاسـتطراد الطـويل بعض الشىء فى ابراز بعض ملامح القـرن الثامن عشر له ما يبرره فى الحقيقة ونحن نتكلم عن مونتسكيو •

وعلى الرغم من أننا لا نسعى الى تحديد مكانة الرجل سـلفا ، فقد كان مما له دلالة ولا شك أن مفكرى وفلاسفة هذا القرن الذى أطلق على نفسـه بجدارة اسم عصر التنوير[1] ، قد استقبلوا مونتسكيو كواحد فى زمرتهم •

---

(١) والحقيقة ان هذا العصر كان يموج بروح التفاؤل الذى يمتزج بالاحساس بالبدايات الجديدة . فقد انفتح هذا العصر على كل الوان المعارف العقلية ، فتمت العديد من الانجازات الرائعة فى كل من الكيمياء وعلم الحياة حيث لمعت أسماء لامارك Lamarck وجورج كويفيه Cuvier وجورج دى بوفون George Comte de Beufon تحاول استكمال تصنيف متكامل لعالم الحيوان . كما اكتشفت فى فترة الثمانى أعوام من ١٧٦٦ الى ١٧٨٤ مجموعة من أهم الاكتشافات العلميـة ، فاكتشف كافينـديش Cavendish الهيدروجين ، ودانيال ريزرفود Rutherford النيتروجين ، وبريسـتلى الاوكسجين .

كذلك أرسيت فى هذه الفترة مختلف الاسس والتصورات النهائية فى كل من علم النفس والعلوم الاجتماعية والاخلاق وعلم الجمال . كما اسهم كل من تيرجو Turgot وكوندرسيه Condorcet ومعهم مونتسيكو Montesquieu فى فرنسا ، وفيكو Vico فى ايطاليا ، وآدم سميث Smith فى انجلترا فى وضع العلامات والبدايات الاولى لعلوم التاريخ والاقتصاد والعلم الاجتماعى والفقه والقانون كانساق علمية متكاملة كما شارك كل من هيوم Hume وبنثـام Bentham وفلاسـفة الحس الاخلاقى=

وقد تكفى الاشارة الى أن الفيلسوف الاسكتلندى دافيد هيوم Hume قد سارع بعدما قرأ مؤلف مونتسكيو روح القوانين De L'Esprit des Lois الى الكتابة اليه من لندن يهنئوه بهذا العمل الذى وصفه بأنه سوف يحظى باعجاب وتقدير كل العصور • وكذلك تلك الكلمة الشهيرة التى أطلقها العالم السويسرى شارل بونيه Bonnet وهو يعلن أن مونتسكيو قد اكتشف قوانين عالم الفكر والعقل مثلما اكتشف اسحق نيوتن قوانين العالم الفيزيقى • وان كانت تبقى مع ذلك احدى المفارقات الطريفة التى كان دالامبير أحد ابطالها عندما طلب الى مونتسكيو أن يكتب للموسوعة الفرنسية مقالا عن « الديمقراطية والطغيان » Democracy and Depotism فتجىء اجابة العالم الفيلسوف هادئة ولكنها مفعمة بتجربة العمر كله ، انه قد انتهى من قول كل ما لديه عن هذه المسائل ، وأنه يتمنى لو كتب مقالته فى التذوق • وبالفعل فقد كانت مقالته Essai sur la Goût (Essey on Taste) آخر مادبجه يراعه ، وقد عاد الى مسودتها الأولى التى كان قد سودها قبل ذلك بما يقرب من الخمس والعشرين عاما •

ولست أعتقد كما قد يتخيل البعض متسرعا ، ان لا صلة هناك بين مقال موضوعه التذوق وبين ما هو مفترض أن يشكل اهتمامات أحد أئمة الفقه القانونى والفلسفة والسياسة والاجتماع فى العصر الحديث من حيث أن هذه الاهتمامات ينبغى أن تكون اهتمامات سياسية وقانونية بالدرجة الأولى ، وذلك على اعتبار أن القرن الثامن عشر كان قرن الثورات الديمقراطية بلا منازع (بما فى ذلك الثورة الفرنسية) وكانت المشكلة السياسية والقانونية المتعلقة بالحرية وبالعدالة وبالحقوق الطبيعية هى المشكلة المحورية كما هو معروف •

ولكن الأمر يبدو على غير ذلك فى الواقع ، اذ يكشف التحليل الواعى عن وجود علاقة حقيقية ومشابهات أساسية بين الفكرة المحورية فى مقالته عن التذوق (وهى مقالة فى صميم نظرية المعرفة وتدور بأكملها حول قضية التغير وعدم الثبات) وبين آرائه الفقهية والسياسية التى عبر عنها فى كتاباته المتخصصة وبخاصة مؤلفه روح القوانين ، مما يعنى أن فكرة مقالته التدوق

=البريطانيين جميعهم فى جعل ميدان الاخلاق ميدانا متخصصا للتساؤل التشريعى والفلسفى فى آن واحد وهو ما ظهرت آثاره على أى الاحوال فى القرن التاسع عشر .

وقد كانت من أفكار شبابه ، قد ظلت ملتصقة تراوده وتلح عليه فى كل مراحل تفكيره المختلفة •

ان احدى المأثورات الشهيرة التى نادى بها السفسطائيون وروجوا لها ان الانسان هو مقياس كل شيء Man is the measure of all things واحدى النتائج التى تترتب على هذا المبدأ أن يصبح الأفراد الذين يكونون مجتمع من المجتمعات هم مقياس ثقافة هذا المجتمع ومعيار حضارته بما فى ذلك جوانبه الأخلاقية والقانونية •

وقد لا نكون مغالين اذا قلنا أن مونتسكيو كان منذ كتاباته الأولى متأثرا تماما بهذا المبدأ ، فقد عبر عنه فى أولى مؤلفاته « الرسائل الفارسية Lettres Persanes » الذى نشره فى عام ١٧٢١ وكان بسبب طابعه الملىء بالسخرية من الحضارتين الفرنسية والفارسية مفاجأة لكل الدوائر ، وفى الوقت نفسه بداية الطريق لشهرته الفائقة التى حققتها له أعماله اللاحقة • حيث نجده يوضح فى هذا العمل المبكر (اضافة الى ما زخر به من انتقادات لاذعة وسخرية مزيرة بمختلف العادات والنظم التى كانت تسود المجتمع الأوربى ومقارنة ذلك بتلك التى تسير مجريات الأمور فى الشرق والغرب) قضيته الرئيسية التى طورها بعد ذلك فى مؤلفه « روح القوانين » القائلة بأن التشريع والعدالة فى أى مجتمع من المجتمعات لابد وأن يكونا ملاءمين لظروف هذا المجتمع ولنظمه الاجتماعية ولطبائع الناس الذين شرعت القوانين لأجلهم •

كذلك فقد ربط مونتسكيو بين هذه النظم والتشريعات وبين العوامل النفسية والمزاجية والثقافية فى هذا المجتمع المعين أو ذاك مؤكدا بذلك كله على حقيقة خضوع هذه النظم والتشريعات لفعل هذه العوامل التى اعتقد أنها تتدخل فى تحديد شكلها وماهيتها الى أبعد الحدود ومؤكدا بذلك تلك النتيجة الحتمية التى انتهى اليها والقائلة بأنه يستحيل اذن أن تظل النظم والتشريعات ثابتة أو جامدة لا يطرأ عليها أى تغيير الأمر الذى يتم وفق ظروف العصور المختلفة واختلاف الشعوب بعضها عن بعض • فاذا كانت النظم والقوانين من صنع المشرع والعادات والاعراف من تراث الأمة بأكملها فيلزم اذن اذا ما دعت الضرورة تغيير هذه العادات والاعراف ألا يتم ذلك بالقانون لأن فى هذا ما فيه من روح التجبر والطغيان ولكن الافضل أن يتم هذا بتقديم أو احلال أعراف

وعادات أخرى بدلها • وهى نتيجة أسلمته على أى الأحوال الى أحد المبادىء الرئيسية المرتبطة بحالة ما اذا أراد الحاكم احداث تغييرات جذرية فى مملكته • فما وضـــع وأقيم عن طريق القانون يتم تغييره بالقانون بينما يغير بالعـــادة ما استقر فى النفوس بفعل العادة[1] • أما المعنى الأخر لكل هذا فمن الواضح أنه الرفض الصريح لما قررته ونادت به نظــرية القانون الطبيعى التى أكدت باستمرار وجود قانون مثالى لا يتغير أبدا من مجتمع لآخر أو يتطور بتطور ظروف المجتمعات •

وقد لا تكون فكرة تأثر الحياة الاجتماعية بالعوامل الفيزيقية والثقافية العامة فكرة جديدة تماما ، فقد ظهرت من قبل عند هيراقليط وعند أرســطو ، كما ظهرت أيضا فى فلسفة جان بودان وفكر ابن خلدون وغيرهم من الفلاسفة والمفكرين الذين اهتموا بتوضـيح التأثير المتبادل بين الظروف البيئية والمناخية العامة والأحوال التى تعيشها الشعوب والمجتمعات المختلفة • ولكن الجديد الذى يبدو أكثر حداثه وأشد التصاقا فى الوقت نفسه بفكر مونتسكيو الخاص هى تلك المتضمنات التى انطوت عليها هذه العلاقة ، والتى ينبغى أن ينظر اليها من أكثر من وجه من الوجوه •

فمن الواضح ــ وهذا من ناحية ــ ان مونتسكيو قد أفاد تماما من رحلاته المتعددة وتنقلاته الواسعة ما بين النمســا وايطاليا وهولندا وألمانيا وانجلترا ، ليس فقط من حيث أن هذه التنقلات والأسفار قد أتاحت له أن يرى أشــياء ومعالم جديدة ، أو أنها جعلته يقف على أذواق الشــعوب وفنونها ومظــاهر حضارتها أثناء زياراته للمتاحف والمراسم وتنقله بينها أو من خلال مناقشاته الطويلة مع ساســة هذه البلدان ورجال الرأى والفن والعلوم فيها ، ثم وهو يدون فى كراسته الصــغيرة مذكراته الدقيقة عن نظم هذه البلدان وخصــائص ومميزات شعوبها وطرائق حياتها وأساليب معيشتها ، ولكن أيضــا ، من حيث أن هذا كله قد ساعده على أن ينمى فى أعماقه حسا جماليا مرهفا ، كما أضاف الى عقليته الواعية قدرة على التأمل والتفكير وهى خصائص انعكست بجلاء فى دراسته وتحليله لما شاهده من نظم وشرائع وقوانين •

---

(1) Works : The Spirit of the Laws, Translated by Thomas Nugent (2 Volumes, London : George Bell & Sons. 1878. Book. XIX.

انظر ملحق النصوص ... النص رقم (٨)

واذا كان مونتسكيو قد صاغ هذه الرحلات والتنقلات فيما يعتبر من وجهة نظر الكثيرين من أمتع ما كتب فى القرن الثامن عشر ، فان صداقاته المتشعبة التى نجح فى اقامتها مع رجال السياسة والحكم البارزين فى عصره قد فتحت أمامه آفاقا أكثر رحابة سواء على المستوى الرسمى أو المستوى الشخصى ، وهى ناحية مكنته من الملاحظة والدرس والتذوق والتحصيل • ولعل أوضح مثال على ذلك ما خلقته صداقته للسياسى الانجليزى الأشهر الفيكونت بولينجبروك Bolingbroke من بصمات قدر لها أن تنعكس فيما بعد فى تحليله للدستور الانجليزى •

ولكن وقوفنا على هذا الجانب وحده فى شخصية مونتسكيو لا يكفى لادراك كافة المتضمنات التى قلنا أن العلاقة بين الحياة الاجتماعية والظروف البيئية والعوامل الفيزيقية تنطوى عليها • فالواقع أن مونتسكيو ما كان ليتوصل الى مثل هذا المبدأ ما لم يكن قد سعى أساسا الى توسيع رقعة أو قاعدة بحثه الاجتماعى واهتماماته المعرفية • ولقد نجح بعقليته التحليلية النافذة الى أبعد الحدود فى أن يجعل العالم بأكمله موضوعا لاهتمامه وبحثه • فلو أنه أراد — على سبيل المثال — دراسة التاريخ القديم ، لما اكتفى بالوقوف عند حدود تاريخ اليهود أو الاغريق أو الرومان المعروف لنا تماما ولكنه ينقب فيما يمكن اعتبار معرفتنا بتاريخهم معرفة أقل نسبيا كتاريخ الفرس والمصريين القدماء • والشىء نفسه اذا أما راد البحث فى التاريخ الحديث فانه لا يمثل بالنسبة اليه تاريخ أوربا الذى نعرفه جيدا ، ولكنه تاريخ بلدان أخرى مثل اليابان والصين والهند وغيرها مما لا نعرف عن تاريخهم وماضيهم الا القليل •

وبمثل هذا المنهج فقد كان بمقدوره أن يلاحظ ويفحص ويختبر كل ما يلتقى به من نظم انسانية سواء كانت فى الماضى أو الحاضر ، وأن يضع يده دائما على الكيفية التى تؤثر بها مختلف العوامل الفيزيقية والثقافية كالقانون والأخلاق والدين والجغرافيا والمناخ على هذه النظم وعلى تلك المجتمعات الانسانية • وان ذلك ليظهر تماما فى عنوان مؤلفه الشهير روح القوانين الذى ظهرت طبعته الأولى فى شهر نوفمبر ١٧٤٨ بعنوان طويل « روح القوانين ، أو بحث فى العلاقة التى ينبغى أن توجد بين القوانين وبين دساتير كل حكومة ، والاعراف ، والمناخ والدين ، والتجارة •• الخ •

«De L'Espirit des loix, ou du rapport que les Loix doivent avoir avec la Constitution de Chaque Gouvernment. Les mœurs, le climat, la religion, la Commerce,... etc»

والواقع أن هذا العمل العملاق الذى يقع فى مجلدين من واحد وثلاثين كتابا تضم بين رفاتها ١٠٨٦ صفحة ، انما يعتبر واحدا من أعظم الأعمال فى تاريخ الفكر السياسى وتاريخ الفقه القانونى Jurisprudence . فبالرغم من أن مونتسكيو كان على معرفة تامة بمختلف المدارس والاتجاهات الفكرية ، فقد كان واضحا أنه لم يربط نفسه بأى منها ، ونجح فى أن يستقل بدراساته للمجتمع الانسانى من خلال نظرته الخاصة الأكثر شمولا واتساعا ، مؤكدا فى ذلك دور العوامل الجغرافية والاقتصادية التى تؤثر بشكل مباشر فى التطور الاجتماعى وفى تاريخ المجتمع الانسانى ، وكذلك دور العوامل التاريخية التى أعزى اليها الكثير من مظاهر القوة والضعف التى تلحق بالأمم والحضارات وهى العوامل التى أبرزها بصفة خاصة فى مؤلفه الذى أصدره فى عام ١٧٣٤ بعنوان « اعتبارات وملاحظات عن أسباب عظمة الرومان واضمحلالهم Considération sur Les causes de la grandeur des Romains et de Leur décadence».

حيث ظهرت فى كل من هذين المؤلفين عبقريته الفذة فى تحديد ، ومن ثم تحليل العوامل التى تشكل النظم الاجتماعية ، وكذا ادراكه لطبيعة العلاقات الوظيفية التى تقوم بين هذه النظم علاوة على الأسباب المؤدية الى عظمة الدول والى تدهورها وانحلالها[1] .

وما من شك فى أن مونتسكيو قد نجح بشكل ملحوظ فى الكشف عن طبيعة

---

(١) وقد نجح مونتسكيو الى حد بعيد فى ان يستخلص وبشكل علمى الاسباب التى دعت الى صعود نجم الرومان والعوامل التى كانت وراء عظمة امبراطوريتهم وازدهارها . وكذلك تلك الاسباب التى ادت الى تدهور هذه الامبراطورية وأفول نجمها .

ولقد استخدم مونتسكيو فى هذه الدراسة منهجه العلمى المميز الذى يربط فيه بين المقدمات والنتائج أو بين الاسباب والعلل وما يترتب عليها من نتائج وآثار . ولقد أدى به هذا الى تعميم قانونه فى سير الظواهر الاجتماعية وتطورها من حيث أنها لا تتطور كيفما اتفق أو بشكل عشوائى أو عفوى ، ولكنها تتطور وفق قوانين ومبادىء محددة ثابتة وهذه المبادىء يلزم الكشف عنها اذا ما اريد فهم التطور الذى يلحق بهذه الظواهر ، وبالتالى عوامل قوتها أو ضعفها وبقائها أو اندثارها .

العلاقات والارتباطات الموجودة بين مختلف العوامل التى عرضنا لها . كما نجح أيضا فى توضيح الارتباطات بين هذه العوامل والقواعد القانونية التى تنظم شكل الحياة القانونية فى المجتمعات البشرية ومدى تأثر هذه الحياة القانونية بذلك العوامل المتعددة والمتداخلة . وقد هيأ مونتسكيو بذلك السبيل ليس فقط أمام ما يعرف بدراســة الروح التاريخية للقانون التى يعتبر جوتفريد هردر Herder (١٧٤٤/١٨٠٣) من أبرز وأشــهر المهتمين بهــا ، ولكن أيضــا للقــول بما أصبحنا نسمية بنظرية النسق الاجتماعى الكلى ، وذلك حين أقدم على تفسير معالم الحياة الاجتماعية وما يقوم فيها من نظم سياسية واقتصادية ودينية وتربوية وقانونية ... الخ ، تفسيرا وظيفيا ، وحين ردها جميعها الى ما أطلق عليه اسم الروح العامة L'espirit général ، تلك التى تنشــأ كأثر لكل هذه العوامل وتشيع فى المجتمع وترتكز اليها مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية وتربط بين شتى العلاقات الاجتماعية الموجودة[١] .

وعلى الرغم من الأهمية البالغة التى يقررها بعض العلماء لنظرية النسق هذه وذلك الى الدرجة التى نظروا اليها على أنها الأساس الذى يقوم عليه علم الاجتماع المقارن ، وانها اشتملت كذلك على الأسس النظرية لما يســميه كونت Comte بالقانون الأول للاستاتيكا الاجتماعية الذى يتعلق بالارتباطات الداخلية للنظم الاجتماعية فى علاقاتهــا المتســاندة ، وهو ما أســماه رادكليف براون بشكل أو هيئة أو صورة الحياة الاجتماعية ، وما أسماه كونت بعلاقات التضامن التى تترابط ترابطا وظيفيا ، فان من الخطــورة بمكان أن نجعل لأى من هذه العوامل المختلفة والتى تدخــل فى تكوين « الروح العامة » مكانة الصــدارة أو موقفا مميزا أو منفردا ، لأنها تؤدى جميعها دورا متماثلا . ومن ثم ارتبطت الحياة الاجتماعية بجماع أو بحصيلة هذا الدور الذى تؤديه مجتمعة . وان لم يكن معنى ذلك أيضا الغاء الأهمية النسبية أو الأثر الكمى الذى قد يكون لأى عامل من هذه العوامل بصرف النظر عن خصائصه المميزة .

واتساقا مع هذا يمكن فهم المكانة التى أعزاها مونتسكيو للقانون نســبة الى ارتباط القواعد القانونية بجماع الحياة الطبيعية فى الدولة ، وبكل مظهر

---

(١) Radcliffe. Brown, A. R., Structure and Function in Primitive Society. Cohen and West. London. 1953. p. 6.

من مظاهر الحياة الاجتماعية على تشعبها واختلافها وتباينها ، وربطه من ثم ، بين هذه القواعد القانونية وبين مختلف العوامل البيئية والمناخية والدينية ، وحتى أنماط المعيشـــة التى يحياها الســكان ودرجة الحرية التى يتمتعون بها وثرواتهم وتجاراتهم وتعدادهم وكثافتهم فى مناطق دون أخرى ، وبالتالى توضيح شدة الأثر والتأثير المتبادلين ، حتى يبدو واضحا المجتمع على ما هو عليه أن الطبيعة الخاصة بالمجتمع على حد تعبير مونتســكيو • وقصــده بهذه الطبيعة شــكل المجتمع أو بنائه الاجتماعى فى فترة زمنية بالذات ، وهو بناء عرضة للتغير نتيجة لما قد يحدث من تغيرات تمس هذه الناحية أو تلك ، فهى لابد سوف تترك فعلها وأثرها فى الناحية الأخرى وفى الكل الاجتماعى بأكمله •

لقد كان المجتمع بالنسبة الى مونتسكيو يمثل كلا Whole متكاملا • وهو تصور محورى لم يفارقه للحظة فى أى من مراحل تطوره الفكرى ، أو وهو يناقش أية قضية من القضايا أو موضوعا من الموضوعات المتشعبة التى طرقها • وحتى الدين فى ذاته كان بالنسبة اليه ظاهرة اجتماعية سواء كانت النظرة اليه باعتباره سببا أو أثرا ونتيجة • وبذا فيمكن مناقشة الفائدة من أية عقيدة بعيدا عن قضية الصدق الذى تتمتع به مذهبيتها •

وبالرغم من أن هذه القضية على وجه الخصوص قد أسىء فهمها دائما ، فالمهم هو أنه تظهر بصددها الصورة المميزة لمنهج مونتسكيو الفكرى فى رفضه لكل المسلمات أو القضايا والمبادىء العقدية المسبقة • وهو موقف أضاف على أى الأحوال الشىء الكثير الى الأسباب التى هوجم من أجلها والتى تبلورت فى الاعتقاد بأن كتاباته تهدف ــ بطريقــة ذكية ــ الى تأكيد القول بأن العالم والكثير من المحيطات من حولنا ليست بهذا القدر من السوء الذى يظنه الكثيرون ، حتى وان كانت هناك بالفعل حاجة الى اصلاحه وتغييره • وكأنما هو يريد بذلك أن يبرر لما هو كائن من مفاسد وشرور ومساوىء وآثام •

وأيا ما كانت وجاهة الدوافع لمثل هذا الاعتقاد فيكفى القول بأن ثمة أمورا هى فى ذاتها شريرة وسيئة من وجهة نظر مونتسكيو ، ولهذا فانه لم يتردد فى أن يعلن رفضه لها ومقاومته اياها • مثــل الطغيــان depotisme والعبــودية Slavery والتعصب Intolerance ، حتى وان لم تعكس كتاباته أى سرد أو ترديد لحقوق الانسان ايمانا منه بعزة الانسان وكرامته •

اذن أمكن من خلال نظرة مونتسكيو الى المجتمع تحديد موقع الانسان ليس بالنسبة الى هذا المجتمع فحسب ، ولكن بالنسبة الى الكون بأكمله . فهو من ناحية لم يستطع قبول وجهة نظر هوبز القائلة بأن الانسان مخلوق شرير ومؤذ وخبيث وحيوان مفترس Ferocious فنجده يقول بصريح العبارة أن الدافع الغرزى الذى أعزاه هوبز الى الجنس البشرى بصدد تقاتل كل شخص مع الآخر أمر جانبه الصواب فى تقريره . ان فكرة الامبراطورية والممالك هى من الصعوبة والتعقيد بمكان وتعتمد على العديد من التصورات والمفهومات الأخرى وذلك الى الدرجة التى يمتنع معها تماما أن تكون هى أول ما تكتشف لفهم الجنس البشرى .

ولقد كان هوبز يبحث ويتساءل عن الأسباب التى تدفع بالانسان الى أن يظل متحفزا ومسلحا ويمتلك الأقفال والمفاتيح التى يوصد بها أبوابه ويغلقها اذا ما لم يكونوا بطبيعتهم فى حالة الحرب ؟ ومع ذلك أفليس واضحا أنه ينسب الى الجنس البشرى قبل قيام وتأسيس المجتمع ما لا يمكن أن يحدث الا كنتيجة لهذا التأسيس الذى أمدهم بكل الدوافع والنزعات للاعتداء على الغير ولحماية النفس ؟

ومن ثم فما كاد الانسان يحس مدى ضعفه حتى أدرك أن بقاءه لابد وأن يكون رهن قانون آخر ينبغى البحث عنه والعثور عليه .

ولقد لاحظت أن الخوف من الممكن أن يدفع الناس الى أن يتجنب ويتحاشى بعضهم البعض ، ولكن لما كانت دلائل هذا الخوف مسألة متبادلة بينهم فان ذلك سرعان ما يدفع بهم الى الترابط والتجمع والاتحاد .

نرد على ذلك أن هذا الارتباط قد يظهر كذلك نتيجة لاقتراب أحد الحيوانات من حيوان آخر ينتمى الى نفس فصيلته . ان مسألة المجاذبية التى تبدو بسبب الاختلافات الجنسية مما يمكن بدورها اثارة هذا الشعور بالمتعة والسرور وبناء عليه فيمثل هذا الأمر الطبيعى بالنسبة اليهم قانونا ثالثا .

فبالاضافة الى الحاسة الغرزية التى يمتلكها الانسان ويشارك بها الحيوانات بوجه عام فانه يمتلك ميزة اكتساب المعرفة وهنا تظهر رابطة أخرى لا تمتلكها الحيوانات ولا تملك اليها أى سبيل . بمعنى أن الانسان لديه اذن

دافع آخر جديد يدفع به الى الاتحاد ، وهكذا ينتج قانون رابع من تلك الرغبة فى العيش داخل المجتمع[1] .

اذا كنا قد أطلنا فى توضيح موقف مونتسكيو الرافض لمقولة توماس هوبز الرئيسية فلابد أن نضيف الى ذلك أنه لم يستطع أيضا — وهذا من الناحية الأخرى — أن يقبل ما ذهب اليه جان جاك روسو عندما قال بأن الانسان هو ملاك Angle وكائن مثالى تماما . وعلى العكس من ذلك فقد أكد مونتسكيو أنه على الرغم من أنه يمكن القبول (على الأقل من حيث المبدأ أو نظريا) بأن الانسان كان بمقدوره دائما أن يعيش بحسب ما يريد اما عيشه اجتماعية أو غير اجتماعية ، فان تجربة التاريخ بأكملها توضح تماما أنه قد فضل باستمرار أن يعيش متعاونا مع الآخرين وفى ظل شكل أو آخر من أشكال الاجتماع البشرى .

بمعنى آخر يريد مونتسكيو أن يؤكد على أن حقيقة قابلية الانسان لأن يعيش مع غيره كانت هى بالذات ما ميزه عن غيره من الكائنات والمخلوقات أو ما جعله انسانا بتعبير أدق . أما الوحوش والحيوانات والضوارى فانها تخضع لمنفعتها وتسيرها مصالحها التى تنفصل عن منافع ومصالح الغير . ومن هنا فهى مضطرة دائما الى الصراع والنزال والاضرار بغيرها ، على حين أن الانسان وحده ، وبحكم هذه الاجتماعية ، لن يفقد شيئا مما يستطيع أن يشارك فيه الآخرين . وان كانت هنا تبرز قضية مونتسكيو الكبرى من حيث أن العيش فى مجتمع أو العيش فى جماعة انما يعنى بالضرورة وجود حكومة ووجود حاكم أو أمير .

— ٤ —

عندما أقدم مونتسكيو على كتابة مؤلفه « روح القوانين » كان واضحا له أنه يشرع فى بناء عمل عملاق ، وأنه يستكمل به طموحه الذى طالما أرقه ، لأن يخلف عملا ضخما فى السياسة والقانون يرتبط به اسمه ويخلده .

والحقيقة أنه بعدما فرغ من مشاغل نشر مؤلفه « فى أسباب عظمة الرومان واضمحلالهم » فى عام ١٧٣٤ ، أجبر نفسه على راحة قصيرة شرع بعدها فى اعداد وتجنيد نفسه لعمله الضخم الجديد .

---

(1) Works : Op. Cit. Book I, Chapter 2, pp. 3. 5.
انظر ملحق النصوص ... النص رقم (٩)

وكما قلنا من قبل فقد كان مونتسكيو يعرف تماما قدر وخطورة ما هو مقدم عليه ولذا فقد أخذ نفسه ببرنامج مكثف من القراءات والاطلاع فى كل ما يمكن أن يتصور العقل أنه يفيد ويثرى الغاية التى يهدف اليها • فانكب على قراءة القانون والتاريخ والاقتصاد والجغرافيا والنظرية السياسية والاجتماعية ، وأخذ يدون ملاحظاته وتعليقاته التى استغرقت عددا من الأجزاء لم يتبق منها سوى واحد فحسب كان قد وضع له عنوانا هو « المبحث الثانى : فى الجغرافيا «Geographica, tome II » • ومستعينا فى هذه المهمة القاسية بطاقم كامل من السكرتاريين كان عددهم يصل فى بعض الأحيان الى ستة أشخاص فى وقت واحد ليقرأوا أو ليعدوا له فحسب ، لأنه لم يكن يسمح لأى منهم بأن يكتب سطرا واحدا • وكان هذا يبدو فى ذاته شيئا غريبا بالنسبة الى شخصيته التى عرف بها وأنه كان عبقريا وقادرا على الانجاز السريع على الرغم من تردده ووسوسته •

كذلك كان واضحا منذ البداية أنه يعمل فى صمت مطبق ودون أن يثير حول ما يعتزم القيام به أية ضجة ، لدرجة أن عددا قليلا للغاية من بين أصدقائه المقربين فى مسقط رأسه لابريد La Brid قرب مدينة بوردو Bordeaux ، هم الذين كانوا على علم بمشروعه ، وان كان انشغاله فى العمل لم يمنعه مع ذلك من الاستمرار فى عمله العلمى أو فى ادارة أعماله وأملاكه أو من زيارة باريس للتمتع بمباهج حياتها الاجتماعية أو للاعتكاف بمكتبته الخاصة التى كان قد كونها فى بيته فى العاصمة الفرنسية أو للطواف بالمكتبة الملكية • ودون أن يحول ذلك كله دون أن تسير علاقاته الشخصية بشكلها الطبيعى فكان يزور ويزار ويلتقى بأصدقائه الانجليز والايطاليين ، وفى الوقت نفسه يرمى بكليته بين الصفحات التى يسودها • وما أن جاء عام ١٧٤٠ حتى كان قد وضع الخطوط الرئيسية لعمله ، وأتم كتابة جزء كبير منه • ومع عام ١٧٤٣ كان العمل بأكمله قد تم تقريبا ، وبدأ فى مراجعة الجزأين الأولين مراجعة تفصيلية ، الأمر الذى استغرقه حتى ديسمبر عام ١٧٤٦ عندما أصبح العمل معدا للطباعة ، وكان ذلك بعدما انتهى من قراءته الأخيرة ، وأدخل بعض الاضافات والتعديلات ، كما كتب بعض الفصول الجديدة تماما التى رأى اضافتها كى يظهر أخيرا فى نوفمبر عام ١٧٤٨ على ما سبق القول •

ولقد كنا عقدنا توا نوعا من المقابلة السريعة بين نظرة كل من مونتسكيو وهوبز الى الانسان • والواقع أن هذه المقابلة كانت بداية أخذت تتكشف من بعدها كيف أن كلا منهما قد سار فى طريق مغايرة تماما لما سلكه الآخر وأن كلا منهما كان يهتم بعالم يبتعد كثيرا عن ذلك الذى يهتم به صاحبه •

وعلى الرغم من كل ما قد يثار فى وجه مونتسكيو من أن تشعب فكره واهتمامه بالعديد من الموضوعات والقضايا فى وقت واحد وانتقاله من مسألة الى مسألة محاولا أن يعالجها جميعها فى آن واحد معا ، كان سببا فى كثير من عدم الوضوح الذى اتسمت به أجزاء بأكملها من كتابه « روح القوانين » ، وفى العديد أيضا من الثغرات التى تعكس مدى تعثر فكره ومنهجه ، فان « روح القوانين » بصفة خاصة مما يصعب كثيرا على الباحث المنصف ألا يعترف بأنه قد مثل جهدا عبقريا له دلالته ليس فى مجال الفكر القانونى أو الدراسات السياسية فحسب ، ولكن فى مجال الفكر الاجتماعى والسياسى بأوسع ما يتضمنه هذا المصطلح من معان ، وذلك على اعتبار أن مونتسكيو لم يكن أبدا — فى هذا المؤلف — مثل غير من علماء الاجتماع وفقهاء السياسة والقانون التقليديين الذين يدورون حول محور واحد ، أو ممن تجذبهم قضية أو مشكلة معينة أو حتى ممن يعبرون عن مواقفهم بصدد هذه المسألة أو تلك من خلال مدخل بذاته ، ولكنه كان بتفكيره المنطلق والمحيط أقدر على بلوغ تلك الدرجة من التنظير الاجتماعى الأشمل ، بالمعنى الذى ننظر نحن اليوم الى الأسماء العملاقة مثل كارل ماركس واميل دوركايم وماكس فيبر ، الذين كانوا يتوجهون بفكرهم الى البناء الاجتماعى فى كليته • ولا يشك أحد اليوم فى أن كلا منهم كان موسوعيا فى علمه ومعارفه ومعلوماته ، ولم تفقده هذه الخاصية أبدا مقولة « التعليم » الضيقة •

ومنذ السطور الأولى لروح القوانين كان من الواضح تماما أن موقفه من المجتمع وبالتالى ما يوجد فيه من نظم وأنساق وعلاقات وظواهر هو موقف الرفض الصريح لما تبنته نظريات العقد على اختلافها • فالحياة الاجتماعية من وجهة نظر مونتسكيو لابد وأن ينظر اليها على أنها نتاج أو بالأصح على أنها قائمة على تبادل المنافع والمصالح بين الأفراد ، وأن عمليات التنازل والتوافق

والانسجام لابد وأن تكون متضمنة لبعض الجزاءات القهرية التى تضمن الحفاظ على مصالح الأفراد جميعا[1] .

الضبط الاجتماعى اذن هو تصور مركزى فى نظرية مونتسكيو . واذا كان من المسلم به أن الضبط الاجتماعى يمارس وظائفه من خلال ثلاثة نظم رئيسية هى الأعراف والدين والقانون فقد كان مونتسكيو أول من حاول ابراز العلاقات المتداخلة والمتبادلة فيما بين هذه الأشكال الثلاثة من أشكال الضبط الاجتماعى . ومنتهيا من ذلك الى أنه فى اقامة التوازن فيما بينها جميعها يتم الحفاظ على النظام الاجتماعى بأكمله . وهو يؤكد بذلك تلك الحقيقة الرئيسية التى سعى دائما الى ابرازها وهى استحالة فهم المجتمع فهما سليما واضحا الا من خلال الوقوف على العلاقات القائمة والمتبادلة بين الأجزاء المكونة له . والتعرف على مختلف العوامل الطبيعية وغير الطبيعية التى تؤثر فى هذه الأجزاء والمكونات ، والتى يتحدد بفعلها فى النهاية الشكل السياسى للمجتمع أى طابع الدولة ومبدؤها .

والحقيقة أن هذا الاعتقاد الراسخ يظهر لنا قائما وراء كل الموضوعات الأساسية التى عالجها مونتسكيو والتى كان لها آثارها على المستوى النظرى وفى مجال التطبيق العملى على السواء . ونحن بالطبع لن نعرض الى عشرات الموضوعات التى عالجها مؤلفه «روح القوانين» وانما يكفى القول بأنه يقف فى مقدمة هذه الموضوعات تصنيفه الذى ساقه للحكومات حيث ساق هنا تحليله الخاص الذى اختلف كثيرا عن المواقف التقليدية للفلاسفة السياسيين والقانونيين وذلك عندما ألحق بكل شكل من أشكال الحكومات مبدأ خاصا مسيطرا . فالجمهورية على سبيل المثال تؤسس على الفضيلة Virtue والديمقراطية على الشرف Honour على حين تقوم الحكومة الاستبدادية على مبدأ الخوف Fear وهو تصنيف من الجلى أنه لا يقوم على اعتبار مكان القوة السياسية ، ولكن على الكيفية التى تدير بها الحكومة الأمور وتسير سياستها . وهى اضافة الى الرؤية التاريخية من حيث عدم اكتفائها بالمدخل الوصفى الضيق .

ومع ذلك يبدو أن نظرية فصل السلطات Seperation of Powers وهى التى مثلت القضية الثانية التى أثارت أكثر ما أثير من جدل ومناقشات قد عالجها مونتسكيو بطريقة مغايرة . ففى داخل الاطار العام لهذه النظرية ،

---

(1) Abraham, J. H. Op. Cit. P. 55.

قسم مونتسكيو السلطة السياسية الى ثلاثة أنواع هى السلطة التشريعية Legislative والسلطة التنفيذية Executive والسلطة القضائية Judical .

ومن خلال هذه السلطات ، وطبيعة العلاقات القائمة بينها يتضح لنا المبدأ الذى تقوم عليه دولته ، والذى يؤكد بمقتضاه أنه فى الدولة التى تسودها الحرية فلابد لهذه السلطات الثلاث أن تكون موزعة بين العديد من الجهات والهيئات التى تعمل كل منها فى اطار منفصل عن الأخرى ، موضحا فى ذلك مدى الخطر الذى تتعرض له حريات الأفراد اذا ما اجتمعت هذه السلطات الثلاث فى يد شخص واحد (الملك) أو هيئة واحدة أو أى تنظيم سياسى آخر حتى ولو كان الشعب ممثلا فى البرلمان . وهو موقف يكشف بالتأكيد عن رؤية صائبة للطبيعة البشرية من حيث أنها تتضمن اعترافا صريحا بضعف الانسان أمام السلطة وأمام السلطان والسيطرة والنفوذ ، مما يجعله يتمادى فيما بين يديه ، لدرجة أن يسىء استعماله . ولا يكون ثمة مفر اذن حتى نتجنب مثل هذا الموقف من اقرار مبدأ « فصل السلطات » حتى يتحقق التوازن بينها ، وفى الوقت نفسه رقابة كل منها على الأخرى .

ولقد حلل مونتسكيو مبدأ الفصل بين السلطات تحليلا دقيقا فى الحقيقة . وأوضح أن حرية الأفراد تزول فور اجتماع السلطة التشريعية والتنفيذية معا فى يد شخص واحد أو فى أيدى عدة أشخاص ، فهنا ينعقد الخوف من أن يسن هذا الشخص أو هذه المجموعة من الاشخاص من القوانين ما يتفق وهواها ، أو على الأقل قوانين جائرة ، أو يجرى تنفيذها وتطبيقها بطريقة تعسفية .

وكذلك الحال اذا ما تركت السلطات التنفيذية والقضائية فى يد شخص واحد ، فقد يلجأ هذا الشخص الى الضغط والاكراه ، طالما أنه لا توجد أية ضمانات لحرية الأفراد أو لحقوقهم الشرعية .

ان فكرة تعدد السلطات فى الدولة هى من غير شك فكرة قديمة حيث نجدها فى كتابات أرسطو وشيشرون وبوليبس وغيرهم من فلاسفة الاغريق والرومان القدامى الذين عددوا وظائف الدولة وميزوا بينها . ولكن فكرة الفصل بين السلطات بهذا المفهوم الحديث الذى حدده مونتسكيو هى من غير شك فكرة وليدة القرن الثامن عشر باعتبار أنها تختلف عما ذهب اليه مفكر مثل بودان فى بداية

العصر الحديث (القرن السادس عشر) عندما نادى بوضع السلطة القضائية فى أيدى قضاء مستقلين •

أما نموذجه Model لمثل هذه الدولة العادلة فقد رآه مونتسكيو فى انجلترا وبصفة خاصة من خلال معارضة حزب الأحرار Tory لسياسة حزب المحافظين Whig وزعمائه من أمثال روبرت والبول Walpole • وكما عبرت عن هذه المعارضة تلك الكتابات السياسية التى أحدث بها بولينجبروك الكثير من التغييرات المؤثرة ، والتى كان من بين تأثيراتها ما خلفته فى فكر مونتسكيو على ما يظهر فى الفصل السادس من الكتاب السادس الذى يعتبر أروع فصول الكتاب جميعها من وجهة نظر الكثيرين لدرجة ان البعض يرى أنه أفضل ما عرفه عصر التنوير من كتابات سياسية •

والحقيقة أن على الرغم من كل الانتقادات التى وجهت الى نظرية فصل السلطات ، والى الكثير من أفكار مونتسكيو فى السياسة والقانون ، فان الملاحظ أن غالبية هذه الانتقادات لم تكن ترجع الى مبدأ فصل السلطات فى ذاته ولكن الى فهمه فهما خاطئا أدى الى سوء تطبيقه ، ولقد دارت بصفة خاصة حول ما قد يترتب على الاسراف فى الأخذ بمبدأ الفصل فى التطبيق من آثار ونتائج •

ان الدولة بالنسبة الى هؤلاء المعارضين لمبدأ الفصل عبارة عن جسم (كيان) عضوى متماسك ، وعلى ذلك فقد كان طبيعيا أن يروا فى الفصل بين السلطات ما يضعف من هذا التماسك وقد يقضى عليه مما يؤثر بالتالى على البناء الاجتماعى بأكمله • أضف الى ذلك ما يؤدى اليه مبدأ الفصل من توسيع لنطاق المسئولية لدرجة تقترب من الشيوع ، مما يصعب معه امكانية الرقابة وامكانية المحاسبة ، فضلا عما يتصف به المبدأ من طابع خيالى يجعل تحققه مسألة صعبة ان لم تكن مستحيلة •

ومع التسليم بأن تعاون السلطات المختلفة فى الدولة الحديثة هو أمر لازم وحيوى فان القول بأن مبدأ الفصل مما لا يتفق ووحدة الدولة وتماسك كيانها يبدو متضمنا لغير قليل من المبالغة والتهويل ، ذلك أن جانبا كبيرا من الصعوبات التى يقال أنها تعترض تنفيذه هى صعوبات شكلية فى الواقع ومما يمكن التغلب عليه وتحاشيه اذا توافرت الارادة فى التنسيق • اضافة الى أن الاهتمام بتوضيح التأثير السياسى للمناخ وربطه ذلك بالبناء المورفولوجى وبالعوامل الديموجرافية

من ناحية ، وبالتنظيم السياسى والتشريعى من الناحية الثانية من خلال ما أسميناه بنظرية النسق الاجتماعى الكلى مما يضعف بشكل ملحوظ الادعاء بأن فصل السلطات يترتب عليه اضعاف تماسك الدولة والتأثير فى وحدتها . ذلك أن نظرية مونتسكيو فى المجتمع لا تخلو فى جوانب منها من منظور عضوى ، كما أن نظرته للقانون والتشريع تعكس محاولة متقدمة للتوفيق بين متضمنات الاتجاهات العقلية فى تفسير أصل المجتمع ، وتلك التى أكدت على النواحى الطبيعية وذلك ما يظهر لنا بصفة خاصة فيما قدمه من دراسات للمورفولوجيا السياسية[1] .

— ٥ —

فى الكتب الأخيرة من مؤلفه « روح القوانين » يسهل ملاحظة وجود نوع من عدم الاتساق بينها وبين باقى المؤلف بوجه عام ذلك على الرغم من المهارة الفائقة التى عالج بها مونتسكيو مختلف النواحى التى تعرض لها فى هذه الكتب .

وترجع أهمية هذا بالنسبة الينا الى أنها تمثل ما أفرده أو خصصه مونتسكيو لتاريخ القانون والتى حاول البحث فيها عن تفسير لتلك الدوافع والأسباب التى جعلت فرنسا تتجه الى الأخذ بالقوانين المكتوبة وبالقانون العرفى فى وقت واحد . وهى البحوث التى تأدت به على أى الأحوال الى أن يدلى بدلوه فى المناقشات الحامية حول نشأة وأصول الأرستقراطية الفرنسية وهى مساهمة أدت فى النهاية الى اثارة مختلف الجبهات وقيامها ضده سواء من جامعة السوربون Sorbonne ذاتها ، أو من الهيئات والمحافل العلمية والدينية الأخرى فى داخل فرنسا وفى خارجها أيضا اذ وصلت أصداؤها الى روما .

---

(١) أهتم مونتسيكو بهذه النواحى فى فصل أفرده فى كتابه « روح القوانين » لدراسة المورفولوجيا السياسية وكان ذلك تحت عنوان القوانين المتعلقة بعدد السكان : des Lois dans la Rapport quelles ont avec la nombre des habitants

ولقد ناقش مونتسيكو فى هذا الفصل عددا من الدراسات القديمة وبخاصة لدى الفلاسفة اليونان التى دارت فى معظمها حول التخطيط السكانى مشيرا فى ذلك الى قوانين أغسطس Augustus . وعلى الرغم من أنه جعل فى هذا الفصل مكانة محورية للضبط الاجتماعى ، فقد كان أهم ما توصل اليه وأبرزه هو تلك العلاقة الجوهرية بين الاشكال المورفولوجية للمجتمع وطبيعة العلاقات القانونية والسياسية التى تربط بدورها بين مختلف أشكال الحكم والادارة والتنظيم التى توجد فى قسم أو آخر من اقسام المجتمع . (أنظر : Halbwachs Maurice.; Morphologie Sociale Collec. Armand Cohin. Paris, 1946. p. 116.

ومع أن مونتسكيو قد اضطر أمام حدة الهجمات وعنف الانتقادات الموجهة اليه الى أن ينشر « دفاع عن روح القوانين » defense de l'Esprit des lois عام ١٧٥٠ ، فان هذه الخطوة لم توقف الحملات الضارية ضده ، كما أنه لم تنجح فى الوقت نفسه مساعى سفير فرنسا لدى روما ولا وساطة بعض رجال الدين المستنيرين لدى البابا ، فصدر الأمر فى عام ١٧٥١ بأدراج «روح القوانين» ضمن قائمة المحظورات Index librorum Prohibitorum ومن ثم ظل « دفاع عن روح القوانين » بقوته وبروحه المرحة القوية يمثل أروع ما قدم مونتسكيو من كتابات .

على أن هذا كله ليس معناه بأى حال أن آراء مونتسكيو فى القانون كانت دائما آراء صائبة . بل ربما كان الأصح هو أن الكثير مما نادى به فى هذا المجال قد ثبت خطأه فيما بعد . والواقع أنه على الرغم من نجاحه المنهجى الواضح فى دراساته فان هناك العديد من المسائل التى جانبه التوفيق فى حسمها بطريقة مرضية أو مقنعة .

ولقد رأى جورج جيرفيتش على سبيل المثال ان القانون وان كان قد ظهر فى كتابات مونتسكيو وكأنه موضوع بواسطة المشرع مما يعنى أنه يعكس تصورا اجتماعيا لحقيقة القانون الا أن الواضح هو أن مونتسكيو قد ضل الطريق أمام تطوير هذه النظرة وتعميقها ، فبدا القانون من ثم ، خاضعا لقواعد الصياغة الجامدة التى لا تستطيعها الا سلطة عليا هى سلطة الدولة .

ومع أن هذا فى ذاته مما يكشف عن عدم التقدير الحقيقى لمشكلات النظرة التحليلية للمجتمع ، فان الشىء الأكثر خطورة هو ما ينطوى عليه مثل هذا الموقف من تصور اعتقد جيرفيتش أنه يبتعد عن الاتجاه الذى يدعو اليه علم الاجتماع ، وذلك على اعتبار أنه يضع المشرع والدولة بشكل عام وراء الظروف الحقيقية للمجتمع ، مما يؤثر فى صحة وسلامة تجاوب التنظيم القانونى مع الحقائق الاجتماعية الحية ، القائمة ، وهو التجاوب الذى ينبغى أن يكون تجاوبا تلقائيا .

ومع أن جيرفيتش قد انتهى الى أن هذه النتيجة كانت دافعا لمونتسكيو لأن يدرك ضرورة وجود أساس آخر يدور عليه النظام القانونى ، ومن ثم سيطر على فكره تصور الدولة على أنها شخصية آمرة ، وأن هذا مما يؤثر فى

تقييم دراسته الاجتماعية للقانون التى ضمنها « روح القوانين » حيث بدت قوانينه جامدة تفتقر الى التلقائية والمرونة ، الا أنه قد يكــون تجنيا حقيقيا قبول ذلك على أنه الكلمة الأخيرة فى جهد هذا المفكر الفقيه الفيلسوف الذى لم يتردد الأستاذ آرليخ ـ من الناحية الأخرى ـ فى أن يضعه فى مكانة لائقة بين الذين أسهموا فى تأسيس علم الاجتماع القانونى اسهاما من الصعب انكاره •

ولقد كان أمرا جوهريا فى فكر مونتسكيو أن يوضــح المكانة التى يحتلها القانون • واذا كان القانون الذى قلنـــا من قبل أنه اعتبره جزءا من الضــبط الاجتماعى ، هو جزء من الحياة الاجتماعية ذاتها ، فلا يكون لذلك سوى معنى واحد ينبغى أن ندركه وألا نتغافل عنه وهو أن القانون انما يتم تكوينه بواسطة المجتمع نفسه ، وأنه فى الوقت الذى يحدث ذلك ، فانه هو نفسه يشكل المجتمع ، وهذا ما ينبغى أن يقود النظرة الى مونتسكيو ، لنكون أقدر على انصافه •

● الأعمـــال الرئيسية ● مونتسكيو

MONTESQUIEU

— Lettres Persanes (1721); Persian Letters, Translated from the Frensh by Ozell. 2 Vol., 1722.

— De La Monarchie Universelle en Europe. 1734.

— Considération sur les causes de la grandeur des Romains et de leur décadence. 1734.

— De L'Esprit des Loix, ou du rapport que les loix doivent avoir avec la constitition de chaque gouvernment, les mœurs le elimat, la religion le commerce, etc. 1748. Translated by Thomas Nugeut ... «The Spirit of Laws».

— Défense de L'Esprit des loix à laquelle on a joint quelques éclairciss-ements. 1750.

● قراءات مقترحة ●

— John A. Baum; Montesquieu and Social Theory. 1979.

— Mark Hulliung; Montesquieu and the Old Regime. 1976.

— Richter. M., ed., Political Theory of Montesquieu. 1977.

— Thomas L. Pangle; Montesquieu's Philosophy of Libreralism : A Commentary on the Spirit of Laws. 1974.

الفصل الخامس

جيرمى بنثام BENTHAM. J. (١٧٤٨ / ١٨٣٢)

دلالات الوضعية التحليلية فى الفقه القانونى

فى عام ١٧٧٦ ظهر كتـاب جيرمى بنثام «A Fragment on Government» الذى يعتبر أول أعماله الرئيسية الهامة . أما موضوع هذا الكتاب فيكشـف عنه عنوانه الفرعى الطـويل الذى شـاء بنثام أن يختـاره له وهو « فحص لما يستخلص فى موضوع الحكم (القضاء) بعامة كما جاء فى مقدمة كتاب السير وليام بلاكستون « تعليقات على قوانين انجلترا » Commentaries on the law (of England

والواقع أن أهمية هذا الكتاب ترجع الى مجموعة من الأسباب أولها أن بنثام قد كشف فيه بوضوح عما اعتبره الأخطاء أو المثالب الرئيسـية فى فكر بلاكستون Blackstone القانونى . فعلى الرغم من تسـليمه بكل مظاهر النجاح والنفوذ التى حققها مؤلف بلاكستون ، فان الآفة الخطيرة التى اعتقد أن فكره يتسم بها هى كراهيته الشـديدة ونفوره antipathy من أى اتجاه للاصلاح .

أما السـبب الثانى الذى ترجع اليه أهمية هذا الكتاب فهو أن بنثام قد صاغه فى أسلوب سلس وبعبارة قوية واضحة ورصينة فجاء مختلفا عن كتاباته المتأخرة . ومن هنا فيمكن اعتباره نقطة البداية لفلاسفة الاصلاح الراديكالى الذين كان بنثام أهم فلاسفتهم وأبعدهم تأثيرا .

وأخيرا ، لأن الكثيرين قد رأوا فى هذا الكتاب واحدا من أفضل ما كتب الكتاب والفقهاء القانونيين والسياسيين فى موضوع السيادة Sovereignly وهو الموضوع الساخن الذى يمثل دائما الشغل الشاغل لأفكارهم .

ولكن من الطبيعى ألا تكتسب هذه الكلمات والألفاظ والمصطلحات معانيها الا اذا وضعت فى اطارها التاريخى . والواقع أنه بالنظر الى مسـيرة الفكر القانونى والسياسى فى أخريات القرن الثامن عشر ، فسوف نجد أن فقهاء هذا القرن ومشرعيه ومعهم فلاسفته أيضا قد نجحوا الى أبعد الحدود فى تحطيم

الأساس الالهى للدولة • ولكنهم انقسموا مع ذلك على أنفسهم عندما أرادوا العثور على أساس جديد يصلح لأن يكون بديلا عما أحطموه •

وفى الوقت الذى ذهب فريق من هؤلاء الفلاسفة والمفكرين الى أن الدولة هى نتاج للمحيط وفى مقدمة هؤلاء مونتسكيو على سبيل المثال الذى أرجعه الى عوامل التقادم والتقاليد واعتبروا الدولة بذلك كائنا طبيعيا حيا ، مما مهد لظهور النزعة والاتجـاهات التاريخية القانونيـة باعتبار أن القانون ليس الا ناتجا عضـويا ينبع من داخل ثقافة أمة بعينها ، فقد أرجع فريق آخر وجود الدولة الى أساس تعاقدى أى الى العقد الذى تم ابرامه بين الأفراد بشكل اختيارى يحدد حقوقهم ومسئولياتهم وكذلك مكان السلطة ونطاقها •

ولقد كان من الطبيعى مع تطور الظروف فى أوربا وبخاصـة فى أخريات القرن الثامن عشر أن تظهر الحاجة الشـديدة الى بعض التغيرات الراديكالية القادرة على التواؤم مع هذه الظروف والتجاوب معها • وكان أن بدأت تسود بين بعض الفقهاء والكتاب السياسيين النزعات العقلية ، كما بدأ يظهر الميل واضحا الى عدم الربط بين الالتزام السياسى وأية تصورات غيبية أو عقدية ، وانما اعتمدوا تمـاما على المنطـق وعلى البحث العلمى ، مؤكدين بذلك أن التشريع ليس الا نتيجة للمشـاورات العقلية ، أو أنه الصـيغة المعقولة التى يحتمها المناخ العام الذى بدأ ينظر الى ظروف التغير وما يصاحبها من مشكلات فى ضوء ما تمليه روح الدراسـة الوضـعية ، باعتبار أنه تتمثل فى ذلك أكبر الضمانات لتوجيه الأفراد نحو أهدافهم فى الحياة •

ولا يبدو أن هناك اختلاف حول كل هذا • ولكن الشىء الذى لا يقل عنه صدقا فى الوقت نفسه هى تلك الوضعية المتخلفة التى كانت تعيشها انجلترا فى تلك الفترة سواء من الناحية السياسية أو الناحية التشريعية • ويظهر أن ذلك بالضـبط هو ما حدا برجل القـانون الانجليزى السـير وليام بلاكسـتون (١٧٢٣ / ١٧٨٠) الى أن يهتم اهتماما خاصـا بدراسـة هذه الاتجـاهات القانونية السائدة ، والى أن يعرضها جميعها فى أكثر مؤلفاته شيوعا وشهرة (تعليقـات على قوانين انجلترا) الذى كان فى الأصـل مجموعة محاضرات فى اكسفورد تم نشرها فى أربعة أجزاء فيما بين عامى ١٧٦٥ و ١٧٦٩ وكانت بذلك أول معالجة ناضجة للقانون والدستور الانجليزى ، وأهم محاولة لدراسـة

اتجاهات القضـــاء فى هذا البلد ، وأكمل وصف للمذاهب القانونيـــة لدرجة أنه لا يعتبر فحسب الوثيقة الأساسية للنسق القانونى الانجليزى ، ولكن أساس التعليم القانونى فى جامعات انجلترا وأمريكا الشمالية ، وذلك بسبب أسلوبها وصياغتها من ناحية ، والكيفية التى عالج بها بلاكستون موضـــوعا على غاية من التعقيد والحســـاسية من الناحية الثانية ، حيث ســـعى جاهدا الى أن يقيم الرابطة بين المذهب العقلى والمذهب التاريخى .

وبالرغم من أن هذا المؤلف قد انتشر انتشارا هائلا فى انجلترا ، كما مارس نفوذا وتأثيرا بالغين لسنوات طويلة لدرجة أنه أصبح من بين الأسباب الرئيسية التى يرجع اليها انتشار القانون العام فى انحاء عديدة من العالم مما كان له أبلغ الأثر فى تطوير القانون الأمريكى ذاته ، فقد تعرضت الكثير من الأفكار والقضايا التى تضمنها — مثل رأيه فى الانحدار وتسلسل الأنســـاب وأيضا فى أصـــل المجتمع الدولى — لغير قليل من الانتقادات وبخاصة على أيدى جيرمى بنثام كما أسلفنا[1] . والحقيقة أن حملة بنثام على بلاكستون كانت حملة ضـــارية اذ اتهمه بعدائه السافر للاصلاح نتيجة لاعتقاده الأعمى بعدم قابلية التشريع الانجليزى لأى تطوير الأمر الذى أرجعه بنثام الى فشل بلاكســـتون فى فهم طبيعة المكونات والعناصر الاجتماعية التى تقوم وراء الانساق القانونية[2] .

والواقع أنه لا يوجد فى هذه الانتقادات شيئا من المغالاة أو التطرف . فعلى الرغم من كل مظاهر الشهرة التى أشرنا الى أن بلاكستون قد تمتع بها[3] ، فقد اعتقد الكثيرون أنه من أبعد الفقهاء القانونيين اتصـــاقا بالعقلية العلمية الدقيقة ، وفى الوقت نفسه من أكثرهم اتصافا بالسطحية والتظاهر وأنه كان يفتقر افتقـــارا شـــديدا الى الحس التاريخى . ومع ذلك فان الملاحظـــة التى تستوقف الانتباه أنه على الرغم من كل هذه الانتقادات فقد أمكن له تعويض كل هذه النواقص والتغاضى عنها بسبب أسلوبه ، وسهولة فهمه مما جعل رجال القضاء والمحامين يرون فيه مرجعا قانونيا ، ومصدر الهام فريد .

وعلى أية حال فقد تزايدت شهرة بلاكستون خلال القرن التالى وبخاصة

---

(1) Mack, Mary., Jermy Bentham, London. pp. 216 - 222.

(2) Holdsworth, William.; A History of English Law. Vol. 12. 7th ed. 1956.

(3) Lockmiller, David A.; Sir William Blackstone. 1968.

فى الولايات المتحدة الأمريكية لدرجة أن هذا المؤلف قد أصبح – بعد اعلان وثيقة الاستقلال – (١٧٧٦) American Declaration of Independence المصدر الرئيسى للمعرفة بالقانون الانجليزى فى العالم الجديد •

– ٢ –

القضية الرئيسية اذن فى كتاب بنثام A Fragment on Government كانت محاولة الكشف عن صورة بلاكستون كما رآها وكما انطبعت فى عقله وفى حسه على أنه (بلاكستون) محافظ ماكر وشديد العداء للاصلاح القانونى • وعلى الرغم من أن البعض قد نظر الى هذا الموقف البنثامى على أنه هجوم دوجماطيقى متغطرس يجىء على أيدى أحد المنادين بالاصلاح التشريعى والمتشدقين بالتطوير القانونى ، الا أنه ليس من الصعب أن ندرك طبيعة الأثر الذى خلفه هذا الهجوم ، خاصة وأنه توافق تماما مع المناخ العام الذى كان يسيطر على عقول المصلحين القانونيين الانجليز فى أوائل القرن التاسع عشر •

ففى هذا الوقت كانت السحب قد أخذت تتجمع من حول اسم بلاكستون مما هز شهرته فى داخل انجلترا بالذات لفترة امتدت الى ما بعد منتصف القرن ، عندما أخذ بعض الفقهاء القانونيين يدعون الى احياء مبادىء المذهب التاريخى ، ينادون – مثل بلاكستون – بضرورة الاعتماد على التاريخ فى فهم القانون وتفسيره •

اذن يمكن القول بأنها تلك العداوة الفكرية التى سبق أن أشرنا اليها ضد كل ما هو رجعى وتقليدى ومحافظ ، وكافة ما يتسم بالقدم وعدم القدرة على مسايرة التغيرات التى جاء بها القرن التاسع عشر والتجاوب مع الأحداث والظروف الجديدة ، أو هى بتعبير آخر انتفاضة الفكر البنثامى ضد الأوهام والأساطير والخزعبلات القانونية ، وهجمته على مختلف التأثيرات الضارة لمختلف النظم والمؤسسات التقليدية ، وكل الأفكار العتيقة والروايات التاريخية والفلسفية والغيبية التى تساندها • أو كافة ما أطلق عليه مظاهر الضعف الانسانى ، وركز عليها بلاكستون باعتبارها الأسباب الحقيقية فى تكوين المجتمع • فقد كان بنثام على العكس من ذلك ، يثق ثقة لا حدود لها فى قدرات الأفراد وفى طاقاتهم الفائقة على معرفة مواطن أمورهم وتقدير هذه الأمور ،

وبالتالى احداث ما يلزم من تغييرات جذرية تستدعيها طبيعة الظروف •
فالانسان هو الذى يخلق النظم ويوجدها وليس العكس •

ولا يشك أحد فى أن انجاز هذا الهدف الجوهرى يستدعى أن تتحول كل مناشط التجارة والتصنيع والقانون الادارى نفسه الى وسائل ينبغى أن تتضافر جميعها وأن تتكتل لتحقيق هذه الأهداف الاجتماعية للعقلانية • وان كانت هذه العقلانية التى طبعت القرن التاسع عشر تختلف كثيرا عما كانت عليه عقلانية القرن الثامن عشر • فحركات الاصلاح مهما كان نوعها لا تأتى تلقائيا أو بفعل قوى غامضة ، وانما نتيجه للجهود الواعية التى يقوم بها ويبذلها أفراد يعملون عقولهم لتحقيق أهداف وغايات معينة • وكل هذا ليس له فى النهاية سوى معنى واحد هو أن بنثام قد نبذ بوضوح ايمان عصر التنوير بكل من الحقوق الطبيعية والقانون الطبيعى ، وان كانت نتائج هذا الموقف البنثامى الذى أكد على الخصائص والقدرات الفردية وعلى سعى الأفراد وراء مصالحهم الذاتية ونفعهم الخاص قد أدى الى أوضاع مشابهة تماما لتلك التى دعا بنثام الى القضاء عليها ، وذلك من حيث أن المصالح المتشابهة لم تجد مناصا من أن تتجمع فى تلك الأشكال والاتحادات التقليدية بدور الوسيط بين الانسان وبين الدولة • وهو ما سعى بنثام فى الأصل الى محاربته والقضاء عليه[1] •

ومع أنه لم يكن من الصعب احداث التحول التشريعى من المواقف الفلسفية المجردة وبخاصة تلك التى تركز على المبادى العتيقة فى الحقوق الطبيعية والقوانين الطبيعية[2] ، الى احتياجات السياسات الواقعية ، الا أن

---

(1) Nisbet, R. A., The Sociological Tradition Op. Cit. pp. 50 - 51.

(٢) الواقع أنه بعد نشر كتاب اللافياثان Leviathan ظل الكتاب الانجليز المدافعين عن الحرية الدستورية الى ما يزيد على قرن من الزمان يعارضون بشدة قضاياه ومسلماته السيكولوجية فى الحكم المطلق ، واستخدموا فى ذلك الكثير من الحجج والبراهين التى وان كانت غير مستمدة أصلا من علم النفس الا انها كانت ترتكز فى مجملها على التصور الميتافيزيقى لمبدأ الحقوق ولكن فى عام ١٧٦٩ قرأ جيرمى بنثام وهو من الواحدة والعشرين من عمره هلفتيوس Helvetius وبعدها بدا يظهر بوضوح ابتعاده عن هذا المبدا الذى جاءت به الثورتان الامريكية والفرنسية ومتفقا فى ذلك مع ادموند بيرك Rurke الذى شاركه فى الاعتقاد بأنها حقوق مبهمة وغامضة

وقد يكون من المهم ان تشير الى تلك العبارة الشهيرة التى قالها بنثام وهو يقرر أن اى عمل من أعماله التى نشرت أو التى سوف تنشر له فى موضوع التشريع أو فى=

اصرار العدو المشترك والمتمثل فى المصالح التقليدية التى كان حرصها يتزايد على دعم مصـــالحها ، قد جعل من الاتجاه الى التوفيق بين متطلبات الفردية الاقتصادية والاصلاح الادارى والسياسى والتشريعى مطلبا ملحا كان على بنثام أن يجد سبيله الصحيح اليه .

ـ ٣ ـ

اذا كانت نظرية القانون الطبيعى قد أتيح لها خلال القرن السابع عشر وحتى أخريات القرن الثامن عشر أن تحظى بذلك القدر العظيم الذى نعرفه من الذيوع والانتشار فاعتنقها عدد متزايد من كبار الفلاســفة والمفكرين الذين نظروا الى هذا القانون على أنه يتضمن قواعد تفصــيلية تواجه كل ما يعرض للحياة الاجتماعية من مواقف وحالات وتبين أحكامها العامة وبذلك بدا قانونا نموذجيا كاملا ، على حين لا يتجاوز عمل المشرع وجهده محاولة الكشف عن هذه القواعد وتحويلها الى قانون وضعى ، فان هذه النظرية قد لقيت ، وبخاصة منذ بدايات القرن التاسع عشر العديد من الهجمات والانتقادات ومحاولات التعديل التى تســببت فى تخلفها وانهيارها ، خاصـــة بعد ما تركــزت هذه الانتقادات والهجمات حول قضيتين رئيسيتين هما أولا ما يدعيه أنصار فكرة القانون الطبيعى من وجــود قانون ثابت لا يتغير فى الزمان والمكان ، وثانيا ، حــول ما يترتب على هذا القول من حقوق طبيعية للانسان .

ومع أن هناك ولا شك الكثير من الاختلافات فى المواقف التفصــيلية ، وحتى فى الداخل ذاتها التى تبناها أولئك الذين جذبتهم هذه القضــية أو تلك ، فان المؤكد هو أن كلا الفريقين كان متأثرا الى أبعد الحدود بذلك المناخ العلمى العــام الذى انفتح عليه القرن التاســع عشر ، بكل ما وقع فيه من تغيرات اقتصادية واجتماعية .

=اى فرع من فروع العلم الاخلاقى ما هو الا محاولة لمد المنهج التجريبى من الفرع الطبيعى الى الفرع الاخلاقى أى من ميدان العلوم الطبيعية الى ميدان الاخلاق .

وتظهر اهمية ذلك اذا عرفنا أن هلفتيوس بالنسبة الى علم الاخلاق بمثـــابة بيكون للعلم الطبيعى . وعلى هذا فقد يبدو طبيعيا ان ينبذ بنثام هذا المبدأ لانـــه يتعارض وتكوينـــه العــلمى .

(انظر فى ذلك : Wallas, G.; The Great Society (A Psychological Analysis) Macmillan & Co., Ltd. London. 1914. p. 82.

ولقد كان طبيعيا للغاية مع وقوع التحولات التى احدثتها الثورة الصناعية أن تنمو الاتجـاهات والمواقف الرافضـة وأن يتزايد الاعتقاد بأن مثل هذه التحولات والانجازات التى صاحبت هذه الثورة ونجمت عنها لا يمكن أن تكون نتيجة لتلك المباحث الميتافيزيقية التى قصرت كل همها على تقديم تفسيرات غيبية عقيمة لمشكلات المجتمع •

ومن الناحية الأخرى فان ما كان يقدم من حلول عملية لهذه المشـكلات لا يمكن أن يكون بدوره مستندا الى تلك المفاهيم والتصورات الخالية من المعنى والدلالة ، كالمطلق والجوهر والماهيـة وما الى ذلك مما يدور كله حول الحديث عن المجردات بماهياتها المثالية أو النموذجية والتى تنتمى كما وصفها أوجيست كونت الى مرحلة سابقة فى التصور العقلى والفكرى للانسان •

ولكن الحلول المثلى لهذه المشكلات ــ أقصد المشـكلات الاجتماعية ــ كان لابد وأن تتم من خـلال التحليل الواعى للتشريعات والنظم القائمة ، وهو المناخ الجديد الذى قدر له أن يعرف فيما بعد باسم الوضعية Positivism

ومن المؤكد أننا لسنا هنا فى مجال يسمح لنا بوضع الوضـعية فى الميزان وبخاصة كما عبرت عنها فلسـفة أوجيست كونت[1] ، فكل ما يعنينا هى تلك المعانى التى جاءت بها الوضعية الى ميدان التشريع والفقه القانونى وبخاصة من حيث أنها مثلت فى مجملها هزة عنيفة لفكرة القانون الطبيعى ولفكرة الحقوق الطبيعية ، وذلك على أعتبار أنها أحد الروافد الرئيسية التى أدت الى رفض هذه الأفكار وانهيارها • ومعه ــ من الناحية الأخرى ــ رافد فكرى آخر سائر فى نفس الاتجاه الرافض للقانون الطبيعى وان لم يكن هنا عن طريق مهاجمته وابتعاده عن كافة المفهومات المثالية والمجردة عن العدالة كما عكستها الفلسفات المثاليـة وبخاصـة فلسـفة كانت Kant بتصـوراتها المسـبقة عن القانون المثالى أو النموذجى • وذلك على اعتبار أنها جميعها تشتمل على افتراضـات وتصورات مسبقة جعلتها لا تختلف من حيث تعاليها عن كل ما سبق أن قدمه الفقهاء ورجال القانون القائلين بالقانون الطبيعى[2] •

---

(1) Comte, A.; Cours de Philosophie Positivsm. Tome Quatrieme, Paris. 1908. P. 193.

(٢) زعيم المدرسة المثالية فى الفقه ونظرية العدالة بصفة خاصة . فاليه يرجع التصور الاساسى القائل بأن كل التفكير والادراك الاخلاقى والقانونى انما يرجع الى=

هذا المناخ المشبع بالاتجاهات الليبرالية التى تابعت ثقة عصر التنوير فى القدرات اللامحدودة للأفراد اذا ما تحرروا من قبضة النظم الفاسدة ، جنبا لجنب تلك اللمســة الثورية التى عكســها الخط الفكــرى لراديكــالية القرن التاسع عشر وهو خط عقلانى وعلمانى الى أبعد مدى هما بالضبط اللذان حددا طبيعة المبدأ الأساسى الذى سوف يقيم عليه بنثام فكره ونظريته فى الاصلاح التشريعى والاجتماعى بأكمله ، أعنى مبدأ المنفعه Utility .

ــ ٤ ــ

ومع ذلك فقد يكون من الخطأ ان نترك الانطباع بأن جيرمى بنثام كان ببساطة أحد الفلاسفة العقليين أو المؤمنين بالمذهب العقلى . وصحيح أن هؤلاء العقليين كانوا فى مقدمة الذين أدركوا طبيعة الهموم التى كانت تثقل على الواقع الاجتماعى والسياسى لانجلترا فى عصره ، وصحيح أيضا أنهم كانوا فى مقدمة الاتجاهات الرافضة لهذا الواقع والتى طالبت بتغييره ، ولكن الصحيح كذلك هو أن الأمر كان يختلف اختلافا كبيرا بالنسبة الى بنثام وذلك من حيث أن وقع هذه الظروف عليه ، وكيفية استجابته لها كانت أشد حســاسية وأكثر عنفا ، لأنه اصطدم بكثير من مظاهر الفشل والمعوقات التى حالت دون بلوغه الكثير مما سعى اليه ، ولأنه اكتشف منذ البداية أن رسالته الاصلاحية لن تقوم لها أية قائمة الا اذا نجحت فى تطويع القوة السياسية واستخدامها لأجل مصالح الفرد والمجتمع . وهنا فلابد وأن يتساءل المرء عن الكيفية التى سعى بها بنثام الى هذه الغاية .

المعروف أنه حتى عصر بنثام كانت ثمة ثلاث حركات فكرية مســيطرة الأولى وهى النزعة الانسانية التى أشرنا اليها من قبل Humanitarianism كانت ــ وبخاصة فى انجلترا ــ مما ينتمى بلا شك الى القرن الثامن عشر حيث

= أفكار مسبقة لا يتسنى الوصول اليها الا بالعقل دون اللجوء الى اية تجربة او خبرة معاشة . ومن هذه الافكار المسبقة والتصورات استخلص كانت Kant طبيعــة قانونه المثالى او النموذجى الذى يتضمن فى ذاتـــه معيارا للعــدالة وكذلك مختلف الشروط التى يستطيع فى ظلها أن يتمتع افراد المجتمع جميعا بحرياتهم الحقيقية .

ولا يبتعد هذا اللون من التفكير عن لب ما جاءت به افكار القانون الطبيعى ولذلك فقد كان من السهل على أتباع كانت Kant وخلفائه من المثاليين أن يصيغوا (Fichte) أفكاره بما يتسق وفكرة القانون الطبيعى التقليدية ذاتها .

قامت على ما يمكن وصفه بأنه بشارة أو علامة مسيحية Christian Gospel سرعان ما امتدت لتشمل بمواساتها الانسان بصرف النظر عن مكانته أو طبيعته أو عمله ومهنته على اعتبار أن الكل اخوة فى الانسانية ولهم من ثم حقوقا انسانية يشارك فيها الجميع • بينما الحركة الثانية والثالثة ظهرتا اذا صح التعبير احداهما (النفعية البنثامية Benthamite Utilitarianism) مع أخريات القرن الثامن عشر وبلغت قمتها فى القرن التاسع عشر ، على حين ظهرت الحركة الفكرية الثالثة (الماركسية) مع منتصف القرن التاسع عشر أيضا وبلغت أوج ازدهارها منذ الربع الأخير من هذا القرن وفى العقود الأولى من القرن العشرين •

مع وجود هذا الاطار فى ذهننا يمكن لنا الآن أن نرجع الى الخط الذى كانت تنعكس من خلاله العلاقة بين وظائف الحكومة ومجالاتها وحقوق الأفراد والتزاماتهم • فهنا بالذات نستطيع أن نقف على بداية تفكير بنثام فى الكيفية التى أراد بها مواجهة ظروف العصر على ما تساءلنا منذ قليل •

وأيا ما كانت تصورات المفكرين عن طبيعة وظائف الحكومة وكيفية توزع هذه الوظائف بين اداراتها ووكالاتها المختلفة فهى وظائف خدمات فى الأصل مفروض أن تعود عوائدها الى الأفراد باعتبارهم مواطنين لهم العديد من الحقوق التى تسعى جميعها الى تنمية شخصياتهم وبلورتهم •

وهنا فى الحقيقة يكمن التناقض الأساسى بين الفردية وبين أى تصور آخر يقف على النقيض بصرف النظر عن مدى اعتداله أو تطرفه ، وذلك على اعتبار أن الفردية يقصد بها حقوق الأفراد ولو لم تكن الحكومات هى السبيل الى الوفاء بهذه الحقوق أو اشباعها •

وصحيح أنه يمكن تبين نوع من التمييز كما فعل بعض المفكرين بين فترتين من الفترات التى تضمنها المذهب الفردى كما عرفه القرن التاسع عشر • واذا كانت احدى هاتين الفترتين وهى التى سيطرت بوجه عام منذ الربع الأخير من القرن وانعكست فيها العديد من تدخل الدولة ومظاهر الحماية التى أخذت الدولة تتكفل بها ، فان الفترة الأولى التى عرفتها بدايات القرن وامتدت الى السبعينات هى التى تعنينا فى الحقيقة من حيث انه قد سيطر عليها نفوذ بنثام وأتباعه وكانت فكرة التحرير أهم الملامح التى تميزها •

وقد يكون صحيحا أن مفهوم الفردية مما يمكن استخدامه بأكثر من معنى

وصولا لأكثر من غاية ، وهى معانى قد تتناقض أو تتصارع كلها مع بعض فى آخر الأمر • فقد استخدمت الفردية على سبيل المثال لتشير الى مذهب الحرية بأقصى ما يمكن أن يحتمله اللفظ الأخير من معان على قمتها كان الشعار الشهير فى حرية العمل « دعه يعمل دعه يمر » Laissez Faire Laissez Passer والذى كان يطلق الحرية كاملة للأفراد لأن يسعوا بطريقتهم الخاصة لتحقيق ما يرونه مصلحتهم ونفعهم الخاص • ولكن الصحيح أيضا أن مذهب الفردية بسبب انطلاقه من هذا الأساس بالذات الذى يطلق للأفراد عنان الحرية وراء مصلحتهم ، وهذه مسألة كانت تتطلب توفير كافة الشروط والظروف اللازمة لتعبر امكانات الافراد عن ذاتها وبالتالى تطور نفسها ، لم يكن بمقدوره أن ينتهى الى النتائج التى وعد بها • وذلك لسبب بسيط هو أن كفالة هذه الامكانات وضمان استقرار هذه الظروف التى تنطلق فيها قدرات الأفراد لم يكن أمرا يمكن الاعتماد فيه كل فرد على نفسه ، ولكنه كان أمرا متعلقا بالدولة بالدرجة الأولى وبالتنظيم الاجتماعى نفسه •

فكأن القضية الأساسية اذن ليست متعلقة بالفردية فى ذاتها أو بما اذا كانت هذه الخدمة أو تلك مما قد تهيأ للافراد أم لا ، وانما القضية تمثلت بالأحرى فى مدى توافر الاطار القانونى الشامل ونسق الخدمات العامة التى تحتاج الفردية اليه كيما ينطلق الأفراد وراء غاياتهم • وبتعبير آخر الحقوق المرتبطة بالفردية ونسق الحقوق أيضا الذى يتطلبه الطرف الآخر أعنى الدولة • نطاق وشكل وطبيعة الالتزام السياسى والاجتماعى لسلطة مشروعة تدرك بواعث الأفراد وغاياتهم وتعمل على توفير الوسائل لبلوغ هذه الغايات • ولئن كانت تلك هى القضية الاساسية ارتباطا بالالتزام السياسى والاجتماعى ، فان المشكلة كما وضعها بنثام نفسه هى فى كيفية حساب المنفعة العائدة ــ أو الخسارة ــ من وراء هذا الالتزام والتمسك به أو التخلى عنه والتحرر منه فقد ذهب بنثام الى حد أن أعطى الحق لكل انسان أن يحسب نتائج هذه الناحية ونتائج الخروج على هذا الالتزام بل ومقاومته ان لزم الأمر • وبالطبع فان ما يحدد ذلك هو مدى النفع المحتمل ــ أو الخسارة ــ المحتملة لكل من الطاعة والخضوع أو التمرد والعصيان[1] •

---

(1) Works : Fragment on Government. C. IV. xxi.

انظر ملحق النصوص • • • النص رقم (١٠).

هذا الموقف المتشعب والمعقد فى الوقت نفسه طوره جيرمى بنثام فى مؤلفه الذى كرسه بالكامل لأجل اكتشاف المبادىء الأساسية للتشريع ، والذى نشره فى عام ١٧٨٩ بعنوان « مقدمة فى مبادىء الأخلاق والتشريع »

An Introduction to the Principles of Morals and Legislation

وهو المؤلف الذى يعتبر أضخم أعماله الذى ترجع اليه شهرته الذائعة ، والتى مازال اسمه (بنثام) يعرف ارتباطا به حتى اليوم ، حيث ضمنه تعريفه لمبدأ المنفعة Utility واحتوى على أوضح وأدق بيان عن أصول وقضايا المذهب النفعى Utilitarianis الذى اعتبر واحدا من بين أهم القوى وأبعدها تأثيرا فى الفكر السياسى والاجتماعى فى القرن التاسع عشر ، حيث قرر بمقتضاه أن اعمال الحكومات لابد وأن تقاس فى ضوء قدرتها على تحقيق أكبر قدر ممكن من السعادة لأكبر مجموع The greatest happiness to the greatest number أما المسوغ الوحيد لوجود الحكومة فهو مسوغ عملى بالدرجة الأولى ، طالما أن غاياتها قد تحددت فى تحسين الظروف الفردية واطلاق حريات الأفراد فى الاختيار ، واطلاق حرية الأسواق والتجارة أمام مختلف القوى التى سوف تخلق الثروة والرخاء .

ولا جدال فى أن جيرمى بنثام كان فيلسوفا عقلانيا . كما أن جوهر فلسفته السياسية كان جوهرا فرديا كما أوضحنا فيما سبق . ولكن المحير فى الموضوع هو أن هذه العقلانية وهذه الفردية كانتا تبدوان وكأنهما من نوع خاص ، لأن الواضح من مبدئه فى المنفعة أنه يتضمن محاولة للتوفيق بين مطالب الفرد ومطالب المجتمع . أو على الأقل هذا هو ما سعى اليه فى كتاباته المتأخرة .

ولأجل أن نفهم هذا التناقض الظاهرى لابد وأن توضع نظرية المنفعة بأكملها فى مكانها الصحيح من الفكر السياسى والاجتماعى فى القرن التاسع عشر من ناحية ، ومن الناحية الثانية أن يتضح ارتباطاتها أيضا بمبادىء الفقه الوضعى التحليلى ، أو المدرسة الوضعية التحليلية التى كان بنثام أول روادها فى انجلترا .

ولقد أشرنا من قبل الى بعض متضمنات هاتين الناحيتين معا . وبناء عليه فقد يكون ممكنا أن نختزل هذا الاطار الواسع فى بضعة نقاط أو محاور محددة هى :

أولا : انه فى الفكر القانونى مثلما أى لون آخر من ألوان الفكر الاجتماعى والسياسى ، ثمة تقارب حقيقى بين المذهب العقلى ونظرية المنفعة ، خاصة من حيث أن الأخيرة تعتبر تهذيبا وتنميقا للمذهب العقلى • ولكن الفارق الرئيسى بينما يتمثل فى أن نظرية المنفعة وان كانت قد مالت بشكل أكبر نحو المذهب الفردى وذلك للاعتقاد بأن الافراد هم الأقدر ــ كما قلنا ــ على تقدير سعادتهم ومعرفة الوسائل والطرائق المؤدية اليها (ولهذا آثاره الخطيرة البالغة ولا شك) ، الا أنها قد أعلنت منذ البداية ان التشريع والقضاء النفعى يجب أن يكونا علما يستهدف الاصلاح الاجتماعى • وبذلك فان النفعية لم تتعامل مع تصورات أو عناصر غامضة وانما مع مفهومات محددة وواضحة وثابتة مما يمكن اخضاعه للاختبار الامبريقى والتحليل المنطقى •

وربما من هنا تلك النتيجة الأخيرة التى توصل المذهب اليها من وراء تحليله لفكرة القانون وهى أنه هو بالذات (القانون) الأداة الواجب اعتباره للهندسة والاصلاح الاجتماعيين بصرف النظر عن المجال الذى يستخدم فيه اقتصادا كان أو سياسة أو قانونا وتشريعا ••• الخ •

ثانياً : وبالرغم من هذا فان من الضرورى تماما ألا يغيب عن الأذهان أن بنثام وان كان يعتبر أهم الفلاسفة السياسيين بين مجموعة فلاسفة الاصلاح الراديكالى الذين عرفتهم انجلترا فى هذه الحقبة ، الا أن هذا لا يعنى أن مذهبه النفعى كان منبت الصلة تماما بكل البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وما جلبه القرن التاسع عشر من أحداث وأنماط تفكير •

واذا كان هناك من يرى أن الأحداث الاجتماعية والسياسية الضخمة التى عرفها القرن التاسع عشر قد بنيت أصلا على فرضيات مسبقة Presuppositions مستمدة من القرن السابق ، وان تكن قد أصبحت عنيفة وبالية بين يدى القرن الجديد ، فاننا نجد المقدمات والأصول الأولى لمذهب المنفعة لدى بعض الفلاسفة والمفكرين الانجليز فى القرن السابع عشر ولكنها تطورت فى القرن الثامن عشر لتأخذ صياغة جديدة كأساس للمذهب ، أولا ، على أيدى جيرمى بنثام فى كتابه « مقدمة فى مبادىء الاخلاق والتشريع » الذى أشرنا اليه ، ثم ، ثانيا ، عند جون ستيوارت مل Mill وبخاصة فى مؤلفه « المذهب النفعى » Utilitarianism (١٨٦٣) وهنرى سدجويك Sidgwick فى كتابة « مناهج

الأخلاق » The Methods of Ethics الذى نشر فى ١٨٧٤. فنتيجة لهذه الكتابات التى تناولت بالتعديل والتطوير الكثير من آراء بنثام أصبحت النفعية التقليدية ذات تأثير بعيد فى تطـوير ونمو الفكر الاقتصـادى والتشريعى والاجتماعى المعاصر[١] .

ثالثاً : ان بنثام وان كان قد نبذ مبدأ الحقوق الطبيعية باعتبارها حقوقا مبهمة وغامضـة وغير محددة ، الأمر الذى يرجع بالتأكيـد الى طبيعة تفكيره العملى والمنطقى الى حد بعيد ، فان هذا كله ليس معناه أنه هجر أو أهمل تماما فكرة حقوق الانسـان . ولكنه فى الواقع أعطى هذه الفكرة اهتماماً ملحوظاً فى تحليله ودراساته وبخاصة ما يتعلق بحق الانسـان فى التمتع بالسـعادة على ما نصت وثيقة اعلان الاستقلال الأمريكى .

رابعاً : ان فقهاء المدرسـة التحليلية كانوا أميل بوجه عام فى دراسـتهم وتفسـيرهم للقانون الى تجريد القانون كحقيقة اجتماعية ، والى فصـله عن الظواهر الأخرى والتوافر على دراسته كما هو كوحدة منفصلة ومسـتقلة لها نموها وتطورها الذاتى بغرض الكشف عن مبادئه ونظرياته الأساسية .

كذلك فانه بالنسبة الى الوضعية والتحليلية الانجلوسـكسونية بصـفة خاصة ، فقد برز اهتمام فقهاؤها بتحليل المفهومات القانونية والتمييز المنطقى ، متجاهلين بذلك العناصر التقليدية التى تركز عليها طرائق وأسـاليب المحامين باعتبارها عناصر مسبقة ومسـلم بها . واذا كان كل هذا قد دفع الى التعمق فى دراسة القانون والتعرف على مبادئه دون أن تستغرقهم أو تشغلهم الحقائق الاجتماعية المتعلقة أو التى يتشـكل منها الواقع الاجتماعى الذى يحيط بها ، أو النتائج التى قد تترتب من جـراء تحليل وتفسـير بعض القواعد القانونية أو مسألة الحكم والتقدير الأخلاقى لأى منها ، الا أنه قد مهد من الناحية الأخرى الى ابراز النتيجة الأساسية التى توصلوا اليها وهى ان التشريع هو مصـدر القانون ، وأن سن ووضع القانون هى احدى الوظائف الأساسية للدولة ان لم تكن أهم وظائفها .

وبالرغم من كل مظـاهر الجفاف التى تكتنف هذا الاتجاه ، أولا من حيث

---

(١) Hearn, T. K. ed., Studies in Utilitarianism. 1971
وانظر أيضا : Capaldi, Nicholas; Bentham, Mill and the Utilitarians. 1965.

أنه اتجاه شكلى وجامد الى أبعد الحدود ، وثانيا ، من حيث أنه وقد انتهى الى تأكيد سيادة الدولة المطلقة عندما جعلها المصدر الوحيد التشريع فقد جعل بذلك سلطة الحاكم فوق القانون طالما أن القانون هو تعبير عن مشيئته وسلطانه ، وهو الاتجاه الذى أثر تأثيرا بالغا فى جون أوستن Austin الذى يعتبر أبرز أعلام الفقه الانجليزى فى النصف الأول من القرن العشرين عندما عرف القانون بأنه أمر السيادة[1] ، فقد أمكن لجيرمى بنثام على أى الأحوال أن يطوع مبادىء هذه المدرسة التحليلية لخدمة غايات مذهبه النفعى . وذلك بمحاولة تنقية القانون من العناصر الغامضة واصلاحه ، ومن ثم جعله أكثر ملاءمة لتحقيق الصالح العام . وتأكدت بذلك الرابطة الوثيقة التى طالما سعى اليها بين الوضعية القانونية التحليلية والجانب السياسى من نظريته القائل بأكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من المواطنين .

— ٥ —

فى كتابه « مقدمة فى مبادىء الأخلاق والتشريع » الذى قلنا أنه نشر فى عام ١٧٨٩ وصف بنثام مبدأ المنفعة بأنه تلك الخاصية التى يشتمل عليها أى شىء وتدفعه الى أن يسعى للحصول على المتعة والسرور والخير والسعادة ، وفى الوقت نفسه الى أن يتجنب الشرور والأذى وكل ما يؤلم أو يشقى ويتعس . بتعبير آخر وجد بنثام أن الاحساس بالألم والسعادة هما القوة الدافعة للأفراد ولذا نجده قد افتتح هذا الكتاب بقضيته السيكولوجية الأساسية « ان الطبيعة قد وضعت الانسان تحت حكم سيدين هما المتعة والألم » Nature has Placed man under the Governance of two Soveregin Masters. Pain and Pleasure.

ولو أقدمنا على تحليل هذه القضية السيكولوجية الشهيرة لأمكن توضيح طبيعة المسلمات التى أقام عليها جيرمى بنثام نظرية المنفعة ، وهى مسلمات وان كانت تصطبغ بشكل واضح بطابع علم النفس البنثامى ، الا أنها تظهر لنا سواء صراحة أو ضمنا .

---

(١) ذهب أوستن الى أن القانون هو من صنع الدولة ونتيجة لسلطانها الذى يعتمد عليه حتى فى التطبيق والتنفيذ وعلى ذلك فلا يملك الأفراد الا الخضوع والطاعة ولو جبرا . وقد نشر أوستن افكاره هذه التى تقوم على الفلسفة المثالية فى كتابه الشهير بعنوان « محاضرات فى الفقه » صدر فى عام ١٨٧٩ . وكان له تأثيره البالغ .

وفيما يتعلق بالمسلمة الأولى فمقدورنا التعبير عنها بأن كل فعل انسـانى انما هو نتيجة بحث واع عن الوسائل للوصول الى سعادة أو خير • أما المسلمة الثانية فهى مسلمة اللذة القائلة بأن أنواع الخير الانسانى تتكون من خير واحد هو البحث عن السعادة وتجنب الألم • على حين تتضمن المسلمة الثالثة مبدأ أكبر سـعادة القائل بأن غاية كل فعل يقـوم به الأفراد فى المجتمع هو انتاج أكبر قدر من السعادة لأكبر مجموع •

ومن السهل ملاحظة الطابع العقلى الذى يصطبغ بل هذا البناء ، ومع ذلك فان الشىء المهم هو أن ندرك أن هذا الطابع لا ينفصل عن بقية العناصر الأخرى التى يشتمل عليها المذهب النفعى مثل نظرية بنثام فى المتعة ومبدأه السيكولوجى الأوحد المتعلق بأكبر قسط من السعادة لأكبر مجموع •

ولقد أقام بنثام هذا التصور الواسع على ثلاثة افتراضات رئيسـية هى أولا أن الدافع البشرى الوحيد الأبعد أثرا هو الرغبة فى الحصول على المتعة وتجنب الألم ، ثانياً أن الألم والمتعة هما النهايتان السـلبية والموجبة لتطـور تدريجى فى الشعور ، وثالثا ان حالة الوعى والشعور التى أطلق عليها السعادة هى بعينها تلك الحالة التى يطلق عليها لفظ المتعة •

ان ما كان يشغل بال بنثام بالدرجة الأولى هو كيفية تسهيل مهمة المشرع فى نشر أقصى قدر من السعادة لأكبر مجموع من المواطنين • ولقد اعتقد بنثام ان اللذات والآلام من الممكن قياسها الى درجة ان لم تكن مضـبوطة تماما فهى على الأقل تساعد الحكام على تقوية الأولى واضعاف الثانية[1] • وأن فى مقدور المشرع تنمية جانب أو ناحية دون الأخرى وذلك باستخدامه للجزاءات أى عن طـريق فرض العقوبات أو منح المثوبات واجزال العطاء والمكافآت للأفراد • فوظيفة المشرع هى اذن اسـتعمال مبدأ العقوبة والمثوبة أو العقاب والثواب بما يحقق غاية الفرد فى المجتمع باقرار التوافق بين سـعادة الفرد وسـعادة المجموع • وذلك بأن تكون العقوبة من الجسامة بحيث يجد الشخص فى الموازنة بين الاقدام على الفعل واحتمال العقوبة وبين الاحجام عنه وعدم التعرض للعقاب مصلحته وفائدته فى اختيار المسلك الأخير •

---

(1) Lancaster, Lane, N.; Masters of Political Thought Vol. III. George D. Harrap and Co., Ltd. 1959. p. 119.

ولا تكاد توجد مسألة نجح فى معالجتها علم النفس التجريبى الحديث قدر نجاحه فى اختبار وقياس احساسات الألم وتغايرها عن مشاعر الكدر أو عدم اللطافة . ولقد أصبح من المعروف تماما أن ثمة فى أجسامنا جهازا عصبيا يتصل مباشرة بمراكز الاحساس بالألم ، وبالطريقة نفسها ثمة أعصاب أخرى تنتج احساسات المتعة وجنبا لجنب هذه الاحساسات يوجد احساس الألم ولكن ليس ضدا له أو نقيضا .

ويبدو أن مقارنة هذه النتائج التى توصل اليها علم النفس التجريبى بالمسلمات السابقة التى أشرنا اليها تثير غير قليل من الصعوبات فى وجه الافتراضات الثلاثة وهى صعوبات يمكن اجمالها فى ثلاثة مواقف تقوم على ثلاثة اعتبارات يعارض كل منها مسلمة من تلك المسلمات وهى :

أولا : ان الاحساسات التى تسمى آلاما ليست مجرد سلب للاحساسات المسماة متعا .

ثانياً : ان الشعور بالانشراح Pleasentness والتكدر Unpleasentness ليس كالشعور المسمى ألما ومتعة على الترتيب .

ثالثاً : ان مشاعر الانشراح هذه وعكسها ليست كحالات الشعور المسماة بالسعادة والشقاء .

وتبدو أهمية هذا التحليل بالنظر الى الميزان الذى وضعه بنثام للمتع المختلفة والآلام المختلفة والتى اعتمد فى تحديدها على عوامل الكثافة والمدة والتأكسد والنقاوة ومدى الانتشار . وكله يعنى فى آخر الأمر أن صنع القرارات الأخلاقيـة والاجتماعية مما يمكن النظر اليه على أنه أحد العلوم الرياضيـة الفرعية ، كما أن اهتمامه بقياس المتع والآلام مما يعنى بدوره أنه يقدم كشف حساب يتيح لتلك القرارات والقوانين أن تكون على أساس كمى مضبوط أكثر منه البينات أو الدلائل الانطباعية .

وعلى الرغم من أن شهرة مبادىء بنثام الاصطلاحية سواء فى مجال الفقه القانونى أو فى مجال الاقتصاد قد انتشرت بشكل واسع وسريع حتى أن آراءه طبقت فى عدد من الدول الأوربية وفى أمريكا ، وأن ذلك قد ساعده على اقامة العديد من الصلات والعلاقات الوطيدة مع مشاهير هذه الدول وقياداتها

الفكرية والثقافية ، الا أن نظريته فى المنفعة التى أقامها على أســاس المتعة قد انطوت على كثير من التناقضات التى هددت بالقضاء عليها .

ولتوضيح هذا فسوف نكتفى بالاشارة الى ناحيتين اثنتين فقط هما أولا ان الانشراح يزداد الى درجــة معينة مع تكــرار عمليــة التعرف التى عادة ما يصــاحبها قليل من التغيير الذى يحول دون الشــعور بالتعب نتيجة للرتابة المطلقة . وأنه فى عالم الحضارة الحديثة يصبح الشعور بالتقابل بين مشــاعر الانشراح والكدر ، وأحاســيس الألم والمتعة أمرا مألوفا تماما وبخاصــة اذا ما بقيت أعصاب الألم بلا اثارة أو تنبيه لفترة طويلة .

ولكن هنــاك من الناحية الأخرى أولئــك الذين رأوا ان الاختلاف بين السعادة والانشراح وبين الشقاء والكدر هو اختلاف فى النوع قبل أى شىء[1] .

واذا كان جون ستيوارت مل Mill الذى أخذ على عاتقه اعادة بناء نظرية المنفعة لتلائم الظروف الجديدة ، قد أوضح فى كتابه المشهور «فى الحرية» On Liberty (١٨٢٩) ان طبيعة الســعادة يجب أن تكــون كيفية لا كمية كما قال بنثــام ، فاننا نجد شيئا مثل هذا عند أرســطو نفسه . فكما ان الســعادة بهذا المفهوم كانت المادة الموضــوعية لأخلاقياته ، الا أنها لم تكن مجرد خير فى ذاتها ولكن مرشدا كافيا للحياة الاجتماعية .

فاذا كان تمييز أرسطو بين المتعة والسعادة واعتقاده ان السعادة تتوافر للانسان الذى تدربت ارادته فى بيئة دولة منظمة تنظيما جيدا هما ما جعلا توحيده الســعادة والخير الاجتماعى أمرا مقبولا على الأقل ، فان النفعيين ما كادوا يوحدون المتعة والسعادة حتى خلقوا هوة منطقية لم ينجحوا فى ملئها ، وذلك بين مبدأ اللذة السيكولوجى ومبدأ أكبر سعادة لأكبر مجموع كأساس للتنظيم الاجتماعى .

وفى هذه الحالة فان ما يبدو لنا هو أن المتعة الفردية لا تعتمد بالضرورة ، أو على الأقل ، بشكل واضح على الخير الاجتماعى . ويترتب على ذلك أنه اذا قبل المرء القضايا القائلة بأن السعادة هى المتعة وأن المتعة هى الخير الوحيد ، فان مبدأ أكبر سعادة لأكبر مجموع يثير بالضرورة التساؤل عما اذا كان لنا أن

---

(١) Wallas, G. Op. Cit. p. 103.

نعتقد أن كل انسان سـوف يكون موجهـا فى عمله الاجتماعى برغبته فى خير الآخرين .

لقد كان بنثام يعتقد جـازما فى أنانية الفرد بحكم طبيعته الذاتية ، وأنه لا يبحث الا عن سـعادته ولا يجرى الا وراء مصـالحه . ومع أنه قد حاول الخروج من هذا المأزق عن طريق الحكومة وزيادة تدخلها لنشر السـعادة بين أغلبية المواطنين ، الا أن نقطة الضعف التى كان عليه أن يواجهها قد تمثلت فيما يصبح عليه الحال مع استمرار تزايد حجم الادارة واسـتمرار تزايد تدخل الدولة عن طريق الحكومة التى هو أداتها فى نشاط الأفراد وفى حياتهم . وهذا ما حدا به الى أن يضع الوسائل والضـمانات فى مواجهة الدولة ولكنه لم يجد سبيلا لذلك الا بأن يجعل للمشرع أو للهيئة التشريعية صفة الرقيب والسلطة العليـا فى الدولة . وبذا فكأنه قد انتهى الى نوع من التناقض الذى وقع فيه الفرد تحت نير السـيادة المطلقة من حيث أنه كان يريد صـيانة حـرية الفرد وضمان حقوقه قبل مجتمع يدعى حقه المطلق فى الرقابة والاشراف والتوجيه[1] .

ويظهر أن فشل بنثام فى حل هذه المشكلة انما يرجع الى أن اكتشافه المتعة باعتبارها الخير الانسانى الوحيد ، وأن رغبته فى نشر هذا الاكتشاف بغية زيادة قدر المتعة فى المجتمع وفى العالم قد ظهرا له وكأنهما جانبا من كشـف أو منظر واجد . وعليه فقد كان طبيعيا أن يؤمن بنثام بأن أحدا لا يمكنه الاقدام على تصرف ما أو سلوك ما دون أن يأخذ فى اعتباره كمية السعادة التى تنتج عن هذا الفعل أو السلوك ، والا فسوف يكون مثل هذا الشخص اما غبيا أو معتوها .

---

(١) ذهب بنثام فى تمجيده لسلطات الهيئة التشريعية الى حد أن صور الدولة واقعة تحت هذه السلطة التى لها حق ملاحظة المجتمع وقيادته . ففى رأى بنثام أن السلطة التشريعية بما أنها تمثل أغلبية الشعب فان لها بناء على ذلك الحق كل الحق فى التدخل فى جميع أعمال الفرد . ولا يعنى هذا الا انه قد جعل الهيئة التشريعية صفة السلطة العليا فى الدولة وهو ما يعتبر مطلوبا على بذور القضاء على النظرية لما تعكسه من تهديد مباشر لحريات الأفراد .

● الأعمـــال الرئيســـية ● بنثام BENTHAM

— A. Fragment on Government. 1776.

— Théorie des Peines et des récompenses. 2. Vol. translated as «The Rational of Reward (1825) and The Rationale of Punishment (1830).

— Defence of Usury. 1787. (مجموعة من الخطابات والدراسات

الاقتصادية التى تكشف عن مدى تعلق بنثام بمبادىء الاقتصاد الحر كما وضحت عند آدم سميث بصفة خاصة .

— An Introduction to the Principles of Morals and Legislation. 1789. 2 nd ed. 1823.

— Rationale of Judical Evidence. 5. Vols. 1827.

● قراءات مقترحة ●

— David A; Sir William Blackstone. 1938.

— Elie Halvey., La Formation du Radicalisme Philosophique. 3. Vol. 1901 — 1904.

— Everett, C.; The Education of Jeremy Bentham. 1913.

— J. H. Burns (9en. ed.), The Collected Works of Jeremy Bentham. 1968.

— Leslie Stephen.; The English Utilitarians. 3. Vol. 1900. Reprinted. 1963.

— Mary Mack.; Jeremy Bentham; An Odyssey of Ideas. 1962.

— Sprigge. T. L.; ed., The Correspondences of Jeremy Bentham. 3. Vols 1968. 71.

الفصل السادس

رودلف ف • أهرنج JHERING V. RUDOLF (١٨١٨ — ١٨٩٢)

نظرية الحقوق بين فقه المصلحة الاجتماعية والارادة الانسانية

يتحفظ الكثيرون عند محاولة تصنيفه تحت أى من الاتجاهات أو المدارس الفقهية السائدة • وفى حرص شديد يصنفه البعض ضمن فقهاء مدرسة الفقه القانونى التاريخى Historical Jurisprudence أو ما أطلقوا عليه المدرسة القانونية التاريخية العامة والمقارنة Historico-Comparative فيرون أن أهرنج قد سار على نهج هذه المدرسة ولكن بأسلوب مختلف[1] ، ويضعونه بذلك جنبا لجنب السير هنرى مين Maine وفون جيركه Von Jierke وفردريك ليام ميتلاند Maitland وماكسيم كوفالوسكى Kovalewski وفينوجرادوف Vinogradoff وحتى مونتسكيو Moutesquieu ، ذلك على الرغم من أن هذا الاخير كان أسبق عليهم جميعا فى الزمان[2] •

ولكن البعض الآخر لا يكتفى بأن يصنفه ضمن فقهاء المدرسة الاجتماعية فى الفقه القانونى ، ولكنهم يرون أيضا ان نشأة الفقه الاجتماعى ذاتها انما ترجع أساسا الى كتاباته وآرائه حتى أنهم أطلقوا عليه أبو الفقه الاجتماعى Father of Sociological Jurisprudence ، ويستندون فى ذلك الى أن أهرنج قد نبذ صراحة آراء أصحاب المدرسة التاريخية وبخاصة كما عبر عنها أكبر أعلامها سافينى Savigny فى نظرياته عن نشأة القانون وتطوره[3] •

ومع ذلك فلا يتردد فريق ثالث فى محاولة انصاف الرجل فيقرر أن أهرنج لا يعتبر فحسب أحد فقهاء المدرسة الاجتماعية أو أنه رائدها ومنشئوها ، ولكنه أيضا زعيم مذهب الغاية الاجتماعية بلا منازع[4] • حيث أنه وقد أكد على احتياجات المجتمع ، فقد نجح فى تطوير نمط من الفلسفة النفعية الاجتماعية Social Utilitarianism يختلف اختلافا واضحا عن المدخل

---

(١) مصطفى حسنين ، مرجع سابق ، صفحة ٣٦ •

(٢) Lexicon Universal Encyclopaedia. L. P. Inc. N. Y. 1984. Vol. 12. p. 242.

(٣) The New Encyclopaedia. Britannica. Op. Cit. Vol. 6. 548.

(٤) ابراهيم أبو الغار ، دراسات فى علم الاجتماع القانونى • دار المعارف • القاهرة • ١٩٧٨ صفحة ٧٣ •

الفردى الذى عرفت به نظرية المنفعة عند جيرمى بنثام خاصة من حيث تأكيده على احتياجات المجتمع • ومن هذه الناحية فيعتبر اهرنج ، من وجهة نظر هؤلاء ، أحد الرواد الأوائل الذين مهدوا لنشأة علم الاجتماع القانونى ، على الأقل بمعنى من المعانى ومن منظور خاص[1] •

ولكن حديثنا عن محاولات التصنيف هذه ينبغى ألا تثير فى الذهن أننا نسعى بدورنا الى العثور على مقولة أو قالب (نقولب) فيه هذا الفقيه الألمانى ، لأننا أولا أبعد ما نكون عن تلك المتعة التى قد يجدها البعض فى عملية التصنيف والتنميط • ولأننا ، ثانيا ، وهذا هو الأهم لا نثق كثيرا فى جدوى مثل هذا المنهج وذلك لعدة أسباب لعل فى مقدمتها حقيقة أن ذلك التقارب الذى عادة ما نجده بين الأسماء الضخمة اللامعة مثل هوبز وبودان ومونتسكيو وبنثام والسير هنرى مين واهرنج وسافينى وحتى كارل ماركس وماكس فيبر وغيرهم ، انما يذكرنا على الفور بتلك الاختلافات العميقة التى تقوم ليس فحسب بين كل منهم فى الاسلوب والمزاج الفكرى والفلسفى ، ولكن أيضا فى الخلفية والمنهج •

ولقد كانت احدى الظواهر اللافتة فى القرن التاسع عشر أن الكثير من المذاهب والمدارس الفلسفية والفكرية ما تكاد تزدهر وتتألق حتى تهوى وتتساقط خلال بضع سنوات قليلة • وأن ما تنادى أو تسفسط به أى مدرسة من هذه المدارس سرعان ما يصبح هو بذاته ما تتشدق به مدرسة ثانية ، أو أن ما يهمله اتجاه من الاتجاهات هو نفسه الذى يصير موضع عناية كبيرة وتركيز واضح لاتجاه آخر • وهو الأمر الذى تزايد تداخله على أى الأحوال مع مرور سنى القرن التاسع عشر حتى أصبح الخلط أكثر وضوحا لدرجة أن الفائدة من وراء وضع حدود فاصلة أو على الأقل مميزة ، أو اجراء تصنيفات سليمة وغير مضللة بين المذاهب والمدارس والاتجاهات المختلفة قد أصبح بالفعل أمرا صعبا ان لم يكن مستحيلا • هذا على افتراض اذا كانت لمثل هذا الاجراء أية فائدة على الاطلاق •

كذلك كان الحال بالنسبة الى العلماء والمفكرين أنفسهم وما يطرأ على

---

(1) The New Encyclopaedia Britannica, Op. Cit. Vol. 6. p. 548.

ويمكن الرجوع فى ذلك أيضا الى Podgorecki, Adam.; Law and Society. Routledge & Kegan Paul. London. 1974. p. 12.

اهتماماتهم من تغييرات وتحولات ارتباطا بفترات حياتهم المختلفة وما تخضع له هذه الفترات من تجارب وأحداث ، والكيفية التى يستجيب بها تكوينهم العقلى والنفسى لهذه التجارب والأحداث وتأثيراتها بالتالى فى انطباعاتهم واتجاهاتهم .

وسوف نكتفى بان نسوق مثالين اثنين فقط لهذا النوع، أو بتعبير أدق التنوع والتغير فى الاتجاهات . والمثال الأول نجده فى ماكس فيبر على وجه التحديد الذى عادة ما يقابله الكتاب باميل دوركايم باعتبارهما من أهم المؤسسين لعلم الاجتماع كما نعرفه اليوم وباعتبار أن لكل منهما اسهامه الضخم فى الدراسة الاجتماعية للقانون .

ان المعروف بداية هو أن فيبر ينتمى من حيث الأصول والتكوين الى المثالية الألمانية German Idealist ومع أن هذا كاف فى ذاته لتحديد التغاير الكبير بين فيبر ودوركايم على أساس أن هذا الأخير قد جاء من التقليد الوضعى Positive Tradition ، فقد يزداد الأمر وضوحا اذا وضعنا القضية فى مصطلحاتها الشخصية أو الذاتية . فمن ناحية نجد أن هناك ما يشبه الاتفاق على أن فيبر يقف مشتتا عند أكثر من نقطة تتزاحم بعضها مع البعض عند العديد من التقاطعات ومفترق الطرق . والواقع أنه باستعراض الاطار الواسع والاهتمامات الذاتية التى دفعت ماكس فيبر لتحقيق ما أتمه من انجازات ، فسوف نلتقى من جانب بتلك المثالية التى أشرنا اليها من قبل ، ومن جانب آخر المنهج العلمى المميز لتفكيره . ولكننا فى الوقت نفسه سنجد أيضا ذلك الاهتمام المباشر بالاقتصاد Economics وأيضا بالدين والعقيدة Religion ، والماركسية والقومية والاصرار على الموضوعية فى العلم الاجتماعى ، مع وجود قدر غير يسير من التطلعات السياسية .

ومع أن فيبر كان ديمقراطيا فيما يتعلق بقناعاته الشخصية ، الا أنه شارك مع ذلك فى الانتقاد الراديكالى للديمقراطية الذى شنه كل من باريتو Pareto وموسكا Mosca وذلك تحت الضغوط الواضحة والخفية لنظم الحكم فى بلادهم .

وحتى اذا نحن نظرنا الى مشاركاته التى شارك بها فى تطوير مصطلحات ومفاهيم العلم الاجتماعى فسوف تصدمنا العديد من المتناقضات الواضحة .

ونحن وان كنا لن نخوض فى ذلك كله بالتفصيل الا أنه يكفى القول بأن المناخ الفكرى ذاته فى ألمانيا فى بدايات القرن التاسع عشر كان مناخا يساعد على ايجاد هذه المظاهر • فقد كان مشبعا بالمشاعر الدينية وبالاتجاهات الروحية وبعدم الثقة فى العالم والظواهر المادية • وفى مثل هذا المناخ فانه يبدو طبيعيا للغاية أن يكون ثمة تقابل بين العاطفة والعقل والعاطفة نحو المجتمع ضد التغيرات التكنولوجية والمعارضة سواء بطريقة علنية أو ضمنية للرأسمالية ومختلف المظاهر المتفشية فى المجتمع العقلانى[١] •

أما المثال الثانى الذى نود أن نسوقه فهو يتمثل فى رودلف فون اهرنج نفسه • فمع أننا قد أشرنا توا الى أنه قد نبذ آراء المدرسة التاريخية التى تزعمها سافينى وانه هاجم نظرياته هجوما قاسيا وعنيفا ، فان الملاحظ مع ذلك أنه قد اعتمد فى اقامته مذهب (الغاية الاجتماعية) على ما أهمله هذا المذهب التاريخى ، وبخاصة فيما يتعلق بالدور الذى يوليه للانسان والارادة الانسانية فى التشريع وعملية صنع القوانين وهو اتجاه يرى فيه البعض الكثير من الانعكاسات التى ساهمت فى ايجاد الشخصية المتكاملة لعلم الاجتماع القانونى[٢] •

– ٢ –

هذه الايضاحات التى حاولنا أن نعرض لها فى ايجاز لم يكن الهدف منها على أى الأحوال ابراز التغايرات والاختلافات بقدر ما هو ابراز التشابك والعلاقات الوثيقة •

---

(١) Aron, R. La Sociologie Allemande Contomporaire.
Translated from the second Edition. (1950) by Mary and Thomas Bottomore as German Sociology. Glcncoe III. 1957

(٢) ولو أن مجال هذه الدراسة الحالية يبتعد عن نطاق الدراسات القانونية والقانونية الاجتماعية فى الولايات المتحدة الأمريكية كما أوضحنا ذلك من قبل ، الا أن ثمة بين فقهاء القانون هناك العديد من الأمثلة التى توضح ما نريد قوله بهذا الصدد . فالمعروف على سبيل المثال أن القاضى أوليفر ويندل هولمز Holmes قد هجر المدرسة التحليلية لينضم الى المدرسة التاريخية التى هجرها بدورها ليصبح واحدا من اقوى ركائز المدرسة الاجتماعية .

كما أن روسكوباوند Pound الذى يعتبره الكثيرون امام علماء الاجتماع القانونى فى أمريكا قد بدأ حياته وسط تقاليد المدرسة التحليلية ، ولكنه مثل هولمز هجرها الى المدرسة التاريخية ثم بعدها الى المدرسة الفلسفية لينتهى به المطاف فى المدرسة الاجتماعية ليصبح عميد الفقه الاجتماعى كما يقولون .

والحقيقة أن هناك كما يقولون أكثر من صلة نسب قوية تربط بين مذهب التطور التاريخى والفقه التاريخى والفقه الاجتماعى يسهل تتبعها واستقصاء بداياتها الأولى فى كتابات اهرنج •

فبالنظر الى تلك الخصائص التى يمكن القول بأن البدايات المبكرة للقرن الماضى قد تميز بها وبخاصة من حيث الثقة المتناهية فى النفس والأخذ بالنظرة التأملية الكونية ، نجد ان المذهب التاريخى فى الفقه القانونى والذى تزعمه سافينى قد أخذ يفتح الطريق أمام البحث عن الحقائق والمبادىء القانونية ، اعتمادا على الملاحظات الامبريقية • أو بتعبير آخر أمام البحوث القانونية الاجتماعية الوصفية Sociodescriptive بدلا من تلك الاهتمامات التقليدية لفقهاء المدرسة الوضعية التحليلية المنطقية Logico-Analytical Positivism التى ركزت فى نظرتها الى القانون على أنه شىء لا يتغير ، ومن ثم لم يعط أنصار هذا الاتجاه تطوره التاريخى أى اهتمام •

والحقيقة انه فى هذه العلاقة المتشعبة يمكن أن نضع أيدينا على بعض الاشارات التى قد يكون لها دلالتها فيما يتعلق بفكر اهرنج ومذهبه القانونى •

وتتعلق أولى هذه الاشارات بتلك التأثيرات التى أصبح الفقه التاريخى موضوعا لها من قبل العلوم الاجتماعية النامية آنذاك والتى سعت الى دراسة القانون فى ظل السياق الاجتماعى الذى يوجد فيه ، وهو ما ترتب عليه ظهور المدرسة الاجتماعية فى الفقه القانونى • وكان ذلك بمثابة نقطة تحول خطيرة كان لها آثارها التى سوف نتكلم عنها فيما بعد •

أما الاشارة الثانية فقد عكستها العقود الأولى من ظهور هذه المدرسة الاجتماعية • ففى هذه الآونة حاول علماء المدرسة استكشاف طبيعة العلوم الاجتماعية بغرض الوقوف على مدى اعتبار هذه العلوم علوما حقيقية ، كما شغلتهم فى الوقت نفسه طبيعة الصلات التى تصوروا أنها تقوم بين القانون والعلوم الاجتماعية الأخرى مثل علم الاجتماع والانثربولوجيا •

ولقد كان من الطبيعى أن يؤدى بهم هذا كله الى النظر فى امكانية تطبيق النموذج النيوتونى Newtonion فى العلم الطبيعى على هذه العلوم الاجتماعية ، وهى الجهود التى تبلورت على أى الأحوال فى تلك المحاولات لاقامة

نظرية اجتماعية عامة تأخذ فى اعتبارها طبيعة الجوانب المتعددة للحقيقة الاجتماعية ذاتها ٠

ثم نجد بعد ذلك تلك الاشارة الثالثة التى اعتبرت حجر الزاوية فى مذهب أهرنج وأقصد بها ادراكه الواعى للدور الذى يقوم به القانون فى تنظيم المجتمع ، ودور الارادة العاقلة فى تكوين مادة هذا القانون وتطوره ٠

وهنا يصبح من الضرورى أن نسترجع بداية تلك المراحل الفكرية والعملية التى مر بها أهرنج لنرى الكيفية التى ترابطت بها أفكاره لتشكل الأطر النظرية التى صاغ فيها أفكار ٠

وليس من شك فى أن الفترة التى قضاها رودلف فون أهرنج فى تدريس القانون الرومانى Roman Law بجامعة جيسن Giessen من عام ١٨٥٢ الى عام ١٨٦٨ ، ثم فى جوتنجن Göttingen منذ عام ١٨٧٢ ثم بعد ذلك متنقلا فى أربع جامعات أخرى لفترات ومدد أخرى أقصر من الفترات السابقة ، كانت بمثابة الخلفية التى انطلقت منها أفكاره ومبادؤه القانونية كافة٠ فعلى مدى هذه السنوات أتيحت الفرصة كاملة لاهرنج كى يدرس ويعالج القانون الرومانى معالجة مستفيضة وعميقة فى آن واحد ، وأن يرى مختلف التغيرات التى طرأت عليه ويلاحظ مختلف القوى التى أثرت فيه وأحدثت هذه التغيرات ٠

والواقع أننا اذا اعتبرنا هذه الأبعاد أمكن التوصل الى المبدأين الرئيسيين اللذين أسهم بهما اهرنج فى اثراء الفكر القانونى ٠ فقد كان اهرنج — وهذا من ناحية — حريصا كل الحرص أثناء معالجته ودراسته للقانون الرومانى ، على ربط التغيرات التى طرأت على هذا القانون بمختلف المظاهر والمراحل التى تطور فيها المجتمع ككل ٠ كما كان — وهذا من الناحية الثانية — مدركا تماما لتلك الحقيقة الأساسية التى عبر عنها فى اعتقاده بأن نمو القانون وتطوره انما هو دائما نتاج أو حصيلة لذلك الصراع الذى ينشب بين الأفراد والجماعات من أجل تحقيق مصالحهم ومطالبهم ، وهو صراع تحدده أنماط التفاعل وطبيعة القوى ذاتها التى تحرك هذه المطالب والاحتياجات والمصالح ، والتى تدفع بها الى السطح ٠

اذن فكأن هناك هذا الصراع والكفاح من ناحية ، وتلك المطالب والمصالح من الناحية الثانية ٠ وحتى لا ينصب الذهن على تلك المصالح الفردية الضيقة ،

وبالتالى مظاهر الصراع الضيقة والمحدودة بحدود الأفراد وامكاناتهم المادية فحسب ، فاننا نجد اهرنج يسارع الى توضيح قضيته الرئيسية الثانية وهى أن هذه العملية برمتها ، انما تتم فى داخل السياق الاجتماعى ، وفى قلب الحياة الاجتماعية • ومن هنا فان تطور القانون انما يكون مرتبطا فى آخر الأمر بنسيج هذه الحياة الاجتماعية ذاتها وبطابعها ، أى طابع المجتمع ونسيجه ككل بمعنى أدق •

هذه النتيجة التى ذكرناها توا هى النتيجة التى انتهى اليها اهرنج وسعى الى ابرازها فى أعظم مؤلفاته وأكثرها اثارة وهو المؤلف الذى نشر فى أربعة أجزاء فى الفترة من عام ١٨٥٢ الى ١٨٦٥ باسم « روح القانون الرومانى » Geist des Römischen Rechts (The Spirit of the Roman Law) حيث ركز بصفة أساسية على توضيح العلاقة الوثيقة بين القانون والتغير الاجتماعى • وان كان كتابه المعنون «الغاية فى القانون» Der Zweck in Recht، والذى نشره فى جزأين فى الفترة ما بين عامى ١٨٧٧و١٨٨٣ هو الكتاب الذى يعتبر من وجهة نظر الكثيرين أشد كتبه تأثيرا فى فكر القرن العشرين القانونى ، خاصة بعد ما تمت ترجمته الى اللغــة الانجليزية فى عام ١٩٢٤ تحت عنوان « القانون كوســيلة لغاية » Law as a means to an end وهو عنــوان لا يختلف كثيرا لوجه الغــرابة عن تعريفه الذى يسوقه للقانون حيث عرف القانون بأنه وسيلة الى غاية أو هدف محدد[1] • أما هذه الغاية أو هذا الهدف فهو ما يسعى المشرع الى تحقيقه •

وفى هذا الكتاب الأخير نجح اهرنج فى بلورة مذهبه الخاص به ، والذى أكد فيه ، أولا ، على أن القانون هو ظاهرة اجتماعية • وثانيا ، ان هذا القانون باعتباره ظاهرة اجتماعية فانه يكون بالضرورة وسيلة الى تحقيق غاية أو هدف • وثالثا ، أن هذه الغاية أو الهدف ، وان اعتبرت المصلحة الشخصية والفردية ، الا أنها تتجاوز نطاق هذه المصلحة المحدودة الى الحفاظ على مصالح المجموع • أو بتعبير أدق المصالح المجتمعية • ورابعا ، انه لما كانت هذ المصالح ذاتها هى مصالح متغيرة بفعل القوى والمؤثرات المختلفة فينبغى أن يكون القانون نفسه متغيرا كذلك بما يتواءم مع هذه التغيرات ، ان لم يكن يعمل من ورائها كسبب أصيل لها •

---

(١) Podgórecki, A; Op. Cit. p. 14.

ان ما تقصد اليه نظرية اهرنج هو ببساطة ان القانون انما يستهدف اذن تحقيق تلك الظروف الأساسية الملائمة للحياة الاجتماعية ٠

ولكن بالرغم من كل البساطة التى يتضمنها هذا القصد ، فان صياغته لوجهة نظره جاءت منطوية على كثير من الصعوبات التى بدت فى كثير من الأحيان متداخلة ومتصادمة ، مما جعلها تبدو أشبه ما تكون بالمسألة الدائرية التى يصعب العثور فيها على نقطة بداية حقيقية ٠

وليس من شك فى أن قناعة اهرنج الأولى تتمثل فى ضرورة النظام القانونى لأجل الحفاظ على هذه الحياة الاجتماعية ٠ ولكن دون هذا تقف تلك الاحتياجات الفعلية والمصالح المختلفة التى يقوم القانون لأجل حمايتها وصيانتها ، ولكنها فى الوقت نفسه تؤثر فى هذا القانون وتستهدفه ٠ بل وكثيرا ما تحاول اخضاعه لسطوتها وقد يتعدى الأمر كل هذا الى حد تهديد الوجود القانونى ذاته ٠

ومن خلال هذه الوضعية يذهب اهرنج الى أن الانسان لابد وأن يجد نفسه فى موقف صراعى حقيقى يحتم عليه اعتبار النقيضين فى آن واحد معا : الكفاح والصراع لأجل تحقيق غاياته ، وفى الوقت نفسه الرغبة فى انهاء هذا الصراع ، أو على الأقل التخفيف من حدته وآثاره ٠ ولا يكون أمامه أى سبيل لهذا الا عن طريق اقامة القانون والامتثال لما تمليه قواعده من أحكام وأصول فالقانون على ما يذهب أهرنج هو الوسيلة الفعالة للتقليل من هذه الصراعات والمصادمات واختزالها أو الوصول بها الى أدنى حد ممكن أى الى الحد الذى لا تصبح معه الحياة الاجتماعية عرضة للضياع ، ولا النظام الاجتماعى عرضة للخلل والانهيار ٠

ويرى اهرنج ان المشكلة الأساسية انما تتمثل مع ذلك فى الأدوات أو الوسائل طالما أن ثمة اتفاق على الغايات ٠ أقصد الأدوات التى يمكن للانسان بواسطتها تنظيم مصلحته وتحقيق الانسجام والتوازن بين المصالح المتعددة ٠

ويجيب اهرنج على هذا الموقف بأن الانسان ليس أمامه فى الواقع سوى القانون نفسه ، وما يمتلكه من أساليب القوة والقهر لتكون سبيله الى هذه الغاية ٠

بيد أن هذه الاجابة تثير فى ذاتها أخطر المشكلات النوعية التى كان من

المتعين عليه أن يضعها فى اعتباره وهو يعيد صياغة نظريته • وأول هذه المشكلات تتعلق بالواقع الاجتماعى ذاته الذى يراد تنظيمه ، أعنى تلك المطالب والمصالح والاحتياجات المراد تنظيمها وتنسيقها وسواء أكانت فردية أو اجتماعية • بينما تتعلق المشكلة الثانية بأدوات هذا التنظيم أى القانون نفسه من ناحية ، ووسائله وأدواته والقيم التى ينطوى عليها من الناحية الثانية • على حين تظهر المشكلة الثالثة بصدد أولئك الذين يحق لهم امتلاك القوى المنظمة واستخدام هذه القوة ، أعنى القوة ذاتها التى توجد القانون وتخلقه وبالتالى يكون لها سواء بطريق مباشر أو غير مباشر حق ممارسته وتطبيقه • وأخيرا ماذا عساه يحدث اذا ما تعارضت هذه القيم الذى تدعو هذه القوة الى تبنيها ، والمصالح الأساسية للمجتمع ؟ أو على الأقل اذا ما تناقضت أو تصارعت ، من الناحية الأخرى مع بعض المصالح والاهتمامات الحقيقية لبعض القوى أو الجماعات المؤثرة وذات النفوذ فى المجتمع ؟

— ٣ —

ولقد قيل دائما ان مثل هذه المشكلات تتعلق أساسا بمشكلة القبول الاجتماعى للقانون ، وانه يمكن من ثم حلها اذا توافر هذا القبول •

ولكن اهرنج لم يكن ينظر للمسألة على مثل هذا النحو الزائد من التبسيط وذلك لعدة أسباب هى :

أولا : ان مدخله الاجتماعى ورؤيته للقانون على أنه ظاهرة اجتماعية كانا لا يسمحان له بأن يتصور أو يتخيل امكانية حدوث مثل هذا القبول كأمر واقعى وحقيقى •

وثانياً : لأنه كان يدرك بوضوح كاف طبيعة الصراعات بين المصالح المختلفة فى المجتمع وكذا حقيقة ما تنطوى عليه النفس البشرية من أطماع وجشع وميول عدوانية ، وكله جعله يعتقد أن مسألة القبول بالمعنى الميتافيزيقى أو الاصطلاحى مسألة صعبة التحقيق ان لم تكن أشبه بالخرافة •

وثالثاً : لأنه كان يدرك بوضوح كاف أيضاً ان مختلف القيم التى ينطوى القانون — أى قانون — عليها انما تظل باقية وقائمة الى أن تصطدم بها متطلبات النمو والتطور فيقود ذلك الى ظهور قيم جديدة ، تعكس فى الأغلب مصالح الطبقات المسيطرة اقتصاديا واجتماعيا •

وصحيح أن أهرنج لم يعلن بمثل هذا القدر من الصراحة عن اعتقاده بأن هذه القيم الجديدة تعكس بالضرورة مصالح الطبقات المسيطرة ، ولكن سخريته التى يسهل ملاحظاتها فى سطوره وبين ثنايا صفحات مؤلفاته من مفهوم الفقه التقليدى ، وقناعته بأن هذا المفهوم سوف ينتهى حتما بفقهاء القانون الى الصياغات القانونية الآلية والجامدة ، وهذه خطورة لا تعدلها خطورة أخرى لأن ذلك سوف يبعدهم بالقطع عن تقديرهم للقانون الحى Living Law ، تكون كلها أمور لا معنى لها ما لم نقم بالربط بينها جميعها ، واستكشاف ما قد يكون متوازيا أو مختفيا وراءها أو فى باطنها من دلالات ومضامين .

والحقيقة أن هناك أمرين ينبغى الالتفات اليهما فى مذهب الغاية الاجتماعية . أما الأول فهو خاص بتأكيد اهرنج على أن القانون هو مجموعة المعايير أو القواعد التى تستعين بها الدولة فى ممارسة سلطتها وسيادتها . وهذه ناحية تثير كافة المشكلات التى يتضمنها التساؤل عن مكان القانون بالنسبة الى الدولة . على حين يتعلق الأمر الثانى بتلك الحالات التى قد تتعارض فيها المصالح وتتصادم .

وقد يرى البعض ان طرحنا لهذين الأمرين هو من التبسيط لدرجة الاخلال بهما . ومع أننا لا نسعى بالتأكيد الى تقريظ اهرنج ، فان ما يبدو لى هو أنه كان لديه اتجاهان واضحان حيال هذه المشكلات .

فباعتباره واحدا من رجال القانون فقد كان يدرك تماما حقيقة أن القانون مشدود أبدا بغاية واعية ، وأنه يخضع باستمرار للدولة التى يوجد فيها ، وينتهى بذلك الى ان كل قانون انما يخضع فى الواقع لسلطان الدولة القاهر .

ولكن هنا بالضبط يظهر اتجاهه الثانى باعتباره أحد أقطاب المدرسة الاجتماعية فى الدراسة القانونية . أقصد أنه لم يستطع أن يلغى من حسابه تماما لا طابع ولا شكل تلك الصلات التى تقوم بالقطع بين القانون وبين الأوضاع والظروف الاجتماعية .

وحتى اذا نحن نحينا جانبا تلك الرؤية التقليدية التى ساقها أوستن والتى عكست الكثير من ملامح الطرح النظرى والأكاديمى لماهية القانون ومصدره ، وهو ما لا يمكن فصله عن معظم الأفكار والآراء التى قدمها أنصار نظرية القانون البحته، وبخاصة أولئك الذين تأثروا بالمؤلفات الأولى لهانزكيلسين Kelsen والتى

زخرت بالقضايا المتعلقة بطبيعة التفسير التشريعى والعوامل التى تتدخل فى هذا التفسير ، وكله مما يقود فى النهاية الى تأكيد السلطة الكاملة التى أعطاها هؤلاء المفكرين للحاكم الذى لا يمكن أن يخضع لسلطة أعلى ، فمن الواضح أن الخطأ الذى وقع فيه هؤلاء ، والذى اتضح لاهرنج بجلاء ، هو أنهم أغفلوا تماما عنصر الاتساق بين القانون والأوضاع والظروف الاجتماعية • حتى وعلى الرغم من حقيقة أن القانون قد يستند الى عوامل القوة والقهر • وهذا ما نجح أهرنج فى ادراكه ورؤيته بوضوح كافيين •

لقد أشار ديسى Dicey فى مؤلفه الكلاسيكى الشهير المعنون « القانون والرأى العام فى انجلترا خلال القرن التاسع عشر »[1] ، وهو المؤلف الذى درس فيه تأثير الرأى العام المتضمن فى المذاهب السياسية والاجتماعية على التشريع ، الى واحدة بالذات من الحقائق التى تبدو على قدر كبير من الأهمية • ففى هذا المؤلف عارض ديسى المذهب القائل بأن نمو القانون وتطوره يعتمدان على الرأى • وبدلا من ذلك فقد قرر ان الناس لا تشرع وفقا لرأيهم عما هو قانون (طيب) ، وانما فى ضوء مصالحهم وأهدافهم وغاياتهم • والشىء ذاته بالنسبة الى الطبقات والمجتمعات والدول • ومن ثم يعبر التشريع دائما عن المنافع والمصالح الذاتية للأفراد والطبقات التى تكون بيدها تقاليد الأمور •

ومع أنه يمكن القول بأن هناك ما قد يوصف بأنه شبه توافق فى الرؤية بين ما قرره ديسى فى هذا المؤلف الكلاسيكى وما ذهب اليه اهرنج ، الا أن مزيدا من التحليل سوف يكشف لنا عن موقف متميز لدى الأخير •

فمن ناحية كان اهرنج يدرك تماما ان القانون وان كان كثيرا ما يعبر عن القيم التى تعكس مصالح الطبقات المسيطرة ، الا أنه كان يدرك فى الوقت نفسه أن هذه القيم ، بل والمسألة الثقافية كلها لا تعدو أن تكون أمرا نسبيا فى الزمان والمكان بمعنى أن ماهيتها وجوهرها أمور تتغير فى الزمان والمكان •

اضافة الى ذلك فقد كان يدرك — وهذا من الناحية الثانية — ان الانسان نفسه هو القوة الحقيقية التى تقيم هذه القيم وتنشئوها ، وأنه هو نفسه (أى الانسان) هو الذى يتدخل بالارادة والفعل والتأثير فيصنع كل أشكال العلاقات التى يتم بواسطتها ، ومن خلالها ، صنع التاريخ • وتلك فى الواقع

---

(1) V. Dicey, Lectures on the Relations between Law and Public Opinion in England During the Nineteenth Century. Macmillan. 1905. pp. 5 - 42.

هى النقطة المحـورية فى نظـرية أهرنج • أقصـد اصراره على أن التطـور الاجتماعى ، ومن باب أولى ، التطور القانونى ، لا يمكن أن يتم بعيدا عن ارادة البشر الواعية ، وعن ادراكهم المحدد لطبيعة ما يريدونه وما يسعون اليه من غايات • وهذه المسـألة لا يمكن أن تتم بشـكل عفوى أو تلقائى ، أو أن تكون نتيجة لدفعة ذاتية تسلم قوتها من حلقة الى حلقة ، وانما الأمر برمته يستدعى الكثير من النضال والكفاح • هكذا كان تاريخ الانسـان كله الذى لا يعدو أن يكون هو هو تاريخ القانون ، طالما أن المشكلة الجوهرية التى طالما وجد الانسان نفسه حيالها فى كل عصر وفى كل مكان ، قد تمثلت دائما فى الكيفية التى يواجه بها المحيطات من حوله ، وفى الكيفية التى يستطيع بها أن يوفر لنفسه أسباب الحياة الاجتماعية الطيبة • وما كانت هذه الحياة الاجتماعية الا من صنع البشر ومن فعلهم •

وعلى ضوء هذه المسيرة فقد قرر اهرنج ان الكفاح قد ظل مستمرا ودائبا بين أصحاب الحقوق وبين الذين ينكرون هذه الحقوق أو يحاولون السطو عليها واستغلالها لمصلحتهم ولنفعهم الذاتى • ولقد كان هذا الأمر يستوعى باستمرار أيضـا ادخال المزيد من التعديلات الجوهرية فى العلاقات القانونية وفى الادر والنظم القانونية التى تشكل هذه العلاقات •

— ٤ —

ان صورة القانون المنظم للحياة الاجتماعية التى رسمها رودلف فون اهرنج من خلال رؤيته للارادة الانسانية ، باعتبارها ارادة واعية ومهيمنة على تكوين وتطوير القواعد القانونية تشريعية كانت أو عرفيه ، قد أثارت الكثير من مظاهر الجدل حول ، أولا ، تلك الارادة الانسـانية ذاتها والتقدير الزائد الذى خلعه عليها • وثانيا ، فكرة المصـلحة interest التى ذهب اهرنج الى أن القانون انما يسعى أساسا الى الحفاظ عليها والى حمايتها وصـيانتها • ولقد ضـاعف من حدة هذا الجدل أنه قائم برمته وسط اعتراف اهرنج نفسه وتسليمه بأن القيم التى قد ينطوى عليها القانون فى أى مجتمع من المجتمعات وفى أى وقت من الاوقات انما هى أمور نسـبية ، وبالتالى فان تقدير المشرع نفسـه لهذه القيم ـــ وهو فى الوقت نفسه عنصر أساسى فى الصراع بين المجتمعات من أجل

تحقيق الغـايات ـ لابد وأن يكون بدوره تقديرا نسـبيا ومتغيرا فى الزمان والمكان •

وقد يكون من الميسور أن نبدأ بالنقطة الأولى على الأقل بسبب وضوحها النسبى • وسنحاول أن نأخذ مثالا يكشف عما نقصد اليه ، وهو مثال يختص بالمدرسة التاريخية أو المذهب التاريخى على وجه التحديد •

فبالرغـم من التسـليم العام بفضل هذا الاتجاه فى توجيه الأنظار الى حقيقة أن القانون والنظم القانونية دائمة التغير ، فان المعروف أن هذا لم يحل دون أن تقف موقفا معاديا تماما للتشريع وللتقنين القانونى بوجه عام بمعنى أنها أغفلت الدور الفعـال الذى يمكن أن يقوم به المشرع فى تطوير القانون ، مكتفية بتقـريرها بأن دور الارادة لابد وأن يقتصر على تسـجيل القـواعد القانونية التى تكونت بالفعل وايضاحها •

ولكن اهرنج ، أو المدرسة الاجتماعية بعامة من الناحية الثانية ، وقفت على الطرف المقابل لهذا الاتجاه السابق ، وكان ذلك عندما أرجع كل تغير فى النظم القانونية الى فعل الارادة الواعية ، بما يتوافق والظروف الاجتماعية المتغيرة ، ووفقا أيضا لما يحقق ما للأفراد والجماعات من مصالح وغايات •

واذا كان البعض قد عاب على اهرنج والمدرسـة الاجتمـاعية اسرافهم فى القطع بأن الارادة الانسـانية هى العامل الحاسـم فى التطوير القانونى ، فان هذا العيب هو بالضـبط ما اندفعت اليه المدرسـة التاريخية وان يكن من الناحية الأخرى ، وذلك عندما اتجهت الى تجاهل فعل الارادة العاقلة فى خلق القانون وتطويره تجاهلا تاما • ذلك على الرغم من أن عامل الارادة هو الذى يقود دائما نضال الانسان وكفاحه سعيا الى غاياته وأهدافه •

والواقع اننا لو سلمنا بصحة ذلك كله ، فيترتب عليه ضرورة أن ننظر الى ما قرره السير هنرى مين Maine بغير قليل من الحرص والتشكك عندما ذهب الى أن أهرنج كثيرا ما يغلق عينيه عما أطلق عليه النسبية الاجتماعية ، وأن هذا قد أدى به الى تجـاهل تاريخ القانون كله ، وكذلك الواقع الحى الذى توجد فيه القوانين ، وذلك لسبب بسيط هو أن فكرة النسـبية الاجتماعية الثقافية كانت ماثلة باستمرار فى ذهن إهرنج سواء فيما يتعلق بالقيم أو الثقافة ككل • وحتى بالنسبة الى تلك القوة القاهرة التى خلعها على الدولة التى يناط بها مسئولية

حماية المصالح الاجتماعية ورعايتها فان هذه القوة ذاتها كان اهرنج يدرك تماما أنها قوة متغيرة مثلما المصالح التى تقوم على حمايتها والمصالح التى قد تكون قائمة وراءها •

ولا يعنى هذا القول أى تعاطف مقصود مع اهرنج ، ولكنه منطق نظريته الذى ينبع من مسلمته الرئيسية التى أكد فيها على ضرورة أن تتم دراسة القانون فى ظل المضمون الاجتماعى • طالما أن هذا المضمون ـ أو الواقع بتعبير آخر ـ هو الذى يراد تنظيمه والتنسيق بين عناصره ومكوناته المادية وغير المادية وكلها أمور لا يمكن أن توصف بأنها ثابتة أو بأنها غير متغيرة فى الزمان والمكان •

ولكننا نصطدم هنا بالمشكلة الثانية التى قلنا أن الجدل يدور من حولها ونعنى بها عناصر هذا الواقع ومكوناته ، أو تلك المصالح والاهتمامات يسعى القانون الى التنسيق بينها وتنظيمها •

وربما كان التساؤل المنطقى الذى ينبغى أن نتساءله هنا هو : ما المقصود بفكرة المصلحة هذه ؟ ثم مصلحة من أيضاً ؟ أهى مصلحة الأفراد أم مصلحة الجماعات أم مصلحة المجتمع ككل ؟ وأخيرا ماذا عساه يحدث اذا ما تصادمت هذه المصالح بعضها والبعض ؟

وان كان البعض قد حاول أن يقيم نوعا من التفرقة بين المصلحة interest والحق right وذلك على اعتبار أن ليس كل مصلحة يمكن أن تعتبر حقا ، خاصة اذا ما ارتبط هذا (الحق) بتصور (الحق الطبيعى) ، وهذه جميعها مسائل ذات طبيعة جدلية عالية ، فان ما يعنينا هنا هو أن فكرة المصلحة قد برزت عند جيرمى بنثام كما أشرنا الى ذلك من قبل ، وانها تمثل ركيزة أساسية فى نظرية اهرنج باعتبارها أحد العناصر الهامة فى الحياة القانونية خاصة وأن اهرنج قد طابق بين المصلحة وبين الحق واعتبر من ثم كل حق بمثابة مصلحة لابد وأن يقوم القانون على حمايتها وصيانتها •

وان كانت المشكلة تبقى متمثلة فى نوعية هذا الحق أو تلك المصلحة ما اذا كانت فردية كما تساءلنا أو اجتماعية •

الحقيقة أن اهرنج تمكن ببراعته الفكرية من أن يقفز من المصلحة الفردية الى المصلحة الاجتماعية وذلك فى داخل اطار من الأولويات التى قال بأن المشرع

قد يراها جديرة بالاعتبار ومن ثم يسبغ عليها الحماية القانونية • وعلى اعتبار ان المصـــلحة الفردية هى أيضا بوجه من الوجوه مصـــلحة اجتماعية كذلك ، أو على الأقل مما يمكن أن يؤثر فى المصلحة الاجتماعية • حتى وان لم نســـلم تماما بأن مصـــلحة المجتمع هى فى آخر الأمر مجموع مصـــالح الأفراد ، فقد تكون المصلحة الاجتماعية العامة ، على غير اتســـاق مع بعض هذه المصـــالح الفردية المحدودة والضيقة •

وعلى أى الأحوال فقد كان اهرنج واضحا فى تقريره ان الغاية النظرية للنظام القانونى هى محاولة التوفيق بين المصالح المتصارعة والمتعارضـــة • أما اذا حدث واستحالت محاولة التوفيق هذه لسبب من الأسباب فلابد وأن يلجأ المشرع الى تغليب مصلحة على أخرى حماية لما يعتقد أنه أجدر بالحماية لفائدة الخير الاجتماعى العام •

ما الذى يعنيه هذا الموقف الذى ينتهى اليه اهرنج ؟ الواقع أن فى هذه الحالة بالذات لا نجد لمثل هذا الموقف سوى تفسير واحد هو اسباغ نوع من التقويم على المصالح المتعارضة والمتصارعة[1] • ومع أن هذا قد يصدم البعض فان الأمر ينبغى ألا يؤخذ بمثل هذا القدر من التسرع الذى قد يؤدى الى سوء الفهم ، ذلك أن القانون لابد وأن نعترف بأنه يتضمن فى جوهره نوعا من التقييم الحقيقى ، أو الشكلى لهذه المصالح ، وتلك فى الواقع هى مشكلة المشرع فى كل عصر من العصور لارتباط القضـــية برمتها بالســـلطة التى تقف وراء القانون ومختلف القوى التى تقوم على مساندته •

وبتعبير آخر ارتباط هذا التقييم ، ولا أريد أن أقول خضوعه ، للعوامل السياسية ولمنطق الســـلطات الحاكمة ، أو على الأقل القوى المؤثرة التى بين يديها مقاليد الأمور كما قلنا ، والتى تتدخل فى حكم المشرع وتقويمه •

ولكن اهرنج لا ينتهى الى أن يترك مصائر الناس وحقوقهم (مصالحهم) هكذا نهبا للأهواء والأغراض • وعلى ذلك فانه محق فى الواقع عندما يقرر انه اذا ما تصادمت المصالح فلابد أن تفسح المصلحة الفردية الطريق أمام مصالح المجتمع • ان الغرض من القانون هو حماية هذا الحق وتلك هى بالدرجة الأولى

---

(1) Heck, Phillipp.; The Jurisprudence of interests p. 31.

هى وظيفة المشرع ومهمته ، فاذا فشل المشرع فى ايجاد القاعدة التى تحقق هذه الغاية فواحدة من اثنتين فاما أن تكون القاعدة القانونية غير متوافقة مع شعور الأمة العام ومتجاوبة مع مصالحها ، واما أن تكون القاعدة قد وقعت بطريق التقويم الخطأ للمصالح والحقوق الواجب حمايتها • ولكن النتيجة واحدة على أى الأحوال حيث لابد وأن تعلو ارادة المجتمع ومصلحته على ارادة المشرع ، حتى وان اصطدمت الارادة الأولى بكل قوى القهر التى تساند الارادة الثانية • ولعل فى ذلك بالذات الدرس الكبير الذى تلقنه نظـرية رودلف فون اهرنج ، وهى أن طريق الانسان وطريق التقدم جدير بكل كفاح ونضال •

الفصـــل السادس

• الأعمـــال الرئيسية • اهرنج JHERING.

— «The Spirit of the Roman Law».. Geist des römischen Rects auf den Verschiedenen Stufen Seine Entwicklung. 4 Vol. (1852 - 65)

— «Law as a Means to an end» (Der Zweck im Recht, 2 Vol. (1877 - 83) Trans. 1924.

• قراءات مقترحة •

— Petrazycki. L.; Essays in Philosophy of Law; Theory of Law and Morals Vol. II. 1909.

— Podgòrecki, A.; Law and Society. International Library of Sociology. Routledge & Kegen Paul. London. 1974.

— Sinzheimer, H.; The task of the Sociology of Law. 1935.

الفصل السابع

كارل ماركس MARX, KARL (١٨١٨/١٨٨٣)
التصور الماركسى للدولة والقانون

ما أن يبدأ الحديث عن كارل ماركس Marx وعن التراث الفكرى الذى خلفه سواء ما ارتبط منه بالمعرفة السسيولوجية فى عمومها ، أو ما كان أكثر التصاقا بالدائرة الأضيق وأقصد بها دائرة القانون والدولة والنظام الاجتماعى ، أو حتى موقفه من الجريمة والانحراف ، حتى يضحى للحديث بأكمله مذاقا خاصا قل أن يستشعره الانسان لدى أى من المفكرين والعلماء والفلاسفة حتى من بين أولئك الكبار الذين ارتبط عطاؤهم بفترات التحول الكبرى فى تاريخ الحضارة الغربية .

والواقع أن هذه النقطة بالذات تعتبر احدى النقاط الهامة التى يجب اعتبارها عن دراسة كارل ماركس . فالبعض يرى أن هذا المذاق أو (الطعم) الخاص الذى تنفرد به كتاباته انما يرجع بالدرجة الأولى الى التنوع الهائل الذى تتسم به . فقد كتب ماركس فى الفلسفة وفى علم النفس والاجتماع ، كما كتب فى التاريخ وفى الفن والثقافة ، علاوة على موقفه الخاص من الاقتصاد والقانون وفلسفة التاريخ والاديان .

ولا جدال فى أن هذا كله يعتبر صحيحا فى جملته ، فهذه ليست مسألة خلافية بين جماهير الباحثين ، ولكن الخلاف الرئيسى يقوم مع ذلك حول ما يمكن أن يسفر عنه مثل هذا الكم الهائل المتراكم والمتشعب من أحكام موضوعية تساعد على الوصول الى التقدير السليم لهذا التراث ، خاصة وأن هناك جانبا ضخما مما يشتمل عليه انما يرجع أساسا ـ خاصة اذا نظرنا الى الأعمال الماركسية ككل ـ الى تلك الكتابات التى ألفها فردريك انجلر Engles بعد وفاة صديقه ماركس ، ولكنها أصبحت ممتزجة تماما فيما أصبح يعرف بكلية أو جماع الفكر الماركسى الذى عرفته الأجيال المتلاحقة ، وامتد كأنضج ما يكون منذ منتصف الأربعينات والى منتصف التسعينات من القرن الماضى .

وليس من شك فى أن وضعية مثل هذه تجعل من العسير على الباحث المنصف أن يتحلى بالدقة والموضوعية المرغوبتين .

ومع ذلك فقد أوجدت هذه الوضعية ذاتها اشـكالية ثانية ولكن من نوع آخر • فمع اقتراب القرن التاسـع عشر من نهاياته ، لم يعد بمقدور أحد أن يبقى متمسكا بالاعتقاد القائل بأن ماركس ليس سوى أحد الدعاة أو المهيجين البروليتاريين الذين ينادون بثورة الطبقة العاملة • ذلك أن تزايد عدد الأحزاب والتكوينات والتنظيمات السياسية التى عرفته كنموذج أو كملهم أو نبى لها من ناحية ، وخطورة التأثيرات التى بدأت تمارسها بحوثه وكتاباته الاقتصـادية على وجه الخصـوص من ناحية ثانية ، جعلاه (أى كارل ماركس) يمثل قوة لا يستهان بها • ولكن ينبغى أن توضـع فى اطار علاقة أو أخرى مع مختلف التقاليد الرئيسية المهيمنة على الفكر الأوربى • فقد سعت الماركسية بكل أصرار الى الكشف عن انعكاسات الصراعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ونجحت الى حد بعيد فى تحديد طبيعة العناصر التى ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار عند أية محاولة لصـدور الفكر أو النزوع الى العمل ، ومؤكدة بذلك حقيقة الصـفات النوعية لهذه العناصر الاجتماعية فى ضوء ما تكشـف عنه مكونات الوجود الاجتماعى والشعور الواعى بهذه المكونات وهذا الوجود •

والحقيقة أنه ما كاد ينتهى القرن حتى وجـد البعض من الاقتصـاديين والمفكرين الاجتمـاعيين من بين الذين عرفوا بمواقفهم وتوجهاتهم الفكـرية البرجوازية أنفسهم ، مضطرين الى الدخول فى علاقات لا مفر منها مع الكثير مما انطوت عليه الماركسية من آراء وأفكار وهو وضع ولئن كان يعكس بوجه عام مدى النفوذ الذى أصبح يتمتع به المذهب الماركسى الا أنه يكشـف فى الوقت نفسه عن غير قليل من مظاهر الحيرة فيما يتعلق بمشكلة فهم هذا المذهب الماركسى نفسه • أعنى من حيث أن الماركسية هنا هى فلسفة حركة وثورة ، وانها اتخذت من الوجود والعقل والمعرفة موقفا جدليـا ، يقوم على الاتجاه المادى فى تفسير مقولات المعرفة • وينبنى على الرفض الصريح لأية تفاسـير أو أية استخلاصـات يظهر افتعـالها مما انطـوت عليه المذاهب الوضـعية أو البراجماتية أو النفعية ، ومثلها تلك المذاهب الترانسندانتالية المتعالية •

والواقع أنه بالدرجة ذاتها وقف ماركس وقفة مضـادة هاجم فيها كافة أشكال التفلسـف والجمود العقائدى dogmatism ، وكذا مختلف محاولات التوفيق والمساومة التى لجأت اليها بعض الفلسـفات (الكانطية على سـبيل

المثـال) التى حاولت أن تســاوق بين المادية Materialism وبين المثاليــة Idealism وسعت الى الجمع بينهما فى نســق فلسفى ، على الرغم من أنها تعود الى اتجاهات فلسفية متناقضة تختلف اختلافا بينا من حيث المصــادر والأصول[1] .

ولقد كان الأمر على هذا النحو أشبه بالموسى ذات الحدين two-razors-edge ان صــح التعبير . فعلى الرغم من أن الاتجــاه العام للفكــر الماركسى كان يعود دائما بالذات المدركة أو الواعية الى حدود الواقع الاجتماعى والى أرضية هذا الواقع الاجتماعى ، وذلك على اعتبار أن أية فلسفة أو فكر لا يمكن أن ينبت من فراغ ، وانما لابد له من (خلفية) أو أرضية واقعية هى التى انبتت بذوره ووجهته الوجهة الفلسفية أو الفكرية أو الايديولوجية المعينة فى ركاب مصالح بذاتها أو لخدمة طبقة أو طبقات بعينها ، أو لتأييد حركة أو حركات محددة ، فان الشىء المزعج هو أن الأمر بالنسبة الى الكثيرين لم يكن على مثل هذا القدر من الوضــوح ، وذلك الى درجة أنهم لم يكونوا يعرفون تمــاما أى جزء من المذهب الماركسى ذلك الذى يتمسكون به أو يتعاطفون معه بسبب تعدد جوانبه وتشعب أخاديده وثنياته . أقصد أن الكثيرين ، وحتى من بين صــفوة المثقفين (اذا ما صحت هذه التسمية أصلا) لم تتضح الرؤية أمامهم تماما ، ما اذا كان عليهم أن يتعاملوا مع كارل ماركس على المستوى المجرد ، باعتباره أحد المفكرين العلميين ، أم على المستوى البراجماتى والعملى باعتباره أحد النماذج النادرة التى اســتطاعت أن تثير بنجاح فريد واحدة من أخطر الحركات الســياسية وأبعدها تأثيرا .

أما بالنسبة الى ماركس نفسه فقد سره بالطبع كثيرا أن ينظر الى نفسه من هذين المستويين معا ، وأن يؤكد أن هذين المظهرين من مظاهر نشاطه هما مظهران غير قابلين للانفصال بالضرورة لأنهما وجهان لواقع وجودى واحد .

وانما ترجع خطورة ذلك الى أنه يعنى بالدرجة الأولى أنه ليس ثمة فصل اذن بين النظرية عند كارل ماركس وبين التطبيق ، فالنظرية فى اعتقاده انما تنمو وتتطور من خلال الفعل والعمل ، كما أن الفعل نفسه ــ بالتالى ــ ينمو من خلال

---

(1) Lenin, Selected Works, Vol. 1. Progrets Publishers. Moscow. 1967. P. 9.

الفكر والتنظير ، وذلك نتيجة لعلاقة جدلية لا تسمح بوجود أو قيام أى انفصام بين الجانبين .

أما الموضوعية التى يتظاهر بها العلم الاجتماعى البورجوازى ، فليس ـ من ذلك المنظور ـ الا ادعاء ينضح بالزيف والبطلان ، طالما أنها (الموضوعية) ترتبط بفكر أو بفلسفة لا تصدر أصلا عن الوجود التاريخى للمجتمع .

ونتيجة لكل هذا فقد كان طبيعيا أن يكيل كارل ماركس الاتهامات لأصحاب الاتجاهات والمدارس والمذاهب الفلسفية المختلفة بدءاً من دافيد هيوم Hume وحتى عمانويل كانط Kant وأوجيست كونت Comte . فكلها فى رأيه فلسفات أدانها ماركس ليس فقط بأنها مثالية ترتبط بشكل أو بآخر بالعقيدة والدين ، ولكنها تكشف عن أسلوب منافق مخجل حيث تعتنق فى السر تلك المادية التى تنكرها فى العلن[1] .

أما المشكلة الثانية التى أشرنا الى أنها تتعلق أيضا بفهم الماركسية فتتمثل فيما يمكن أن يكشف عنه الفحص الواعى والدراسة المتعمقة لبعض القضايا والمسلمات التى ساقها ماركس نفسه كمقدمات تؤدى بالضرورة الى نهايات ونتائج مقدرة ومحتومة ولا مفر من اعتراضها أو تجنب وقوعها .

وبالرغم من أن نظريته فى الدولة والقانون هى التى تقدم لنا أروع الشواهد على ذلك ، فاننا نكتفى هنا بالاشارة اشارة سريعة الى تلك النتائج التى انتهى اليها بعض الدارسين فيما يتعلق بطبيعة الصلة بين نظرية ماركس فى التاريخ (المادية التاريخية) والاشتراكية Socialism . فقد آمن ماركس ايمانا راسخا بحتمية التحول بطريقة لا مفر من وقوعها الى الاشتراكية التى اعتبرها النهاية المحتومة للتطور التاريخى . فذلك ما لم تؤيده الأحداث دائما ، بل وربما حققت الأحداث ما كان على العكس تماما مما قصد اليه ماركس[2] .

وقد لا يختلف الأمر كثيرا عن ذلك حتى اذا نحن حاولنا أن نضع الأمور فى ألفاظ أكثر بساطة . فالملاحظ أنه على الرغم من كل مظاهر الحماس الماركسى وحرارة اندفاعاته الطاغية واعتقاد ماركس نفسه الصارم فى بيان وصحة كل

---

(١) Ibid. P. 9.

انظر ملحق النصوص . . . النص رقم (١١) .

(٢) Schumpeter, Joseph.; Socialism and Democracy, 3d. ed. N.Y. 1950. p. 127.

ما يسوقه من أسباب وحجج ، أن كل هذا قد امتزج فى داخل مركب ثورى ، ولئن بدا متكاملا من الظاهر ، الا أنه قد أخفق فى الحقيقة فى أن يضع يده على الكثير من العناصر الاجتماعية والفلسفية الدالة .

وصحيح أن مكانة ماركس بالنسبة الى النظرية الاجتماعية لا تقل بحال عن تلك التى احتلها هيجل Hegel وريكاردو Ricardo ومعهما كبار المفكرين السيوتوبيين . وصحيح أيضا أن ماركس على المستوى الواقعى والعملى مازال ملىء الاسماع والأبصار باعتباره صاحب المانيفستو الشيوعى الشهير (١٨٤٨) The Communist Manifesto ، وصاحب رأس المال Das Kapital الذى نشر أول أجزاءه فى ١٨٦٧[1] . ولكن التساؤل الذى يظل ملحا مع ذلك هو : هل بمقدورنا أن نتأكد تماما من أن انتصار الاشتراكية ، سوف يعنى بالضرورة انتصار ، أو على الأقل ، الحفاظ على مكانة الصداره للطبقة العاملة ؟ الحقيقة أن هناك العديد من الشواهد التى يعيشها العصر وكما تعكسها تجربة الاتحاد السوفياتى نفسه ، لا تؤيد تماما صحة هذا ولا صدقه .

واستطرادا مع ذلك فاننا نتساءل ما اذا كانت هذه الصدارة سوف تختفى بدورها مع ما هو منتظر من زوال حتمى للمجتمع الطبقى ؟ أخشى أن أقول ثانية ، أن النموذج السوفياتى نفسه لم يعط أية مؤشرات على امكانية حدوث ذلك ولو على المدى البعيد بل وربما كان واقع الحال يوحى بما هو عكسه تماما .

أما ثالث المشكلات الخاصة بفهم الماركسية فهى ترتبط بكارل ماركس نفسه ، بمعنى أى ماركس وأية ماركسية نقصد عند الحديث عن ماركس وعن الماركسية ؟

الحقيقة ان ما خضعت له الماركسية من تعديلات وتغييرات وتبديلات كما أطلق عليه وقتا أو ما خضعت له من تحريفات ومراجعات كما أطلق عليه مرة أخرى علاوة على محاولات التوفيق والمهادنة كله مما يجعل من التحفظ عند الكلام عن ماركس وعن الماركسية مسألة لازمة وضرورية .

---

(١) نشر أول جزء من الأجزاء الأربعة التى يتكون منها هذا المؤلف (رأس المال) فى عام ١٨٦٧ . وهو الجزء الذى ترجم الى اللغة الانجليزية لأول مرة فى ١٨٨٦ . أما الجزءين التاليين فقد قدم لهما فردريك انجلز حيث قام بنشرهما بعد وفاة ماركس . على حين نشر الجزء الرابع بمقدمة اضافية لكارل كوتشكى .

ونحن لن نشير الى محاولات المراجعة أو التحريف التى قام بها أمثال ادوارد برنشتاين Bernstien [1] ، أو تلك التى تزعمها تروتسكى Trotsky وجريجورى زينوفييف وكامنييف ممن اعتبروا من زعماء الانتهــازيين الذين حاولوا تصــفية الثورة البروليتارية ، وانما من المهم مع ذلك القول بأن هناك الكثير من الباحثين القانونيين والسياسيين ، وبخاصـــة من ذوى الاتجاهات والميول الراديكالية ، مازالوا يفضلون العودة الى ماركس الصغير ، أو ماركس الشاب ، والى تلك الماركســية التى كانت تخلو تماما من أية ميول أو اتجاهات ذرية Monistic أو شمولية Totalitarian ، وانما الماركسية التى تعنى أساسا باغتراب الانسان وبتحرير الذات وعتقها .

ولا تقف أهمية هذه الناحية عند ذلك الصـد ، ولكنها ترتبط فى الحقيقة بالتطور الفكرى ذاته الذى مر به كارل ماركس أو مرت به تصوراته وقضاياه وأفكاره بمعنى أخر . فكتابات ماركس المتأخرة مثلا (وبخاصة التى جاءت بعد عام ١٨٤٤ والتى بدأها بمؤلفه الايديولوجيا الألمانية The German Ideology نجد أنها تشــتمل على موقف انتقادى عنيف ليس فقط للكتاب الرأســماليين (أو البورجوازيين كما يطلقون عليهم) ومن بينهم هيجــل Hegel وفيورباخ Feuerbach وبرودون Proudhon وســـــــميث Smith وريكـــــــاردو Ricardo ... الخ . وانما أيضا للكثير مما سبق لكارل ماركس نفسه أن قاله فى سنوات شبابه الأولى عندما كان ماركس الشاب يشاركهم ، أو يتعاطف معهم فى بعض مواقفهم النظرية .

ومع أن البعض يذهب الى أنه من الســهل الوقوف عــلى هذه الفترات (التحوليــة) أو (الانتقاليــة) فى ماركس من مجرد قراءة كتاباته ، الا أننا نضيف علاوة الى ذلك ضرورة الانتباه الى أن كل فترة من هذه الفترات المحددة انما ينبغى أن ينظر اليها على أنها تمثل بناءاً تصوريا Conceptual Structure محددا ، ومن ثم يكون لها تأثيراتها المحددة من هذا النوع أو غيره على القارىء . وهذا يعنى بطريقة أخرى أننا لا نوافق على ذلك الادعاء الذى يروج له البعض والقائل بأن كتــابات ماركس هى من الاتساع حتى لتتقبل مختلف التفاســير

---

(١) يمكن الرجوع فى ذلك تفصيلا الى : Gay, Peter.; The Dilemma of Democratic Socialism : Eduard Bernstein's Challenge to Marx. N. Y. 1954.

التى يخلعها الباحثون عليها ، ذلك لأن تفسير ماركس وفهمه من الصعب فى الحقيقة أن يتما بعيدا لا نقول عن التجربة الواقعية ذاتها[1] ، ولكن على الأقل فى ضوء التحليل الواعى لمؤلفاته ولكتبه الأساسية الأصلية .

— ٢ —

يبدو أننا فى حديثنا عن كارل ماركس قد حاولنا أن نفعل معه نفس الشيء الذى سبق لتالكوت بارسونز Parsons القول بأن كارل ماركس قد فعله مع هيجل ، وذلك عندما أقدم على قلب الجدل الهيجلى رأسا على عقب . وكان قصد بارسونز من ذلك أن هيجل كان — فى زعم ماركس — واقفا على رأسه ، فعدل ماركس من هذه الوقفه الهيجلية الشاذة ، وحاول أن يجعلها وقفة طبيعية بجعله واقفا على قدميه .

وعلى الرغم من أن هذا القول يكشف عن واحدة من أروع لمحات الذكاء البارسونزى ، اذ لا يعنى ذلك الا أن بارسونز يريد التصريح بأن ماركس ليس فى حقيقة الأمر الا هيجل نفسه بعدما تعدلت وقفة هذا الأخير وثبتت أقدامه على الأرض قاصدا بذلك الجدل وأرضية الواقع الاجتماعى[2] ، فان الأمر بالنسبة الينا لا يصل الى هذا الحد الذى يعكس رغبة فى (تعديل) ماركس أو الموقف الماركسى (بفرض أنه موقف كلى واحد) ، بقدر ما هو محاولة فحسب لتوضيح الخطوط العريضة التى ينبغى أن تتحدد فى ضوئها أية معالجة لأية قضية مما أثارته أفكاره الثائرة المتجددة . وبصرف النظر عما اذا كانت هذه القضية (الفكرة أو الفلسفة أو المقولة) مما ينتمى عنده الى البناء التحتى أو البناء الفوقى ، حتى وعلى الرغم من التسليم بأن الأساس التحتى هو حجر الزاوية فى المذهب الماركسى أيا ما كانت هويته أو الألوان التى يتخذها .

ولقد تحددت نقطة البداية فى نشأة الدولة والقانون ، بل وفعلهما وتطورهما ، انطلاقا من هذه المقولة الأساسية التى مثلت واحدة من أهم ثلاث أفكار رئيسية دارت الماركسية باستمرار من حولها ، وهى فكرتها أو وجهة

---

(١) وذلك على اعتبار أن الايديولوجيات والافكار يردها ماركس الى تلك المشكلات الواقعية التى تنبثق من داخل البنية الطبقية التى تحددها فى الزمان والمكان شروطه التطور الاجتماعى والاقتصادى .

(٢) Parsons, T., Structure and Social Action. Free Pres, 1949. P. 490.

نظرها الفلسفية الى الانســان من ناحيــة ، ومن الناحية الثانية ، نظــريتها فى التاريخ ، وأخيرا برنامجها الاقتصــادى والســياسى • وهى الأفكار التى اســتخلص ماركس من تفاعلها قضيته القائلة بأهمية قوى الانتاج المادى فى المجتمع باعتبارها القوى التى تنشأ عنها وتتشكل بها مختلف العلاقات والنظم السياسية والاجتماعية التى يشتمل عليها البناء الأعلى بما فى ذلك سائر الأنماط الايديولوجية الأخرى من فلسفة وفن وقانون وتشريع •

وارتكازا الى هذا الفهم يمكن اذن أن نفهم ما قصــد اليه ماركس عندما ذهب الى أن العلاقة القانونية لا تدرك بذاتها ، كما أنها لا تدرك أيضــا من خلال ما يعرف بالتطــور العام للعقل الانســانى ، ولكنها ـ أى العــلاقات القانونية ـ تمتد ضــاربة بجذورها فى قلب الظروف المادية والاقتصــادية للمجتمع • وهى تلك الظروف التى تخلع على الفكــر نفســه ، وكافة النظم ومكونات البناء الفوقى الايديولوجى قيمتها الاقتصــادية ومغزاها الطبقى الحقيقى • حتى أن أى تغيير جوهرى فى هذا الأساس الاقتصادى لابد وأن تمتد آثاره الى كل أوجه البناء الفوقى فيتم تغيره بما يتفق وهذا التغيير الذى حدث فى الأساس الاقتصادى ، والا تقوض البناء الفوقى بأكمله ، ولا يعود شىء يحول دون تمام انهياره •

وما يعنينا من جهة النظر التى نرتبط بها هنا ، ليس مجرد الدلالة الواضحة لهذا العرض الاقتصادى التاريخى الذى يقيم عليه ماركس نظريته فى التغير أو التحول الاجتماعى ، بل الالتفات الى ما يعنيه ذلك ارتباطا بنظريته فى القانون والدولة • فتأسيسا على الايديولوجية الماركسية التى تســتند الى الأساس الاقتصادى يصبح الوضع المادى للطبقة الاجتماعية هو المصدر الوحيد لتفسير أى من المضامين الفكرية التى قد تحتوى عليها هذه الايديولوجية •

ومع أن جورج جيرفيتش قد أكد هذه الناحية فى كتــابه « علم اجتماع القرن العشرين » ، فقد ظهــر هذا المعنى نفســه عند رايموند آرون **Aron** أيضا الذى قرر أن الايديولوجيا عند ماركس تستند كظاهرة فكرية عامة الى أسس اقتصادية تنجم عنها أحكامنا فى الأخلاق والفن والقانون والفلسفة(١) •

---

(١) Aron, R., La Sociologie Allemande Contemporaire, F. Alcan. Paris. 1953. P. 75.

وعلى أساس هذه العلاقة فلا يتصور اذن وجود ما يذهب اليه البعض من أن ماركس بموقفه ذلك انما قد تجاهل ما للثقافة من قيمة واعتبار •

وقد يكون صحيحا أنه جعل للقيم وللثقافة عموما قيمة ثانوية أو حتى قيمة هامشية ، ولكن هذا ليس معناه أنه قد قصد الى القول بأن هناك انفصالا تاما بين البناءين ، وانما الأصح القول بأنه قد اعترف بحتمية وجود نوع من التفاعل بين الأساس الاقتصادى للمجتمع وبين المظاهر المختلفة للبناء الفوقى ، وهو ما يعززه موقف انجلز الذى أشار اليه جورج جيرفيتش بقوله ان التطور الذى يلحق بعالم السياسة والتشريع والفلسفة والدين والفن والأدب •••الخ انما يستند الى التطور الاقتصادى[1] ، اضافة الى أن كل من هذه الجوانب انما تتفاعل وتتساند بعضها مع بعض • ومعنى هذا بوضوح ان هناك اذن علاقات تبادلية ومظاهر تفاعلية بين مختلف المظاهر المادية والمظاهر الأيديولوجية ، وهى علاقات تتحدد فى ضوء الاحتياجات الاقتصادية التى تؤكد ضرورتها البالغة باستمرار • ولعل أوضح الأمثلة على ذلك ، أن القانون مثلا وهو يعتبر من ظواهر الفكر العليا يرتبط جذريا بالأسس الاقتصادية ، وذلك الى الدرجة التى تتغير فيها التشريعات العمالية (وغيرها) بتغير النظم الاقتصادية فى المجتمع •

— ٣ —

وتفيدنا هذه الرؤية فى أنها تقترب بنا خطوة أكبر من طبيعة الموقف الماركسى من الدولة والقانون • فتأسيسا على وجهة النظر هذه يكون المجتمع نفسه بهذا التصور الماركسى التقليدى هو السبب المباشر فى ظهور الدولة كنتيجة حتمية للصراع الذى تولد مع تطور المجتمع وانقسامه الى طبقات ، وحاجة (المجتمع) الى أداة تحمى مصالح الطبقات المسيطرة بعدما وصل الصراع بين الطبقات الى ما يمكن أن يمس هذه المصالح ويهددها •

ويترتب على هذا منطقيا أن الدولة هى اذن السلطة السياسية التى يعلو وجودها وجود المجتمع • ويرتبط بذلك منطقيا أيضا أن تكون جهاز التسلط

---

(1) Gurvitch, G., Twentith Century Sociology. Philosophical Library. N.Y. 1945. P. 381.

انظر ملحق نصوص . . . . النص رقم (١٢) .

وأداة القهر ، نظرا لما تملكه من عناصر القوة والسيطرة والنفوذ . طالما أنها المالكة لمقومات القوة الاقتصادية من ناحية ، ولعناصر القوة السياسية والعسكرية من الناحية الثانية . وأنها هى التى تسن ، نتيجة لهذا كله ، القانون الذى توظفه للحفاظ على غاياتها ولاضفاء الشرعية على وجودها (وأفعالها) من ناحية ثالثة . وبالتالى فهى دلة الطبقة الأقوى بمختلف المعايير . وان لم يكن معنى هذا فى الوقت نفسه أننا نهدف بذلك الى أية اشارة الى تلك المتضمنات التى احتوت عليها أفكار رايت ميلز Mills فى صفوة القوة .

بيد أنه ينبغى لنا أن نتوقف بعض الوقت عند هذا الموقف الماركسى بالنسبة الى الدولة والقانون . فمن الواضح أن ماركس قد جعل منهما مقولتين متلازمتين وجودا وعدما . وهو ما يتسق فى الحقيقة مع الموقف العام للماركسية ، حتى وان كان الأمر هو كما يحلو للبعض أن يصفه على المدى الطويل . فالتصور الجوهرى فى الماركسية أنها تتنبأ بحتمية الوصول الى المجتمع اللاطبقى . ولما كان هذا التصور الجوهرى بحكم طبيعته الذاتية والبنائية لا يمكن (تصوره) مع وجود الدولة ووجود القانون الذى هو أداتها ، فيكون معنى ذلك ، فى الزعم الماركسى ، ان المعركة الحقيقية ليست هى اذن بين طبقات أعلى وأخرى أدنى ولكنها بين دولة البروليتاريا من ناحية ودولة البورجوازية من ناحية ثانية ، حيث تكتب الغلبة للأولى ، فلا تكون هناك أية حاجة الى الثانية التى سوف تختفى وتزول . وبالتالى فلا تكون هناك أية حاجة أيضا الى أداتها الرئيسية أو القانون الذى اعتبره الماركسيون الواجهة التى تخفى الرأسمالية من ورائه بشاعة وجهها الحقيقى . وذلك كله خضوعا بالدرجة الأولى لمبدأ ماركس الأساسى فى حتمية التطور الاجتماعى الذى سوف يؤدى بالحتم أيضا الى المجتمع اللاطبقى الحر السعيد .

ونحن لن نخوض طويلا فى تلك المناقشات الساخنة التى تدور حول ما اذا كانت تلك هى أهداف الماركسية وغاياتها الأصيلة ، أم أن للماركسية أهدافا وغايات أخرى سبغتها الكثرة من التعديلات والتفاسير . ولكن ما نود التأكيد عليه هو أن الموقف الماركسى التقليدى لا يمكن أن يكون بعيدا عن متضمنات تلك البؤرة التصورية التى عرضنا لها وذلك لسبب بسيط هو أنه لا يستقيم بحال قيام المجتمع اللاطبقى مع وجود الدولة والقانون ، ووجود

تلك الوظـائف التى خلعها عليهما الفكر الماركسى • وطالما أن الهدف النهـائى قد تمثل فى نجاح المجتمع الاشتراكى فى صورته الكاملة (الشيوعية) فى ازالة كافة مظاهر الاغتراب التى عصفت بكل مقومات الوجود الانسانى واحتياجاته ، وبالتالى تحقق المجتمع العادل الذى تعتبر مصلحة البروليتاريا فيه هى مصلحة الجنس البشرى بأكمله حيث تتساوى فيه كل الحقوق وتنعدم صور الاستغلال التى يستغل بها الانســان أخيه الانســان بدلا من ذلك المظهر المقيت للتفاوت والاختــلافات بين الأفراد والطبقات الذى عرفته البشرية منذ أول ما عرفت تقسيم العمل وتخصصه •

ولكن الاكتفاء من تحليل الموقف الماركسى من الدولة والقانون بهذا القدر الذى سقناه أمر فيه اجحاف بكل من ماركس والماركسية على السواء • ذلك لأنه أيا ما كانت المسميات التى اتخذتها الأشكال المختلفة التى حاولت التخفيف من عنف الأفكار الثورية فى الفكر الماركسى ، أو حتى تلك المحاولات والتفاسير التى سعت الى احداث تغييرات ملموسة فى الموقف برمته عن طريق العدول عن فكرة ازالة الدولة والقانون واختفائهما نهائيا ، فان الأمر الذى يصـعب انكاره هو أن موقف ماركس كان متسقا تماما مع السياق العام لفكره والمبادىء الأساسية التى أقام عليها هذا الفكر •

بمعنى آخر أريد أن أقول أن ماركس كان منطقيا وطبيعيا مع نفسه ومع ملاحظـاته ومشـاهداته التى فتح عينيه ليراها ماثلة أمامه فى التحـولات والتغيرات الاقتصدية التى ما برحت هى وأصداؤها وآثارها تمسـك بتلابيبه وتضيق على أنفاسه الخناق • ومن هنا تأكيده على العنصر الاقتصادى دون أن يفطن تماما الى أن هذا التأكيد كان على حساب غيره مما يوجد فى المجتمع من عناصر أخرى ومكونات •

وحتى عندما انتقـل من هذه النظرة التى يمكن أن توصـف بأنها كانت نظـرة أحادية البعد One-diminshed الى الحديث عن الدولة فقد كان من الطبيعى أيضا أن يظل فكره مشدودا الى الاتجاه نفسه خاصـة وأنه لم يكن رجل دولة أو ممن احترفوا العمل السياسى ، ولكنه كان مفكرا وفيلسوفا • وهو بهذه الصفة الأخيرة لم ير أيضا أمامه سوى مقولاته الاقتصـادية وصـورة الانسان الاقتصادى المستغل ، وحقيقة الواقع اللا أخلاقى الذى ينعكس فى

الكثير من الممارسات اللا أخلاقية للدولة والقانون بعدما جعلا همهما الأوحد هو حماية هذا الاطار دون أية مراعاة لأى معنى من معانى العدل والانصاف .
ولقد يعتقد البعض أننى أبرر بكل هذا الى ما ذهبت اليه الماركسية فى نظريتها عن الدولة والقانون ولكن هذا الاعتقاد خاطىء من أساسه ، مثله تماما أن نميل بالميزان الى الناحية المقابلة دون أن نأخذ فى الاعتبار الظروف الحقيقية التى انطبعت فى أعماقه وسجلتها كتاباته سواء عن وعى أو بغير وعى ، ولكن النتيجة كانت واضحة على أى الأحوال فى أنه لم يستطع أن يتبين بوضوح حقيقة الطبيعة البشرية ، أو كما يقول مانهايم حقيقة دوافع البشر الحقيقيين ، واكتفى بدلا من ذلك بالنظر الى صورة الانسان فى المجتمع الاقتصادى والاجتماعى الحديث ، وهى صورة مشوشة اما ظالمة أو مظلومة ، على أنها الصورة الوحيدة والنهائية والممثلة للبشر أجمعين[1] . وهى نتيجة تضعنا على الفور فى صميم علم النفس الماركسى ، لتتضح لنا حقيقة أن الأنا الاقتصادية economic-ego التى ركز عليها ، ليست هى (وحدها) الأنا الحقيقية ، وانما هى فحسب من أبعاد تلك الأنا الأخيرة أو الذات The Self بتعبير فرويد الذى شغلته كثيرا[2] قضية الكشف عن الأنا الاجتماعية أو الذات العميقة الباحثة Le Moi Profond كما يقول هنرى برجسون Bergson .
والحقيقة أن التعديلات والتحويرات المختلفة التى خضعت لها نظرية الدولة والقانون انما ترجع فى معظمها الى ادراك البعض لطبيعة هذه النواحى والأسباب كلها أو بعضها . ولكننا نضيف مع ذلك سببا آخر لم يفطن اليه ماركس تماما أو على الأقل بشكل واع ومحدد ، وهو أن البناء الاجتماعى نفسه وبسبب تلك العوامل الصناعية والاقتصادية ذاتها ، اضافة الى غيرها من العوامل السياسية التى ترتبت على فشل حركات وثورات ١٩٤٨[3] ، كانت

---

(١) Manheim, K., Man and Society in an age of Reconstruction. Trans. from Germany by Edward Shils, Kegan Paul. London. 1942.

(٢) Freud, S., The Crisis of Our culture. Boston. 1955. P. 50.

(٣) فى ذلك العام بالذات كان ماركس وانجلز قد انتهيا فى منفاهما فى بروكسل من كتابة بيانهما الشيوعى الذى يعتبر أهم انجاز لهما على الرغم من أنهما كانا قد أخرجا قبل ذلك بعام (١٨٤٧) كتابهما الموسوم « بؤس الفلسفة » Misère de la philosophie (ترجم الى الانجليزية باسم The Poverty of Philosophy) عام ١٩٠٠ . أما البيان الشيوعى =Manifiest der Kommunistischen

تطرأ عليه بدون المزيد من التعقيدات التى أغفلها ماركس وأسقط أمر تحليلها من حســابه • ولكن الانتباه اليها أدى الى ضرورة ادخــال بعض التعديلات والتطوير فى المذهب الماركسى الأساسى •

ولقد كان من الطبيعى أن يزداد هذا الاتجاه الى المراجعة والتعديل بعد موت ماركس وصديقه انجلز ، ثم وفاة كارل كوتســكى Kautsky وغيره من أعضاء المدرسة التقليدية ، حيث تحول من برنامج ثورى يركز على مرحلة تاريخية فريــدة ، الى أداة ســلمية لتحقيــق التغير التدريجى • وقــد نجح Lenin فى أن يجرى تعديلا بالغا مس القضايا الأســاسية وخصــائصها النوعيــة • فالطبقة العاملة فى رأى لينين ، غير قادرة بنفسها وبامكاناتها الذاتية على تحقيق الثورة ، ولذا لابد وأن تتم قيادتها وتهيئتها وارشادها بواســطة فئة أو طبقة من المحترفين الثوريين •

– ٤ –

ينطوى موقف لينين الذى تمتزج فيه الماركسية التقليدية بأهمية التنظيم الحزبى الكفؤ وهو ما عرف بالماركسية اللينينية Marxism-Leninsm على بضعة أمور خطيرة لا تتعلق فحسب بوظيفة الدولة والقانون وانما بوجودهما أصلا •

وبالنظر الى التوجيه اللينينى فانه يصــعب القول بوجــود أى توجيه أو تعليمات للعمــل على ازالة الدولة • وانما الأمر يبدو على العكس من ذلك حيث اعتبر وجودهما أمرا ضروريا فى مرحلة الانتقال الى المجتمع الاشتراكى بمعنى أن تصبح الدولة ذاتها من وجهة نظر البروليتارى الثورى هى الأداة لتحقيق الثورة • فهى كفكرة لها وظيفتها التى تجسد كل مظاهر الشر والعدوان

= فيتضمن موجزا ضافيا لكل فلسفتهما الاجتماعية وقد أتماه ليكون برنامجا للمؤسسات والأحزاب الشيوعية .

ويعتبر الوقت الذى ظهر فيه هــذا البيــان انسب الأوقات كى يحقق أقصى ما يراد منه وكان ذلك فى فبراير ١٨٤٨ الذى وقعت فيه الثورة فى فرنسا وكان ذلك بمثابة ظرف مناسب لكى تظهر الأفكار الاشتراكية قوتها وصلابتها . اضافة الى أن المناخ العام الذى ساعد ألمانيا بسبب الثورة قد سمح لهما كذلك بالعودة الى كــولونى Cologne والى اصدار مجلتهما Rheinische Zeitung التى كانت قــد توقفت عن الصدور حيث كان يعمل محررا منذ عام ١٨٤٢ .

وتحفز بالتالى الطاقات وتلهب المشاعر وتكتل القوى فى سبيل الاطاحة بها عندما يحين الوقت المناسب لذلك • ولا يتم هذا الا بتكوين الأجهزة السلطوية الثورية والأنظمة القانونية التى تعبر عن مصالح الطبقات الكادحة ، وتوجه كل همها الى اضعاف دولة البورجوازية وهدمها •

وليس من شك فى أن هذا التحليل الذى يسوقه لينين للدولة والقانون كان نابعا من ادراكه لأبعاد الواقع العملى الذى يعيشه ، ولطبيعة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية •• الخ التى تعمل فى هذا الواقع اضافة الى مختلف القوى التى تؤثر فى هذه المتغيرات جميعها •

والواقع أنه هنا تصدق تلك الدعوى القائلة بأن لينين كان أكثر واقعية وفهما ، وفى الوقت نفسه أكثر قدرة على التعامل مع الواقع بكل ما فيه من سياسات وتناقضات ومساومات وتوافقات مما يستطيعه كارل ماركس المفكر الفيلسوف • فلما كان من الصعب التخلص من الدولة البورجوازية الا عن طريق تحطيمها ، وهو ما ليس بمقدور دولة البروليتاريا ، على الأقل فى المرحلة الراهنة ، أن تفعله ، فلابد اذن أن يتم العمل فى اتجاهين معا أولهما أن تبقى الدولة القائمة كمرحلة انتقال ، وانما ينبغى أن تبذل كافة الجهود لاضعافها وتحطيمها وثانيهما أن تستكمل دولة البروليتاريا مقوماتها التنظيمية الثورية ، وفكرها الثورى وأدواتها التى لابد منها لاحداث التغيير وللحفاظ على ثماره • وذلك حتى تحين لحظة الاطاحة بالدولة • وحتى يتحقق ذلك فلا ينبغى أن تكون الدولة أداة قهر طبقى أو أن تكون وظيفتها القمع أو فرض قانون الاستغلال ضد الجماعات والطبقات الاجتماعية ، ولكن لابد وأن توظف خاصية القهر والارغام لأجل تحقيق المزيد من التنظيم ، ولفرض نظم العمل الملائمة على المواطنين كخطوات ضرورية ولا غنى عنها للوصول الى الغاية النهائية ، وهى ألا تصبح هناك حاجة للدولة أو لقانونها على الاطلاق ، عندما يتم التوصل الى التنظيم المحكم والى الوفرة البالغة التى تكفى كل الاحتياجات • فلا تكون من ثم حاجة الى القانون لانعدام الجريمة واختفاء الانحرافات نتيجة للقضاء على العوز والفاقة والاحتياج •

الدولة اذن فى هذه المرحلة الانتقالية هى تنظيم لطبقة البروليتاريا أو

للطبقة المسيطرة بتعبير آخر[1] • أما القانون الذى يعتبر أداتها فهو وان كان سيظل المعبر عن ارادتها الا أن وظيفته سوف تمتثل فى الحفاظ على المصلحة العامة التى هى مصلحة وحقوق الطبقة العاملة على وجه الخصوص •

والواقع أنه على مدى نصف القرن الأول من عمر الاتحاد السوفياتى كانت الدولة تمارس قوتها وكل امكاناتها لتحقيق هذه الوظيفة مستخدمة فى ذلك كل ضروب الاجراءات والتنظيمات التى تحقق لها بلوغ أهدافها بصرف النظر عما ينطوى عليه من ضغوط أو قيود وكبت للحريات ، وذلك على اعتبار أن هذه القوة هى السلاح الجوهرى الذى قال لينين أنه سوف يتم بواسطته تحقيق ديكتاتورية البروليتاريا ، الى أن يتم قيام المجتمع الشيوعى الخالى من كل صنوف القهر والظلم والطغيان •

— ٥ —

وقد يكون لهذه الأفكار والتصورات جميعها بريقها اللامع الذى يخطف الأبصار وبخاصة بالنسبة الى تلك الدول غير الصناعية والتى حاول لينين أن يؤكد امكانية تطبيق الثورة الماركسية فيها على الرغم من أن ماركس نفسه كان قد أكد أن مذهبه ينبغى ألا يركز الا على الدول المتقدمة صناعيا • ولكن المؤكد مع ذلك هو أن هذه الأفكار قد فتحت فى الوقت نفسه الباب واسعا أمام العديد من الاجتهادات التى كان يصعب الاتفاق على سلامتها وتطابقها والمذهب الماركسى حتى فيما بين الماركسيين أنفسهم • فقد كافح أوتو بوير Bauer على سبيل المثال هو ومدرسته التى اشتهرت فى النمسا باسم الماركسية النمساوية Austo-Marxism فى سبيل أن يعود الى الاساس الاخلاقى للاشتراكية ، فى مواجهة أخلاقيات أولئك الذين سعوا الى دفع الصراع الطبقى الى أقصى غاياته •

كما انشغل كارل رينر Renner من الناحية الأخرى فى كتابه Rechts-institute des Privatrechts und ihre Soziale Funktion
الذى أصدره فى عام ١٩٢٩ وترجم فى عام ١٩٤٩ الى الانجليزية بعنوان « نظم القانون الخاص ووظائفها الاجتماعية »
The Iustitutions of Private Law and their Social Functions.

---

(١) N. Boukharin., Progamme of Communists, Publisher : The Group of English Speaking Communists in Russia, 1919. P. 17.

ليوضح كيف أن المفهوم القانونى للملكية والذى تمت صياغته فى قلب الاقتصاديات البورجوازية التقليدية ، كانت له غير قليل من التأثيرات الجديدة نتيجة استمراره كواحد من النظم الاقتصادية فى القرن التاسع عشر • اذ سمح هذا النظام ، من خلال الأخذ بقانون الملكية وبمبدأ التعاقدات ، بتراكم شطر كبير من الثروات ورؤوس الأموال فى أيدى قلة قليلة من الأفراد ، على حين كان المفروض أن تكون ضمن الملكية العامة • وكله مما وجه الانظار بعنف الى ضرورة تدخل الدولة فى نطاق الملكية ، واعادة تنظيم هذا النطاق فى ضوء مفاهيم جديدة أقدر على تحقيق العدالة التى عجز عن تحقيقها البناء القانونى فى ظل الرأسمالية •

وهكذا تعددت مواقف المنظرين والفقهاء من الماركسية التقليدية ، وهى مواقف أظهرت الممارسات والتطبيقات العملية لها فى مختلف الدول الشيوعية أنها تبتعد بقدر أو بآخر عن الماركسية الأم ، ليس فى الاتحاد السوفياتى فحسب ولكن أيضا فى الصين ويوجوسلافيا وكوبا • كما سعى المثقفون المعاصرون الى تطويع القانون الاشتراكى بما يتلاءم والأحوال الاجتماعية المختلفة حتى يستطيع القيام بدوره فى تقوية اقتصاديات الدولة من ناحية ، واستخدامه كأداة لانتقاد المجتمعات التكنولوجية التى أخذت نظم العمل ونظم الانتاج بها تكشف عما يوجد بها من انفصام بين الانسان والآلة من ناحية ثانية وذلك على النحو الذى نجده فى بعض كتابات جان بول سارتر Sartre على وجه الخصوص حيث أقدم على المزج بين الماركسية والوجودية فى نقده للعقل الجدلى •

ولقد كان طبيعيا أيضا أن تنعكس أصداء ذلك كله فى أوساط المثقفين فى المجتمعات غير الشيوعية وبخاصة فى الغرب حيث بدأوا بدورهم فى تطويع كثير من المبادىء والقيم والأفكار بما يتلاءم والمفاهيم الأكثر تطورا فى التشريع وبما اعتقدوا أنه يساعد على تثبيت قيم جديدة تكون دافعة نحو دعم وتطوير علاقات جديدة فى مجتمعاتهم •

وفى الوقت نفسه فقد استلهمت بعض حركات التحرير فى عدد من مجتمعات العالم الثالث المبادىء الماركسية الرئيسية فى الكشف عن طبيعة ما تواجهه من أعداء فى الداخل وفى الخارج ، واستخدمت هذه المبادىء فى احداث ما أطلقت عليه ثورات تشريعة كانت لها بمثابة أطر لما تصبو اليه من ثورات اجتماعية •

على الرغم مما قد يكون هناك من اختلافات بين مضامين هذه الأطر بما يتوافق والظروف الخاصة بكل مجتمع ، والتى أعتبر الوعى بها وعيا كاملا شرطا أساسيا لنجاح هذه الثورات واستمرارها ، وهو الأمر الذى يصعب القطع بأنــه كان متوافرا بما فيه الكفاية ليحافظ على بقاء هذه الثورات ويضمن استمراريتها ، أو على الأقل لكى يصونها بعيدا عن كثير من الهزات التى لم تفلح القوى التى استحوذت عليها فى أن تحميها من الوقوع فيها وبالتالى أصبحت أمورا ســلبية محسوبة على هذه الثورات الاجتماعية وعلى نقائها الثورى ، وليست لأجلها •

الفصــل الســابع

• الأعمال الرئيسية • (ماركس) MARX

— The Economic and Philosophical Manuscripts of 1844. Trans. Milligan, 1967. Moscow. Progress Publishers.

— The Class Struggles in France 1848 - 50. in Marx and Engles Selected Works, Vol. I. London : Lawrence & Wishart. 1950.

— Preface to a Contribution to a Critique of Political Economy. (1859) in Marx and Engles Selected Works. Vol. I. London : Lawrence and Wishart. 1950.

— Capital (A Critial Analysis of Capitalist Production) 1867. Vol. I. Moscow; Foreign Languages Publishing House. edition 1961.

— «The State and the Law» in T.B. Bottomore and M. Rubel, ed., Karl Mark; Selected Writing in Sociology and Philosophy. N. Y. Mc-Graw. Hill. 1964.

— Contribution to the Critique of Hegel's Philosophy of Right (1844). ed. with an introduction by J. O' Malley, Cambridge University Press. 1971.

— (and Engles, Frederick.) Manifesto of Communist Party (1848), in Marx. Engles Selected Works. Vol. I. London; Lawrence & Wishart 1950.

— Misère de la Philosophie. Résponse à la Philosophie de la Misère par M. Proudhon. Paris and Brussels. 1847.

• قراءات مقترحة •

Althusser, Loui.; For Marx, Harmondsworth. Penguin & Allen Lane. 1970

————————; Reading Capital. London. New left Books. 1970.

Balbus. Isaac D.; The Concept of interest in Pluralist and Marxian analysis «Politics and Society.» Feb. 1971.

Battomore, T. B. and Rubel, Maximilien, eds. Karl Marx; Selected Writings in Sociology and Philosophy. Harmondsworth. Penguin 1963.

Engles. Frederick., The Conditions of the Working Class in England in 1844. Allen & Unwin ed (1950), and Panther ed (1969).

Giddens, Antony; AContemporary Critique of Historical Materialism; Power, Property and the State. 1982.

Klare, Karl. E; The Critique of everyday life, Marxism and the new left (Berkeley Journal of Sociology.) 16. 1971.

Mclellan. David, ed. Karl Marx. Eearly Texts. Oxford; Basil Blackwell. 1971.

————————; Karl Marx; His Life and Thought. London. Macmillan. 1973.

Mehing, Franz., Karl Marx; The Story of His life. trans by Edward Fitz-gerald. 1935.

Terray, Emmanuel; Le Marxisme devant Le Societés «Primitves», Paris, Maspero. 1969.

الفصل الثامن

النظام الاجتماعى بين العقلانية الفردية وتأكيدات التصورات الجمعية

١ ـ اميـل دوركايم DURKHEIM, EMILE (١٨٥٨ ـ ١٩١٧)

القانون وأنماط التضامن الاجتماعى

لن ننظر اليه تلك النظرة التقليدية التى اكتفت بتقرير أنه من أشـــهر علماء الاجتماع ان لم يكن أشهرهم جميعا . كما أننا لن نجادل فيما ذهب اليه البعض من أنه يوضع عرفا فى مكانة المؤسس الحقيقى لعلم الاجتماع المعاصر ، وأن الاتجاه الدوركايمى يعتبر واحدا من أعمق وأدق الاتجاهات التى عرفها العلم ، فهذه كلها أمور تبدو مدرسية ومتفق عليها تماما ليس فقط بين جماهير الطلاب والدارسين ، ولكن أيضا بين أساتذة العلم الاجتماعى أنفسهم سواء منهم الذين يأخـذون باتجـاهاته وبآرائه أو الذين ينتقدونها ويهاجمونها . فما من واحد من بين أولئك وهؤلاء لم يقرأ دوركايم أو بعض دوركايم ، وسواء اتفق معه فى النهاية أو اختلف ، فلابد وأنه قد أعجب به هنا أو هناك .

اذن سنحاول أن نخرج بدوركايم هذه المرة عن هذا الاطار التقليدى الذى طالما وصفه بأنه ابن حقيقى لعصر التنوير[١] ، أو حتى أنه أحد مريدى الوضعية الكونتية أو وريث أوجيست كونت كما كان هو نفسه أحيانا لا يتردد فى أن يطلق ذلك الوصـــف . وبدلا من كل هذا فســوف نحاول التعرف على الكيفية التى نجح بها هذا الرجـل فى أن يحقق فى ذاته وفكـره ذلك التوازن الغريب بين الوضعية والتطورية السـبنسرية اللتــان آخذتا بتلابيبه لفترة طويلة ، وبين تكوينه العقلى ذات الجذور الفلسفية العميقة ، وبين مشاهداته وقراءاته المنظمة للتراث الفكرى الألمانى الذى وقف عليه ، وبخاصـــة أثناء رحلته الى المانيا فى عام ١٨٨٦ ، فكل هذا حرى فى النهاية أن يكشـف لنا عن أمرين الأول هو طبيعة عقل ومزاج دوركايم اللذين ساعداه على ترسـيخ مكانته كمفكر اجتماعى فى فترة زمنية قصـيرة نسـبيا . والثانى التعرف على

---

(١) Harry Alpert, Emile Durkheim and His Sociology. N.Y. 1939. PP. 15, 17-21.

حقيقة أفكاره الرئيسية فى السياسة وفى القانون والتشريع ، وهى الأفكار التى جعلت البعض ينظرون اليه لا على أنه أحد الذين أسهموا فى بناء علم الاجتماع القانونى فحسب ، ولكن على أنه أول من أعطى هذا العلم مكانته الحقه فى مجال العلوم الاجتماعية •

وقد يبدو الأمر على هذا النحو وكأن معالجتنا دوركايم سوف تتم اذن على مستويين • ومع أن هذا قد يبدو صحيحا فى جملته الا أنه لا يمكن أن يكون حقيقيا على اطلاقه ، فاستخدام لفظ مستويين قد يوحى بأن هناك مستوى أدنى ومستوى أعلى ، أو على الأقل مستوى أقرب ومستوى أبعد ، وهذا فى الحقيقة نوع من الفهم لا أعتقد أنه يصدق بالنسبة الى اميل دوركايم •

وكما هو معروف فقد التحق دوركايم وهو فى العشرين من عمره بمدرسة المعلمين العليا Ecole Normale Superieure • ونحن وان كنا لن نعرض هنا تفصيلا لمختلف المؤثرات التى مارست تأثيرها عليه ابان هذه الفترة فى أروقة النورمال سوبيريور ، سواء من قبل أساتذته الذين درس عليهم ، أو قراءاته المنوعة ، فان ما يعنينا بالذات هو أنه على الرغم من تكوينه الفلسفى الذى تهيأ له بالاعداد والممارسة والتدريب ، فقد شغف شغفا هائلا خلال فترة الثمانينات الأولى هذه بكل ما كان يعرفه آنذاك بالمسائل أو القضايا الاجتماعية ، وهو مصطلح كان يعكس فى الحقيقة معنى أوسع بكثير مما قد يتضمن مصطلح المسائل أو القضايا السياسية بمفهومه المعاصر ، فقد كانت الاشتراكية الماركسية Marxian Socialism بصفة خاصة فى مقدمة هذه المسائل التى قدر لها أن تأخذ عليه مشاعره ، فتصبح موضوعا مشتركا يثير كثيرا من المجادلات والمناقشات بينه وبين زملائه فى الدراسة وبخاصة ليفى برول Lévy - Bruhl وجان جورية Jean Jaurès والأخير هو الفيلسوف الاشتراكى الذى تزعم الحزب الاشتراكى فى وقت لاحق وقدر لصداقته مع دوركايم أن تبقى وتطول لآخر أيامهما •

والشىء المهم الذى له دلالته على أى الأحوال هو أن دوركايم أو (الميتافيزيقى) Le Metaphysician كما كان أساتذته وزملاؤه فى النورمال سوبيريور يطلقون عليه ، قد أخذ يخطط ــ منذ هذا الوقت ــ لواحد من أهم بحوثه التى آمل أن يحطم بها المعاقل الميتافيزيقية

وأنساقها[1] ، وذلك عن طريق صياغته لجوهر ما اعتبره أهم المشكلات وأخطرها صياغة مجردة عن العلاقة بين الفردية Individualism من ناحية والاشتراكية Socialism من الناحية الثانية •

ومع ذلك يقول لنا تلميذه وفى الوقت نفسه ابن أخته مارسيل موس Mauss (١٨٧٢ / ١٩٥٠)[2] ان دوركايم كان يقصد فى الأصل الى كتابة مؤلف عن الاشتراكية والفردية باعتبارهما الحركتين الفكريتين السائدتين ، ولكن ما حدث هو أن المشروع الذى بدأه دوركايم أخذ يتسع ويتطور تدريجا ليتحول الى دراسة عن الفرد والمجتمع بوجه عام ، ثم ليتحول كل هذا الى مشروع جاد أراد به دوركايم أن يعيد من جديد بناء علم الاجتماع على أسس أكثر قوة وصلابة ، بدلا من تلك الحالة المتهافتة والممزقة التى ترك خلفاء أوجيست كونت النسق العلمى الجديد عليها • وازاء هذا فقد أضطر دوركايم اضطرارا الى أن يقطع دراسته فى « الاشتراكية » لكى يستطيع القيام بواجباته وأعبائه الجامعية والعلمية والعملية الأخرى ، الى أن تتاح له الفرصة من جديد • وهى فرصة لم تتهيأ له فى الواقع الا بعد خمسة عشرة عاما كاملة عندما أخذ يعود بشكل منهجى ومنظم الى الموضوع • وكان اذ ذاك فى السابعة والثلاثين من عمره ويعمل أستاذا فى جامعة بوردو Bordeaux حيث بدأ فى العام ١٨٩٥ / ١٨٩٦ ، يحاضر طلبته فى مسألة الاشتراكية ، ساعيا الى تحقيق هدفه الذى كان أقل ما يمكن أن يوصف به أنه هدف أخلاقى مثلما هو هدف علمى ، فقد سعى من وراء تحليله للماركسية الى تأكيد العنصر الأخلاقى الذى تنطوى عليه[3] •

---

(1) Kardiner, Abraham. and Edward Preble., They Studied Men. Mentor Book. 1963. P. 95.

(2) Introduction by M. Mauss to Emile Durkheim, "La Socialisme : sa définition, ses débuts, Le doctrine Saint-Simonieure. Paris, 1928. Pepr. 1950. pp. V. IX.

(3) لم يكتمل برنامج المحاضرات الذى كان دوركايم يزمع تدريسه عن الاشتراكية اذ توقف دون أن يلقى دوركايم منهجيه التاليين اللذين كانا من المنتظر ان يتمم بهما رؤيته لماركس • وعلى ذلك فقد توقف البرنامج متضمنا فقط مجلدا واحدا تحدث فيه عن الاشتراكية بصفة عامة وسان سيمون بالاضافة الى بعض المختصرات والقطع المتناثرة التى تشير الى الماركسية ذاتها •

وبالرغم من أننا لا ننتوى الحديث هنا تفصيلا عن مؤلف دوركايم فى الاشتراكية أو حتى عن موقفه منها فقد يكون من الأفيد أن نلخص نظرته فى أن الكثير من=

وما يعنينا من هذا كله هو أن نبرز تلك الحقيقة التى كثيرا ما عدل عنها الدارسون حتى أولئك الذين حاولوا توضيح المراحل التى تطورت فيها النظرية الدوركايمية ، وهى أن الصياغة ذاتها التى وضع بها دوركايم القضية الاساسية المشروعة كانت هى بذاتها التى تمخض عنها أول أعماله الضخمة ونعنى به مؤلفه « فى تقسيم العمل الاجتماعى » De La Division du Travail Social وأن هذه الصياغة ذاتها هى التى تأدت به بعد التحورات والتطويرات التى لحقتها الى مؤلفاته المتأخرة أيضا التى يقول المصنفون أنها لم تظهر فى مراحل التحول والانتقال ، وانما فى مرحلة النضج الاكاديمى التى بدت فيها نظرية دوركايم متكاملة وراسخة ، وهى المرحلة التى كتب فيها على أى الأحوال كتاباته عن الأخلاق والدين والتربية والميتافيزيقا ، وألقى محاضراته العلمية فى الاشتراكية وفى الواجب والارادة والقيم . طالما أن جوهر المشكلة يتمثل بصفة أساسية فى طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع ، وما هذه الموضوعات والمفهومات بما فيها النزعة الاشتراكية ذاتها ، الا رؤى ومواقف تأخذ جميعها أماكنها فى سياق النظرية العامة لدوركايم . وما يؤكد ذلك تلك الصلات الوثيقة التى يقيمها البعض من الثقاة[1] بين كتاب دوركايم « فى تقسيم العمل الاجتماعى » وكتابه المشهور الثانى « فى الانتحار : دراسة فى علم الاجتماع » La Suicide : Etude de Sociologie الذى أصدره فى عام ١٨٩٧ ، وكذلك بين هذا الكتاب وكتابه الضخم الثالث الذى صدر له فى عام ١٩١٢ باسم « الصور الأولية للحياة الدينية » Les Formes Elementaires de la vie Religieuse.

= الانتقادات التى توجه الى المذهب الاشتراكى انما تتجه الى ما يزعمه من صدق علمى . وفى هذا اشار دوركايم الى انتقادات بعض الاقتصاديين مثل Böhm-Bawerk وسائر أعضاء المدرسة النمساوية الذين وجهوا معظم هذه الانتقادات فغاب عليهم أن وسائلهم لا يمكن أن تصيب الاشتراكية الا من الخارج بينما ستظل قوتها الداخلية بعيدة دائما عن التحليل . وبناء عليه فقد كان يرى ان الاشتراكية لا يمكن مهاجمتها كشىء فى فراغ او كشىء مجرد . فلقد كانت موجهة كلية الى المستقبل اكثر منه الى وجود حقيقى موضوعى ومن ثم فهى لا تمتلك شخصية علمية حقيقية أو واقعية . فهى لا تعدو أن تكون « مثالا » .

(ويمكن الرجوع فى ذلك كله الى مؤلف دوركايم عن الاشتراكية والذى سبقت الاشارة الى مقدمته التى كتبها مارسيل موس وبخاصة الصفحات من ٣ — ١٠ .

(١) Aron, R., Op. Cit. P. 33.

ولعل أولى الملاحظات بصدد هذه الكتب الثلاثة هى أن أولها قد اهتم بابراز ظاهرة التمايز والتفاضل الحرفى والمهنى الموجودة فى داخل المجتمع الحديث ومن ثم تبدت المشكلة الرئيسية بالنسبة اليه فى الكيفية ، أو بالأصح ، فى تلك الشروط التى يمكن بها الحفاظ على بقاء واستمرارية مثل هذا المجتمع المنقسم على ذاته ، على الأقل من حيث توفير الحدود الدنيا والأساسية للتضامن الاجتماعى والأخلاقى •

أما الكتاب الثانى (الانتحار) فهو عبارة عن تحليل لظاهرة الانتحار التى اعتبرها دوركايم ظاهرة باثولوجية ، وذلك بهدف القاء الضوء على الآثار السيئة والوخيمة التى تهدد المجتمعات الصناعية أو المجتمعات الحديثة وهو ما عبر عنه بمصطلح الأنومى Anomie • على حين وجه الكتاب الثالث كل اهتمامه الى البحث عن الخصائص الجوهرية للنظام الدينى ، متتبعا هذا فى تلك الأشكال الدينية والعقيدية التى نشأت مع الانسان منذ فجر التاريخ ، وكان لها دورها فى تماسك المجتمعات ودوامها ، وذلك على أمل أن يرى نوعية الاصلاح التى تحتاجه المجتمعات الحديثة فى ضوء التجربة والخبرة السابقة •

أما الملاحظة الثانية بصدد هذه الكتب أيضا فيمكن الوقوف عليها من خلال سطور مقدمة الطبعة الثانية لكتاب « تقسيم العمل الاجمتاعى » • فمع التسليم بأن المسألة الرئيسية فى هذا الكتاب كانت تتمثل فى طبيعة التضامن الاجتماعى والكيفية التى تمت أو تطورت فيها مظاهره نسبة الى شكل المجتمعات وأنماطها وطبيعة بناءاتها ، فقد كان من الواضح أنه خص المجتمعات الأكثر تقدما بمزيد من مظاهر التفاضل الاجتماعى والتمايز فى العمل والاختلاف والتباين فى التخصصات المهنية ، كما أنها تتميز أيضا بالتضامن العضوى Organique الى جانب كثافتها السكانية الضخمة وتعقد الاتصال وتفشى مظاهر الصراع والنضال من أجل البقاء Struggle for existence وكلها مظاهر اعتبرها وثيقة الصلة بماهية المجتمع الحديث وطبيعته ، ومن ثم فلا يجب أن ينظر اليها على أنها مظاهر غير سوية • وان كان قد عاد فى نهاية كل من كتابيه « تقسيم العمل الاجتماعى » و « الانتحار » فأكد تأكيدا ملحوظا على حقيقة أن المجتمعات الحديثة والمعاصرة تعكس فى بنائها كافة الأعراض

المرضية • وتفتقر الى ذلك القدر المفروض توافره من تكامل الأفراد وتكيفهم مع الكل الاجتماعى •

وفى ضوء هذا كله فقد أصبح التساؤل الملح الذى أثاره دوركايم يدور كلية حـــول الكيفية التى يمكن بها اعادة توافق الفرد مع الجموع • وخرج من ذلك الى أن العائلة بالذات والجماعة الدينية والجماعة السياسية (وبخاصة الدولة) كلها مؤسسات أعجز من أن توفر المناخ الاجتماعى الذى يمنح الفرد الشعور بالأمن والطمأنينة فى الوقت الذى تطلب اليه الخضـــوع لمتطلبات الضبط والتضامن[1] • وتظل المسألة من ثم معلقة تبحث فى كل كتاباته حتى آخر أعماله الضخمة عن ذلك المبدأ الأساسى المنظم للحياة •

— ٢ —

ولا خلاف فى أن الآراء التى قدمها دوركايم فى كتابه القيم « تقسيم العمل الاجتماعى » لا تعتبر فحسب من أهم الاضافات النظرية التى أسهم بها فى نظرية التضامن الاجتماعى والأفكار التى ارتبطت بهذه الناحية ، ولكن أيضا فى نظرية الضـــبط الاجتماعى بعامة والدور الذى تقوم به ظواهره وأســـاليبه فى تحقيق تماسك المجتمعات والمحافظة على كيانها واستمرارها فى الوجود •

وباعتباره أحد فلاسفة الجامعة الفرنســـية والوريث الشرعى ، أو كما وصفه البعض الروحى Spiritual لأوجيست كونت ، فقد تبأور تفكيره فى المشكلة الرئيسية التى تمثلت بوجه خاص فى الحاجة الى الاجماع أو القبول الاجتماعى Social Sonsensus ، أو بتعبير آخر فى توافر تلك الشروط التى اعتبرها ضرورية ولازمة للوجود الاجتماعى •

ونحن وان كنا لن نتناول تفصـــيلا كل الجوانب التى تضـــمنتها هذه الدراســـة سواء ما تعلق منها بالمواقف الفكرية التى رفضـــها دوركايم[2]

---

(١) Ibid. P. 46.

(٢) من الضرورى للغاية الانتباه الى تلك الجهود التى بذلها دوركايم لتحرير الظاهرة الاجتماعية من أية لواحق أو انطباعات غير اجتماعية ، فهى ليست امتدادا للعلوم البيولوجيـــة أو الفسيولوجية ولا حتى لعـــلم النفس على الرغم من تأثره الشديد ببحوث فونت Wundt .

ومن الناحية الأخرى هناك أيضا رفضه لكل صور التصورية والمثالية التى عكسها الاتجاه الكانطى ، ويرتبط بذلك كل ما تنادى به المذاهب العقلية عموما فى=

أو ما تعلق بخصائص الظاهرة الاجتماعية الا أنه قد يكون من المفيد أن نشير بصفة خاصة الى الأصول أو المصادر الأولى لنظريته فى التضامن الاجتماعى وهى المصادر التى يمكن تتبعها على وجه الخصوص فى كتابات جورج سيميل Simmel وفرديناند تونيز Tonnies •

فالمعروف أن تونيز قد أقام نظريته الشهيرة عن الجماعة المحلية والمجتمع فى ضوء التفرقة الأساسية بين هذين المفهومين والتى ضمنها كتابه الذى يحمل نفس التسـمية « الجماعة المحلية والمجتمع » Gemeinschaft und Gesellschaft حيث درس العلاقة الاجتماعية أو ما أطلق عليه الكيانات الاجتماعية Soziale Wesenheitln على أسس سيكولوجية •

وبصرف النظر عن موقفه الخاص فيما يتعلق باعتقاده ان المدخل السيكولوجى هو ما يمثل أفضل المداخل لدراسة الحياة الاجتماعية والمجال هنا ليس مجال مناقشة ما ينطوى عليه هذا الموقف من خطأ أو صواب ، فان المهم على أى الأحوال أنه فى ضوء هذا الموقف مثلت « نظرية الارادة » ركيزة أساسية انبنى عليها كل تفكيره الاجتماعى ، وذلك على اعتبار أن الفعل الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية تصدر بالضرورة عن الارادة • ومن هنا كان ربطه كل نمط من نمطى الحياة الاجتماعية وهما الجماعة المحلية من ناحية والمجتمع من ناحية ثانية بنوع معين من الارادة ، فالأول يرتبط بما أطلق عليه تونيز اسم الارادة العضوية أو الارادة الطبيعية Wesen Wille ، بينما ارتبط نمط الحياة الاجتماعية الثانى بالارادة المدركة الواعية Kurwille وهما المصطلحان اللذان يستعاض عنهما أحيانا بمصطلحى الارادة الانسانية أو ارادة الحياة ، والارادة العقلانية أو الرشيدة[1] ، للتمييز فى ضوئهما بين الانسان باعتباره عضوا فى جماعة والانسان باعتباره عضوا فى المجتمع •

= أصل المقولات وابتعادها عن التجربة الفردية والاجتماعية ، والشىء نفسه فيما يتعلق بالأفكار العامة والأفكار المسبقة والقبلية وسائر تلك المقولات التى نادى بها المثاليون والعقليون على اختلاف اتجاهاتهم ومذاهبهم •

(١) وان كان كتاب تونيز « الجماعة المحلية والمجتمع » Gemeinschaft und Gesellschaft قد صدر فى عام ١٨٧٧ الا ان الاشارة هنا الى الترجمة الاجليزية التى قام بها تشارلس لوميس Charles Loomis بعنوان Community and Association الصفحات ٣ — ١٠ •

واذا كان فردينـــاند تونيز قد تأثر بلا شــك بكتـــابات بعض علمـــاء الانثروبولوجيا فى القرن الماضى وبخاصة السير هنرى مين Maine الذى فرق بين المجتمعات التى تقـــوم على أســـاس المكانة Status وتلك التى تقوم على أساس التعاقد أو العقد Contract ، فان الشىء الذى يصـــعب انكاره من الناحية الأخرى هو أن نظرية تونيز قد مهدت الطريق بشكل أو بآخر لظهور نظرية دوركايم فى التضامن بنوعيه ، وهى النظرية التى ضمنها كتابه تقسيم العمل الاجتماعى • وعلى الرغم أيضـــا من أن دوركايم كان قد هاجـــم بعنف كتاب تونيز فى المجلة الفلسفية Revue Philosophique عام ١٨٨٩ أى قبل أن يصدر هو نفسه كتابه بأربعة أعوام[1] •

والواقع أن معالجـــة دوركايم للمشـــكلة المحورية التى بلورناها توا قد أنبتت أساسا على تصور مماثل ، أو بتعبير أدق على تمييز مماثل بين شكلين اثنين من أشكال التضامن هما « التضـــامن الآلى » Solidarité Méchanique « والتضامن العضوى » Solidarité Organique •

كذلك فلم تكن نقطة البداية التى انطلق منها دوركايم بعيدة عن فكر كل من أوجيست كونت وهربرت سبنسر وسان سيمون ، وان كانت بالنسبة الى الأخير بالذات قد اتخذت شكلا أكثر حدة ، مما دفعه الى مزيد من الاهتمام بمناقشتها •

فالمعروف بوجـــه عام أن ســـان ســـيمون كان يؤمن ايمـــانا راســـخا بحتمية التقدم الصناعى والعلمى فى المجتمع • كما كان يدرك فى الوقت نفسه أن هذا التقدم لابد وأن يصاحبه المزيد من التخصص وتقسيم العمل كمبدأين حتميين فى صنع التقدم الاجتماعى • وهما مبدآن سوف يتزايد وضـــوحهما باستمرار ويتزايد دورهما الذى يقومان به فى تماسك المجتمع وتضامنه •

واذا كان دوركايم قد حـــدد منذ البداية بعض أهدافه فى التعرف على وظيفة تقسيم العمل وطبيعة الحاجات الاجتماعية التى يشبعها ، فقد كان عليه أن يتبع ذلك بتحديد الأسباب والظروف التى يعتمد عليها كذلك ، ولقد سار تفكيره فى مسلك سلم فيه ببضع مبادىء أساسية هى :

---

(١) احمد ابو زيد ، فرديناند تونيز (الجماعة المحلية والمجتمع) ، عالم الفكر الكويتية ، المجلد الثانى عشر ، العدد الثالث (أكتوبر ، نوفمبر ، ديسمبر) ١٩٨١ . صفحة ٢٣٧ .

أولا : ان التوازن الاجتمــاعى هو أســاس المجتمعات الانســانية ، وما الصراع Conflit الا حالة طارئة ومؤقته ، بل ويمكن اعتباره حالة مرضية لا تلبث أن تزول ويسترد المجتمع توازنه القديم •

ثانياً : ان الصناعة لابد مؤدية الى تزايد الشعور بالفردية ، وأن كان نمو هذا الشــعور وتزايده لا يعنى بالضرورة ان الفرد يفقد كل انتمائه الى الجماعة •

ثالثاً : انه مع ازدياد التطور الصناعى فان هذا يؤدى الى ازدياد تقسيم العمل وبالتالى الى وضوح مظاهر التخصص وهو الأمر الذى من شأنه أن يضعف التماسك الاجتماعى الذى يقوم ــ حتى الآن ــ على أســاس المشــاركات الاجتماعية ، وان كان كل هذا لا يعنى أيضــا القضــاء تماما على كل عوامل التماسك •

رابعاً : يبدأ الضمير الجمعى Sonscience Collective فى السيطرة على المجتمع وفى تســييره بحسب ما يمليه من مبادىء وقيم ومعايير ، وذلك على اعتبار أنه يحوى جماع المعتقدات والمشاعر التى تنظم السلوك وبخاصة فى تلك المجتمعات الاستاتيكية Static والبسيطة Simple والتى يمكن التنبؤ فيها بمظاهر سلوك الأفراد مقدما •

وبوجه عام يتضح لنا مما سبق مدى ابتعاد اميل دوركايم عن فكرة التغير الاجتماعى التى تســلم بوجود الصراع ، وبالتــالى ارتباطه بفكرة التوازن الاجتماعى وما يعنيه من سكينة واستقرار • ولقد كانت احدى ملاحظاته الثاقبة عندما حاول أن يرى آثار ذلك ، أن المجتمعات الســيطة لا يوجد بها الا قدر ضئيل من مظاهر تقسيم العمل ، حيث تتكون هذه المجتمعات من أقســـام متجانسة الى حد بعيد وتتميز ببنائها الانقسامى وترتبط بكثير من مشابهات الأعمال والمعتقدات والمشاعر التى تشارك جميعها فى اقامة نوع من الوحدة أشبه بالكل الأخلاقى وكله أطلق عليه التضامن الآلى • أما مقياس هذا النوع من التضامن فلابد وأن يكون نمطا من الضبط الاجتماعى الذى يتفق مع طبيعة المجتمع نفسه من حيث صــفاته البدائية وبســاطته والاعتماد على القانون العرفى الذى يسود مختلف الأقسام التى تنقســـم اليها مثل هذه المجتمعات البدائية والقبلية والبسيطة •

ولكن الأمر يختلف كثيرا بالنسبة الى المجتمعات الأكثر حداثة • واذا كنا قد أشرنا توا الى أنه مع التقدم الاجتماعى يتزايد الشعور بالفردية كما تظهر الجماعات الثانوية التى لا تقوم على أســاس الانتماءات القرابية أو وحدة العائلة أو التقــاليد ، فقد ذهب دوركايم فى ضــوء ذلك الى تقرير قضــيته الرئيسة وهى أنه مع ازدياد تقسيم العمل ووضوحه يبدأ نوع من التفاصل بين الوحدات المكونة للمجتمع فى الظهور ليحل محل البناء الانقسامى القديم ، وحيث يظهر الاعتماد المتبادل بين هذه الوحدات بعضها وبعض • اضافة الى أن التماثل فى المعتقدات وفى المبادىء الأخلاقية يميل بدوره الى الضــعف والى النقصان ، ولا يكون لكل هذا سوى نتيجة واحدة هى أن هذه الوحدات الجديدة لا تصير وحدات اجتماعية بالمعنى التقليدى القديم كما كانت من قبل ، ولكنها تصبح بتعبير أدق وحدات اقتصادية الى حد بعيد •

والمهم ذلك كله هو ذلك المعنى الذى هدف دوركايم الى تأكيده وهو أنه مع ظروف التغير الاجتماعى يتوجب على المجتمع أن يعثر على أســاس جديد لتوازنه ، وهو ما تمثل عنده فى مبدأ تقســيم العمل ذاته الذى كان يعتبر فى الأصــل ســببا للاختلال والتفكك • فكأن هذا التضامن العضــوى الجديد لا يقوم على أساس المشابهات أو المماثلات ، ولكن على أســاس التســاند المتبادل الذى يقبل مبدأ الاختلاف والتغاير ويعترف به • وعلى حد تعبيره هو نفسه ، فان المجتمعات التى يسودها التضــامن العضوى انما تقوم وفق خطة أو نظام من الأفراد الذين يختلف كل منهم عن الآخر ، كما تختلف أدوارهم هذا عن ذاك ، ولكن ليس على التواترات المتكررة أو المتشابهات أو الاقســام المتجانسة • كما أن هذا التوزيع الاجتماعى يقوم بدوره على مبادىء مغايرة أيضا ، بمعنى أن الأفراد لا يجتمعون هنا بسبب علاقاتهم بالعشيرة أو البدنة ، ولكن بسبب النشاط الاجتماعى الذى يؤدونه ووظيفة هذا النشــاط • أى أن الشىء الهام هو اذن طابع الوظيفة ذاتها ، أو طبيعة النشاط ذاته الذى يقوم به الأفراد • أما مقياس أو معيار نمو هذا التضــامن الذى يتجاوب مع البناء المتفاضل فهو الاحلال التدريجى للعرف بنوع آخر من أنواع الضبط الذى يؤكد فكرة النظام والتنظيم ، ويكشف عن ذاته فى فكرة القانون التعاقدى بالذات •

وقد يكون لزاما علينا أن نوضـــح هنا – من جديد – بضــعة أمور لعلنا عرضنا لها فى عجالة . وهذه الأمور هى :

أولا : أن تلك الظاهرة التى حاول اميل دوركايم دراستها فى كتابه « تقسيم العمل الاجتمـــاعى » تختلف تماما عما يفهمه الاقتصـــاديون عـــادة من هذا المفهوم . فتقسيم العمل الذى تحدث عنه دوركايم عبارة عن بناء المجتمع ككل as a whole . وهو بناء لا يعدو أن يكـــون تقســـيم العمـــل الاقتصـــادى أو التكنولوجى مجرد تعبير أو أصداء له[1] .

ثانياً : ان دوركايم فى ضـــوء ما انتهى اليه من تمييز قاطـــع بين نوعى التضـــامن الآلى والتضامن العضـــوى ، قد أقام كذلك نوعا من التقابل الذى يتوازى مع هذا التمييز وهو تقابل له أهميته البالغة بالنســـبة الى الدراســـة القانونية وقضية الضبط الاجتماعى عموما .

فمن ناحية ميز دوركايم بين المجتمع البسيط والتقليدى بوجه عام والذى يعتبر التجانس خاصيته الأولى ، وبين المجتمع المعقد أو المتخصص والحديث حيث يظهر اللاتجانس بشكل قوى واضح وملموس .

ومن الناحية الثانية هناك أيضـــا التمييز بين ما يعمل فى كل من هذين النمطين من أنمـــاط المجتمعات أو الحيـــاة الاجتماعية من وســـائل الضـــبط والتنظيم ، وذلك نزولا على المبدأ الأساسى القائل بأن التماســـك الاجتماعى تختلف عوامله وأسبابه باختلاف طبيعة العلاقات الاجتماعية ذاتها وشـــكل هذه العلاقات فى كل مجتمع .

ثالثاً : انه مع نمو خاصية اللاتجانس فى المجتمع وفى الثقافة ، وبدء ظهور الجماعات الثانوية لابد وأن تتغير مسألة الضبط الاجتماعى كلها . وذلك لسبب جوهرى هو أن التقابل لن تزداد شدته أو تعقده فحسب ، ولكن أيضـــا لأن

---

(١) كان اوجست كونت من أوائل العلماء الذين اخذوا بهذه النظرة . فهو وحده من بين كل علماء الاجتماع فى عصره الذى استطاع أن يلتقط القيمة الأساسية لظاهرة تقسيم العمل وانها أكبر من مجرد كونها ظاهرة اقتصادية بحته وعلى العكس من ذلك فقد رأى فيها الظرف الأساسى اللازم للحياة الاجتماعية اذا ما امكن النظر اليها فى ضوء كافة المعطيات الاجتماعية مادية كانت او غير مادية .

(انظر فى ذلك : Comte, Auguste; de Philosophie Positive, IV.P. 425.)

الكثير من الخلافات سوف تظهر بالضرورة حول المســائل المحورية التى تهم المجتمع فى وضعيته الجديدة •

رابعاً : يترتب عليه منطقيا وواقعيا أن يصبح من الضرورى الوقوف على منظور أوسع نرى من خلاله تلك العناصر أو المبادىء التى يتعين أن ينبنى عليها التماسك الاجتماعى نسبة الى تقدم المجتمع أو تأخره ، وذلك على اعتبار أن هذا التقدم أو التأخر يفترض وســيلة بذاتها ــ أو أكثر ــ من وســائل الضــبط الاجتماعى • ومن المســلم به أنه مع تزايد اتســاع المجتمعات وتعقد تركيبها المورفولوجى والوظائفى ، تزداد وسائل الضبط الاجتماعى تعقدا ، فتمتد اليها المسحة الوضعية الرســمية كما تصــبح أميل الى أن تتركز فى كيانات وهيآت متخصصة •

خامساً : اذا كان دوركايم قد أسبغ على ظاهرة تقسيم العمل الاجتماعى كل هذه الأهمية الفائقــة ، وأعزى اليه تلك الخاصــية الجوهرية التى أرجع اليها ليس فقط تماسك المجتمعات ، ولكن أيضا الملامح المحددة لما ينبغى أن تكون عليه قوانينها ودساتيرها ، فان ذلك يستتبعه ، أو على الأقل ، يتطلب أن يكون تقسيم العمل ذات طابع أو شــخصية اخلاقية بالضرورة ، لأن الحاجة الى النظام والى التناسق والانسجام والى التضامن الاجتماعى كلها من الأمور التى تعتبر أخلاقية بالدرجة الأولى[1] •

وهكذا يصل دوركايم ، وربما بكيفية بالغ فى تبسيطها أكثر مما يجب ، الى تمييزه فى الظــاهرة القــانونية بين نوعين من القوانين يقــابلان نمطى التضامن الآلى والتضامن العضوى ولكل منهما خصائص معينة تعبر عن ذاتها

---

(1) Works, The Division of Labor in Society. English Trans by George Simpson. The Free Press N.Y. Seventh printing. 1969. p. 63.

انظر ملحق النصوص • • • • النص رقم (١٣) •

والحقيقة أن هــذا الموقف الذى يظهر عند دوركايم يمثل انتقــادا عنيفا للمذهب النفعى خاصة كما ظهر عند بنثام وذلك بسبب النظرة الزائفة الى السلطة والدور الذى تضطلع به . فقد ذهب هؤلاء الى أن الأخلاق مثلها مثل القانون تماما مســألة تتضمن نوعا من الاعــراض المرضية أو الباثولوجية ، وهى نظرة كان لها تأثيرها ولا شك على رواد النظرية الاشتراكية ، حيث أدت بهم الى القول بامكانية وجود مجتمع دون أى نظام تنسيقى أو قانونى مفروض وهو الأمر الذى اعتبر احد غاياتهم النهائية على أى الأحوال . (انظر فى ذلك : (Nisbet. Op. Cit. p. 151.

فى طبيعة الجزاء الذى ترتبط به . فالقانون الذى ينبع من التضامن الآلى يصاحب بجزاءات وقواعد قمعية رادعة Repressive Sanctions ويعرف بالقانون الرادع Repressive Law ، على حين يصاحب القانون النابع من التضامن العضوى وهو ما يعرف بالقانون التعويضى Restitutive Law أو القانون التعاونى Cooperative كما يطلق عليه أحيانا ، بجزاءات تعويضية .

وفى الوقت الذى يعتبر القانون الرادع بجزاءاته القمعية تعبيرا عن العادات والتقاليد وضبط الجزاءات والمعتقدات التى تسود المجتمعات البدائية والتاريخية وكذا المجتمعات البسيطة التى لا يظهر فيها التفاضل أو التمايز ويخضع الجزاء غالبا لارادة المجتمع ككل ، فان القانون التعويضى أو المعوض هو الذى يسود بنظمه وقواعده التعويضية المجتمعات المتقدمة التى تنظر الى التعويض على أنه محاولة من الجماعة لمعالجة الأضرار التى حدثت نتيجة الانحراف عن الضوابط الاجتماعية[1] . ومن هنا فيمكن القول بأن هذين النوعين من القوانين (الرادع والمعوض) هما اللذان يقابلان قانون العقوبات والقانون المدنى على الترتيب ، حيث يهدف الأول الى قمع كل ما من شأنه الاخلال بنظام المجتمع والتأثير على التوازن الاجتماعى بفرض العقوبات الرادعة ، على حين يهتم الثانى (المدنى) بتلك النطاقات المتشعبة التى تتم فيها مختلف العلاقات المرتبطة بالأحوال الشخصية وبأوجه النشاطات الفردية وما يتعلق بالقانون التجارى وقانون الاجراءات والقانون الادارى والقانون الدستورى بعد ما يتم تمحيص هذه الجوانب من القواعد الجنائية (العقابية) التى قد توجد بها[2] .

وعلى هذا الأساس يبدو لنا أن القانون الرادع هو اذن تعبير صريح عن الشعور الجمعى فى تلك المجتمعات التى يسودها التضامن الآلى . واذا كان من المسلم به أنه مع تزايد خاصية أو صفة (البدائية) فى المجتمع ، تتزايد أيضا ميكانيكية أو آلية التضامن وذلك على العكس مما اذا تزايدت خاصية

---

(١) Gurvitch. G., Sociology of Law. Op. Cit. p. 48.

(٢) Works; The Division of Labor in Society. Op. Cit. P. 69.

أنظر ملحق النصوص . . . . النص رقم (١٤) .

التخصص Specialization وتقسيم العمل ، فيكون معنى ذلك تعدد العقوبات وتنوعها فى المجتمعات من النوع الأول بما يكشف عن قوة المشاعر الجمعية (العامة) ومدى استيائها وشدة رد فعلها ازاء ما يجرح هذه المشاعر ويخرج عليها • أى ازاء الجريمة Crime باعتبارها تمزيقا للتضامن الآلى وانتهاكا لتلك المشاعر العامة يستتبع رد الفعل المتمثل فى العقوبة •

وكأن مسألة التمييز بين نوعى التضامن الآلى والعضوى تقود اذن الى التمييز فى أنماط السلوك القانونى والتمييز فى الجزاءات وفى النظم القضائية والتشريعية • كما يقود فى الوقت نفسه الى النظر فى تطور أشكال هذه الأنماط جميعها بتطور الحياة الاجتماعية وتغير شكل وحجم المجتمعات ودرجة كثافة السكان فى هذه المجتمعات ونوعية الارتباطات والعلاقات القائمة بين أعضائها •

ومن الصعب حقيقة الوقوف على الجوانب المختلفة لهذا « الكل » المعقد دون أن نربط بين نظرية دوركايم فى الجريمة ونظريته فى العقاب أو (الجزاء) كما يحب البعض أن يسمونها • ولكن الذى يهمنا التأكيد عليه الآن هو أن دوركايم وقد أعطى الجريمة مفهوما أو تعريفا اجتماعيا ، وذهب الى أن الغرض من العقوبة هو ارضاء الشعور الجمعى ، فقد اعتبر أن هذه النظرية أكثر اقناعا واكتمالا مما يعكسه التفسير العقلانى للعقوبة الذى نظر اليها على انها مجرد ردع فحسب •

ومع أن هذا الموقف قد يكون منطويا على كثير من الصدق ، فمن الواجب على أى الأحوال أن نعتبر القضية كلها بشىء من الحرص نظرا لما يمثله ذلك من صعوبات أمام ما ينبغى توفيره للعدالة من توقير واحترام خاصة فى مجتمعات مثل مجتمعاتنا المعاصرة التى وسمها مفكر مثل باريتو بغير قليل من اللاعقلانية •

— ٤ —

ولكن مهما كان اعتبارنا لمثل هذه النواحى فان هذا لا يغير شيئا من حقيقة أن دوركايم ينبغى أن يوضع بين أولئك التعدديين Pluralists • فالكثير من أفكاره تبدو مواكبة تماما وقريبة غاية القرب من أفكار ديجى Duguit على سبيل المثال وساليل Saleilles فى فرنسا ، وميتلاند Mitland وفيجز Figgis فى انجلترا •

وصحيح أن تأكيد اميل دوركايم على المجتمع وعلى النظام والسلطة كان تأكيدا واضحا وزائدا ، الا أن الشيء المهم ألا يكون هذا مدعاة لاساءة فهم العلاقة التى تصور دوركايم أنها تقوم بين الفرد والمجتمع، والتى تبدو فى تعددية السلطة والمنظمات والمؤسسات والاتحادات وسائر التكوينات والاجسام الاجتماعية الوسيطة Corps intermédiaires •

وعلى العكس مما يراه الكثيرون فان هذه التكوينات التى تقوم بين الفرد والدولة هى ذاتها التى تشكل المادة المتكثرة المجتمع ، وهى أيضا الوحدات التى تدور من حولها كل أفكار دوركايم فى السلطة وفى الدولة والقانون • أما انتقاده الفردية فلا يعنى من وجهة نظره ، الابتعاد عن الحرية وقبوله الجماعية Collectivism ، لكنه — على العكس من ذلك — انتقاد يمثل أقسى ، وربما أذكى ما وجه الى النظرية الفردية التقليدية فى السيادة •

لقد كان القانون منذ بداية كتابه تقسيم العمل هو المعيار أو الرمز المرئى للتضامن الاجتماعى ، وهو موقف لم يحد أو يتحول عنه دوركايم فى أى من مراحل تفكيره اللاحقه حتى ولا فى تلك الأوقات التى اعتبره البعض قد ابتعد فيها عن المقولة القانونية ، والدليل على ذلك هو اعتقاده الأصيل فى أن المجتمع الحقيقى والأخلاق الحقيقية لا يمكن أن يوجدا الا مع تمثل السلطة بشكل واضح أمام عقل الانسان وفى تصرفاته وسلوكه •

والواقع أننا نلتقى فى أماكن عديدة من «تقسيم العمل الاجتماعى» وفى «قواعد المنهج» بوجهة نظر دوركايم القائلة بالأسبقية المطلقة للسلطة كأمر لازم لاقامة أى شكل يمكن تصوره من أشكال الحرية ، وذلك الى الحد الذى جعله يقول أنه على العكس مما قد يكون سائدا ، نجد أن كلمات مثل الحرية Liberty وبلا قانون Lawlessness لا يمكن أن تكون كلمات متكافئة أو متشابهة ، لأن هناك تصادما حقيقيا فى وجودهما معا لأن الحرية لا تعدو أن تكون نتيجة للنظام وثمرة له • وهو ما لا يختلف كثيرا عن قوله الذى ساقه فى الصفحات الأولى لكتابه تقسيم العمل الذى قلنا أنه نظر فيه الى القانون على أنه كشف حقيقى لطبيعة القبول فى المجتمع « ولسوف يكون من البين تماما كيف أننا قد قمنا بدراسة التضامن الاجتماعى من خلال نسق القواعد القانونية ، وكيف أنه ونحن نبحث عن الأسباب قد نحينا جانبا كل ما من شأنه

أن يميل بنا الى الأحكام الشخصية أو التعاطف الذاتى لأجل التوصل الى تلك الحقائق البعيدة الكامنة فى البناء الاجتماعى والتى يمكن أن تكون وحدها موضوعا للحكم والتقويم وبالتالى للعلم[1] .

ومع ذلك فمن الصعب أن نسلم تماما بأن دور اميل دوركايم قد قيد نفسه أو حددها كلية فى داخل نطاق نسق القواعد القانونية أو المادة القانونية وحدها، ولقد اعترف هو نفسه بأن المدخل القانونى قد فشل فشلا ملحوظا فى أن يأخذ فى اعتباره بعض عناصر الضمير الجمعى التى ظلت غريبة عن القانون الرادع بسبب تأثيرها المحدود على الرغم من دورها فى تحقيق التناسق الاجتماعى .

ومع أن البعض يرى أن حسن الطالع هو الذى جعل دوركايم العالم الباحث يفلت من قبضة دوركايم المنهجى ، والا كان هذا قد شل حركته وجعله لا ينتبه الى استحالة الاعتماد فحسب على القواعد القانونية ، وما كان بالتالى قد تهيأ لنا أن نعرف ليس فقط كتابه « الانتحار » أو « الأشكال الأولية للحياة الدينية » أو « التربية الاخلاقية » ، ولكن أيضا أجزاء كبيرة من كتاب تقسيم العمل الاجتماعى نفسه[2] ، فان النقطة الرئيسية فى كل هذا هى أن مدخل دوركايم للدراسة القانونية فى ارتباطه بالسلطة لا يمكن أن يبقى محصورا فى داخل أى من العمليات القانونية أو الفقهية أو حتى فى اطار الدولة كل منها على حدة . وانما من خلال ذلك التمييز القاطع الذى أقامه بين الدولة وبين المجتمع ، يمكن أن نرى الوجه السياسى للقاعدة القانونية ، وبالتالى التوجهات الأخلاقية التى يواجه بها المجتمع مختلف مظاهر التفكك والتحلل الأخلاقى والمعنوى .

ولا يوجد أى تعارض هنا مع ما سبق أن قررناه من أنه فى المجتمعات الحديثة حيث التخصص وتقسيم العمل هما أساس التضامن ، تتغير طبيعة العلاقات الاجتماعية وتتحول من علاقات استاتيكية الى أخرى دينامية ، كما يلعب التعاقد أو العقد دورا متزايدا نظرا لما يقوم بين الأفراد من حريات ،

---

(1) Ibid. P. 37.

انظر ملحق النصوص . . . . النص رقم (١٥) .

(2) Nisbet, R. A.; The Sociological Tradition, Op. Cit. p. 154.

يحل معه القانون محل العرف ، والقصد محل التلقائية ، والمسئولية الفردية محل المسئولية الجمعية • فالحقيقة أن هذا العنصر التعاقدى الجديد منبثق بدوره من طبيعة التغيرات التى طرأت على البناء الاجتماعى نفسه ، أو التى طرأت على حالة الشعور أو الوعى الجمعى فى المجتمع الحديث •

بتعبير آخر لا يقوم مجال للتناقض بين السلطة والحرية • فلكى يكون هناك مجال يمكن الأفراد من التحرك فى داخله بحرية وأن يبرموا التعاقدات والاتفاقيات فيما بينهم ، فلابد وأن يكون للمجتمع ، من قبل ذلك ، بناءاً قانونياً يحدد نطاق القرارات والمسئوليات على مستوى الأفراد • أو بمعنى آخر يمكن القول بأن التعاقدات فيما بين الأفراد انما تحدث من خلال سياق اجتماعى لا يحدده الأفراد بأنفسهم ولكنه تقسيم العمل على أساس التفاضل والتغاير هو الشرط الأساسى لوجود مجال من مجالات العقد والاتفاق •

وقد يبدو للبعض أن هذا يعود بنا ثانية الى الفكرة السابقة ذاتها بصدد أسبقية البناء وأولويته على الفرد ، أو أسبقية النمط الاجتماعى على الظاهرة الفردية • ولكن المهم مع ذلك هو أن هذه التعاقدات وان كانت تتم حقيقة بين الأفراد ، الا أن الشروط والقواعد والأحكام التى تعقد بمقتضاها انما يتم تحديدها بواسطة التشريع الذى يعبر بدوره عن تصور العدالة والنظم التى يشارك فيها المجتمع كله عما هو عدل وظلم وأيضا كل ما هو مسموح به أو منهى عنه[1] •

— ٥ —

لعل احدى السمات التى برزت لنا حتى الآن من خلال المواقف التى عرضنا لها أن اميل دوركايم كان يؤمن بوحدة الكيان القانونى ، وبأن قانون (الدولة) هو الشكل الاجتماعى الذى تنتهى اليه التصورية الجمعية •

والواقع أن هذا التنظيم القانونى لا يكشف لنا فقط عن طبيعة فكر دوركايم القانونى ، ولكن أيضا عن طبيعة فكره الاجتماعى بعامة • فدوركايم كما يراه الكثيرون يمثل نموذجا فريدا لأولئك المفكرين النظريين الذين يرتبطون ارتباطا وثيقا ببعض البناءات الفكرية الواضحة المعالم والتى تظل

(1) Aron, R., Op. Cit. P. 30.

انظر ملحق النصوص . . . . النص رقم (١٦) •

مسيطرة على عقولهم لدرجة أنهم كثيرا ما يجدون صعوبة فى تطويعها وتشكيلها ناهيك عن الفكاك من قيدها وأسرها •

وعلى الرغم من كثرة المؤلفات التى حاول أن يوضح فيها مجالات علم الاجتماع القانونى ، وبالتالى نظريته الأشمل فى العلاقة بين الفرد والمجتمع ، فالملاحظ أنه ظل يدور من حول بعض المحاور الحاكمة التى يمكن القول بأنها هى التى وجهت كل اهتماماته • ومن ذلك اعتقاده الأساسى أنه بتركيزه على دراسة النظم القانونية فى المجتمعات غير الحضرية وفى المجتمعات المتخلفة والقديمة على وجه الخصوص ، وبالوقوف على مصادر نشأتها ومظاهر تطورها ارتباطا بالتحولات التى تطرأ على الأنماط الاجتماعية ذاتها ، سوف يتمكن من التعرف على حقيقة النظم القائمة فى المجتمعات المعاصرة ، بحيث يستطيع التوصل الى فهم أوسع وأكثر احاطة بالطريقة التى تعمل بها • وهو موقف من الواضح أنه لا يمكن الركون تماما الى نتائجه ، لما يعنيه ذلك من تجاهل لكل قضية النسبية الاجتماعية فى الزمان والمكان •

وحتى فى تلك الأثناء التى كان يقوم فيها — من ناحية — بالدراسة سواء على المستوى الميكروسسيولوجى أى مستوى الوحدات الصغرى التى تعكس نوعا من الدراسة الامبريقية للعلاقة بين نوع القانون ونوع التضامن الاجتماعى الذى يرتبط بدرجة تمايز الأفراد أو عدم تمايزهم على أساس تقسيم العمل فى مجتمع معين ، أو من الناحية الثانية على المستوى الماكروسسيولوجى (الرأسى أو التطورى) ، فقد كان يفعل ذلك مع اللجوء دائما الى التاريخ القانونى للاستشهاد بظروف هذه المجتمعات ذاتها ، وأنماطها القانونية فى المجتمعات القديمة ، الأمر الذى جعل البعض ينتهى الى أنه لم يعن قط ببحث الدور الذى يمكن أن تقوم به الأشكال الاجتماعية للتجمعات البشرية الكبيرة كنقابات العمال والاتحادات والكنائس ••• الخ • فى مجال الحياة القانونية[1] •

ولكن هذه الدعاوى التى ترددت بشكل ملحوظ فى كثير من الكتابات وانتقلت الى عدد كبير من الباحثين فى علم الاجتماع القانونى ، دعت على أى الأحوال الى اعادة النظر فى مدى ما تنطوى عليه من صدق وموضوعية •

---

(1) Gurvitch, G., Sociology of Law. Op. Cit. P. 84.

ويدفعنـا الى هذا ذلك المعنى المزدوج الذى لا يخلو من خلط ، فيما قطع به جيرفيتش من أن دوركايم لم « يعن قط ببحث الدور الذى يمكن أن تقـوم به الأشكال الاجتماعية ... » . فصحيح أن دوركايم لم يقم بدراسة متخصصة أو خاصة بأحد هذه الأشـكال المشـار اليها ، ولكن فرق كبير بين هذا وبين ألا تكون هذه الأشكال فى اعتباره وموضع اهتمامه ومناقشاته .

ونحن لن نذهب بعيدا فى استقصاء هذه النقطة ، ولكن يكفى القول بأنه على الرغم من أننا نجـد الجذور العميقة لتعددية أميل دوركايم فى مؤلفـه « تقسيم العمل الاجتماعى » ، الا أن أول اهتمام جدى وحقيقى بمشـكلة علاقة الفرد بكل من السـلطة الاجتمـاعية وبقـوة الدولة انما نلتقى به فى الصفحات الأخيرة من كتاب « الانتحار » كما لعلنا أشرنا الى ذلك من قبل . فهنا نجد أن الشغل الشاغل لدوركايم يتمثل فى المقاييس الضرورية التى يبتغى الوقوف عليها لتوفير القدر الكافى من الضـبط والانسـجام لمواجهة التفكك الاجتماعى الذى يتجلى كأوضح ما يكون فى ظاهرة الانتحار .

هنا نلتقى بمدخل دوركايم للاهتمام بتلك الأشـكال الاجتماعية التى أسلفنا الاشارة اليها . فبعدما يستبعد العائلة من حسـابه ، وبعدما اسـتبعد الدولة أيضا ، أو المجتمع السـياسى الذى أصبح بعيدا تماما عن أى اشـباع أو ارضاء لاحتياجات الفرد (لدرجة أنها هى ذاتها « الدولة » قد أصبحت من الأسباب الدافعة للانتحار) نجده ينتهى صراحة الى « ان العلاج الوحيد هو ضمان نوع من الديمومة والاستمرار للجماعات الاجتماعية ، حتى يصبح فى مكنتها السيطرة على الفرد ، وحتى يسـتطيع الفرد ـ من الناحيـة الثانية ـ أن يستشعر الخضوع لها . بمعنى آخر ، لابد وأن يشعر بأنه أكثر ارتباطا وأشد انتماءا لوجود جمعى يسبقه فى الزمن من حيث الوجود ، ويسـتمر فى البقاء بعد فنائه . وأنه (هذا الوجود) يفوقه من كل النواحى . فاذا ما حدث ذلك فلن تكون دوافع السلوك من داخله فحسب ، ولكنه سوف يدرك بوضوح أنه أداة لتحقيق غاية أو هدف أكبر منه وأن لوجوده نفسه معنى ودلالة »[1] .

ومع ذلك تظل المشكلة قائمة فى ذهن دوركايم وهو يتساءل عن طبيعة

---

(1) Works; Suicide : A Study in Sociology. Trans. J. A. Spaulding and G. Simpson. Free Press of Glencoe. 1951. P. 373.

انظر ملحق النصوص . . . . النص رقم (١٧) .

هذه الجماعات التى يمكن أن تكون أفضل الوسائل لتحقيق هذه الغاية . ويجد دوركايم الاجابة على ذلك فى الاقدام على احياء الأنماط الصالحة من النقابات ، واعادة تشكيلها ، لأنه فى تلك الروابط الحرفية والمهنية التى تتلاءم مع العصر سوف يجد الفرد طابع السلطة وطابع العضوية اللذين يفتقدهما وجوده الاجتماعى . ولا يتم ذلك الا عن طريق اقامة تشكيلات بشكل أو بآخر من تلك القوى الجمعية التى توجد خارج نطاق الدولة ذاتها ، وهى وان كانت خاضعة لنفوذها ، الا أنها تمارس تأثيرها بطرائق متعددة تشبع احتياجات الافراد . بل وربما كان من الصعب تماما العثور على أية تشكيلات أخرى غير هذه تكون قادرة على تحقيق ذلك[1] .

غير أن هذا كله — كما يقول نيسبت بحق — لا يعدو أن يكون جانبا واحدا فحسب من جوانب الصورة متعددة الألوان والجنبات . فمن المسلم به أنه هناك دائما ، وان يكن بشكل خفى ، صراعا مستمرا بين الدولة وهذه الاشكال الاجتماعية . واذا كان الفرد يمثل بحكم موقعه القطب الثالث من أقطاب الصراع فى هذا الثالوث ، فيكون معنى ذلك أن تحرره من سطوة الدولة هو رهن اذن بانخراطه فى واحدة أو أكثر من هذه السلطات القانونية سواء كانت الكنيسة أو النقابة أو العائلة ... الخ[2] . وفى الوقت نفسه فان حماية الفرد ضد طغيان هذه التنظيمات سوف يعتبر من ضمن مسئوليات الدولة وبضمانها . وذلك من خلال الحقوق الخاصة التى يتمتع بها والتى هى فى الوقت ذاته من صنع الدولة وبارادتها .

ولكن ألا يعنى هذا العودة ثانية الى الاعتراف الكامل بكل النتائج الخطيرة التى يمكن أن تظل عالقة بتصرفات الدولة وبمشيئتها سواء بالنسبة

---

(١) لمزيد من الاطلاع على التفاصيل الدقيقة لأصل وطبيعة المعالجة النظرية لمشكلة السلطة والقوة عند دوركايم يمكن الرجوع الى كتابه « الانتحار » (١٨٩٦) . والجدير بالذكر أن هذا الجانب من تفكير دوركايم قد أفلح كثيرا فى التأثير على عدد متزايد من المؤرخين ورجال الفقه والقانون والاجتماع والانثولوجيا حيث رأوا جميعهم فى الثنائية Dichotomy بين السلطة الاجتماعية والقوة السياسية منظورا يفيد كثيرا فى تطوير واثراء دراساتهم المتعلقة بالثقافات الأخرى وبخاصة تلك
يفيد كثيرا فى تطوير واثراء دراساتهم المتعلقة بالثقافات الأخرى وبخاصة تلك
الثقافات التاريخية المنتمية الى حقب ماضية .

(٢) Nisbet., Op. Cit. P. 159.

الى الأفراد أو بالنسبة أيضا الى هذه الجماعة أو التجمعات الاجتماعية ذاتها ؟

الحل لا يتأتى اذن الا بايجاد نوع من توازن القوى أو القوى المتوازنة الأخرى لمقابلة قوة الدولة وسطوتها . ذلك اذا أرادت هذه القوة الجمعية (الدولة) حقيقة أن تكون المحررة للفرد . ولن يتهيأ ذلك الا عن طريق القوى الجمعية الثانوية التى أشرنا اليها ، حتى على الرغم من التسليم بأن هذا ليس معناه بأى حال انتهاء الصراع بينهما . وربما كانت الدلالة الاجتماعية لذلك أنه من داخل هذا الصراع الذى يقوم بين القوى الاجتماعية ، قد تتولد الحريات الفردية وتنطلق جميعها .

— ٦ —

وقد لا تكون صورة دوركايم على هذا النحو هى التى انطبعت فى أذهان الكثير من الباحثين والدارسين ، فالشخصية الفلسفية لدوركايم وهى التى لم يتخل عنها أبدا تبدو مغايرة لتلك النغمة الثائرة ، أو على الأقل المتحفزة ، التى نقدمها لدوركايم والتى قلما عرفتها الأجيال على مدى أكثر من خمسين عاما .

وقد يكون هذا بدوره مما يرفضه البعض بالنسبة لما يعرفونه وقرأوه عن دوركايم . وفى اعتقادى أنه هنا تقوم المشكلة الرئيسية فيما يتعلق بفكر دوركايم ، أو ربما بفكرنا نحن بصدد فهمنا لدوركايم .

بتعبير آخر أريد أن أقول أنه ليومنا هذا مازالت أفكار دوركايم تثير بيننا كل ضروب الجدل والنقاش عندما تتفرع بنا محاولتنا لتفسيره الى أكثر من ناحية واتجاه . واذا كان البعض يرى أن دوركايم كان واحدا ممن ساقوا بعض المفهومات الغريبة وغير الواقعية مثل مفهوم الضمير الجمعى والعقل الجمعى والتضامن ... الخ . لتبرير شرعية الجماعات المسيطرة ونظم الحكم القائمة ، وأضافوا (الى جانب ذلك) قائمة طويلة من المفاهيم التى قال بها البعض الآخر من العلماء مثل مفهوم الصفوة أو مفهوم عدم التدخل أو الأنماط المثالية عند كل من باريتو وسبنسر وماكس فيبر على الترتيب ، واعتبروا ذلك نوعا من تزييف الوعى ، فان الخطر الكبير لا يكمن فى حقيقة ما اذا كانت هذه المفهومات هى كذلك بالفعل ، بقدر ما هو فى اطلاق الأحكام على علاتها والتعميمات التى لا تستند الى رؤى علمية فاحصة ، وهذا وحده أدعى ،

فى اعتقادى ، الى قراءة دوركايم — وغيره — قراءة جديدة . فمثل هذه التناقضات ، أو الاختلافات فى التفاسير لمواقف دوركايم يمكن أن ينظر اليها من خلال الثنائية duality التى اعتبرها آرون Aron لا تمثل تناقضا بقدر ما هى شىء محورى فى تفكيره . ومن هنا تبدو لنا ضرورة النظر الى فكره القانونى دون أن نفصله أو حتى نبعده عن الاطار الأشمل لفكره الاجتماعى بأكمله .

وفى ضوء ذلك تبدو لنا بضعة أمور لها أهميتها . فمن ناحية نجد أن التفكير الدوركايمى يعكس — بمعنى من المعانى — غير قليل من النزعة المحافظة . فهو يسعى الى صيانة الاتفاق أو القبول العام ، ومن ثم يتخذ سبيلا لذلك السلطة بكل أوامرها ونواهيها .

ولكن الحال قد يختلف — من ناحية أخرى — اذا أكملنا الصورة بالاطار الذى وضعه دوركايم حيث ذهب الى أن المعايير الاجتماعية التى ينبغى أن تتأكد بها السلطة ، هى من ذلك النوع الذى لا يخول للفرد فحسب تحقيق ذاته بحرية ، ولكن يلزمه فى الوقت نفسه بألا يستخدم أحكامه وتقديراته لتأكيد استقلاليته ، وهى نظرة مغايرة لما سبق .

وعموما فان الشىء المؤكد هو أن القضية لا يمكن أن تكون بمثل هذه السهولة ، فهناك الطابع الفلسفى لشخصية دوركايم كما قلنا ، كما لابد أن نتذكر ، أيضا ، أن تفكيره كثيرا ما كان يفتقر الى الشخصية التاريخية ، وأن صياغاته كانت صياغات استاتيكية أكثر منها صياغات ديناّمية . أى أنه كان اميل الى التعبير بمصطلحات البناء أكثر منه بمصطلحات التغير أو تلك التى تعبر عن العملية الاجتماعية بتحولها وصيرورتها .

لقد كانت المشكلة الرئيسية بالنسبة الى دوركايم تتمثل فى محاولة اقامة صيغة متناسقة ومتناغمة ما بين النزعة العقلانية الفردية من ناحية وتأكيد التصورات والمعايير الجمعية من ناحية ثانية ، وما كان لأى منهما أن يتحقق ويبقى بعيدا عن القبول الاجتماعى .

وبصرف النظر عما قد يذهب اليه البعض فى خطأ هذه التصورية الجمعية التى انتهى اليها اميل دوركايم ، فقد كانت لازمة — بالنسبة اليه — لتماسك المجتمع واستمراره وبقائه .

الفصـــل الثــامن

• الأعمال الرئيســية • (دوركايم) DURKHEIM

— The Division of Labor in Society (1893) Trans. and introduction by George Simpson, 7th Printing, The Free Press. 1969.

— Suicide : A Study in Sociology (1897) trans. J. A. Spaulding and George Simpson. Free Press of Glencoe, 1951.

— Professional Ethics and Civic Morals, trans. C. Brookfield, with Preface by H. Nail Kubali, introduction by G. Davy. Routledge. 1957.

— The Rules of Sociological Method (1895), trans. S. A. Soloway and J. H. Muller, Chicago. Free Pres, 1958.

— Socialism and Saint Simon, trans. C. Sattler, ed. and introduction by Alvin Gouldner. Antioch. Yellow Springs. Ohio. 1958.

• قراءات مقترحة •

— Alpert, Harry; Emile Durkhiem and His Sociology. Columbià University Press. N. Y. 1939.

— Gehlke, C.; Emile Durkheim's Contribution to Sociological Theory, Studies in History, Sociology and Public Law. ed. the Faculty of Political sciences of Columbia Univ. Vol. 63 no. I. 1975.

— Lukes, Steven.; Emile Durkheim. 1973.

— Nandan, Yash.; The Durkheimian School. 1977.

— Pope. Whitney, Durkheim's Suicide. 1976.

— Thompson, Kenneth.; Emile Durkheim.

٢ ــ ماكس فيبر MAX WEBER (١٨٦٤ ــ ١٩٢٠)
وظائف القانون وغاياته (فيبر ودعاوى الماركسية)

نزوع نجده لدى البعض من الباحثين الى تقرير التقابلات Contrast (لا المقارنات) بين الكتاب والعلماء والمفكرين ، كمدخل يعتقد فى أنه يساعد فى تحديد مكاناتهم العلمية واتجاهاتهم الفكرية أو حتى مواقفهم وانتماءاتهم الأيديولوجية •

وعلى الرغم من أن هؤلاء يعولون كثيرا على مثل هذا التوجه ، فان المؤكد أنه لن تكون هناك أية فائدة الا اذا وضعت القضية أو المسألة (محك) التقابل ، بل والنسق العلمى بأكمله الذى ينتمى اليه هذا العالم أو ذاك ، فى داخل الأطار الأشمل والأعم للمقارنة التامة ووفق الشروط التى تمليها الرغبة الصادقة فى اجراء مقارنة علمية صحيحة •

لا يكفى اذن اختزال مسيرة فكر بأكملها الى جزئيات لا رابطة بينها ، أو اقتطاع جانب أو منظر أوسع وأكثر تعقيدا ، ثم الاستناد الى هذا فى اطلاق أحكام أو تعميمات لن تجيىء فى الأغلب الا أحادية البعد One-dimension ومحدودة النظرة ان لم تكن مضللة بما تنطوى عليه من غاية وهوى •

وليس مثل ماكس فيبر ــ ونفر غيره قليل ــ تعرض لكل هذا حتى بدا الرجل أشبه بمجموعة من المتناقضات حتى فى نظر أولئك الذين حاولوا أن ينصفوه واعترفوا له بقدراته التحليلية ، والمنهجية واسهاماته النظرية وبتعدد جوانبه وابداعه واصالته لدرجة أن اعتبروه واحدا من أساطين علماء الاجتماع فى القرن العشرين • ولكنهم مع ذلك وصموه (من الوصمة) بمساندة المشروع الرأسمالى وبوقوفه (فكرا وموقفا وسلوكا) الى جانب المصالح الرأسمالية متغافلا عن (الطبقات) الاجتماعية العريضة من عمال وفلاحين وموظفين • لا لشىء الا أنه خالف (نبى) البروليتاريا الكادحة وحاول أن يناهض الفكر الماركسى فى أساسه وجوهره •

ولا يتبادر الى الذهن أننا بذلك نتفق مع فيبر فى كل ما ذهب اليه ونادى به ، أو حتى أننا نطلب (التسليم) له بمكانة لا ينازعه فيها أحد فى ميدان العلم الاجتماعى الحديث الذى تعددت بالرجل فيه السبل والمسالك بقدر ما أثار من قضايا ومسائل ، وحدد من منهج وقواعد ، ونحته من مصطلحات

ومفاهيم • وانما الذى يعنينا بوضوح أنه لا يكفى بحال أن يكون للرجل رأيا مخالفا ، لكى يصبح بسبب هذا هدفا لشتى الانتقادات وأقذع التهم نصبها عليه ، وكأنما الأصـل فى الأمور أن تتوافق الرؤى وتتطابق المواقف الفكرية والأحكـام والا كان معنـاه أن الطرف الآخر هو (بالضرورة) من جانبـه الصواب • واستحق بذلك محاكمة القادرين ، ولا أقول العادلين •

- ٢ -

أردت بكل ما سبق أن أتحوط ، بقدر الامكان ، من الانزلاق وراء بريق تلك الصياغات العبقرية التى نسجت خيوطها أفكار مجموعة من كبار العلماء والمفكرين ، وان كنت فى الوقت نفسه ، أعتقد أنها تمثل فى جماعها ، وبخاصة اذا تمكنا من الربط بينها ربطا سليما ، أفضل المداخل لفهم وجهة نظر ماكس فيبر فى المجتمع وعلم الاجتماع ، وتصوره الذاتى لتلك الجوانب الأكثر تحديدا والمتعلقة بنظـريته فى التنظيم والدراسـة الاجتمـاعية للقانون على وجـه الخصوص •

وفى الجزء الثانى من كتابه الشـهير « الاتجاهات الرئيسـية فى الفكر الاجتمـاعى » Main Currents in Sociological Thought نقف على بضعة سطور لها دلالتها البالغة حيث يقول رايمون آرون ويعتبر ماكس فيبر أعظم السـسيولوجيين ، أو ربما كان على أن أقول أنه هو عـالم الاجتماع الحقيقى وعلى وجه اليقين • وهى فكرة لن أحاول هنا التدليل على صحتها لأنها فكرة أصـبحت تؤكدها اليوم غالبية علماء الاجتماع فى مختلف أنحاء العالم ، ولكنى مع ذلك سـوف أسـوق بعض الأسـباب التى تقف وراء فكرة هذه الغالبية عن الرجل •

ان فيبر هو آخر العلماء الذين يمتلكون معرفة واسعة بتاريخ العالم • وصحيح أن توينبى Toynbee يمتلك بدوره دراية فائقة ولا حد لها بالمسائل التاريخية التى قد تبدو من وجهة نظر نفر غير قليـل من المتخصـصين قابلة للطعن والتجريح فى كثير من المواضع • وهو فى هذا لا يختلف عن فيبر نفسه ، ومع ذلك فان لوذعيته (أى فيبر) تكمن فى أن توينبى يفتقر كثيرا الى الدقـة والضبط اللذين يميزان عمل فيبر •

لقد جمع فيبر بين قدر هائل من المعارف التاريخية ، ونزعة واضـحة

للاستطلاع والتعرف والكشف وهى أمور لازمة لادراك كل ما هو جوهرى . وليس من شك فى أن جميعنا نتفق فى أن اصالة وعمق أى تفسير للماضى انما يعتمد كثيرا على عمق الأسئلة المطروحة وصدقها ، ولقد سأل فيبر ما يمكن أن يوصف بأنه أكثر الاسئلة أهمية . ما هو المعنى الذى يخلعه الانسان على وجوده ؟ وما هى العلاقة بين هذا المعنى الذى يعطيه الناس لوجودهم والطريقة التى ينظمون بها مجتمعاتهم ؟ وما هى أيضا العلاقة بين اتجاهات الناس حيال تلك النشاطات ومظاهر الفعل والسلوك الدنيوية وتصوراتهم عن الحياة الدينية وعالم المقدس والروح »[1] .

ومع ذلك فان هذه الصياغة التى قدمها آرون تبدو لنا ذات طعم مغاير لما نلتقى به عند بعض المفكرين خاصة ممن تعرضوا لعلاقة فكر ماكس فيبر بآراء كارل ماركس وأفكاره ، والمدى الذى تأثر به الأول بنظريات وآراء الأخير .

ان المعروف بوجه عام ان واحدا من أهم الأهداف التى هدف اليها فيبر قد تمثل فى نضاله المستمر لتحرير نفسه من التأثير المباشر لأسلافه من الاقتصاديين من ذوى التوجه التاريخى ، وهو الأمر الذى أوقعه فى العديد من الصراعات المتشعبة مع التقاليد الألمانية العريقة فى التاريخ الاقتصادى ، سواء ما تعلق منها بالجوانب الماركسية أو الجوانب الرومانتيكية والروحية التى التى ترجع الى حد ما الى فكر رانكه Ranke . فقد كرس فيبر جانباً كبيرا من جهده لمناقشة واختبار القضايا التى ساقها ماركس ، وهى مناقشات كان من الطبيعى أن تمتد الى مختلف الظواهر بما فيها الدين والقانون طالما أن كل هذه الظواهر قد أرجعها ماركس الى تطور القوى والعلاقات الاقتصادية . وهو موقف لا نجده يختلف كثيرا بالنسبة الى الظاهرة القانونية حيث كان طبيعيا — فى ضوء موقفه الفكرى — أن يرفض التصور الماركسى لها على أنها انعكاس لمصالح الطبقة الرأسمالية والطبقات المسيطرة ماديا فى المجتمع .

ولكن الاقدام على تحليل علاقة الرجلين لا يمكن أن يتم بمثل هذا الطرح

(1) Aron, R., Op. Cit. P. 250.
أنظر ملحق النصوص . . . . النص رقم (١٨) .

المبالغ فى التبسيط لأننا نكون بذلك قد ابتعدنا كثيرا عن المناخ العام الذى تولدت فيه العلاقة بين فكريهما والجو العقلى والفلسفى والعلمى الذى ساد لا فى داخل المانيا فحسب ، ولكن القارة بأكملها وبخاصة فى أوئل القرن العشرين الحالى ، وتلك السنوات الأخيرة الحاسمة من القرن الماضى نفسه •

وهنا فقد يكون من الصعب حقا الادعاء بأن فيبر كان بعيدا — حتى وبالرغم من ظروفه الصحية البائسة — عن تلك التيارات والاتجاهات السيكولوجية النامية فى مختلف بلدان القارة ، أو أنه — وهذا من الناحية الأخرى — لم يسهم فى تطويرها وتأكيد العوامل العقلية والنفسية فى النشاط الانسانى[1] •

كذلك فقد يكون من الصعب أيضا ألا نعترف بتأثير كل من ماركس ونيتشة Nietzsche بصفة خاصة على فيبر على الرغم من أن هذا كفيل بأن يغضب فيبر وأتباعه الى أبعد الحدود •

وقد نذهب الى ما هو أبعد من ذلك فنشير أيضا الى هؤلاء البعض الذين نظروا الى فيبر على أنه لا يعدو أن يكون أحد الميكافيلليين الجدد[2] وأن هذا له بالتأكيد انعكاساته فى مختلف الآراء والمواقف الفكرية التى اتخذها •

وقد لا يكون هناك أى تجن على فيبر من وراء كل هذا ، فكثير من هذه الدعاوى لها جوانبها الصحيحة ولا شك ، ولكن الشىء الذى يستدعى التوقف أمامه بصدد هذه المسألة هو ما قصد اليه زيتلين من وراء قولته المشهورة أن فيبر قد أمضى حياته كلها فى حوار دائم مع شبح كارل ماركس[3] ، وانما لا من حيث صدق هذه الكلمات أو كذبها ، ولكن من حيث أنها تسمح كثيرا بأن يساء فهمها وتأويلها ، بما يظهر العلاقة بغير واقعها التاريخى والفكرى الصحيح •

ولكى تتضح الأمور يلزم أن نشير الى أن فيبر قد نظر الى النظريات الاجتماعية كافة أو الايديولوجيات على أنه من الممكن تصنيفها باعتبارها

---

(١) يرى البعض أن نقطة الضعف الجوهرية فى ماكس فيبر تتمثل فى مواقفه السيكولوجية بصفة خاصة •

Parsons, T., Introduction to the Theory of Social and Economic Organization. p. 27.

(٢) Aron, R. Op. Cit. P. 253.

(٣) Zeitlin, I.; Ideology and the Development of Sociological Theory. Prentice Hall of India. N. Delhi. 1969. Preface.

نماذج مثالية Ideal Types ، ولم يستثن من ذلك النظرية الماركسية ، التى كان لها نوعية خاصة من وجهة نظره •

والحقيقة أن فيبر — مثــل كروس Croce — لم يخلع على التصــور المادى للتاريخ سوى شرعية نسبية ، وفى تلك الحالة فقط عند النظر اليه لا على أنه تفسير عام للتاريخ ، ولكن أحد المبادىء أو السبل التى تمكن من فهم بعض جوانبه فحسب •

ومع أن كلا من فيبر وكروس قد اعتقد أن التحيز الملحــوظ للتحليــل الماركسى للمجتمع كان سلاحا ماضيا من حيث أنه كشف عن جوانب لم تنتبه اليها النظريات القديمة ، الا أن فيبر لم يقف عند هذا الحد مثلما فعل كروس ، ولكنه سعى الى أن يضمن فكره الخاص كل ما وجده صادقا فى الماركســية • وعلى ذلك فقد سعى الى ربط التصور الاحادى للمادية التاريخية بالشخصية المتعددة الجوانب للنظرية الاجتماعية والى أن يعطى الماركسية بعدا جديدا من خلال استخلاصاته الذاتية •

ومن المهم أن نشير هنا الى شىء أســاسى له أهميته • فنحن لو نظرنا الى هذا الجيل الذى ينتمى اليه فيبر فسوف نجد أن أقسى الانتقادات وأعنفها التى وجهت الى كارل ماركس كانت ولا شك على يديه هو بالذات من دون الكل • وهى انتقادات كانت تكشــف على أى الأحوال عن فهم عميق للطريقة التى تعمل بها عقلية صاحب المادية الجدلية ومؤسسها •

ولسنا هنا بالتأكيد بصدد المقارنة بين الاثنين ، ولكن الواضح أن كليهما كانت لديه الشــخصية الراديكالية فى تحليل المجتمع ، وان كنا لا نقصــــد بالراديكالية هنا المعنى الحرفى السياسى أى ما يعرف باليسار ، ولكن المعنى الفيلولوجى الأصيل الذى يهتم بتتبع جذور المشكلات والمسائل الاجتماعية •

كذلك فقد كان الرجلان يتصفان بغير قليل من مظاهر القلق وعدم القدرة على احتمال مظاهر الزيف أو الرتابة التى تخفى الحقيقة وتطمس معالمها • كما أن كلا منهما قد حاول — بطريقته — أن يقدم فلسفة اجتماعية محورها الانسان المعاصر • فما أطلق عليه ماركس مصــطلح اغتراب Alienation العمال عن وسائل الانتاج ، لا يختلف عما توسع فيه فيبر عندما أطلق مقولة العقلانية فى الحياة الحديثة •

ولعله فى ضوء هذا كله نستطيع أن نفهم مدى التجاوز الذى ينطوى عليه القول بأن فيبر قد سعى دائما الى أن يدحض الماركسية • فالواقع أن فيبر أنكر أنه قصد الى أن ينقض refute الماركسية أو التفسير المادى للتاريخ ، ولقد عبر عن ذلك بوضوح قائلا أن قصده لم يكن أبدا السعى الى احلال تفسير مادى احــادى البعــد One-Sided Materialistic للمجتمع وللثقافة ، بتفسير على أو سببى مكافىء وأحادى البعد أيضا[1] ولكن كل ما كان يحاوله هو أن يوضح ما الذى يمكن أن يحدث عندما يعالج الانســان جانبا واحدا فحسب من سلسلة السببية •

لقد ذهب كارل ماركس بالنتيجة فى اتجاه واحد معين ، أعنى من العوامل الاقتصادية الى الروحية Spiritual ، ولكن فيبر أراد أن يسير بها فى النظام العكسى كنوع من التكملة Complement لما فعله ماركس • ولقد كان كل من المنهجين مما يمكن اتباعه فكليهما ــ وغيرهما أيضا ــ صالح للاستعانة به • ولكن أيا منهما لم يكن بمقدوره أن يستوعب القضية برمتها ، بمعنى أنه قد يفيد كبداية للبحث ، ولكن لا كنهاية أو نتيجة له[2] • وان كان من المهم مع ذلك القول بأن هذه النتيجة التى سعى اليها فيبر فى ضوء منهجيته الخاصة مما يصعب الوصول اليها ، الا فى ضوء نوع أو آخر من الربط الوثيق بين البدائل السببية المتتابعة من ذلك النوع الذى قدمه وتوصل اليه كارل ماركس •

ــ ٣ ــ

اذا كان هذا هو موقف فيبر من الماركسية عموما ، فقد كانت له مواقفه الخاصة أيضا من بعض المدارس والاتجاهات السائدة ، حتى قيل بصدق أنه يحارب فى أكثر من جبهة واحدة •

وعلى الرغم من أنه لم يكن يوصف بأنه من الوضعيين فاننا نجده ــ وهذا من ناحية ــ يقف موقفا مضادا من دوجماطية الاتجاه الوضــعى ، وكذلك من الاتجاه أو النزعة الطبيعية Naturalism • كما وقف أيضا موقفا مناهضا ــ وهذا من الناحيــة الأخرى ــ من كافة الأفكــار التقليدية والاعتقادية التى

---

(١) Works.; The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism. Trans. By Talcott Parsons (N. Y. and London, 1930). P. 92.
انظر ملحق النصوص • • • • النص رقم (١٩) •

(٢) Ibid : PP. 27. 183.

سيطرت على الفكر المثالى وبصفة خاصة نزعة هذا الفكر الى انكار امكانية قيام البحث العلمى فى نطاق أو ميدان الطبيعة •

ومع أن البعض قد اعتبر تحليله للمثالية شاهدا كافيا على جهده الذاتى للتخلص من التأثيرات الفكرية السابقة ، وأنه كان الوسيلة التى مكنته — دون غيره من المعاصرين — من عبور الهوة العميقة بين الوضعية والمثالية ، الأمر الذى مكنه بالتالى من وضع صياغته المنهجية التى مزج فيها بين قضايا أو رواسب الفكر الفرويدى وأفكار باريتو ودوركايم بكل ما اعتقد أنه صالح ومثمر فى فكر ديلثى Dilthey وكروس ، وهو ما اعتبر فى ذاته انجازا عملاقا يحسب لفيبر ، فان ما يهمنا فى نطاق هذه الدراسة الحالية ، هو أن هذا الموقف المضاد الذى اتخذه من المثالية قد امتد كذلك الى الفلسفة الكانطية الجديدة Neo-Kantian وبصفة خاصة موقفها الذى اتخذته من القانون حيث وضحت هنا معارضة فيبر الشديدة لمختلف النزعات الصورية (التى ظهرت أيضا عند جورج زيميل الذى يعتبر أحد رواد الاتجاه الصورى فى الدراسة الاجتماعية للقانون ودراسات الضبط الاجتماعى بعامة) التى حملت الكانطية الجديدة لواءها منادية بتجريد القانون من محتوياته التاريخية المؤثرة •

وعموما فلابد وأن ننوه بأن هذا كله لا يعنى أية محاولة توفيقية نقوم بها أو نسعى اليها بين ماركس وفيبر • كما أنه لا يعنى فى الوقت نفسه أى قصد لابراز الفكر الفيبرى على أى فكر آخر ، وانما أردنا فقط أن نبرز — بقدر الامكان — الملامح الأساسية والخطوط العريضة فى اتجاهات الرجل وفكره حتى يكون فهمنا له أصدق وأعمق وحتى دون أن يعنى ذلك أيضا أى نوع من أنواع الحكم الذى نعتقد أنه رهين بالنتائج التى تسفر عنها لا نظريته فحسب المتعلقة بهذا الجانب المعرفى أو ذاك ، ولكن فكره الاجتماعى بأكمله بكل اهتماماته المنوعة والمتشعبة •

— ٤ —

من الغريب أننا لم نفكر فى فيبر حتى الآن الا على أنه عالم اجتماع ، مع أن هذه الصفة هى فى الحقيقة آخر الصفات التى لحقته فى تتابع اهتماماته والتخصصات العلمية التى درسها •

ومع أننا لن نقيم أية مقارنة واسعة بينه وبين غيره من المفكرين الذين عرضـنا لهم بصـدد هذه الناحية (على الرغم من أن هذا قد يكون مثيرا فى ذاته) ، الا أن من المهم كثيرا أن نعرف أن ماكس فيبر ما كاد ينهى دراسته الثـانوية فى عام ١٨٨٢ حتى التحق بجامعـة هيدلبرج Heidelberg ليبدأ مرحلة جديدة انشغل فيها بدراسة القانون وهو ميدان تخصصه الرئيسى ، وان كان قد اضطر الى أن يقطع هذه الدراسة بعد ذلك بعامين ليقوم بواجب الخدمة العسـكرية[1] فى سـتراسبورج Strassburg (Stasbourg) حيث توثقت فى هـذه الفترة الصـلات بينه وبين المؤرخ هـيرمان بومجـارتين Baumgarten الذى كان تأثيره واضحا وعميقا على تطور فيبر الفكرى .

وعموما فانه بعد انتهائه من أداء الخدمة العسكرية لم يعد الى هيدلبرج ولكنه التحق بجامعة برلين حيث تقيم الأسرة ، وطوال هذه الفترة حتى زواجه من ماريان شونتجر Marianne Schnitger فى عام ١٨٩٣ لم يغـادر فيبر منزل الأسرة سـوى مرات قليلة لأداء بعض الاختبارات الفصـلية فى جامعة جوتنجن Göttingen فى عام ١٨٨٥ ، وبعدها أدى امتحانا فى القانون فى عام ١٨٨٦ ثم عمل بمحكمة برلين الجنائية[2] .

ولقد استمر فيبر يخطو جادا فى حياته العملية والعلمية الى أن حصل على درجة الدكتوراة فى عام ١٨٨٩ ، ثم قام بتدريس القانون فى جامعة برلين عام ١٨٩٢ ثم عين أستاذا للاقتصاد فى جامعة فريبورج Freiburg عام ١٨٩٤ . ولم يكن متأخرا جدا فى أخريات حياته عندما عمل أستاذا زائرا بجامعة فيينا حيث بدأ يحاضر أيضا فى علم الاجتماع بجامعة ميونيخ Munich .

هذه المسيرة الطويلة فى حياة فيبر يمكن أن نقف فيها على بضعة أمور أو معالم هامة هى :

أولا : ان فيبر قد بدأ حياته بدراسة القانون وهى دراسة لم تكن بعيدة أبدا عن التاريخ ومن هنا فقد كان وبحكم التخصص رجل فقه وتشريع وتاريخ معا[3] .

---

(١) Britannica. Op. Cit. Vol. 12. P. 545.

(٢) Weber, M., Basic Concepts in Sociology. Trans. by H. Secher. London, 1964. P. 58.

(٣) Aron, R. Op. Cit. P. 17.

ثانياً : أنه فى أثناء هذه المسيرة وضح شغفه الأصيل بدراسة الاقتصاد والسياسة والفلسفة والتاريخ والدين • وهى اهتمامات من السهل تتبعها بدءا من دراسته القانونية الى الاقتصاد الى التاريخ الى مناهج العلوم الاجتماعية ليصل فى نهاية المطاف الى تلك الاهتمامات بعلم الأديان وعلم الاجتماع الدينى وعلم الاجتماع العام نفسه • وان كان من الضرورى القول بأن (كل) حياته العقلية انما كانت تنضح تماما بالتفكير التاريخى وذلك على اعتبار أن دراسة القانون ومثلها دراسة الاقتصاد تدرس فى المانيا كأنساق علمية تاريخية •

ثالثاً : انه فى فترة التكوين العلمى هذه وبخاصة أيام الجامعة التقى فيبر بكل العقول التى وقرها وأجلها طوال حياته ، حيث تعرف على فيلهلم روشتر Wilhelm Roscher وكارل كنيز Knies [1] وتعلم منهما كيف أن الاقتصاد يمارس تأثيراته البالغة فى كل مجالات العلوم الاجتماعية •

رابعاً : ان فيبر بحكم ظروف النشأة وظروف العصر لم يكن بعيدا أبدا عن قلب الأحداث الفكرية والسياسية لبلده المانيا ، اذ عاصر فترة ظهور القومية الألمانية ، وعاش كل آثار تراجع الديمقراطية وسيطرة البيروقراطية على حريات الأفراد ومبادراتهم • علاوة على تلك الظروف التى ثبتت فيها الدعوة الساخنة لتوحيد ألمانيا على أيدى داهية السياسية الألمانية بسمارك Bismark [2] •

وقد كان من الطبيعى أن يرى البعض فى كل هذا ما يغذى ميوله الذاتية للعمل السياسى والانشغال بالحياة العامة ، (وقد تقلد بالفعل بعض المناصب

---

(١) فيلهلم روشتر وكارل كنيز من أعلام التاريخ الاقتصادى وكان الاول من تلامذة رانكة Ranke فى برلين بينما كان كنيز أستاذا لكرسى الاقتصاد فى جامعة هيدلبرج وقد رقى فيبر أستاذا للاقتصاد خلفا له •

(٢) يقف أوتو فون بسمارك على رأس القائمة التى شارك أصحابها فى تسجيل أحداث ووقائع القومية التى اريد بها اعادة بناء أوربا على أساس فكرة القومية • فبسمارك الذى قدر له أن يكون من أعظم الشخصيات فى تاريخ بروسيا كان يعتقد أن الدولة لا يمكن أن تحكم حكما فعالا الا اذا اشتملت على أمة متجانسة وعلى أساس هذه الفكرة أقام سياسته التى رمت الى صبغ العنصر الأضعف بصبغة العنصر الأقوى وهو ما سعى الى تحقيقه بقوة الحديد والنار على العكس من بعض أقطاب القومية الذين جنحوا على العكس منه الى انتهاج بعض الطرائق والسياسات السلمية من أمثال مازينى Mazzini •

الهامة (١) ولكن المهم هنا هو أن هذه الوضعية جعلت البعض الآخر يتمادى في التفسير والتحليل والتأويل لدرجة أنهم أرجعوا اهتمــامه بعلم الاجتماع وبدراســة المجتمع الى هذا الشغف بالسياسة والمسائل العامة ٠

وصـــحيح أن فيبر كان يتطلع دائما الى أن يصـــبح رجل دولة أو أحد السياسيين المرموقين ٠ وصحيح أيضا أن فشله فى تحقيق هذا الحلم كان من الأسباب التى تثير ألمه وحسرته باستمرار ، ومع ذلك فان وجه الخطورة فى كل هذا يتمثل فى أن البعض قد (ألحقه) لهذه الأسباب ، ضمن تلك الشريحة من علماء الاجتماع الذين وصفهم بأنهم ســياسيين محبطين Frustrated وهى رؤية وان كانت تبدو سليمة من الظاهر الا أنه يلزم الوقوف أمامها بكثير من الوعى والادراك نظرا لما قد يكــون لها من انعكاســات عند محاولة فهم دوافع الرجل وتصرفاته ٠

وعلى العموم فان الســؤال الذى لابد وأن نســأله هنا هو : ما الذى تعنيه اذن كل هذه الاعتبارات السابقة ؟ ولكى نكون أكثر وضوحا فلابد وأن تكون الاجابة على هذا التســاؤل بعيدة عن اجتهــادات الغرض أو الاعجاب أو التأويل ، وانما متسقة مع طبيعة تلك الاعتبارات ذاتها ، ومرتبطة بما دارت حوله منهجيته ومؤلفاته واتجاهاته الفكرية التى مثلت فى آخر الأمر نســيج الشخصية الذاتية لماكس فيبر ٠

وفى اعتقادى أنه يمكن النظــر الى الأمــر من زاويتين ٠ الأولى ويمكن القول بصددها أن هذه الاعتبارات جميعها انما تقوم فى مضـــمونها وتتابعها وارتباطتها شاهدا دامغا على متناقضات ماكس فيبر الفكرية ٠

أما الزاوية الثانية فتشير الى جهوده الجبارة التى بذلها كى يخلق مركبا من شكل أو آخر يجمع ما بين شتات اهتماماته المختلفة ٠ وذلك لسبب بسيط للغاية وان بدا لنا منطقيا الى أبعد الحدود هو أننا لو نظرنا الى هذه الجوانب كلها نظرة أكثر عمقا وأكثر تؤدة فسوف نجد أن الاهتمام الحقيقى الذى دارت جميعها من حوله قد تمثل فى مشكلة العقلانية والتنظيم الاجتماعى العقلانى فى المجتمع الغربى ٠

---

(١) Introduction by Talcot Parsons to Weber's The Theory of Social and Economic Organization (Trans. of Part I. of : Wirtschaft und Gesellschaft. Published Originally as Volume 3 of The Collaborative Grundriss für Sozial ökonomik (Tübingen 1921). P. 12.

من الواضح أنه ليس من أهداف هذه الدراسة أن تناقش باستفاضة كل جوانب فكر ماكس فيبر الاجتماعى ، أو توجيـــه أصـــابع الاتهام ، أو حتى ايماءات التقريظ والاتفاق معه حول هذا الجانب أو ذاك ، وذلك تأسيسا على أن اهتمامنا الأولى انما يتمركز — كما سبق أن قلنا — حول تفكيره القانونى بصفة خاصة ، وبالتالى القضايا التى أثارها هذا التفكير أو ارتبطت به على نحو أو آخر •

وبناء على هذا فتكـــون الزاوية الثانيـــة من هاتين الزاويتين اللتين أشرنا اليهما توا ، هى الأجدر بأن تلفت النظـــر وتثير الاهتمام • ويترتب عليه أن تكون البداية أو بالأصـــح نقطة الانطلاقة هى تلك الحقيقة الأســاسية التى وضحت فى العديد من مؤلفـــاته ، ونقصـــد بها ربطـــه الضرورى بين المجتمع الصناعى العقلانى ، والمظاهر البيروقراطية المصاحبة لنمو هذا المجتمع وتطوره من ناحية ، وبين القانون والتطور القانونى من ناحية ثانية[1] •

ولكن هذا الكلام له دلالته الخاصة التى يلزم الانتباه اليها فى الحقيقة ، لأن معناه أن نقطة البداية فى الدراسة القانونية عند فيبر تتمثل اذن فى الحضارة الغربية (على العكس من دوركايم الذى اهتم بالمجتمعات البدائية والبسيطة عموما) • ولكنه نزولا على تكوينه العقـــلى نجده لا يســتطيع أن يعـــزل هذه البداية لا عن تاريخ التطور الحضارى بأكمله ، ولا التطور القانون كذلك • وهنا يظهر لنا أن فيبر كان منطقيا للغاية مع دراســاته المنوعة وهو يعرض لدراسة الظاهرة القانونية حيث بدأ بدراسة تاريخ القانون ، أو بالأصـــح ، تاريخ الفكر القانونى ، وربط ذلك بدراسته للنظم القانونية والتشريعية ذاتها من حيث النشأة والتطور ، وذلك فى ضوء المستويات الاجتماعية والاقتصادية ، على أساس أن القانون لا يمكن فمهه فهما مجردا أو فى شـــكله الصـــورى الخالص ، وانما وهو فى قلب العـــلاقات المتبادلة بينه وبين النظم الاجتماعية الأخرى •

ومع أن البعض من الباحثين قد سعى الى أن يضيق من نطاق الدراسة

---

(1) Max Robinstein (eh.) Max Weber "On Law in Economy and Society. Harvard University Press, 1954. PP. 349 - 56.

القانونية لفيبر حتى أنه حصرها فى الاهتمام ببحث نفوذ وأثر رجال القانون الرسميين والمشتغلين بالأعمال والمهن القانونية من محامين وقضاة وعاملين بالمؤسسات القضائية والسياسية والحكومية المختلفة ، على تطور النسق القانونى ، فان ما يجعلنا نميل على العكس من ذلك الى القول باتساع هذا النطاق وتنوعه هى تلك الاهتمامات المبكرة التى مزج فيها فيبر بين التوجهات السياسية القانونية والاقتصادية أثناء كتابته عن القانون الرومانى وأسباب سقوط الامبراطورية الرومانية ، ودراساته القانونية المختلفة لعدد من الحضارات والثقافات التاريخية والقديمة .

واذ أكد فيبر فى كل هذه الدراسات على أن هناك ارتباطات جوهرية بين التطورات القانونية والتأثيرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية ، فقد أدى به ذلك الى تأكيد العلاقة العضوية بين تاريخ القانون وتطوره وتاريخ الاقتصاد وتطوره ، وهذه فى الحقيقة هى القضية المحورية التى كانت تقوم ليس فحسب وراء اعتباره مؤسس الاتجاه الغائى فى الدراسة الاجتماعية للقانون أو حتى اعتباره المؤسس الحقيقى لعلم الاجتماع الاقتصادى Economic Sociology ، ولكن أيضا وراء معظم النقاش الصاخب الذى اشتعل بين فيبر والاتجاهات الماركسية فيما يتعلق بدراسة الظواهر الاقتصادية وتطورها والتأثيرات التى تمارسها أو تلك التى تتأثر بها .

ولكن الاقتصاد لا يعدو أن يكون بعدا واحدا من الأبعاد التى تتكشف فيها الحقيقة الاجتماعية . واذا سلمنا بذلك فيكون من الأصح اذن القول بأن الشغل الشاغل لماكس فيبر كان يتمثل فى بحث العلاقة بين التطور الاجتماعى من ناحية والتطور القانونى من الناحية الثانية . ولكن على ضوء نظريته العامة فى المجتمع[1] . ولقد كان هذا الادراك بالذات هو الحد الفاصل بين تمييزه الأساسى الذى أقامه بين القانون أو الفقه القانونى Jurisprudence أو الدراسة النظرية البحتة لنظرية القانون والدولة ، وبين علم الاجتماع القانونى[2] .

---

(١) سمير نعيم أحمد ، علم الاجتماع القانونى ، مكتبة سعيد رأفت ، الطبعة الأولى ، القاهرة .

(٢) فى تفصيل العلاقة وكذلك الفوارق الرئيسية بين الفقه القانونى وعلم الاجتماع القانونى ، انظر : محمود ابو زيد . علم الاجتماع القانونى (الأسس والاتجاهات) . مرجع سابق .

وما يهمنا فى واقع الأمر من كل هذا ليس تلك المساجلات اللفظية الدائرة بين القانونيين حول ما قد يقصــدونه بمصــطلح القانون عموما ، ولكن تلك الجوانب الأكثر حسما والتى أثارها فيبر بصدد وجود القانون فى المجتمع ، والتأثيرات المتبادلة بين الاثنين أثناء فعل القانون وممارسته لوظائفه ، وباعتبار أن هذه الوظائف هى فى الوقت نفسه جانب أو منظور أســاسى فى الحقيقة الاجتماعية ذاتها •

– ٦ –

ولقد صدر لماكس فيبر فى عام ١٩٢٢ أى بعد وفاته بعامين مؤلفه الضخم باللغة الألمانية الموسوم « الاقتصاد والمجتمع Wirtschaft und Geselschaft وهو المؤلف الذى لم تتم ترجمته الى اللغة الانجليزية الا فى الخمسينات من القرن ثم أعيدت طبعته بعد ذلك طبعة جديدة وكاملة فى عام ١٩٦٨ باســم Economy and Society : An Outline of Interpretative Sociology

ولا ترجع أهمية هذا المؤلف الذى لا تفوق شهرته الا شهرة « الأخلاق البروتستانتية » الى مجرد أنه يعتبر بجزءيه الأول والثانى أشبه بموســوعة عن علم الاجتماع العــام من المنظور الفيبرى ، حيث ضــمنه فيبر قضــاياه الرئيســية ومفهوماته وتصــوراته المحورية فى كل فروع العلم الاجتماعى وبخاصة علم الاجتماع الاقتصادى وعلم الاجتماع القانونى وعلم الاجتماع السياسى وعلم الاجتماع الدينى ، ولكن ما يهمنا هنا ، وبخاصــة من وجهة النظر التحليلية أمرين اثنين أولهما أن هذا المؤلف قد اتخذ من التاريخ العام العالمى Universal History موضوعا له • وبذلك جاء مشتملا على العديد من الدراسات المنوعة لمختلف الحضارات ومختلف العصور والمجتمعات •

وبالرغم من أن هذا قد يوحى بأن موضوع الكتاب كان موضوعا تاريخيا أو أن الكتاب كان كتابا فى التاريخ بمعنى أدق ، فان المعالجة التى استطاع بها فيبر أن يعالج قضــاياه قد نأت به بعيدا عن ذلك ، فجــاء المؤلف تحليلا دقيقا متعمقا فى علم الاجتماع • علاوة على أن هدفه الرئيسى كان ينصــب على توضيح الأشكال المختفة للاقتصاد والقانون والسيطرة والسيادة والدين عن طريق نظمها فى نســق تصــورى فريد Unique Conceptual بالاضافة الى أنه كان موجها فى الوقت نفسه الى الحاضر ، بمعنى أنه كان من

بين أهدافه التى يسعى اليها الكشف عن اصالة الحضـــارة الغربية بمقارنتها بغيرها من الحضارات[1] •

أما الأمر الثانى الذى يدفع الى الاهتمام اهتماما خاصا بهذا المؤلف الذى أشرنا اليه فهو ما ذكره من أن دراسته المعنونة On Law in Economy and Society والتى ترجمت الى الانجليزية فى عام ١٩٥٤ ، مما يؤرخ بها عادة على أنهـا بداية ظهور مدخــل أو اتجاه اجتماعى منظم فى الدراســة القانونية[2] • وان كان من الواجب على أى الأحوال الاشارة الى النظر الى مثل هذا (التقرير) بنوع من التوجس ، باعتبار أنه يصعب القول بأن نشأة أى علم من العلوم انما ترجع الى جهد عالم مفرد بذاته ، فهذه مسألة خلافية ولا يصـــح فيها الا الاعتراف بالجهود المشتركة التى يبذلها علماء كثيرون ، والا كان الأمر كله لا يخلو من تعسف تنكر صدقه وصحته طبيعة الأمور •

وقد لا نكون مغالين اذا قلنا اننا لا نستطيع الافاضـــة هنا فى كل جوانب التصور الفيبرى للقانون ، أو لوظائفه الاجتماعية ، خاصة وأن ماكس فيبر قد ربط هذه النواحى كما قلنا من قبـــل بنظريته العامة فى المجتمع التى لا يمكن فصـــلها ، أو بتعبير أدق ، فهمها بعيدا عن نظريته العامة فى الأنماط المثـــالية وتصـــنيفه للفعل الاجتماعى فى ضوء هذه الأنماط • أى دون الاحـــاطة بكل الجوانب المتداخلة لفكره الاجتماعى بعامة ، على اعتبار أن فيبر قد نظر الى هذا الفعل الاجتماعى على أنه الموضوع الرئيسى لعلم الاجتماع والذى سعى هذا العلم الى فهمه عن طريق توضيحه وتفسيره[3] • فعلم الاجتماع على حد

---

(1) Aron, R., Op. Cit. P. 232.

(2) Podgoreki, A., Op. Cit. P. 211.

(3) يشتمل الفعل الاجتماعى عند فيبر على كل مظاهر السلوك الانسانى وهو سلوك المفترض فيه انه سلوك هادف اى أن له غاية وهدف ومن ثم فلابد وأن يكون ذات معنى يستطيع الفاعل الاجتماعى أن يلتقطه وأن يدركه • وهو معنى من الضرورى أن يكون متطابقا فى الوقت نفسه مع المعنى القـــائم فى عقول الآخرين وذلك كى يتسنى قيام الاتصال والتفاعل الاجتماعيين •

ويذهب بارسونز الذى يعتبر من اكبر شراح فيبر الى ان علم الاجتماع فى ضوء هذا الفهم هو اذن العلم الذى يسعى اساسا الى تفسير كل فعل اجتماعى والى الكشف عن التفسير العلى اى علل الاشـــياء والافعال والعلاقات وهو ما عرف اصطلاحا بالفهم التفسيرى •

انظر : Parsons, T.; Structure of Social Action. Free Press. 1949. P. 641.

تعبيره هو العلم الذى يحاول التوصل الى فهم تفسيرى للفعل الاجتماعى كى يستطيع من ثم الوصول الى التفسير العلمى لاتجاهه وآثاره[1] ٠

ويبدو أن هذا يستتبعه بالضرورة أن تتم حركتنا — لأجل توضيح نظرية فيبر فى اجتماعية القانون — من خلال بضعة مستويات محددة هى :

أولا : التعرف على طبيعة وخصائص الفعل الاجتماعى كما حددها فيبر ٠

ثانياً : الوقوف على شكل الأنماط المثالية لهذا الفعل الاجتماعى وللسلوك عموما ٠

ثالثاً : خصائص العملية التفاعلية أو الوسط التفاعلى الذى يتم الفعل الاجتماعى فيه ٠

— ٧ —

ولقد تحدث ماكس فيبر حديثا طويلا عن طبيعة الفعل الاجتماعى الذى ذهب الى أنه يتخذ صورة التفاعل الاجتماعى Sozial Beziehung الذى يحدث عادة عندما يتم التواصل بين الفاعلين بطريقة سليمة تنتقل فيها المعانى بطريقة لا تتناقض واتجاهاتهم بعضهم حيال البعض ٠ وفى هذه الحالة فيوصف التفاعل الاجتماعى بأنه تفاعل منتظم أى أنه يتم على أساس الفهم المتبادل وحيث تعتبر العادة مسئولة الى حد بعيد عن اتساقه وعن انتظامه وكذا الأعراف Sitten (mores) التى تقوم وراء الممارسة الطويلة حتى ليتحول الفعل الى نوع من العرف والاتفاق ٠

ولكن من المهم التمييز هنا فى هذا (الانتظام) الذى يتدفق به التفاعل الاجتماعى بين نوعين من النظم (الأوامر) ذات الشرعية (المشروعة) أو الموجهات السلوكية ، اللذين يرى فيبر أنهما يعملان كعوامل مساندة أو مساعدة مثل التعارفات والاتفاق والقانون ٠ وهو يرى أن النظام يكون قائما على العامل الأول عندما تأتى العقوبة تعبيرا عن استهجان واستياء جمعى ، على حين يكون النظام أو التوجيه قانونيا عندما تعتمد العقوبة على أسلوب القهر والالزام المفروضين على الانسان من خارج ٠

. . .

(1) Works.; The Theory of Social and Economic Organization. Trans by. A. M. Henderson and Talcott Parsons. Glencoe. 1967. p. 88.

انظر ملحق النصوص ٠ ٠ ٠ النص رقم ٠ ٠ ٠ ٠ (٢٠) ٠

كذلك فقد صنف فيبر الأوامر الشرعية Legitime Ordmung وفقاً لدوافع الأفراد الذين يطيعونها مميزا فى ذلك بين أربعة أنماط رئيسية تعيد الى الأذهان تلك الأنماط التى جردها للفعل الاجتماعى ، وان لم تكن مطابقة لها تماما . فهناك أولا الأوامر الوجدانية أو العاطفية وهذه تنظم سلوك الفاعل وفقا لعواطفه وحالاته الشعورية وأحاسيسه . وثانيا ، الأوامر العقلانية التى ترتبط بقيم أو أهداف ما . والأوامر الدينية وأخيرا الأوامر التى تمليها المصلحة .

ويبدو لنا أن هذا العرض السابق يكشف عن بضعة ملاحظات ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار وهى :

أولا : من الضرورى الانتباه الى أن ما عرفه ماكس فيبر بأنه الأوامر أو الموجهات التى تحددها العقيدة أو الدين هى تلك التى يجب النظر اليها فى ارتباطها بنمط الفعل التقليدى ضمن الأنماط المثالية للفعل الاجتماعى (الفعل العقلانى الذى يرتبط بهدف ما ، والعقلانى الذى يرتبط بقيمة ما ، والفعل الوجدانى أو العاطفى والفعل التقليدى) وهو ما يلقى ببعض الضوء على الرابطة بين الدين والتقاليد على الأقل فى بعض المراحل التاريخية .

ثانياً : ان فيبر على الرغم من حديثه عن النظام والأوامر الكامنة وانساق العملية الاجتماعية لم يغفل تصور الصراع اذ يتحول اليه ويتحدث عنه بما يكشف عن مدى ابتعاده عن التصور الكونتى للمجتمع على أنه قناعة وقبول أو اتفاق عام . فوفقا لفيبر يعتبر الصراع مقولة من المقولات الأساسية التى توجه الفعل الاجتماعى .

وعلى الرغم من أننا لن نتحدث فى هذه الناحية الا أنه يكفى القول أنه فى ذاته عبارة عن تفاعل اجتماعى يبدو فى أوضح صوره فى حالات عدم الاتفاق أكثر منه فى حالة الموافقة والاتفاق . كما أن هذا التفاعل الصراعى يكشف عن ذاته فى نزعة كل المشاركين فى الموقف الى أن يملى ارادته على باقى الأطراف .

ثالثاً : ان تصنيف فيبر لأنماط الفعل الاجتماعى المثالية هو ما يشكل فى الحقيقة جوهر فكره الفلسفى . أو على حد تعبير Aron العلاقات بين السياسية والعلم وذلك على اعتبار أنه كان يرى دائما أن النمط المثالى لكل من

العالم والسياسى يتبادلان الأثر والتأثير على أساس أن الاثنين بمقدورهما أن يلعبا معا دورا مميزا فى حركة المجتمعات وتطورها •

وأخيرا ، ان هذه الموجهات السلوكية أو موجهات الفعل الاجتماعى انما تقوم عند ماكس فيبر بالدور نفسه ، أو بالوظيفة التى تقوم بها وسائل الضبط الاجتماعى ، مع اعتبارنا طبعا لذلك الجانب السيكولوجى الذى أضفاه فيبر عليها • والذى نجد انعكاساته أيضا فى الدراسات الأكثر حداثة فى الضبط الاجتماعى ، وبخاصة تلك التى تأخذ بالاتجاهات النفسية والتحليلية فى تفسير الضبط كعملية اجتماعية •

— ٨ —

ان البناء الذى سعى ماكس فيبر الى تشييده لا يمكن أن نتصور اكتماله بعيدا عن بعض المفهومات المحورية التى لعبت دورا خاصا ليس فى تحديده لأشكال النظم الاجتماعية والجماعات المنظمة فحسب ، ولكن أيضا فى دراسته السلطة التى تعتبر بمثابة العصب من نظريته فى التنظيم الاجتماعى والسياسى بأكمله ، وبصفة خاصة مفهوم القوة (Power) Macht ومفهوم السيطرة (السلطة) Herrschaft (Domination) ، وان كان البعض يميل الى أن يستخدم مفهوم السيطرة بالتبادل مع مفهوم القوة على الرغم من وجود بعض الفوارق الدقيقة بين المفهومين فى أصلهما الألمانى اللذين استخدمهما فيبر •

ولقد كان من الطبيعى عند تحليله لأبعاد هذه المفهومات ووظائفها أن يهتم بدراسة الجماعة المنظمة Verband (group) سواء من حيث شكلها وطبيعة بنائها كجماعة مفتوحة أو مغلقة ، مستقلة بذاتها أو تابعة لغيرها ، طالما أن مثل هذه الجماعات هى التى تمثل فى داخل المجتمعات الوحدات الادارية أو (الاعضاء) التى تقوم مختلف العلاقات فيما بينها ، وكذا مختلف الأعمال التى تتم وفق نوع أو آخر من النظام والترتيب •

ولكن علاقة الفرد بغيره من الأفراد فى الجماعة من ناحية ، وعلاقتهم كذلك بالجماعة ذاتها من ناحية ثانية ، بالنظر الى طبيعة الأهداف والوسائل ، وطبيعة موجهات السلوك ، والاستجابات لهذه الموجهات (وكله مما قد يتنافس أو حتى يتصارع بعضه مع البعض الآخر) مما يستدعى فى الوقت نفسه

وجود كيان يكون له من السلطة والقوة ما يخول له توجيه النشاطات والأفعال ولو بالقسر والارغام •

هذه الناحية بالذات هى التى جعلت فيبر يهتم بهذه المفهومات اهتماما خاصا اعنى مفهوم « القوة » ومفهوم « السيطرة » أو « السلطة » • ومع أن عذا قد يبدو أشبه بالمنطق الدائرى الا أنه ليس كذلك فى الحقيقة وذلك لسبب بسيط هو أنه لا استمرارية فى الواقع لوجود الجماعة دون وجود مثل هذه السلطة المسيطرة وامكاناتها فى تحقيق الطاعة والخضوع •

وقد لا يكون هناك أى خلاف على ضرورة وجود السلطة من شكل أو آخر فى أية جماعة من الجماعات أو مجتمع من المجتمعات • ولكن المشكلة التى رآها فيبر بوضــوح لم تكن فى مجرد (الوجود) بقدر ما كانت فى (شــكل) هذا الوجود • وهى مشكلة يمكن القول على أى الأحوال بأنه نظر اليها من زاويتين متكاملتين الى أبعد الحدود • أما عن الزاوية الأولى فتتعلق بردود الأفعــال الاجتماعية ، أو على الأقل التى قد تقوم حيال السلطة ، أو بتعبير آخر ، التى تتعلق بقضية الشرعية التى تزعمها لنفسها • بينما الزاوية الثانية تمثلت فى ذلك الربط الذى أقامه بين مراحل التطور الاجتماعى بنمط أو آخر من أنماط هذه السلطة • وكأنه أراد أن يضعنا بذلك فى صميم كل المشكلات القانونية والسياسية التى انطوى عليها فكره الاجتماعى •

ولقد طرح الفكر القانونى والســياسى الفيبرى ثلاثة أنمــاط للســيطرة (السلطة) كان لكل منها خصائصه ونوعيته التى تجاوبت مع مرحلة تطورية اجتماعية معينة • وفى الوقت نفسه عكست هى ذاتها مرحلة تطورية من مراحل تطور النسق القانونى • أما عن هذه الأنماط فهى :

أولا : السيطرة العقلانية (الرشيدة) القانونية

Rational Legal Domination

ثانيا : السيطرة التقليدية — Traditional Domination

ثالثاً : السيطرة الكاريزمية — Charismatic Domination

ولكى يوضح فيبر أبعاد نظريته فى السلطة (السيطرة) فقد ذهب الى أن الســلطة من النوع الأول هى التى تقوم على الاعتقاد فى شرعية القواعد والقوانين وبالتالى شرعية أولئك القائمين على اصدارها وتنفيذها ، فهى من

ثمة سلطة ذات شكل أو طابع قانونى ، من ذلك النمط الذى لا يوجد (غالبا) الا فى المجتمعات الصناعية الحديثة حيث لا مكان للعلاقات الشخصية أو الانفعال أو الأهواء فى تسيير الأمور وادارتها . اذ يتم ذلك وفق نظام محكم من العلاقات الرسمية يتصف بالعقلانية وبالرشادة وينبنى أساسا على تعيين القاعدة القانونية . وكله مما يعرف اصطلاحا بالبيروقراطية .

ويرى فيبر أنه مع تطور المجتمعات نحو هذا النمط العقلانى ، فان تحولا بيروقراطيا مماثلا يصل الى ذروة التعقيد والتشابك مع تزايد رغبة السلطة وفى تركيز التخصصات فى أيدى القلة القليلة من الخبراء والمتخصصين . أو مع تزايد رغبة الدولة فى بسط أرادتها وتدخلها بتعبير أدق . ومن هنا فقد يحدث أن يصبح التركيز فى القلة الادارية والتنظيمية على الشكل والاجراء دون المضمون مما تتحول معه البيروقراطية الى معوق لفاعلية القوانين اذا لم تواكب هذا النمو البيروقراطى والاتجاه العقلانى فى اتخاذ القرارات متابعة يقظة ورقابة فعالة لما قد يحدث من مظاهر تحيد عن الغايات الرشيدة للقانون مما يصير فى ذاته تهديدا مباشرا لأهداف المجتمع الرأسمالى الحديث .

أما السلطة من النوع الثانى (التقليدية) فتقوم على الاعتقاد فى الصفات أو الخصائص العريقة والأصيلة التى يلزم احترامها فى كل ما هو متوارث وتعبر عنه فى الأغلب الأجيال الأكبر سنا . وبالتالى فهى أنضج خبرة وتجربة وهو ما يسبغ على هذه السلطة شرعيتها التى لا تعتمد على القانون كنصوص ومواد ولكن على الاعراف والعادات .

وعلى الرغم من أن شطرا كبيرا من المجتمعات فى كل مكان تنتظم فيه الأمور بالخضوع لمثل هذا النوع من السلطة (وبخاصة المجتمعات الريفية والتى لم تنل بعد حظها من التقدم التكنولوجى والعلمى الحديث) ، فان هذه الوضعية فى ذاتها تتضمن بذور غير قليل من الصراعات التى قد لا تفلت السلطة التقليدية منها فى النهاية . وذلك عندما يصبح المعيار الوحيد لاصدار الأحكام هو العلاقة الشخصية ومدى الانتماء القرابى أو حتى الهوى الذى لا يختلف بدوره عن التعسف . اضافة بالطبع الى تلك الظواهر التى يصعب تجاهل تأثيراتها والمرتبطة بنظرة الأجيال وصراعاتها وبالتالى فقد يوصف البعض من قبل البعض الآخر بالجمود أو على الأقل بالمحافظة وبالرغبة فى

الابقاء على القديم أمام مظاهر الحداثة والرغبة فى التغيير ، مما قد يكشف عن عجز السلطة التقليدية عن مسايرة الجديد ، ويغرى بالتالى على عدم الطاعة وبالخروج عما هو مألوف بحثا عن صيغة أخرى تتوافق من حيث مشروعيتها فى ممارسة السلطة ، مع متطلبات التغيير •

أما النمط الثالث ، وأعنى به السلطة الكاريزمية فهو نوع يرى الكثيرون أنه يتصف بغير قليل من اللاعقلانية أو عدم الرشادة تماما ، بمعنى أنه يفتقر الى المنطق الذى تتحدد فى ضوئه العلاقات والأهداف ووسائل تحقيق هذه الأهداف •

والحقيقة أن هذه المقولة التى أطلق عليها فيبر اسم الكاريزما Charisma وقصد بها قوة أو طاقة أو خاصية فائقة للطبيعة ويتصف بها البعض من الناس دون غيرهم من البشر • ومن ثم فيتقبل هؤلاء الخضوع لهم والاذعان لأوامرهم وتوجيهاتهم دون ما مناقشة أو اعتراض ، يجعلنا نتذكر على الفور مصطلح الأنومى Anomie الذى ارتبط باسم دوركايم بمعنى أن اسم فيبر قد ارتبط بدوره بمصطلح الكاريزما تماما كما ارتبط بمصطلح البيروقراطية •

وما يعنينا فى ذلك أن هذين المصطلحين يبدوان متوازيين ، وفى الوقت نفسه متناقضين الى أبعد حد ، الأمر الذى يظهر لنا بصفة خاصة فى تحليله الذى ساقه فى كتابيه نظرية التنظيم الاجتماعى والاقتصادى ، وعلم الاجتماع الدينى • فالملاحظ أن اتجاه فيبر بالنسبة اليهما يتأرجح دائما بين الاعجاب والنفور أو على الأقل الحرص والتردد • فمن ناحية ، نجده فى أوقات كثيرة لا يستطيع أبدا أن يتخلى عن تصوره الرئيسى ان العالم الغربى المعاصر انما يتجه بكل قواه نحو صنع كل مظاهر حياته ونشاطاته ومؤسساته بمزيد من الخصائص البيروقراطية وهو التصور الذى اتضح وعبر عنه بجلاء فى العملية العقلانية والرشيدة التى ميز بها الحضارة الغربية عن كل أشكال الحضارات الأخرى •

ومع أننا نعتقد أن هذه الوضعية لا تعكس سوى حقيقة شخصية فيبر نفسه من حيث أنه نموذج عقلانى باعتباره وريثا للأخلاق البروتستانتية ، الا أنه — وهذا من الناحية الثانية — كان يدرك ادراكا واضحا وصريحا كل الأخطار التى تنطوى البيروقراطية عليها وعلى الحرية الشخصية والفكرية •

وبالرغم من أن تصور الشخصية الكاريزمة بمقدوره أن يمثل مخرجا من هذا المأزق فان أخشى ما كان يخشاه هو ذات الطابع اللاعقلانى لهذه الشخصية خاصة عندما تتحول طاعة الجماهير أو ولاؤها الى خضـــوع أو الى نوع من التقديس والعبادة والتأليه للزعيم الكاريزمى ، وهى قضية تجعل المستقبل كله فى مفترق الطرق خاصة عندما تمسك بعقول أمثال هؤلاء أحلام العظمة وتصبح شخصياتهم ذاتها محورا لاعجابهم هم أنفسهم فيتحول الزعيم الكاريزمى من ثم الى أشد أنواع الطغيان • وما من طغيان يمكن القول بأنه خاضع لأى عقل أو قانون أو نظام(١) •

(١) H. H. Gerth, and C. Wright Mills.; The Social Psychology of the World Religions. From Max Weber "Essays in Sociology." N. Y. 1946. pp. 295. 6.

● الأعمال الرئيسية ● (فيبر) WEBER

— Max Weber On Law in Economy and Society, trans of selected Passages ed by Max Rheinstein
— The Theory of Social and Economic Organization. trans. by A. R. Henderson and Talcott Parsons. (1947, Paperback 1964).
— Economy and Society : An Outline of Interpretative Sociology. trans and ed., by Guenther Roth and, Claus Wittich. 1968.
— Basic Concepts in Sociology, trans. By H. P. Secher. N. Y. 1962.
— Max Weber on the Methodology of the Social Sciences. trans. and ed. by Edward A. Shils and Henry, A. Finch (1949).

(ويضم هذا المؤلف ٣ مقالات مطولة نشرت اثنتان منها فى عام ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ فى منشورات أرشيف العلوم الاجتماعية والسياسية ونشرت الثالثة لأول مرة وعنوانها in Logos فى عام ١٩١٧) .

— On Charisma and Institution Building (Selected Parpers, ed. by S.N. Eisentadt (1968).
— From Max Weber : Essays in Sociology. trans and ed. by H. H. Gerth and C. Wright Mills, (1947, Paperback 1958).

(ويضــم مجموعة من المقــالات التى نشرت لأول مرة فيما بين عامى ١٩٠٦ ، ١٩٢٤) .

— The Protestant Ethics and the Spirit of Capitalism. trans. by Talcott Parsons (1930), Paperback. 1958.

● قراءات مقترحة ●

— Arther Mitzman; The Iron Cage : An Historical Interpretation of Max Weber. 1970.
— H. H. Gerth, and C. Wright Mills., The Social Psychology of the World Religions. From Max Weber «Essays in Sociology.» , N.Y. 1964.
— Julien Freund; The Sociology of Max Weber, trans. by Mary Illford. 1968.
— Marianne Weber.; Max Weber; A Biography, trans and ed by Harry Zohn. 1975.
— Reinhard Bendix.; Max Weber; An Intellectual Portrait (1962. Repr. 1978).
— Salomon,A.; Max Weber's Political Ideas, Social Research. II. 1935.

الفصل التاسع

الالتقاء المعاصر بين اتجاهات علم الاجتماع القانونى

أتصور فى هذا الفصل وأيضا فى الفصل الذى يليه أن تختلف مناقشتنا لموضوعاتهما بعض الشىء عن النمط الذى سرنا عليه حتى الآن ، من حيث أننا كنا نفرد كل فصل من الفصول السابقة تقريبا لدراسة شخصية واحدة أو مفكر بذاته • ويعنى ذلك أنا سوف نتجاوز اذن هذا الاطار لنضع مجموعة من الأشخاص ، وبالتالى مجموعة من القضايا والموضوعات والاتجاهات والأفكار التى يرتبط بها هؤلاء الأشخاص سواء كان ذلك اتفاقا أو اختلافا ، فى دائرة الضوء كلها معا فى آن واحد • وان لم يكن معنى ذلك أننا سوف نترك هذا المستوى الأعلى من مستويات التفكير الذى أشرنا اليه من قبل والذى التقينا به لدى الاسماء التى سبقت مناقشتها ، الى مستوى أقل أو أدنى ، أو حتى الى ما وصفناه فى مكان سابق بأنه قد يكون مستوى عام أو عادى وشائع •

كل ما فى الأمر اذن هو أننا سوف نتناول هنا بعض الأسماء التى يمكن النظر اليها على أنها أكثر ألفة ، وأكثر التصاقا بالمسائل الجارية مما كان عليه هؤلاء العمالقة من الأجيال الأسبق • وهذا يعنى ، مرة ثانية ، أن البعض من هذه الأسماء التى سوف نعرض لها هى لأشخاص تصغرهم فى السن ، ومن هنا ، فربما كانوا أقرب من حيث حقيقة وجودهم وواقعهم ، ومن حيث أيضا خيالهم ، للايقاع العالم للعصر الذى يعيشونه •

هى اذن نظرة الى تغاير الأجيال واختلافها بما يعنيه ذلك من تغاير التجارب أيضا واختلافها وفقا لظروفها ، ووفقا أيضا لما كان أو لما يوجد من امكانات خارجية أو داخلية • ودون أن يعنى ذلك أيضا فقدان استمرارية التواصل بين تلك الأجيال الأكبر وهذه الأجيال الأصغر • ففى هؤلاء ولا شك شيئا ان لم يكن أشياء عديدة من كل أولئك •

كذلك فان هؤلاء العلماء من الشباب ، أو شباب العلماء والمفكرين بتعبير آخر ، يمكن النظر اليهم بأكثر من مستوى ، على أنهم يمثلون ، لا أريد أن أقول صفوة الجماعات أو الفئات العمرية التى نضجت عقليتها فى أوائل القرن

العشرين ، وبخاصة فى العقدين الثانى والثالث ، ولكنهم على الأقل كانوا من الامكانيـة والقـدرة الفكـرية العلميـة المبشرة كى يقوموا بدور حلقـة الوصل بين أجيال لاحقة جديدة ، كانت فى موقع أشد تعارضا وتحررا مما كانت تعكسه الأجيال الأكبر التى شغلت تفكيرنا حتى الآن • ذلك ان لم يكن بعض هؤلاء العلماء الشبان هم أنفسهم من لعبوا هذا الدور الراديكالى الذى أحدث الكثير من مظاهر الثورة فى غير قليل من مقولات وتصورات الفقه القانونى كما وصلت اليهم عنهذه الأجيال الأكبرحتى سنوات الحرب العالمية الأولى وربما الى ما بعدها بقليل •

والواقع أنه بالنظر الى خريطة الفكر القانونى فى تلك المنطقة من العالم التى تحددت بها دراستنا ، فاننا نقف على العديد من أسماء فقهاء وأساتذة وعلمـاء الاجتماع وفلاسـفة التاريخ من أمثـال فقيـه القانون الفرنسى ليون دييجى Duguit ويوجين آليخ[1] Eugen Ehrlich الفقيه النمساوى ، وتيماشيف وجورج جيرفيتش وغيرهم ممن كانوا فى موقع الوسط بين سابقيهم الذين كانوا قد ولدوا فى الخمسـينات مثلا أو السـتينات من القرن الماضى ، وأولئك الذين يصغرونهم مباشرة أعنى الذين ولدوا فى السبعينات والثمانينات من القرن ، والذين بالكاد بلغوا مرحلة تفتحهم مع بدايات القرن العشرين ، وهو جيل يلزم التريث أمامه على أى الأحوال لاعطائه مزيد من التحديدات ، على الأقل فى ملامحه العامة التى رسمتها أحداث العقدين الأول والثانى من

---

(١) الفقيه النمساوى آرليخ (١٨٦٢/١٩٢٣) من اهم الذين ارسوا قواعد علم الاجتمـاع القانونى فى العقد الأول من القرن العشرين بتركيزه فى دراساته على ما يعرف بالمصادر المـادية التى يصدر عنها القـانون وعلى العوامل التى تتدخل فى تشكيله وبالتالى تطوره . أى انه لم يعط مسألة اصـل القانون أو الجهـة التى يصدر عنهـا الكثير من عنايته • وفى هذا قدم نظريته عن القانون الحى Living Law وعلى الحقـائق التاريخية وبخاصـة العرف فى تشـكيل المعيار القـانونى وهو هنا أقرب الى سافينى والمدرسة التاريخية وان لم يتجه الى المـاضى مثلها اذ ركز على دراسة الحاضر وعلى حقائق القانون القائمة بالفعل •

انظر فى ذلك كله كتـابه « القواعد الاساسية فى علم الاجتماع القـانونى » الذى ترجم ونشر باللغة الانجليزية لأول مرة فى عام ١٩٣٦ :
Fundamental Principles of the Sociology of Law.

القرن الحالى ، على اعتبار أن عطـاءه العلمى قد بدأ فى معقبات هذه الفترة الحرجة •

– ٢ –

لعل سنـوات الحرب العالمية الأولى هى التى تمكننا بالفعل من تحديد ملامح شخصيات جيلنا الحديث الذى نزمع تناولها هنا • ولكننا فى الحقيقة لا نعنى بسنوات الحرب مجرد تلك السنين التى استغرقتها منذ أول ما تفجرت فى ١٣ أكتوبر ١٩١٤ ، وانما ما نقصـد اليه يرجع — على مستوى الفكرة والواقع — الى ما قبل ذلك ، أعنى تلك الفترة بالغة الحرج التى عاشتها أوربا فى العقد الأول بالذات •

فمنذ أوائل السبعينات من القرن الماضى ، لعلنا نتذكر ، أصبحت الروسيا بصـفة خاصة مثار قلق حقيقى للقارة بأكملها وذلك نتيجة لاجتماع باريس فى عام ١٨٧١ وما تبعه من اتجـاهات سـياسية وقانونية حاولت أن تسـبغ الوجود الواقعى على الفكر الماركسى •

ويمكن القول بمزيد من الثقة ، أنه خـلال هذا العقد ، عاش العـالم (خاصة شباب أوربا) جوا مليئا بتهديدات الحرب ونذرها • وعلى الرغم من أن ماكس فيبر وحتى اميل دوركايم كان عطاؤهما الفكرى مازال مسـتمرا ، فان الحرب العالمية لم تكن حربهما عندما نشبت ، وانما كانت بتعبير أوضـح حرب الجيـل اللاحق من الأبناء الذين لم يكونوا على رضا تام بكل ما خلفه جيل الكبار ، فقد جعلتهم رياح الحرب يتلفتون حولهم بحثا عن مثل أخرى وعن مبادىء أخـرى • وكان فى ألمانيا بالذات أن وقع الشباب على مبادىء وأفكار نيتشـة التى أخذ يسـعى الى أن يحيلها الى واقع يعيشـونه حقيقة وفعلا بعدما أطلقوا على أنفسهم أول أو طلائع أجيال المحاربين الأشداء[1] •

ولقد كان موقف هذه الأجيال الأكبر والأجيال الأصغر مغايرا تماما • فبالنسبة الى الجيل الأكبر ومنه ماكس فيبر واميل دوركايم ، والشىء ذاته أيضـا فيما يتعلق بالنخبة العالمة والمثقفة فى مختلف أنحاء أوربا الذين ربطت

---

(1) Klemens Von. Klemperer.; Germany's New Conservatism : Its History and Dilemma in Twentieth Century. Princton, N.J. 1957. pp. 44 – 5.

بينهم الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي من أمثال باريتو وجورج سوريل وموسكا وبرجسون وكروس ، لا يمكن القول بأى معنى من المعانى أن هذه الحرب كانت من صنعهم ، أو أنهم كانوا يتحملون مسئولية عامة حيالها •

وحتى بالنسبة الى البعض ممن كانوا يشتغلون بالعمل السياسى أو بالحياة العامة وممن كانوا تحركهم الدوافع والتيارات السياسية مثل فيبر ، فالمؤكد أنه كان مضطرا الى أن يلزم نفسه ببعض التحذيرات غير المتحمسة ضد الوباء المنتظر •

وعلى الرغم من كل مخاوفه وحرصه القلق على بلده ، فلم يكن بمقدوره أبدا أن يخفى شعوره بأن الصراع « كان عظيما ومدهشا » فى سبيل المبدأ الذى يسعى اليه • ذلك فى الوقت الذى نجد دوركايم من الناحية الثانية ، وقد اندفع بعاطفته الوطنية المتأججة ، يؤمن تماما بوجاهة الأسباب التى دفعت فرنسا الى الحرب • على حين اتخذ آخرون ومن بينهم فلفريدو باريتو موقفا وسطا ان لم يكن متأرجحا ، يخفى وراءه تشاؤمية زائدة مما قد تسفر عنه الحرب بالنسبة الى الأطراف المنخرطة فيها جميعها •

وعموما فلم تكن الحرب قد انتهت بعد حتى كان قد أصبحت واضحة تماما أمام كل العقول الواعية النهاية التى سوف ينتهى اليها هذا الصراع ، وهى نهاية لم يقدر لاميل دوركايم على أى الأحوال أن يشهدها اذ مات فى عام ١٩١٧ حزنا على مقتل ابنه الوحيد •

أما بالنسبة الى فيبر فقد بدأ ايمانه — بعد الحرب مباشرة — بامكانية أن يفعل الحزب الديمقراطى الألمانى Democratic Party شيئا يعيد به المنطق الى الأمور ، يضعف بالتدريج حتى تلاشى تماما • وبالفعل ، فما كاد ينتهى عام ١٩٢٠ حتى كان الحزب قد تفكك وانحل كلية • وكان فيبر نفسه قد مات فى العام نفسه أيضا •

اذن فى السنوات القليلة ما بين ١٩١٧ الى ١٩٢٣ كان كل جيل الكبار الذين ترددت بيننا أسماؤهم قد ماتوا • دوركايم فى ١٥ نوفمبر عام ١٩١٧ ، وباريتو فى ٢٠ أغسطس عام ١٩٢٠ ، ومن قبله ماكس فيبر فى ١٤ يونيو ١٩٢٠ وهو مازال فى الخمسينات من عمره وتبع هؤلاء يوجين آرليخ فى مايو[١] ١٩٢٢ •

ومع ذلك فان الشيء المؤكد هو أنهم نجحوا فى أن يخلفوا — قبل رحيلهم — فكرا سياسيا وقانونيا استطاع أن يثبت اصالته وجدارته الى اليوم • وكان فى مقدمة هؤلاء آرليخ الذى أشرنا اليه توا ، وديجى وجيرفيتش وموريس هوريو Hauriou (١٨٥٦/١٩٢٩) وتيماشيف الذين نقلوا بدورهم الى الأجيال الأصغر من أمثال هنرى ليفى برول وأوبيرت وأوليفر كرونا وغيرهم من أقطاب المدرسة الاسكندنافية والمدارس البولندية والسوفياتية فى دراسة القانون •

— ٣ —

ولقد كان واضحا تماما أن بدايات القرن الحالى قد أخذت تشهد ثقلا متزايدا للاتجاهات والفرضيات السيكولوجية على البحث والدراسة القانونية • وقد عززت هذه الاتجاهات جميعها أبحاث فرويد فى الدوافع والنزعات وأيضا تلك الدراسات التى دارت حول آثار السلوك العقلانى وغير العقلانى فى العملية الاجتماعية ، وشارك فيها بأكثر من زاويةماكس فيبر وفلفريدو باريتو •

كذلك شهدت بدايات القرن رجعة متزايدة الى احياء فكرة القانون الطبيعى التى قلنا أنها قد هوجمت بعنف فى القرن التاسع عشر (على الرغم من ازدهارها) ، وكانت محاولة الفقيه الألمانى Stammler والفرنسى جينى (فرانسوا) François Geny هما أشد المحاولات تأثيرا •

وعلى الرغم من أننا لن نناقش تفصيلا مذهب فرانسوا جينى (١٨٦١ / ١٩٥٩) الذى عرف باسم مذهب العلم والصياغة ، الا أنه من المهم أن نشير الى كتابه الرائد « منهج التفسير » Méthode d'interprétation الذى نشر مع آخر سنى القرن الماضى (١٨٩٩) • فقد نجح جينى فى هذا الكتاب فى أن يثير العديد من المسائل بصدد مصادر القانون والمادة التى تتكون منها قواعده والدور الذى يقوم به المشرع والكيفية التى يمكن بها تطوير القاعدة القانونية • وهو لون من التفكير قاد الى أن تتركز القضية الشاغلة لشغل المذاهب القانونية فى البحث عن طبيعة الأشياء The Nature of things أو طبيعة الحقائق The Nature of Facts وهى حقائق كان يرى ضرورة أن تؤسس عليها أية محاولة تسعى الى فهم القانون وتفسيره ناهيك عن تغييره ، وبصرف النظر عن نوعية المواقف المختلفة ورؤيتها الذاتية •

بتعبير آخر المشرع ليس بمقدوره اذن أن يفرض رؤيته أو وجهة نظره الخاصة على القضاء ، وانما القانون ، أو المادة القانونية ينبغى أن تتم صياغتها فى ضوء الحقائق الواقعية والحقائق التاريخية ، وكل ما يمليه العقل السليم من المبادىء الأزلية العادلة كما يجدها العقل ويكشف عنها فى القانون الطبيعى • فهذه الحقائق بخصائصها هى نفسها التى تقدم مختلف الخطوط والاتجاهات التى تشير أو ترشد الى التنظيم السليم •

ولا يختلف عن ذلك كثيرا ما ذهب اليه الفقيه الألمانى ستاملر Stammler الذى يعتبر أهم من حاول تقديم صياغة توفيقية بين فكرة القانون الطبيعى وتقاليد المذهب التاريخى ، من حيث أن الأول يقول بالثبات وعدم التغير على العكس من الثانى الذى يرى القانون كيانا متغيرا دائما •

وفى هذا الصدد يقدم لنا ستاملر فى كتابه Lehre Von dem richtigen Recht الذى نشر فى عام ١٩٠٢ المبادىء الاجتماعية المسبقة التى تصور أن القانون العادل الجديد بالتقدير يقوم عليها ، وهو ما أطلق عليه القانون الطبيعى ذى المضمون المتغير Natural Law with a changing content وهى تسمية سرعان ما أصبحت بمثابة أحد شعارات القرن العشرين ذائعة الصيت والانتشار[1] •

وحتى عندما قدر لهذا الموقف القانونى الفلسفى أن يبلغ مداه ، فقد كانت تنمو جنبا الى جنب ، وربما بشكل مباشر من باطنه وأعماقه هو نفسه ، مختلف الاتجاهات المعارضة التى نظرت الى القانون على أنه علم اجتماعى واقعى ساعية بذلك الى أن تضع القانون فيما تصورت أنه اطاره الحقيقى الصحيح •

– ٤ –

ولم يكن الأمر بالنسبة الى كل من ليون دييجى Duguit (١٨٥٩/ ١٩٢٨) وموريس جان كلود يوجين هوريو (١٨٥٦ / ١٩٢٩) ، وكلاهما من أساتذة فقه القانون الفرنسى ، مجرد تزامن فى الوجود (لا يتجاوز الفارق بين عمريهما أربعة أعوام فقد ولد هوريو قبل دييجى بثلاثة أعوام ومات بعده

---

(1) The New Encyclopaedia Britannica. Op. Cit. Vol. 25. p. 727
انظر ملحق النصوص • • • النص رقم (٢١) •

بعام واحد) ليقال مثلا أن لهما الموقف ذاته من قضايا الفكر والسياسية والقانون التى عاشاها ، حتى مع تسليمنا بحقيقة أن كلا منهما قد تأثر تأثرا واضحا باميل دوركايم بصفة خاصة ، وأنهما كانا ينتميان الى الاتجاه الاجتماعى نفسه الذى ينظر الى المؤسسات والتنظيمات ومختلف النظم الاجتماعية كالعائلة والاتحادات ... الخ ، على أنها تعبير عن الحقيقة الاجتماعية التى تقوم وراء القانون .

وينظر الكثيرون الى ليون وديجى على أنه أحد الملامح الثورية التى تنطوى على الكثير مما يميزه حتى عن أفراد جيله من القانونيين . فقد نجح دييجى فى تطوير موقف فلسفى استطاع أن يمزج فيه فكرة القانون الطبيعى (على الأقل من منظوره الخاص) وموقفه المميز الذى حاول أن يوضح فيه كيف يمكن للفهم الاجتماعى للقانون أو الدراسة الاجتماعية للقانون أن تكون ذات أثر بالغ فى الفقه القانونى نفسه .

وبداية فانه يمكن القول بأن دييجى لا يكاد يختلف عن هوريو من حيث أن كليهما كان استاذا للقانون كما أشرنا . فقد أكمل دييجى دراسته القانونية فى جامعة بوردو Bordeaux وعين أستاذا فى كلية الحقوق بجماعة كاين Caen عام ١٨٨٣ . ولكنه عاد ثانية فى عام ١٨٨٦ أستاذا للقانون فى الجامعة التى تخرج فيها (بوردو) حيث أصبح عميدا لكلية الحقوق وهو المنصب الذى بقى فيه حتى وافته منيته .

والحقيقة أن دييجى يثير الحيرة من أكثر من ناحية . ففى الوقت الذى لا يشك أحد فى أنه كان واحدا ممن لا يأخذون بمبادىء القانون الطبيعى وأنه كان لا يخفى احتقاره لهذا الاتجاه ، فانه لم يصرح أبدا بهذه العداوة على الرغم من أنه يسهل تلمسها فى كتاباته كلها خاصة وهو يؤكد على أن القانون لا يعدو أن يكون نتاجا تلقائيا للحقائق Le Produit Spontané des Faits ويقصد بها الحقائق الاجتماعية بصفة خاصة .

ومن الناحية الأخرى فانه فى الوقت الذى نجده لا يكاد يكف عن الحديث عن نظريته أو بالأصح اتجاهه الفكرى ، وهو ما أطلق عليه عموما النظرية الاجتماعية للقانون ، الأمر الذى يجعله قريبا ولا شك من تلك الاهتمامات الخاصة التى تتردد حول الاجتماع القانونى أكثر منه فلسفة القانون أو فقه

القانون ، فانا نجد أن غالبية كتاباته كانت فى الحقيقة أشد اهتماما وكلفا ببحث الموضوعات الفقهية ذاتها ، وبخاصة فقه القانون الدستورى •

ويعتبر مؤلفه « المطـول فى القـانون الدسـتورى » Traité de Droit Constitutionnel (Treatise on Constitutional Law) الذى نشره فى خمسـة أجزاء فى الفترة من عام ١٩٢١ الى عام ١٩٢٥ أعظم مؤلفاته بغير شـك • وان كان قد ألف طائفة أخرى من الكتب التى دارت فى معظمها حول الموضوع نفسه (فقه القانون الدستورى) الى جانب بعض المشكلات الخاصة بوجود القانون فى المجتمع ، وفى مقدمة هذه الكتب كتاب « الدولة » L'Etat فى الفترة ما بين ١٩٠١ و ١٩٠٣ ، وكتـاب « القانون الاجتماعى والقـانون الفـردى وتحـول أشـكال الدولة » Le Droit Social, Le Droit Individuel et les Transformations de L'Etat الذى نشر فى عـام ١٩١١ ، وهما الكتابان اللذان ركز فيهما على ابراز نظريته الخاصة فى القانون • ثم كتـابه الذى نشره فى عام ١٩١٢ عن التحولات العامة فى القانون الخاص منذ صدور مجموعة نابليون Les Transformation du Droit Privé depuis de Code de Napoleon وكتاب « تحولات القانون العام » Les Trans formations du Droit Public الذى نشر فى عام ١٩٢٦ وكتاب « السيادة والحرية » Souveraineté et Liberté الذى صـدر فى عام ١٩٢٢ ومثل هجوما لاذعا على النظرية التقليدية فى سـيادة الدولة • وهو الهجوم الذى شارك الكثيرون من علماء الاجتماع والسياسة والقانون ومن بينهم هيجو كراب Hugo Krabbe وهارولد لاسكى Laski وموريس هوريو نفسه • وحيث تبنى دييجى هنا موقفا ينادى بالسيادة المتعددة Multiple التى تمارسها العديد من المؤسسات والمنظمات والجماعات الاجتماعية والدينية والاقتصـادية المختلفة التى تتمتع جميعها بقدر من السـيادة يفوق ما للحكومة الرسـمية • وبهـذا فلا تكون السلطة مركزة فى يد عضـو أو مكان واحد بعينه فى المجتمع ، ولكنها تنتقل بشكل مستمر من موضع الى آخر • وهى نظرية يمكن القول بأن دييجى قد تمادى (وأصحابه) فى الجهر والمناداة بها الى درجة أنهم أعلنوا أن الدولة ليست فى واقع الأمر سـوى نمط أو نموذج من نماذج التضـامن الاجتماعى Solidarité Social ، ولا تملك أية سـلطات خاصـة أو ميزة بالمقارنة بغيرها

من المؤسسات أو العناصر الأخرى المكونة للمجتمع • وهو موقف وان بدا متسقا مع نظـريته العامة فى القانون ، الا أنه يعكس غير قليل من التناقض خاصـة اذا نظر اليه ارتباطا بما يتعلق بموقع الفرد من المجتمع والدولة • وهو ما نرجو أن تكون لنا عودة اليه فى مكان آخر •

— ٥ —

ولقد أشرنا من قبـل الى تأثر ديبجى بالاتجـاه الوضـعى العام للفكر الدوركايمى • ولكن الملاحظ فى الوقت نفسه أن ديبجى لم يكن بعيدا كذلك عن تأثير ما عرف بمذهب الذرائع كما نجده عند جيرمى بنثام ، ولا تأثير الاتجاه الوضعى بعامة خاصة كما نراه عند اهرنج •

والواقع أنه ترتب على هذا كله أن تكونت لدى ديبجى نظـرة خاصـة فيما اعتبره مصـدر القانون فنجده فى مؤلفه « القانون الدسـتورى » الذى يعتبر أفضل ما يحوى فلسفته القانونية قد افترض فرضية أساسـية مؤداها أنه ينبغى أن ننظر الى المجتمع بصفة مبدئية على أنه مجتمع اقتصادى وأنه تتم دراسته فى ضوء هذه الفرضية وفقا لما يعكسه بناؤه الاقتصادى ونشاطاته الاقتصادية بصفة خاصة •

ومن هذه الفرضـية الأولية ينتقل ديبجى الى تحديد واحدة من أهـم الحقائق التى تتضمنها فلسفته القانونية ، تلك أن مصدر القانون أو أساسه بمعنى أدق انما يوجد من ثم فى هذه الحاجات الاقتصـادية الاجتماعية ذاتها والتى لا يوجد القانون الا لأجـل الوفاء بها • ففي اعتقاده أن هناك شـعورا انسانيا عاما ، أو غريزة انسانية تدفع الى خلق أو ايجاد نوع من التضـامن الاجتماعى وتبادل المصالح والمنافع بين الأفراد فى داخل المجتمع •

وفى تفسيره لهذا يقرر ديبجى أن الحقيقة الأساسية لمثل هذا المجتمع هى من غير شك وجود العديد من الجماعات والتجمعات المتباينة والمختلفة التى تنتج جميعها أشـياء ومنتجات متباينة ومختلفة كذلك • ولكنها على الرغم من ذلك ترتبط فيما بينها برباط الحاجة المتبادلة التى تتمثل فى احتياج كل منها لما ينتجه الآخرون •

المبدأ الجوهرى اذن هو التضامن • وهو مصطلح وان كان يعطى المعنى نفسه الذى قصد اليه برودون Proudhon من مصطلح التبادل Mutualité

الا أنه عند دبيجى ذات خاصية اجتماعية بارزة ، ويتخذ شكلين رئيسيين ، أولهما هو التضامن الآلى الذى يقوم على التشابه ومن ثم أطلق عليه التضامن بالتشابه أو بالاشتراك • وقصد به الحد الاجتماعى الضرورى أو اللازم لاتساق الأجزاء مع الكل الذى يتركب منها ، ومن هنا فقد رأى ضرورة عدم الاقدام على ما يسيء الى هذا الحد التضامنى ووجوب أن يبذل الجميع ما فى طاقتهم لتقويته ودعمه •

ولكن الاختلافات بين الأفراد فى القدرات والامكانات اللازمة لتحقيق الاحتياجات المتكثرة وبخاصة الاقتصادية ، تنتج الشكل الثانى من أشكال التضامن وهو ما أسماه التضامن العضوى الذى يقوم على الاختلاف والتغاير حيث يحاول الأفراد والجماعات التى تختلف فيما بينها من حيث القدرات والامكانات استخدام ما تهيأ لها من هذه القدرات والامكانات لانتاج احتياجات الكل فى ضوء مبدأ تقسيم العمل الذى يكشف عن مدى الحاجة الى المزيد من التضامن والتعاون لانتاج أقصى ما تستطيعه الجماعات سدا لاحتياجاتها مما يهيىء للوصول الى الانتاج الضخم الذى أصبح من سمات المجتمعات الحديثة •

ونتيجة لهذين المبدأين ، أقصد التضامن بالتشابه ، والتضامن بالاختلاف أو بتقسيم العمل بتتفرع كل القواعد الاجتماعية سواء كانت قواعد اقتصادية أو قواعد ومعايير أخلاقية • وتضطلع القواعد من النوع الأول بتنظيم نشاطات الأفراد فى مجالات انتاج الثروة واستهلاكها ، على حين تنظم القواعد من النوع الثانى مظاهر السلوك ، كما تحدد طرائقه وأنماطه وأساليبه لتبدو متسقة بعضها مع البعض ، ومتوائمة مع القواعد والمعايير ذاتها فى نفس الوقت •

وكما قلنا فليس من المنتظر المساس بهذه القواعد أو الخروج عليها لما ينجم عن ذلك من خلخلة فى الكيان الاجتماعى لابد تثير رد فعل اجتماعى يسعى المجتمع عن طريقه الى استعادة توازنه • فكأن هذا المبدأ هو الذى يهيىء فى النهاية لتحديد معنى العدالة ومفهومها • أعنى معنى ما يعتبر صحيحا وصوابا فى ذاته • أو مفهوم القيمة والاعتبار الذى اعتبره دبيجى المصدر اللاشخصى للقانون Impersonal وأسبغ عليه معنى أصل القانون أو الطريقة

القياسية للقانون Régle de droit وهو معنى نجده مشابها أيضا لقانونبرودون الاقتصادى Droit économique ، كما يكشــف عن نفسه فى مشتقين وصفهما دييجى بأن أحداهما ســلبى والآخر ايجابى حيث الأول لا يقوم على اتيان أى فعل فيه مســاس بمبدأ التضــامن ، بينما يســاعد الثانى بأقصى ما يستطيع فى تتميم وانجاز هذا المبدأ • ولا يملك الحاكم نفســه ، أو المشرع الا أن يخضع تماما لحكم هذا المبدأ بما ينطوى عليه من حيدة وموضوعية •

ولكن تقديرنا الحريص السابق يخفى ولا شك جوهر ما تعنيه القضــية التى يسوقها دييجى • فصحيح أن هذا الفقيه قد نجح نجاحا ملحوظا فى ابراز الطابع الاجتماعى للقاعدة القانونية وكذا الوظيفة الاجتماعية لتقسيم العمل وتبادل المنافع والخدمات والمصــالح • ولكن الصــحيح من الناحية الأخرى هو أن دييجى عندما قرر أن القانون الموضوعى Objective أو مبدأه الرئيسى القــادر على أن يجعل النظام الاجتماعى مستقرا ومتوازنا ، انما هو نتاج لهذه الظواهر أو العوامل ، فكأنه قد جعل ــ وبحق ــ هذا القانون بعيدا ومستقلا عن ارادة الأفراد وعن أية ارادة أخــرى بما فى ذلك ارادة الدولة ذاتها ، وذلك لســبب بســيط هو أنه يســبق من حيث الوجود كل هذه الارادات ، طالما أنه مرتبط أو بمعنى أدق ، نتاج لحقيقة الوجود الاجتماعى نفسه ، والحياة الاجتماعية ذاتهــا • ومادامت أية ارادة من هذه الارادات لا تدل على جوهرها أو حتى يستدل على وجودها الا من وجود هذا التضامن نفسه ، أو القانون الموضوعى بتعبير آخر •

ولعــل الشىء المثــير فى هذا الموقف هو ما ينتج بالضرورة من حالة اذا ما استطردنا فى منطقه • فمن المسلم به أن هناك العديد من المنظمات والهيئات (من بينها الدولة) التى تتبنى فى معظم الأحيان على أساس علاقات لا تعتبر غير القوة • واذا كان الحال كذلك فلا يكون له سوى معنى واحد هو أن هذه المؤسسات جميعها لابد وأن تكون خارج دائرة القانون الموضوعى الذى يعنيه دييجى ، أو خارج الحياة القانونية السليمة ، الا اذا خضعت لقوة هذا القانون ، واصطبغت علاقاتها وأســسها بكل ما يمليه ويشــير به من أســس وعلاقات تعكس التضامن الاجتماعى •

فى ضوء هذا يبدو لنا أنه ليس هناك اذن حقوقا طبيعية فردية بالمعنى الذى

قصد اليه الطبيعيون والذين ينادون بالقانون الطبيعي . أو شيئا من تلك الحقوق التي تستند فيها الدولة على مجرد مبدأ القوة ، الا اذا كان ذلك مستمدا سلفا من المبدأ القانوني نفسه الذي يرجع في أصله ووجوده الى مبدأ التضامن الاجتماعي .

وبتعبير آخر ليست هناك اذن غير القاعدة القانونية أساسا للتصرفات سواء كانت تصرفات أفراد أو هيئات أو مؤسسات ، أو التصرفات التي تقوم بها الدولة ذاتها . وذلك على اعتبار ان الانتماء الى ذلك التضامن الاجتماعي ، وبالتالي القانون الموضوعي ، هو الذي يسبغ عليها الشرعية . وهو ما يعني في الوقت نفسه امكانية انكار وجود أية منظمة أو شخص من الأشخاص لا يعتبر التضامن الاجتماعي أو القانون الموضوعي أساسا لتقوم عليه بما في ذلك الدولة أو بمعنى أدق ذلك الكيان الذي مال دييجي الى أن يصفه « بأنه اتحاد fédération من الخدمات العامة التي تدير مقومات أقصى ما هنالك من ضوابط وقوة لا بغرض السيطرة واصدار الأوامر ، ولكن بهدف تأكيد الوظيفة الدائمة والعطاء أو الانتاج المستمر للخدمات »[1] .

ومن المحير حقيقة ما اذا كان مذهب دييجي مما يمكن وصفه بالواقعية فعلا أو بأنه أحد المذاهب الخيالية أو المثالية . فلقد كانت واحدة من أهم الانتقادات التي وجهت اليه أنه بتركيزه على الشعور بالتضامن على أنه الواقعة الاجتماعية الوحيدة الجديرة بكل الاعتبار ، قد جانبه الصواب الى حد بعيد ، لأن هناك في المجتمع العديد من الحقائق الاجتماعية الأخرى التي لا يعدو التضامن أن يكون احداها فحسب . فلماذا اذن جعل دييجي منه (التضامن) المصدر الوحيد الذي تستمد منه القاعدة القانونية مادتها ؟

وقد يرى البعض في محاولة لانصاف دييجي أن الانتقاد الذي وجهه لنفسه في الطبعة الثالثة من « القانون الدستوري » كافيا للرد على هذه الناحية حيث أدرك دييجي عدم كفاية عامل التضامن واعترف أنه لم يعط في كتاباته الأولى عاملا أو عنصرا غيره يتصف بالدوام والتفوق حيث نجده يذهب

---

(1) Duguit, L.; Droit Constitutionnel, (1927 edition). Vol. I. p. 589.
أنظر ملحق النصوص . . . . النص رقم (٢٢)

الى تقرير أنه كان الأجدر به أن يقدم ما هو أفضل من ذلك الذى قدمه وقال به[1] .

كذلك فقد يرى البعض الآخر أن دييجى انما كان يقصـد الى أن القانون (ينبغى) أن يقوم على خاصية التضامن دون غيرها . ولكن سواء كان الأمر فى حقيقته ما حاول أن يقنعوا به أنصار الفريق الأول أو أولئك الذين شـكلوا الفريق الآخر ، فان الرأى عندى أن هذا كله وان كان من الواضح أنه لا يقدم أى حل للمسألة ، فانه لا يمنع أيضا القول بأن دييجى كان يتجه بنظريته الى غاية يصـعب انكار أنها مثالية ، أضف اليه ان مثل هذا القول الأخير من الواضـح أنه يلقى بالقضية كلها فى نطاق (الواجب) لا (الواقع والموجود) ، مما يؤكد طبيعة الخاصية المثالية لنظريته ، وبالتالى الابتعاد عن مقولة العلم بكل ما تمليه هذه المقولة من أبعاد ووجود واقعى .

ومع ذلك ففى اعتقـادى أن ما أصر دييجى على أن ينكره ، وأعنى بذلك الصـبغة المثالية التى تصـطبغ بها بعض جوانب نظـريته التى أدعى لها كل الواقعية ، هو بالضبط ما نجد عكسه عند معاصره موريس هوريو عالم السياسة وأستاذ فلسفة القانون فى جامعة تولوز Toulouse (فى الفترة ما بين ١٨٨٣ ـ ١٩٢٩) .

وبالرغم من أن الصلة بين ليو ندييجى وموريس هوريو هى صلة جد وثيقة خاصة من حيث أنهما قد ارتبطا لفترة بكل من فكر دوركايم من ناحية ، وبعض التصورات القائمة فى فكرة القانون الطبيعى من ناحية ثانية ، فان الواضح أن عمل هوريو كأستاذ للسياسة قد ساعده ولا شك على أن يتجاوز نطاق الفقه القانونى الى المجال السياسى أيضا ، ومن هنا اصطباغ أفكاره بتلك الصـبغة السياسية التى لا نكاد نلحظها عند دييجى . وربما من هنا أيضا كان تركيز هذا الأخير فى دراساته على القانون الدستورى ، على حين ركز هوريو على الدراسة النظـرية للقانون العام مما كان له أبعد الأثر فى تطـوير القـانون الادارى الفرنسى .

ـ ٦ ـ

ولقد كان على هوريو أن يسير فى الاتجاه نفسه الذى يربط بين القانون

---

(1) Ibid : P. 116.
انظر ملحق النصوص . . . . النص رقم (٢٣) .

والواقع الاجتماعى • ومع أن هذا قد يوحى بأنه حصر اهتمامه فى المجال الاجتماعى وحده ، فان احدى السمات البارزة فى هذا الفقيه أنه لم يفصل تماما بين هذا الواقع الاجتماعى وبين الفكر التأملى أو الفلسفى • بمعنى أنه استطاع تقديم منظور لفلسفة واقعية ومثالية فى آن واحد معا Idealist-Realist وبدون أن يخلط بين متضمنات أى من المقولتين •

والواقع أن الصلة بين ما يمكن أن نصفه بأنه نمط أو شكل من المأسسة القانونيـة Institutitionalism وهو ما أخـذ هوريو والمؤرخ والكاتب الفرنسى جورج رينار Renard يرسيان قواعده كاتجاه حديث يركز فى جوهره على طبيعة المؤسسات كتكوينات اجتماعية ، وبين الاتجاه الاحيائى للقانون الطبيعى ، كانت تعكس فى جوهرها غير قليل من مظاهر التعاطف مع الوضعيات الفردية • وهى الوضعية التى كان يتعين على هوريو أن يوضحها ويكشف عن أبعادها •

ولقد كان جليا بما فيه الكفاية أن هناك نقلة قيمية ان صح استخدام مثل هذا التعبير ، ينظر بها هوريو الى المأسسة القانونية • فبالنسبة اليه المؤسسات الاجتماعية أيا كان شـكلها كالأسرة والاتحـاد والنقابة ••• الخ • انما تعبر جميعها عن الحقيقة الاجتماعية التى تقوم من وراء القانون •

كذلك كان واضـحا بما فيه الكفـاية أيضـا أن هوريو انما قصـد بهذه المؤسسات الاجتماعية ، مؤسسات الأشخاص لا مؤسسات الأشياء حيث تكون نشأة الأولى فى محيط اجتماعى كمشروع فردى يعكس قوة الارادات الفردية الحرة التى تنشئوه ، وحيث تمثل القيم والأفكار القانونية ركنا هاما وجوهريا فى تركيب هذه المؤسسات الاجتماعية ، من حيث أن هذه القيم والأفكار القانونية هى بالذات التى تكون عناصر المثـل الأعلى لكل قانون • وان كانت المشـكلة سرعان ما تبرز وبخاصة حال اصـطدام هذه المثل القانونية بارادات الأفراد سواء الذين شاركوا فى انشاء المؤسسة أو من خارجها •

ثمة فى الحقيقة سـمة من الغموض فى مثل هذا اللون من التفكير الذى يحاول هوريو أن يربط فيه بين الواقع وبين المثال • وبالنظر الى كتاباته الرئيسية سواء ما كان منها موضوعه الادارة أو القانون العام أو القانون الدستورى[1] [2] ،

(١) اعتقد انه قد يكون كافيا أن نشير هنا الى اهم الاعمـال الرئيسـية=

وهى أهم الكتابات والاتجاهات التى خاضها وقدم من خلالها نظريته فى المؤسسات ، فيمكن القول أنه يسهل ملاحظة أمرين بذاتهما هما :

أولا : أن هوريو فى هذه النظرية قد عرف الدولة بأنها مؤسسة اتحادية Corporate تتكون من العديد من التكوينات التى تستهدف جميعها حماية حرية الفرد وصيانة حقوقه ، وهو بهذا يمثل واحدا من أهم المدافعين عن النظام الفردي Idividualistic Order وعن المشروع الفردى الخاص وعن الملكية الشخصية ، كما نادى باصرار بضرورة ايجاد المزيد من الاجراءات التى تحمى المواطنين ضد أى مظهر من مظاهر التعسف الادارى[1] .

ثانياً : أنه فى كل ما سبق تظهر فى الحقيقة فرضيات القانون الطبيعى ، وبخاصة عندما يركز على ما أسماه مبادىء التنظيم ، وعلى اشتراك Communion الأفراد ومساهماتهم فى تحقيق المثل الدائمة ، ومحاولة وضع قدرات الأفراد وامكاناتهم ، وحتى أفكارهم ومشاعرهم فى خدمة هذه المثل وخدمة المبادىء التى يقوم التنظيم المؤسسى عليها أو يستهدف تحقيقها . والمهم أن هوريو قد رأى فى كل هذا عناصر أساسية لا مفر من وجودها فى المؤسسة الاجتماعية . فبالنسبة الى كل من هوريو وجورج رينار كان الأمر تماما مثلما هو بالنسبة الى دييجى ، من حيث أن مبادىء العدالة هى مبادىء وأسس التنظيم الاجتماعى متجسدة وجلية أو ناطقة بذاتها .

ومع ذلك فلا يسعنا الا أن نعترف بأن هذه المسائل الصعبة تثير من المشكلات أكثر مما تقدمه من حلول . وقد يكون صحيحا أن نظرية دييجى ومثلها نظرية هوريو قد قدمت كل منهما اطارا يمكن أن يوصف بأنه مخرج من الدائرة المغلقة التى ظل التفكير القانونى والسياسى يدور فيها لفترة طويلة وهو متعلق بأهداب فكرة القانون الطبيعى . ولكن الصحيح أيضا هو أنه لا الأساس

= فحسب لوريس هوريو وهى « المختصر فى القانون الادارى والقانون العام (١٨٩٢) Précis de droit Administratif et droit Public ومبادىء القانون العام Principes de droit Public (١٩١٠ ، ١٩١٦) » ، والمختصر فى القانون الدستورى (١٩٢٣) : Précis de droit constitutionel .

وعموما يستطيع القارىء أن يقف على مزيد من التفاصيل عن حياة هوريو وأعماله بالرجوع الى الكتاب الذى نشره البرت بروديريك Broderick فى عام ١٩٧٠ بعنوان The French Instiutitionalists

(١) New. Ency. Britannica., Op., Cit. Vol. 5. P. 752.

المثـالى الواقعى Idealist-Realist الذى أقام هوريو نظـريته عليه ، ولا الواقعية الحسـية Sensualist-Realism التى قادت تفكـير دييجى قد تمكن — وان يكن كل منهما لأسبابه الخاصة — من الافصـاح تماما عن حقيقة الفوارق بين الطريقة التقليدية للفقه القانونى ، والدراسة الاجتماعية للقانون ، أو ما أطلق عليه جورج جيرفيتش دراسة الحقيقة الاجتماعية الكلية للقانون ، قاصدا بذلك تحديد ما تصور (جيرفيتش) أنه مجال علم الاجتماع القانونى • فاهتمامات دييجى الأساسية كانت فى الحقيقة مركزة حول مسائل الفقه القانونى أكثر منه موضوعات علم الاجتماع القانونى ذاتها ، ولذلك جاءت معالجته النظرية لبعض ما يعتبر من صميم مسائل العلم معالجة سريعة وعامة •

أما هوريو ، من الناحية الأخرى ، فهو وان كان أقرب ولا شك الى طبيعة العلم من دييجى ، فقد شغلته بدوره اهتماماته النوعية التى دارت فى الأغلب حول مشـكلات وجود المؤسـسات وتكيفها القـانونى وما يرتبط من حقوق والتزامات ونطاقات للتصرفات ، مما عاقه فى النهاية عن الرؤية الأشمل لما يوجد فى المجتمع (ككل) من أنماط قانونية ، وحتى اذا نحن سلمنا بأنه قد تطرق الى هذا أثناء معالجته للجماعات والمؤسـسات المختلفة ، فقد فعـل ذلك فى داخل الاطار المحدود لهذه الجماعات والمؤسسات • وربما دون ما يبذل محاولات جدية لابراز ما يوجد بين هذه الأنماط القانونية الجزئية والبناء الاجتماعى من علاقات وتفاعلات •

بيد أنه حتى لا يكون فى كل هذا شيئا من التجنى على أى منهما ، فلابد وأن توضع فى دائرة الضـوء تلك الرموز المجردة Abstract Symbols التى شاع استخدامها والارتكاز اليها ليس عندهما فحسب ، ولكن عند غيرهما أيضا من الفلاسفة والمفكرين • فهذه الرموز مثل « التضامن الاجتماعى » و « مبادىء التنظيم الاجتماعى » أو الاستغراق فى (باطن) حقائق الحياة الاجتماعية ، انما تشجع فى آخر الأمر ، وفى الوقت نفسه نتيجة لغموضها ولعدم تحديدها تحديدا واضحا على أن تتأثر بها الحكومات السلطوية ونظم الحكم المطلقه ، وبالتالى تسىء استخدامها • وهو ما يصـدق كذلك بالنسـبة الى تلك الرموز المبهمة مثل « ضمير الأمة أو المجتمع » Volksgeist الذى ساقه سـافينى قطب المدرسة التاريخية ، والذى أظهرت الأحداث مدى اساءة فهمه وتطبيقه على ما ينعكس بصفة خاصة فى النزعة العنصرية المميزة للنظام النازى •

وهكذا نجد أنه يترتب عليه احـدى النتائج الواجب الالتفات اليها وهى أنه فى الوقت الذى سعت محاولات الاخياء الحديثة للقانون الطبيعى الى أن تبتعد ، ولو جزئيا ، عن الاتجاهات الشمولية ، فان الغموض الذى اكتنف بعض مفاهيمها قد ساعد على استخدامها للتبرير لهذه الاتجاهات الشمولية ذاتها •

– ٧ –

وقد تبدو هذه الحالة اذا نحن نظرنا اليها من زاوية ثانية غير مبشرة الى حد بعيد • فمع اقتراب القرن العشرين من منتصفه ، حتى وكان عدد كبير من فقهاء القانون المبرزين قد كفوا تقريبا عن مناقشـاتهم المؤيدة أو المعارضـة لأى من المداخل القانونية سواء أكانت مداخل اجتماعية أو تحليلية أو منطقية أو أخلاقية ••• الخ • وحتى كانوا قد انتهوا أيضا الى نتيجة معينة مؤداها أنه سواء كان ميدان الفقه القانونى هو ميدان متفرد بالمعنى العلمى المحدد ، أو كانت وحدته تتمثل فى الحاجة الى خدمة الاحتياجات الذهنية والفكرية لأولئك الذين تقع على عواتقهم مسئولية صـياغة القانون وتطبيقه ، أو تطويره بوجه عام نظريا وعمليا ، فان الشىء المهم هو أن كل هذه الميادين قد أصبح ينظر اليها على أنها متضمنة فيه •

وقد يبدو فى هذا شىء من التناقض مع ما سـبق أن قـررناه من تزايد التداخـل والغموض فى وضـعية الفقه القانونى • ولكن الواقع أننا ، حتى لو سـلمنا بصـحته ، وأن فقهـاء القانون ، ومعهم علماء الاجتماع من ذوى الاهتمـامات القانونية ، أو القانونيين من ذوى الاهتمامات الاجتمـاعية ، قد تحولوا جميعا الى معالجة تلك القضايا والمسـتويات المتشـعبة من قضـايا ومسـتويات الفكر القانونى ، فقد فعل الكثيرون منهم ذلك دون ما يعرفون بالضبط طبيعة الأسباب الدافعة اليه •

وصحيح أن أحد الملامح المميزة للفقه القانونى المعاصر تتمثل فيما يمكن وصفه بأنه ثورة ضد الشـكلية formalism أو التمادى فى الأخذ بالجوانب التكتيكية والمنطقية الجـامدة فى القانون • ولكن الملاحظ مع ذلك أن التسرع فى استخلاص النتائج قد أسفر عن الكثير من التعميمات المتسرعة التى أضعفت مما كان هنالك من بعض المظاهر الايجابية • وذلك الى الحد الذى حدا بآدم

بودجوركس الى القول بأن رجال القانون (المحامين) يعرفون تماما ما هو القانون كما يعرفون المقصــود بصــدق القانون أو المعيار القانونى ، ولكنهم لا يملكون مع ذلك سوى أفكار مشوشة وغامضة عن الخصائص الوظيفية لهذه العناصر[1] .

واذا كان البعض يذكر عادة اســم هيرمان كانتروفيتز Kantorowicz كأشهر الأسماء الرائدة فى اعادة تشكيل الفقه الاجتماعى الحديث ، فان الذى لا شك فيه هو أن هذا المجال كان من المحتمل أن يظل مفتقرا لكثير من الأبعاد ما لم تكن تلك الجهــود التى شــارك بها كل من نيقــولا تيماشــيف وجورج جيرفيتش .

وليس من شك فى أن المجال هنا ليس مجال المفاضلة أو حتى المقارنة بين هذين العالمين . ولكن هناك ، على الأقل بضعة أوجه شــبه من الصعب اغفال دلالتهــا . حيث يبدو لنا ــ وهذا من ناحيــة ــ أن كلا من هذين المفكرين ــ وكلاهما عالم اجتماع ــ كان ينتمى الى هذه الفئة الموسوعية من الأقطاب الذين تناولتاهم بالدراسة ، ليس بالضرورة بمعنى مساواتهم بأمثال افلاطون وأرسطو ولكن على الأقل من حيث تنوع النظرة وتشعب الاهتمامات وعمق الدراســة والقدرة على التحليل .

كذلك فان كليهما ــ وهذا من الناحية الثانية ــ لا يعتبر فحسب من كبار المنظرين أو المفسرين للفقه الاجتماعى ، أو حتى علم الاجتماع القانونى ، ولكن النظرية الاجتماعية بعامة . ومن هنا تميز نظرتهما للظاهرة القانونية باصــالة الادراك المجتمعى والوعى بمشكلات العصر وبظروفه .

وثالثا : أن كليهما ينتمى الى الجيل الأكاديمى ذاته ، أو بالأصح الى تقاليد مدرسة فكرية بعينها حيث نهل كل منهما ، ومعهما سوروكين Sorokin ، من علم وثقافة ليون بترازيسشكى Petrazycki الذى يعد واحدا من كبار الأساتذة والعلماء الذين ، وان كانوا قد أنزووا فى تيه من النسيان ــ كنتيجة لكتاباته التى كانت بالروسية أو البولندية أو الالمانية ــ الا أنه كان ذا أثر بالغ فى أضخم

---

(1) Podgórecki, A.; Op. Cit. P. 210.
انظر ملحق النصوص . . . . النص رقم (٢٤)

الأسماء مثل بافلوف Pavlov علاوة على أنه كان أستاذا فى القانون وفيلسوفا وعالم اجتماع ومناهج بحث لا يشق له غبار .

وأخيرا ، فان هناك من المنظرين لعلم الاجتماع القانونى من يعتبرهما كليهما (تيماشيف وجيرفيتش) من القلائل الذين يرجع اليهم الفضل فى ظهور علم الاجتماع القانونى وبلورة شخصيته المستقلة . بمعنى أنهما يوضعان — من هذه الزاوية — جنبا لجنب آرليخ Ehrlich الذى وصفه تيماشيف بأنه مؤسس علم الاجتماع القانونى (Grundlegung der Soziologie des Rechts) كنسق علمى يقف فى موضع ما بين الفقه وبين علم الاجتماع ونشر كتابه « المبادىء الأساسية فى علم الاجتماع القانونى باللغة الألمانية فى عام ١٩١٣ وترجم الى الانجليزية كما سبقت الاشارة تحت عنوان Fundamental Prirciples of the Sociology of Law عام ١٩٣٦) . ففى عام ١٩٣٩ نشر تيماشيف كتابه الرئيسى المعنون « مقدمة فى علم الاجتماع القانونى » An Introduction to the Sociology of Law ، كما نشر جيرفيتش لأول مرة فى عام ١٩٤٢ أثناء الحرب العالمية الثانية كتابه الجامع فى علم الاجتماع القانونى — وهو الكتاب الذى ترجم الى اللغة الانجليزية فى عام ١٩٤٧ وبعدها أعيدت طباعته أكثر من مرة .

— ٨ —

وعلى الرغم من كل ادعاءاته التى حاول بها أن ينكر الطابع الفلسفى لتفكيره ، فان جورج جيرفيتش Gurvitch قد ظل مع ذلك وحتى أواخر أيامه (١٨٩٦ — ١٩٦٥) أسير النظرة الفلسفية والرؤية التأملية التى انعكست كل منهما حتى على كتاباته عن علم الاجتماع القانونى .

ولست أدرى فى الحقيقة ما الذى يضيره فى هذا وهو بحكم تكوينه الفكرى لم يكن بعيدا أبدا عن الفكر والتأمل الفلسفيين وهو الأمر الذى ظل ملازما له فى كل مراحل حياته الدراسية ، اضافة الى أنه عندما أصبح أستاذا للاجتماع فى السربون فقد كان يقوم بتدريس هذا العلم من خلال قسم الفلسفة الذى يضم الدراسات الفلسفية والاجتماعية معا[1] .

---

(١) هذا الوضع نفسه كان قائما فى بعض جامعاتنا المصرية فنجده فى جامعة=

والواقع أننا نريد أن نلقى ببعض الضوء على هذه الناحية بالذات لأنها ستفيد فى محاولتنا فهم كتابات جيرفيتش فى علم الاجتماع القانونى ، ولأننى أعتقد أنه ، وعلى الرغم من كل ما يثار حول ما هنـــالك من اتجاهات ونزعات امبريقية بدأت تأخذ مكانها فى مسيرة العلم ، فان جورج جيرفيتش كان على العكس من ذلك ، أقرب فى تفكيره القانونى الى رؤية الفيلســوف وتأملاته • ولا يغير من ذلك حقيقة أن منطلقاته الفكرية كانت تبدأ دائما من بعض المقولات الاجتماعية مثل المجتمع أو الجماعة •• الخ ، أو أنه كان يتحدث عن الحكومات والدول والاتحــــادات وما الى ذلك من منظمـــــات أو تنظيمــــات واقعية • فقد كان فى هذا كله متأثرا فى الحقيقة بالفكر الاجتماعى الفرنسى الذى أرسى مقوماته دوركايم وأقطاب المدرســة الفرنســية فى علم الاجتماع وفى مقدمتهم مارسيل موس Mauss ، وبما اشتمل عليه هذا الفكر من تصـــورات ومفهومات جمعية ومجردة ورمزية ، ولكنها غلفت فى النهاية نظرته حتى الى ما اعتبر أنه من واقع التجربة والخبرة المعاشـــة ، فهى تجربة أو خبرة كانت بالنسبة اليه تندرج فى المستويات الأبعد ، وفى العمق ، وفى الرمز • مما يتدخل فى اعطاء السلوك البشرى صيغته النهائية •

علاوة على ذلك كله فاننى أعتقد ، فى الوقت نفســه ، أن هذا الطـــابع الفلســفى هو فى حد ذاته أمر متميز الى أبعد الحدود ولا يتاح فى الحقيقــة للكثيرين ، اذ جعل صاحبه أقدر ـــ ولعلنى لا أبالغ ـــ على النظر الى المشكلات (وبصرف النظر عن نوعيتها) بعقلية العالم وبروح الفيلسوف •

وعموما فقد ترتب عليه أن وجد نوع من التقدير الذاتى لهذا العالم المفكر الفيلسوف جدير بأن يذكرنا دائما باسهامه فى علم الاجتماع القانونى والعلم الاجتماعى بعامة • وهكذا كان مدخل جيرفيتش لدراسة علم الاجتماع القانونى الذى وضع فيه كتابا بالعنوان نفســه ـــ كما قلنا ـــ فى عام ١٩٤٢ وصـــدرت ترجمته الانجليزية فى ١٩٤٧ وهو كتاب يعتبر واحدا من أهم ما كتب فى هذا

= الاسكندرية على سبيل المثال حيث قسم الدراسات الاجتماعية والفلسفية بكليــة الآداب بها ، وفى جامعـــة القاهرة أيضـــا ، وذلك بالطبع قبل ان تنفصـــل هـــذه التخصصات ليصبح لكل منها قسما قائما بذاته فى مختلف الجامعـــات وبداية من الخمسينات بصفة خاصة •

المجال على الاطلاق ، حتى ليعتبر مرجعا الى اليوم بالنسبة الى جماهير الطلاب والأساتذة والباحثين على السواء .

- ٩ -

من الواضح أن جورج جيرفيتش عندما تصدى لتناول هذا الموضوع قد فعل ذلك ومازالت تتردد أصداء تجربتين رئيسيتين أولاهما تلك التى أشرنا اليها فيما يتعلق تأثره بالفكر الاجتماعى الفرنسى بعامة ، أما الثانية فنقصد بها كل تجربته الحياتية الخاصة باعتباره روسى المولد ، ولكن قدر عليه أن يظل مرتحلا شطرا كبيرا من حياته ما بين ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا التى عاش فيها منذ نهايات الحرب العالمية الثانية . وهى تجربة من الواضح أيضا أنها اتسمت بكثير من مشاعر الخوف ، وبغير قليل من مظاهر القلق والتطلع والاضطراب . ولا يختلف الأمر فى ذلك سواء بالنسبة الى علاقاته الشخصية مع الآخرين ، أو علاقته بالدولة ، أو السلطة ان شئنا المزيد من الدقة والتحديد .

وفى اعتقادى أن نظرته لعلم الاجتماع القانونى كمفهوم وكعملية لا تبتعد عن أى من هاتين التجربتين ، ان لم تكن انعكاسا لهما معا — فقد عرف جورج جيرفيتش علم الاجتماع القانونى بأنه ذلك الجانب أو الجزء من علم اجتماع الروح الانسانية L'Espirit Humaine (هكذا) الذى يهتم بدراسة الواقع الاجتماعى أو الحقيقة الاجتماعية الكلية للقانون . وذلك باقامة العلاقات الوظيفية الكامنة بين أنواع القانون وتنظيماته وأقسامه ، وصور الافصاح والتعبير عنه ، وبين أنماط الأطر الاجتماعية المقابلة .

كذلك يعبر هذا العلم عن أنماط السلوك المختلفة ، كما يعبر فى الوقت نفسه عن المظاهر المادية للقانون التى تكشف عن معانيه الكامنة فى أعماق النفس ، وبالتالى فهو (العلم) يهتم ببحث أدوات القانون ومذاهبه وما يطرأ عليه من تحولات وتغيرات ، والعوامل التى تدفع الى احداث هذه التحولات والتغيرات ، كالنزعات المسيطرة على نشأة القانون ونموه ، والرموز الاجتماعية المنمطة فى شتى مظاهر السلوك الاجتماعى والاجراءات ، وما يرتبط بكل هذا من قيم

وأفكـار ومعتقدات تؤثر فى هذا النمو فى داخل البناءات الاجتماعية الكليـة أو الجزئية[1] .

هذا المزاج اللفظى الذى يعكس به جيرفيتش التركيب الاجتماعى على مستوى الشخصية والثقافة والمجتمع له أصوله فى الحقيقة فى تراث المدرسـة الفرنسية الاجتماعية كما قلنا .

ونحن لا نريد القول بأنها ردة فينومينولوجية أو حتى فلسفية من نوع أو آخر ، ولكنه اتجاه تحليلى على أى الأحوال لا يختلف ـ على الأقل من هذه الناحية ـ عما نجده عند تيماشيف نفسه الذى اهتم بتاريخ الأفكار ، وهو أمر لا يعدو ـ سواء كان مسـاره تحليليا أو تركيبيا ـ أن يكون من خلال الأطر الثقافية ذاتها ، وباستخدام النماذج والتصـورات الثقافية كذلك . حتى وان كان هناك ربط لازم بين هذه التصورات وبين المقولات التى تشير الى المجتمع والبناء الاجتماعى وما الى ذلك .

بمعنى آخـر ، أريد أن أقول أن موقف جيرفيتش هو موقف يعتمد على التأمل والتحليل الدقيقين للرمز والباطن اللذين يضمان «الروح الانسانية» ، وكما ينكشفان فى المظاهر السلوكية المختلفة ، وهى مظاهر ليست بعيدة بأى حال من الأحوال عن القانون ، وعن الضبط أو التنظيم القانونى عموما .

وكذلك يتضح مدى تأثره بأفكار المدرسة الفرنسية ـ كما قلنا ـ فى تلك النزعة التى يتخذها وتميـل به الى (الكلية) ، على اعتبار أنها كما كانت عند أميل دوركايم الحقيقة النهائية . وان كان جيرفيتش يبدو لنا هنا أقرب الى مارسـيل موس منه الى دوركايم حيث يلجأ الى مفهوم الوقائع الاجتماعية الكلية Faits Sociaux Totaux التى تتكشـف من خلالهـا طبيعة العـلاقات والروابط بين البناء والثقافة فى المجتمع ، وما يشتملان عليه من نظم وأنساق اجتماعية وثقافية مثل النظم والانساق الاقتصـادية والتشريعية والسـياسية ... الخ ما يتصـل بكل هذا من مناشـط ومظـاهر القيم والآداب والأعراف ومحددات السلوك .

وفى ضوء تصـنيفه العام لأنمـاط المجتمعات وتمييزه الذى وضعه بين

---

(1) Gurvitch, G., Sociology of Law. Kegan Paul & Co., Ltd. London. 1947. P. 48.

النمط المجتمعى الشامل (ماكرو) ونمط الجماعات الاجتماعية الصغيرة (ميكرو) فقد كان من المنطقى أن يهتم جورج جورفيتش بدراسة الأنماط القانونية التى يشتمل عليها كل منهما .

وبالرغم من أنه قد وضع تصنيفا معقدا لأشكال الاجتماعية Sociability فقد انتهى الى أن هناك بعض الصور الأساسية لهذه الأنماط القانونية ، وهى صور نجح على أى الأحوال فى ربطها بأشكال محددة من هذه الأشكال الاجتماعية . بمعنى أنه نجح فى ابراز النمط المجتمعى من ناحية (أيا كان شكله) والنمط القانونى من ناحية ثانية أى طبيعة العلاقة بين الأنماط والبناءات الاجتماعية المختلفة والنظم والقواعد القانونية السائدة فيها[1] . وان لم يكن معنى ذلك أن موضوعات علم الاجتماع القانونى عنده والتى حددها فى علم الاجتماع القانونى النسقى Systematic وعلم الاجتماع القانونى التفاضلى differential وعلم الاجتماع القانونى النشوئى Genetic تبدو منفصله أو أنها وحدات قائمة بذاتها ولكنها موضوعات متداخلة فيما بينها بشكل ملحوظ .

ولعله يسهل الآن فهم تلك الرؤية المنهجية التى قادت خطواته ، وأعنى

---

(1) على الرغم من أن جيرفيتش قد تناول هذه العلاقات فى اماكن متعددة من كتاباته المتعلقة اساسا بعلم الاجتماع القانونى ، الا ان تفاصيل هذه العلاقات والتمييزات القائمة بين صور وانماط المجتمعات القانونية المختلفة نجدها اساسا فى مؤلفه عن « الحتمية الاجتماعية والحرية البشرية » Social Determinism and Human Freedoin الذى نشره فى عام ١٩٥٥ وبخاصة فى الجزء الذى خصصه لبحث الحتمية والحرية فيما اطلق عليه المجتمعات الشاملة (ماكرو) . فالى جانب وصفه للنماذج الأثرية Archaic وللنماذج التاريخية والنماذج الحديثة ، أبرز نوعية النظم القانونية فى هذه النماذج وبخاصة تلك التى تقوم سواء على اساس دينى أو غيبى وسحرى (فى النماذج الأثرية غالبا) أو تلك التى تسود فى المجتمعات ذات الروابط والانتماءات العاطفية ، اضافة الى النظم القانونية بالمجتميات التى قد تمثل وحدات سياسية ذات سيادة كاملة او ناقصة . وتلك التى تسودها سيطرة الكتيبة من ناحية . ومن الناحية الثانية التى تحررت بدرجة أو بأخرى من سيطرتها فى المجتمع الأوربى سواء قبل او بعد ظهور فكرة القوميات وتطورها . علاوة على صور التنظيم القانونى بالدولة العصرية سواء اكانت نظم الحكم فيهما نظما ديمقراطية أو استبدادية . . . الخ .

بها اتجاهه الى التركيز على دراسة الكل الاجتماعى من الداخل ومن الخارج .

والواقع انه اذا كان قد انتهى الى تقرير أن هناك ثلاث مسائل رئيسية هى التى تشكل عنده موضوع علم الاجتماع القانونى ، وهى تلك التى أشرنا اليها توا (النسقى ، والتفاضلى ، النشوئى) فان الشيء الهام بالنسبة اليه هو نوعية الأشكال الاجتماعية التى لابد وان تعنى هذه التقسيمات بدراستها ، ومظاهر الأنماط القانونية التى توجد بها ، وكيفية فعلها وقيامها بوظائفها ، وما يطرأ عليها من تغيرات فى الزمان والمكان وسواء بفعل عوامل داخلية أو خارجية ، وبالتالى أسباب ذلك ونتائجه وآثاره على كل من المستويات التى أكد على ضرورة الدراسة الاجتماعية للقانون من خلالها ، وهى مستوى المجتمع والنظام والسلطة ذاتها . باعتبارها الأبعاد المكونة للكل الاجتماعى ، أو للحقيقة الاجتماعية الكلية للقانون بحسب تعبيره(1) .

— ٩ —

وقد يلاحظ أننا تركنا نيقولا تيماشيف بعض الشيء . ومع ذلك فمن المهم أن نقرر بادىء ذى بدء أن المكانة التى حظى بها تيماشيف فى علم الأجتماع القانونى لم تكن من قبيل المصادفة أو أنها مجرد صفة (لاحقة) لكونه أحد المرموقين كعالم له اسهاماته النظرية المعترف بها . ولكن هذه المكانة هى بالأحرى مكانة محورية لأن أفكاره وآراءه فى علم الاجتماع القانونى تعكس فى الحقيقة تلك العلاقات الجوهرية التى تصورها بين الدولة والنظم الاجتماعية وسائر القوى والعوامل المؤثرة التى تتدخل فى صياغة هذه النظم ، وبصفة خاصة النظام القانونى .

والحقيقة ان دراسة تيماشيف لعلم الاجتماع القانونى تنبعث من تصور أولى يتمثل فى محاولة العلم أن يصف كيفية تأثير العملية الاجتماعية فى القانون وبالتالى تأثير القانون فى العملية الاجتماعية وهو تصور لا ينفصل عن تصوره العام لعلم الاجتماع نفسه من حيث أنه يعكس نظرية فى التغير الاجتماعى وفى التنظيم الاجتماعى ، وفى الكيفية التى تتسق بها التغيرات الاجتماعية المختلفة والمظاهر السلوكية المختلفة بما يحقق الاستقرار والنظام الاجتماعيين المرجوين . وهو تصور انعكس فى كتاباته المبكرة ولم يفارقه بعد ذلك ، حيث

(1) Ibid. P. 49.

نجده فى محاضراته التى يلقيها فى معهد بتروجراد فى روسيا عن فقه القانون الاجتماعى Sociological Jurisprudence (ما بين عامى ١٩١٦ و ١٩٢٠) ، وهى المحاضرات التى جمعها فى شكل كتاب نشر فى ١٩٢٢ باللغة الروسية تحت عنوان « علم الاجتماع القانونى » الى أن تمت ترجمتـه الى الانجليزية فى عام ١٩٣٩ •

ومن الخطأ أن يتم الحديث عن تيماشيف بعيدا عن دلالة هذه الأعوام ذاتها • فقد كانت محاضراته التى ألقاها فى الفقه الاجتماعى القانونى ، فى قلب تلك السنوات التى شـهدت الحرب العالمية الأولى وهى الحرب التى كانت الروسـيا طرفا فيها • كذلك كانت ترجمة الكتاب ونشره فى الانجليزية فى عام ١٩٣٩ وهو العام نفسه الذى نشبت مع أخرياته الحرب العالمية الثانية ، والتى كانت الروسيا أيضا طرفا فيها •

ومع ذلك فليسـت هى الحرب كواقعة أو كظاهرة اجتماعية التى ينبغى التوقف أمامها بالنسبة الى حديثنا عن علم الاجتماع القانونى عند تيماشيف ، ولكنه بالأحرى النظام الاجتماعى نفسه والنظام القانونى Legal Order وعلاقات القوة والقهر ، ومكانة الانسان والحرية الانسـانية وسط مجموعة المتناقضات التى عصفت بارادة البشر الخيرة فى تلك السنوات الرهيبة التى لم يبق فيها مكان لصوت العقل أو الضمير •

من خلال هذا التشابك انبثقت ــ بحق ــ اهتمامات نيقولا تيماشيف فيما يتعلق بتجديده موضوع علم الاجتماع القانونى ، وبدأت تتضح قضاياه أو مشكلاته الرئيسية التى دارت حول تأكيده الدائب على حقيقة أن القانون هو علم اجتماعى وأن له مكانة العلوم الاجتماعية ، ومن ثم فلابد يدرس من خلال هذا المفهوم ، وفى علاقته الجذرية بموضـوع هذه العلوم أى المجتمع •

ونحن لا نستطيع فى الحقيقة أن نعزل تيماشـيف عن هذه الوضـعية • فتيماشيف لم يحاول أبدا أن يفصل بين الواقع السـياسى والاجتماعى الذى تعيشـه أوربا (والعالم كله فى الحقيقة) وبين انعكاسـات هذا الواقع على الإنسان سواء فى تفكيره السياسى أو القانونى أو الاقتصادى ••• الخ • ومن هنا وضـوح موقفه الدال من مقـولة القوة ومقـولة القهر والإرغـام ومقولة الحرية والدولة والنظام والقانون • والسلوك الإنسانى عندما تتحكم

فيه النزعات فيخضع للهوى ، وعندما يتحكم العقل فيجد الانســان مخرجا لأزماته ومشكلاته • أو على الأقل يجد بداية الطريق لحلها •

وربما كان من هنا أيضا وقوفه أمام المحركات والدافعيات الأساســية فى داخل ذلك الانسان وفى خارجه أيضا ، كيما يحمى وجوده ويصون تراثه • أقصد القيم والأعراف والقانون والتقاليد والحضارة والفكر جميعها •

العقل والقانون والنظام كانت اذن مقولات رئيسية فى فكر تيماشيف • والعقل هنا بمعناه الواسع فقد يكون الحكمة كما قد يكون القدرة على ادراك العناصر وادراك البدائل والتفكير السليم بوجه عام • والقانون كذلك بمعناه الواسع أيضا متمثلا فى المعايير والأخلاقيات وكل ما من شأنه أن ينظم السلوك ويحدده • والنظام كاطار أشــمل تتم من داخله حركة الانســان وفقا لتلك الصياغات التى يشير بها العقل ويعترف بها القانون •

— ١٠ —

وقد يرى البعض فى كل هذا نوعا من التفكير النظرى المجرد • ولكنى لا أظن أن الأمر كذلك بأى حال من الأحوال • فقد كان كل ما يحيط به أمورا واقعية غارقة فى السواد وفى الدخان وفى الدماء • وأعتقد أنه ليس ثمة وجود هنا للتجريد أو للنظرة المتعالية أو المتفلسفة على أقل تقدير •

بمعنى أخر هى أرضية الواقع • والقانون وحده هو الواقع الآخر المقابل لكل هذا الســواد والدم والدخان • فهو القوة المنظمة أو النظام الذى يحقق القوة بتعبير أدق •

ومع ذلك تظل المشــكلة قائمة ما لم تتوافر الارادات الخيرة ليحقق هذا التحــول • وهنا تبرز لديه أهمية وعى الأفــراد الحقيقى بأدوارهم ووعيهم الحقيقى أيضا بدور السلطة الاجتماعية والســياسية التى يتوجب أن تكون كسلطة نابعة من صميم واقعهم وكسلطة منظمة تستند الى أخلاقيات حقيقية •

كأن هناك اذن تساندا حقيقيا واعتمادا متبادلا[1] بين القوة الأخلاقية من ناحية وأخلاق القوة من ناحية أخرى • انهما جناحا القانون كما جــاز أن يقول تيماشــيف كجزء من النظام الاجتماعى ، أو كركيزة لهذا النظام ان صح التعبير •

(١) Timasheff, N. S.; What Is Sociology of Law. In A. J. S. September. No. 2. 1937. PP. 230. - 31.

• الأعمال الرئيسية • (جينى) F. GENY

— Gény, F.; Méthode d'interprétation, 1899.
— Science et Technique en droit Privé.

(ســتاملر) R. STAMMLER

— Stammler, R., Die Lehre von dem richtigen Recht (1902)

وقد ترجم Isaac Husik هذا الكتاب فى ١٩٢٥ بعنوان The Theory of Justice

(دييجى) L. DUGUIT

— Duguit, Léon., Le Droit Social, Le Droit Individuel et les Transformations de L'Etat, Paris. 1911.
————————; Traité de Droit Constitutionnel. 5. Vol. Paris. 1921. 5.
————————; L'Etat (1901 - 3)
————————; Les Transformations generales du Droit Privé depuis de Code de Napoleon, 1912.
————————; Les Transformations du Droit Public. 1921.
————————; Souvreinté et Liberté (1922).

(هوريو) M. HAURIOU

— Hauriou, Maurice-Jean-Claude-Eugène., Précis de droit administratif et de Droit Public. 1892.
————————; Principes de droit public 1910 - 1916.
————————; Précis de droit constitutionnel. 1923.
————————; The Theory of Institution and Foundation.

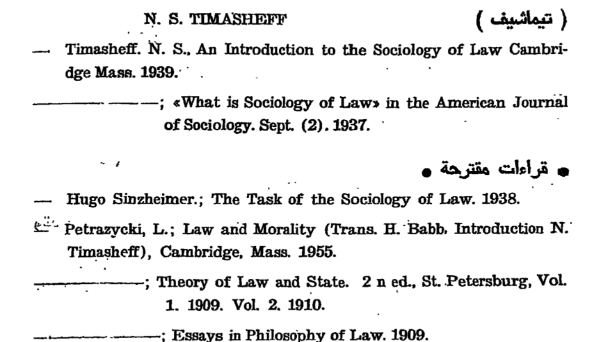
(وقد صـــدر هذا الكتاب فى عام ١٩٢٥ أى بعد وفاة هوريو بقليل) •

————————; The French Institutionalists. ed. by Albert Broderick. 1970.,

ويشتمل هذا المؤلف على دراســة وافية لحياة موريس هوريو وأعماله المختلفة •

(جيرفيتش) G. GURVITCH

— Gurvitch, G.; Sociology of Law. London. 1935.
————————; Le Concept de la Structure Sociale, Cahier Internationaux de Sociologie, Vol. 19. 1955.



N. S. TIMASHEFF (تيماشيف)

— Timasheff. N. S., An Introduction to the Sociology of Law Cambridge Mass. 1939.

————————; «What is Sociology of Law» in the American Journal of Sociology. Sept. (2). 1937.

● قراءات مقترحة ●

— Hugo Sinzheimer.; The Task of the Sociology of Law. 1938.

— Petrazycki, L.; Law and Morality (Trans. H. Babb. Introduction N. Timasheff), Cambridge, Mass. 1955.

————————; Theory of Law and State. 2 n ed., St. Petersburg, Vol. 1. 1909. Vol. 2. 1910.

————————; Essays in Philosophy of Law. 1909.

— Renner, K.; The Institutions of Private Law and their Social Function. London. Routledge & kegan Paul. 1949.

الفصل العاشر

القرن العشرين ومشكلات علم الاجتماع القانونى الامبريقى

الخمسينات والستينات من هذا القرن الحالى كانت بأكثر من وجه سنوات مميزة فى تطور الدراسات القانونية الاجتماعية ، وذلك لدرجة أن البعض قد اعتبرها فاصلا ، أو بالأصح ، نقلة بين مرحلتين متمايزتين .

وبالطبع فاننا لا نعنى بذلك أن هذه السنوات منقطعة الصلة تماما بكل ما سبقها ، وانما المقصود بذلك هو أن ما شهدته هذه السنوات من تحولات فى الفكر القانونى الاجتماعى ، وهى تحولات القيت ولا شك بذورها الأولى فى مراحل سابقة ، قد بدأت فى الظهور ابان هذه الفترة ، ومن ثم أعطتها طابعها الجديد المميز ، الذى يختلف بالتأكيد عن سنوات ما بين الحربين العالميتين ، ناهيك عما سبق ذلك فى الزمان .

ولقد كانت أتيحت لنا من قبل بعض المناسبات لأن نشير ، ولو فى عجالة ، الى بعض الأسماء التى قلنا أنها تمثل الأجيال الأصغر من جمهور الباحثين فى فقه القانون الاجتماعى وعلم الاجتماع القانونى بمعناه الحديث ، وأشرنا فى ذلك بصفة خاصة الى نفر من أعضاء مدرسة اسكندينافوة Scandinavian School من أمثال أوليفركرونا Olivercrona وجيجر ، Geiger .. ولندشتدت Lundstedt وغيرهم ممن كان لهم سبق التأكيد على حقيقة الأصل الاجتماعى للقانون ، وشجعوا بالتالى على دراسته باعتباره حقيقة اجتماعية ، وقد تأثروا فى ذلك بأفكار بترازيشبسكى ، والى حد بعيد أيضا بأفكار آرليخ الذى كان معاصرا له ، والجيل الذى أخذ عنهما مباشرة مثل جيرفيتش وتيماشيف .

ولكن الخمسينات والستينات فرضت مع ذلك على معاصريها من الباحثين تحديا من نوع آخر لا يتمثل فحسب فى مواجهة فكر أولئك واختباره ، وانما أيضا — وذلك هو الأهم — مسئولية اعادة النظر فى المعرفة القانونية المتراكمة فى ضوء المشكلات النوعية الجديدة التى كان من الطبيعى أن تخلفها سنوات الحرب من ناحية ، وكذلك تلك التى نجمت عن الاختلاف فى الرؤى والمواقف من

العلاقات الواجب توافرها بين الأنساق العلمية المختلفة وبخاصة تلك التى بين العلوم الاجتماعية وفى مقدمتها علم الاجتماع والقانون •

فكأن هناك اذن مجموعة من العوامل التى كانت تقف وراء هذه التغيرات فى الخمسينات والستينات من القرن • أولها على سبيل المثال الواقع الاجتماعى الجديد نفسه الذى أفرزته ظروف الحرب ، وضرورة التعامل مع هذا الواقع بكيفية قادرة على مقابلة مشكلاته وحلها • وهى مشكلات ارتبطت بكل أوجه ومختلف نشاطات الحياة سواء كانت مشكلات ادارة أو تنظيم أو مشكلات بيئة واسكان أو مشكلات عمل وأسرة وزواج وطلاق ، الى جانب العديد من المشكلات الأخلاقية ومشكلات الشباب والأحداث والجانحين ••• الخ •

أما ثانى هذه العوامل فيتمثل فى التغير نفسه الذى طرأ على النظرة الى النظام القانونى والعلوم القانونية ذاتها • فقد أدرك البعض من العلماء والباحثين أن تقدم هذه العلوم يصعب أن يتحقق فى ضوء الخطوات التأملية أو النظرية وحدها • كما اعتقد هؤلاء أن هذه الدراسات لا تصلح الا لتكون نقاط بدء فحسب أو منطلقات لابد وأن يتم تدعيمها ومؤازرتها بالبحوث والدراسات الامبريقية ونتائج هذه البحوث والدراسات •

ثالثا : ان هذه المشكلات جميعها وبصرف النظر عما اذا كانت مشكلات عامة أو كانت مما يتعلق بالنظا مالقانونى ، وسواء أيضا كانت مشكلات نظرية أو مشكلات عملية وتطبيقية لابد وأن تصبح موضوعا للبحث والفرز والتمحيص • ذلك اذا لم نرد الاكتفاء بالنظر اليها من خلال عنق الزجاجة الذى تمثله المعايير القانونية كما يصيغها القانون القائم • مما يعنى أن هذه المعايير القانونية ذاتها ، يجب أن ينظر اليها على أنها نتاج لقيام النسق الاجتماعى بوظيفته ، ومن ثم فهنا بالذات ينبغى البحث عن أصول المشكلات وعن آثارها •

— ٢ —

وقد يكون بمقدورنا تحديد ملامح هذا التحول بشكل أوضح اذا ما التفتنا الى بضعة أمور بذاتها • فالملاحظ بوجه عام أن انهيار التصور التقليدى للقانون ، أو على الأقل ، الهزة العنيفة التى اصابته من حيث أنه كان ينظر

اليه دائما على أنه القانون الرسمى فحسب ، قد مكنت الباحثين من أن يلتفتوا بشكل أعمق الى ميدان القيم والاتجاهات القانونية •

وقد يذهب البعض الى أن هذا الميدان كان دائما موضع اهتمام من الدراسات القانونية • ولكن ما ينبغى توضيحه هنا هو أن هذه الدراسات قد ظلت لفترة طويلة موجهة فى معظم الأحوال الى القانون المثالى ، والى مناقشة أو تحديد غايته وهدفه •

ومع التسليم بأن البحث فى هذه الجوانب المبدئية التى تمثل أوليات العلم مما يعتبر ذات أهمية لا يمكن تجاهلها ، فان هذه الدراسات ذاتها قد أخفت طوال هذا الوقت أن ثمة أمكانية أخرى للكشف عن مجالات أكثر رحابة وأشد خصوبة ، وهى الدراسات الامبريقية لكثير من القضايا التى تمس القانون فى المجتمع • أعنى تلك القضايا التى تعيشها الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة فى مجتمع من المجتمعات •

وهناك أكثر من زاوية واحدة يسهل أن نلاحظ من خلالها الصدى الواقعى لهذا التحول وذلك على النحو التالى :

فمن ناحية يسهل الوقوف ، وبخاصة بين الواقعيين الاسكندنافيين Scandinavian Realists على اتجاه متزايد نحو نوع من الامبريقية المفرطة ، التى ذهبت الى حد انكار امكانية اخضاع القانون للبحث العلمى ، طالما أنه عبارة عن قواعد ومبادىء وتصورات لا تقوم على أساس من الواقع الحى المعاش • وهو اتجاه أكده بشكل حاسم الفقيه السويدى آكسل هاجرستروم Axel Hägerström الذى أعلن صراحة ان الفكرة القائلة بأن القواعد القانونية هى أوامر سيادية فكرة لا تتجاوب أو تستقيم مع الحقائق •

فى الوقت نفسه نلتقى بتلك الفكرة المسيطرة ذاتها والتى أصبحت بمثابة ركيزة أساسية فى العلم والتى مؤداها أن السلوك القانونى وتطوره لا يعتمدان بالضرورة على المشرع أو على العلوم القانونية وما يطرأ عليها من تغيرات ، أو على القرارات القضائية ، وانما يعتمدان أساسا على المجتمع نفسه • وكأن القانون هنا بمثابة العنصر المستقل •

كذلك نلحظ هذا التحول ــ وهذا من الناحية الثانية ــ فى تلك الوشائج التى أضحت قائمة بين القانون والعلوم السياسية وهى وشائج سوف تلهم

ولا شك بكثير من البحوث الامبريقية • وربما أمكن قول الشىء ذاته ، وبالقياس نفسه ، فيما يتعلق بتلك العلاقات المتبادلة والمتداخلة والبينية التى أصبحت تتجه الى الربط بشكل أوثق بين الدراسات القانونية التى تأخذ اتجاها اجتماعيا ، أو على الأقل تلك التى تهتم بابراز المحددات الاجتماعية للقانون ، وبين سائر الانساق العلمية الأخرى كالاقتصاد والتاريخ والتحليل الاجتماعى والسياسى للانساق الاجتماعية والسياسية المختلفة • فمثل هذا الاتجاه خليق بأن يقلب العلاقات التقليدية بين الظاهرة القانونية وغيرها من الظواهر فى المجتمع •

وقد يكون من الصعب حقيقة أن نحدد مدى شدة هذا الاتجاه وثقله عن طريق حصر الآخذين به من بين رجال القانون • ولكن الشىء المؤكد هو أن هناك الكثير من الدلائل على أن المنهج القانونى الواقعى قد بدأ بكل أبعاده ، يتخذ مكانته فى مقابل المناهج التقليدية فى النظر الى الواقع الاجتماعى وكيفية بحث وتفسير هذا الواقع •

أضف الى ذلك — وهذا من ناحية ثالثة — أنه قد أصبح من المعترف به تمباما أن التغيرات التى أحدثتها ظروف الحرب العالمية الثانية فى طبيعة البناءات الاجتماعية لعدد من المجتمعات التى استقلت حديثا ، أو التى أعيد رسم حدودها وخريطتها السياسية ، وانعكس بالتالى على علاقاتها مع العالم الخارجى ، كان مما يحفز بدوره الى البحث عن فكر جديد، يقوم على منطلقات فكرية مناسبة لما طرأ على طبيعة العلاقات الدولية ذاتها من تغيرات ، وعلى الفكر العالمى أيضا من تحولات سواء فى نظرته الى الأمور أو طرائق معالجته وتناوله لهذه الأمور •

وقد يكون من الصعب أن ننكر بهذا الصدد الدور المتزايد الذى بدأ يقوم به الفكر الماركسى بصفة خاصة — وبصرف النظر عن طابعه وصوره أو مدى قربه أو بعده عن الماركسية التقليدية — فى اعادة صياغة كثير من الأنماط القانونية التى لم تعد تتلاءم أو تتوافق وطبيعة البناءات الاجتماعية المستحدثة وما يقوم فى داخلها من علاقات ذات طبيعة مغايرة لما كان يسود البناءات القديمة •

ولقد ألقى هذا الفكر بكثير من الأضواء التى أخذت تكشف عن طبيعة

الأصل الطبقى للقانون ، كما أوضح - أيضا - كيف أن القانون قد استخدمته دائما ، وسواء بقصد أو بغير قصد تلك الطبقات المسيطرة ذات النفوذ لأجل الحفاظ على نفوذها وتأكيد مصالحها . وهكذا كان على الفكر الاجتماعى القانونى اذن أن يواجه ليس فحسب ذلك الواقع المتغير بكل أبعاده المتشابكة وبكل مشكلاته القانونية المعقدة ، ولكن أيضا كل ما يتطلبه الفهم والتعامل مع هذا الواقع من ضرورات تصورية وفكرية مغايرة تساعد فى تشكيل بناء النسق القانونى .

- ٣ -

فى مثل هذه الوضعية الجديدة يكون من الضرورى أن نحدد - بقدر الامكان - الميادين أو المجالات العامة التى أصبحت تستدعى الالتفات والانتباه اليها . ويبدو لنا أن جدوى هذه المحاولة تتمثل فيما قد تؤدى اليه من تحديد لطبيعة المشكلات القائمة والكيفية التى واجهها بها الباحثون .

ان التمييز بين الأنماط القانونية التقليدية وتلك التى أصبح يتطلع اليها الباحث فى ضوء متغيرات العصر يساعد على القول بأن أهم هذه الميادين انما تتمثل فى ، أولا ، إنساق القيم ، وثانيا ، طبيعة المحددات أو الضوابط الاجتماعية للنظم والانساق القانونية ، وثالثا ، شكل وطبيعة التعديلات الاجتماعية الواجب أدخالها ، وأخيرا ، ديناميات النظم القانونية ذاتها .

ويلاحظ أن تحديدنا لميادين أو مجالات البحث القانونى على هذا النحو انما يعنى ضمن ما يعنيه :

أولا : ان المشكلة لم تعد مشكلة الدمار أو الكوارث التى لحقت الأشياء فحسب ولكنها بالدرجة الأولى مشكلة الدمار الذى لحق الانسان نفسه . داخله . اعماقه . وهز الأرض من تحت قدميه ، وهز المثل أيضا أمام عينيه .

وثانياً : اذا سلمنا بذلك فيكون معناه أن القضية بالنسبة الى علماء القانون والاجتماع القانونى لم تعد قضية مسائل نظرية تجرى فيها المساجلات الفقهية ذات الطنين والرنين ، ولكنها قضية تطبيقية وعملية فى المحل الأول .

ويؤدى بنا هذا التحليل المبدئى الى تحديد طبيعة المشكلات بصورة أكثر وضوحا . والواقع أنه منذ نهايات الحرب ، وأصبح متعينا على الفقه القانونى

أن يجيب على السؤال المحورى الذى يتعلق بمدى إمكانية معالجة القضايا والمسائل الحيوية والجوهرية للفعل الاجتماعى باستخدام المناهج الامبريقية • خاصة وأن هذه القضايا والمسائل مما ينطوى على قدر غير قليل من أحكام القيمة •

ولقد دفعت هذه الوضعية بالكثيرين الى أن يعطوا المزيد من الاهتمام لتطوير أطر معرفية اجتماعية تجد فيها كل من القيم والحقائق الاجتماعية موضعها الصحيح •

واذا كان من المسلم به منذ زمن طويل ضرورة أن نعتبر الدور الذى تقوم به العوامل الاقتصادية والسياسية والديموجرافية كمحددات للقانون وأخذ ذلك كله فى الاعتبار عند بحث النظم والانساق القانونية ، فان مثل هذه التساؤلات قد كشفت عن طبيعة التشابك المعقد الذى تعكسه هذه القيم والعوامل جميعها فى علاقاتها الدينامية بالبيئة الثقافية والفيزيقية على السواء • وهو تشابك حرى بأن يثير الكثير من المشكلات التى لابد سترتبط بكافة المتغيرات التى تطرأ على نسق القيم ، والعوامل التى تقوم وراء مظاهر السلوك المختلفة ، كما تكشف عنها الملاحظة الامبريقية الدقيقة •

وعموما فانه الى المدى الذى يشير كل هذا الى وجود حركة أو عملية تراكمية ، فان الاكتفاء بمجرد التركيز على نسق القيم يعتبر تبسيطا زائدا للأمور بمعنى أنه حتى لو سلمنا بما ذهب اليه البعض من أن القانون هو بلورة لقيم وأحكام الجماعة ، فليس من الحتمى أن تبقى هذه القيم أو أن تدوم ، وذلك لسبب جوهرى هو أن هذه البلورة تظل باقية ما بقيت تحقق بالفعل لهذه الجماعة ما تسعى اليه من فوائد وأهداف • ولعلنا قد رأينا من قبل كيف أن التحليل الماركسى للقانون قد أكد بما لا يدع مجالا للشك على أهمية العامل الاقتصادى فى صياغة النسق القانونى لأى مجتمع من المجتمعات فى وقت معين • واذا كنا قد أشرنا آنذاك الى ما فى هذا التأكيد أحادى الجانب من قصور ، فان المعنى الأخير الذى يمكن أن نصل اليه من كل هذا هو أن هناك بالفعل العديد من العوامل التى لا تؤثر فحسب فى شكل القانون ، ولكن فى كثير من الأحوال مضمونه ومحتواه والمجال الذى يمارس ويطبق فيه • وان لم يكن معنى هذا أيضا أن هذه العوامل جميعها تعمل على المستوى الواحد

نفســه ، بمعنى أنه قد يكون لبعضــها أهمية مؤقته ولبعضــها الآخر أهمية استراتيجية ، أو حتى أنه يمكن التغاضى عن البعض منها واعتباره مجرد حشو أو تزيد • وتلك فى الحقيقة كانت المشكلة الكبرى التى واجهتها تلك الاتجاهات الامبريقية وبخاصة فى محاولاتها الأولى لفهم كيفية عمل الانساق القانونية فى النسق الاجتماعى والتأثير المتبادل فيما بينها •

- ٤ -

فى مقدمته الممتعة التى قدم بها تيماشيف كتاب بترازيشــسكى المعنون « القانون والأخلاق » Law and Morality ثمة بضــعة ســطور تقــول « ولعل الجدير بالذكــر أنه قد ظهرت خــلال العقدين الماضــيين فى الدول الاســكندنافية مدرســة جديدة فى علم الاجتمــاع القانونى هى ما يطلق عليها مدرسة أوبســالا Uppsala School التى يحاول أعضــاؤها معالجة نفس المشكلة التى سبق لبترازيشسكى أن حددها وهى مشكلة التفســير الواقعى للقانون على أسس سيكولوجية » • وذلك باحلال التجربة الموضوعية لما ينبغى أن يكون (التى تنتمى الى مجال الأفكار) بالتجربة الذاتية المتعلقــة بالحق والواجب[1] •

وبصرف النظر عن مدى اتفاق أعضاء مدرسة أوبســالا (أو المدرســة السكندنافية) مع ما ذهب اليه بترازيشــسكى (الواقع أن بعضــهم قد خالفه كثيرا فى مذهبه) ، فان الاهتمام الرئيسى لهذه المدرسة كان يدور حول المعنى الاجتماعى لمفهوم العدالة ، وهى مشكلة ترددت بشكل جلى فى كثير من بحوثهم الامبريقية عن القــانون • فدرس تورســتن اكهوف Torstein Eckhoff الذى يعتبر من أبرز مؤسسى المدرسة مشاعر العدالة فى رياض الأطفال على أســاس تصنيفى امبريقى لأنماط العدالة ، وتحليل الظروف التى يتم فيها اتخاذ القرارات ارتباطا بما اذا كانت ظروفا عادلة أو غير عادلة •

وقد لا يكون فيلهلم أوبيرت أســتاذ علم الاجتماع القانونى فى جامعة أوسلو ومدير البحوث فى معهد أوسلو للبحوث الاجتماعية أهم الشــخصيات التى ارتبطت بهذه المدرســة ، ولكن المؤكد أنه يعتبر (مع اكهوف) من أوائل

---

(1) Timasheff. N.; Introduction in Law and Morality. Leon Petrazycki By, L. Petrazycki. Trans. by H. W. Babb. Cambridge, Mass. 1955. PP. XXXIX-XXXV

انظر ملحق النصوص • • • • النص رقم (٢٥)

الذين يرجع اليهم الفضل فى نشأة وتطوير علم الاجتماع القانونى فى هذه الدول • كما كان لبحوثه أبلغ الأثر فى كثير من الانحاء وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك على اعتبار أنه لم يكن بعيدا عن الاتجاه الغائى التطبيقى وهو نفس الاتجاه الذى يجد كثيرا من المناصرين هناك •

ويبلور أوبيرت قضيته الرئيسية فى علم الاجتماع القانونى فى بضعة أمور تقوم عنده مقام المسلمات أولها أن هذا العلم يمثل أهمية خاصة بالنسبة الى مختلف الفئات العاملة فى ميدان القانون والقضاء على السواء لما يحققه لهم من فائدة • وثانيا ، أنه من الأهمية بمكان العودة دائما الى الأحكام التى تصدرها المحاكم العليا ومراجعة هذه الأحكام لا لأنها تمثل مبادىء قانونية أو سوابق قانونية يمكن أن تأخذ المحاكم بها فى الحالات المتشابهة ، ولكن لأنها — وهذا هو الأهم — تكشف عن الاتجاهات المتغيرة فى النظرة الاجتماعية التى يعكسها القانون •

ويترتب على هذين الأمرين بالضرورة أنه يتعين من ثم الاهتمام بدراسة وظيفة القانون التى ينبغى أن يؤديها فى الحياة الاجتماعية والكيفية التى يقوم بهذه الوظيفة •

ولكن هذه (الأبعاد) المحورية فى علم الاجتماع القانونى عند أوبيرت لها وجهها الآخر • فما دام الأمر يتعلق فى النهاية بكفاية القانون وبقدرته على القيام بوظيفته ، فلابد اذن وأن يكون متسقا مع الطرف الآخر ، أعنى آراء الجمهور الذى تخاطبه القاعدة القانونية ، أو على الأقل ، ألا يكون (القانون) منطويا على قدر من التعارض الذى قد يخل بالالزام القانونى وبمكانة القانون ذاتها ، خاصة وأنه قد جعل للتشريع القانونى مثل هذه الأهمية التى تفوق الاعتقاد فى العرف والتقاليد •

لم يكن اذن مستغربا أن يقرر أوبيرت فى معرض دراسته التى أجراها عن « عدالة قوانين العمل للفئات العاملة فى الخدمات المنزلية » قضيته الأساسية القائلة « ولكى نفهم تأثير القانون يلزم دراسة كافة المتغيرات التى تعمل بين صياغته ونشره وبين الجمهور • وربما كان من أهم هذه المتغيرات مستوى وكم المعلومات التى تصل الى مستقبلى الاتصال القانونى »[1] •

(١) للوقوف على تفاصيل هذه الدراسة ومنهجيتها العامة يمكن الرجوع الى=

وقد خلص أوبيرت من هذه القضية الى توضيح ظاهرة أساسية هي أن جانبا كبيرا من احترام الناس وتقديرهم للتشريع القانونى وتجاوبهم معه يعتمد على مدى معرفتهم واقتناعهم بالأسباب الداعية اليه . وهى نتيجة أثبتتها الكثير من الدراسات الأكثر حداثة من حيث توضيحها لحقيقة أنه بقدر ما يكون احساس الناس بالقانون احساسا مبنيا على الوعى بظروفه الحقيقية سواء كانت هذه الظروف هى الداعية إلى إصداره وتشريعه أو الى تعديله أو الغائه ، يكون فهمهم له أعمق وتقديرهم أكثر رسوخا .

وعلى العموم فقد تعددت هذه الدراسات التى تتناول الالزام القانونى والجماهير فى انحاء عديدة كما اهتم بها فريق متزايد من شباب الباحثين فنجد على سبيل المثال دراسة فروند Kahn Freund الرائدة التى أجراها عن قانون العمل والرأى العام ونشرها فى عام ١٩٥٩[١] ، وكذلك تلك الدراسات التى قام بها يان جيوركى Jan Gorecki عام ١٩٦٦ عن الطلاق فى بولندا[٢] ، ودراسة بودجورتيسكى Podgorecki عن الاتجاهات نحو محاكم العمال (١٩٦٢)[٣] ودراسة أوبيرت نفسه عن بعض الوظائف الاجتماعية للتشريع والتى نشرت فى عام ١٩٦٦[٤] . وكلها دراسات من الممكن القول بأنها قد استهدفت ابراز تلك الحقيقة الأساسية التى حاول أوبيرت التأكيد عليها من قبل وهى أن وظيفة القانون أو بالأصح التشريع مما يمكن الوقوف عليها بوضوح فى تلك العلاقة أو الاتصال القائم بينه وبين الجماهير . ومن هنا فإن عملية التأثير القانونى ذاتها يمكن أن ينظر اليها على أنها واحدة من تلك العمليات

مؤلف ليبست وسملسر الذى نشر فى عام ١٩٦١ وتضمن دراسة أوبيرت ضمن مجموعة الدراسات التى احتواها .

(انظر فى ذلك : The Housemaid : An Occupational Role in Crisis
"in S. M. Lipset and N. J. Smelsser (eds) Sociology, The Progress of a Decade. Englewood Cliffs. PP. 414 - 20.

انظر ملحق النصوص . . . . النص رقم (٢٦)

(١) O. Kahn - Freund., "Labour Law", in M. Ginsberg (ed.) Law and Opinion in England in the Twentieth Century, Stevens and Sons. 1959. PP. 215 - 227.

(٢) Görecki, J.; Divorce in Poland. a Socio - Legal Study. Acta Sociologica Vol. 10. 1966. PP. 68 - 80.

(٣) Podgórecki, A.; Sociological Analysis of the Legal Experiment Survey of Workers Courts, Polish Sociological Bulletin. 1962. PP. 118. 23.

(٤) Aubert, V.; "Some Social Function of Legislation", Acta Sociologica Vol. 10. 1966. PP. 99 - 110.

العديدة التى يتشكل فيها الاتصـــال الجماهيرى الذى أصـــبح نافذ التأثير فى المجتمع الحديث • وهى عملية من المسلم سلفا أنها تتم فى اتجاهين يعتمد كل منهما على الآخر فى تغذيته ومده بالمعلومات اللازمة للمضمون الاتصـــالى المرغوب ، اما فى توصـــيله الى الجمهور عن طـــريق القانون ، أو من الجمهور الى المشرع نفسه •

— ٥ —

هناك حقيقة أخرى حرية بأن تستلفت النظر ونحن نتحدث عن تطور هذا الاتجاه الامبريقى فى الدراسة القانونية ونقصد بها الوضعية التى أصبحت تمثلها هذه الدراســات فى بقاع أخرى بعيدة عن الدول الســكندنافية حيث ظهرت مدرســـة اســكنديناوة التى قلنا أنه يؤرخ بظهورها عادة لنمو هذا الاتجاه وتطوره •

وقد يبدو لأول وهلة أننا فى التخطيط لهذه الدراسة لم نكن نستهدف الافاضة أو التركيز بشكل تام على الفكر القانونى فى الاتحاد السوفياتى ، أو حتى فى بعض البلدان التى تدور فى فلك النظام الاشتراكى • ومع أن هذا — بفرض صـــحته — كاف واحد ذاته لأن يرفع الدعاة والأدعياء أصـــابع الاتهام ، الا أن هناك من الأســباب الموضوعية ما يجعل من الاهتمام بهذه المناطق ضرورة علمية • اذا ما أردنا اعطاء صورة واضحة وحقيقية •

والواقع أنه بحكم الأوضاع السياسية والعســكرية والمواقف الفكرية والانتماءات الايديولوجية التى كانت من نتائج الحرب العـــالمية الثانية ، فقد أصبح من الصـــعب أن نتجاهل الارتبـــاطات الحقيقية والواقعية بين الاتحاد السوفياتى وبلدان أخرى كثيرة فى مقدمتها بولندا على سبيل المثال ، وجمهورية ألمانيا الديمقراطيـــة ••• الخ • وهى ارتباطات لها انعكاســـاتها ولا شـــك فى الانساق القانونية فى هذه البلدان • وبالتالى الوضـــعية التى أصـــبح عليها الفكر القانونى بأكمله ، والاتجاهات والمداخل التى تتم دراســـة وبحث هذا الفكر بواسطتها ومن خلالها •

وهكذا نجد أنفسنا أمام نوعية أخرى من التقاليد التى يتصف بها علم الاجتماع القانونى فى الاتحاد الســـوفياتى ، وهى تقاليد تبدو لنا راســـخة

الجذور الى حد بعيد سواء من النواحى النظرية أو النواحى المنهجية على حد تعبير بودجورتسكى[1] .

وكما هو الحال بين عدد كبير من الباحثين البولنديين فان علم الاجتماع القانونى يرتبط من وجهة نظر العلماء السوفيات ارتباطا وثيقا بالعلوم القانونية . كما يتشابهون معهم أيضا فيما يتعلق بنوعية البحوث التى تجذب اهتمامهم وهى تدور بصفة عامة حول الدولة والقانون .

ومع ذلك فان علم الاجتماع القانونى يختلف — من الناحية الأخرى — عن العلوم القانونية من حيث أنه يهتم بدراسة الاطرادات المنظمة فى تطور الدولة والقانون ، الى جانب اهتمامه بدراسة تلك المشكلات المتعلقة بطبيعة الظواهر الاجتماعية التى تتدخل فى تحديد شكل القانون والدولة ، والكيفية التى تؤثر بها النظم القانونية والدولة فى تطوير المجتمع ، ومدى هذا التأثير وشدته . أو بتعبير آخر يمكن القول ببساطة شديدة ان علم الاجتماع القانونى يحاول أن يلم بتلك المعارف والمعلومات المرتبطة بالكيفية التى يسهم بها القانون فى بناء الشيوعية ودعمها[2] .

ومن الواضح فى ضوء هذا أن علم الاجتماع القانونى السوفياتى يتميز ببعض الملامح الخاصة لعل من مقدمتها ميله الشديد الى تطبيق برامج بحوث امبريقية على أوسع نطاق ممكن مستخدما فى ذلك العديد من مناهج البحث غير التقليدية والتى تتصف بالجدة والابتكار ، الى جانب تلك المناهج التى عادة ما تستخدم فى المواقف والدراسات التقليدية .

وربما كان من أهم هذه الملامح أيضا أن العلم قد أصبح يركز ليس فحسب على تلك الموضوعات ذات الأهمية أو الجوانب النظرية ، ولكن أيضا على تلك التى تتصل أهميتها النظرية اتصالا وثيقا بالأسباب والظروف السياسية والاجتماعية . ولعله من هنا تركيز دراسات علم الاجتماع القانونى على القضايا والمشكلات الاقتصادية والمتعلقة بالقوميات السوفياتية ، وما الى ذلك من الموضوعات ذات الفائدة فى تطوير الكيان الاشتراكى .

---

(1) Podgórecki, A.; Law and Society. Op. Cit. P. 23.

(2) V. O. Miller and V. O. Steinberg.; Sociology of Law in the USSR Today. Lativian State University. Riga. 1964. (Quoted through Potgorecki P. 23.

انظر ملحق النصوص . . . . النص رقم (٢٧)

وإذا كانت المدارس القانونية البولندية لا تختلف فى اتجاهاتها العامة كثيرا عن الاتجاه العام فى الاتحاد السوفياتى ، الا من حيث ما قد يكون هناك من مشكلات ومسائل نوعية محددة جديرة بالدراسة والبحث ، فان الحال يبدو مغايرا بشكل ملحوظ بالنسبة الى كل من جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) German Fedral Republic وجمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) German Democratic Republic ، وذلك على الرغم من حقيقة أن علم الاجتماع القانونى لم يقدر له أن ينمو نموا ملموسا فى هاتين الدولتين الا منذ وقت قريب للغاية لا يعدو السنوات القليلة الأخيرة .

وتعتبر هذه الوضعية ذاتها مثار تساؤل واستفهام نظرا للتقاليد القانونية والتراث الفكرى الذى كانت هذه المنطقة من العالم أحد مصادره الرئيسية لوقت ليس ببعيد .

وعلى أى الأحوال فان الطابع المميز لعلم الاجتماع القانونى هو ما أصبحت تعكسه بحوثه من اختلافات جوهرية فى طبيعة البناءات الاجتماعية لكل من المجتمعين ، والأنماط الفكرية والايديولوجية التى يرتبط بها الباحثون ، أو التى تمثل منطلقات لتصوراتهم للعلم . أو حتى الوظيفة ذاتها التى يضطلع بها القانون فى المجتمع ، وكيفية قيامه بهذه الوظيفة .

وليس من شك فى أنه كانت للخبرة القاسية التى عاشتها ألمانيا منذ الحرب العالمية الثانية تأثيراتها المباشرة فى كل هذا . فبالنسبة الى ألمانيا الشرقية Eastern مثلا تجنح بحوث علم الاجتماع القانونى الى اتخاذ وجهة نظر تعكس مفاهيم وتصورات قانونية (وفكرية عموما) لم تعد مما يتفق والسياق العام للثقافة أو الفقه القانونى الغربى بعامة ، وذلك نتيجة للتبعية التى تربطها بالاتحاد السوفياتى وبنوعية أيديولوجيته الخاصة .

من الطبيعى اذن أن تكون البحوث هنا أميل الى معالجة المشكلات ذاتها المتعلقة بالسياسة وبالاقتصاد وبالأوضاع الاجتماعية للطبقات العاملة أو للطبقات المكونة للمجتمع عموما . وهى مجالات تختلف كثيرا ــ خاصة من حيث مداخلها وأهدافها عن تلك التى تدور فى ألمانيا الغربية . وربما يدلل على ذلك نتائج تلك الدراسات التى أجراها كل من شتينر (Steiner) بألمانيا الشرقية وكوبان Kaupen فى ألمانيا الغربية ، من حيث أوضح الأول أن القضاة

فى ألمانيا الشرقيــة ينتمى معظمهم الى الطبقــات العاملة أو الى الأصــول « الفلاحية » ، كما أنه لا توجــد لديهم أية مخلفات أو رواســب من النظام النازى القــديم . وذلك على العكس مما انتهى اليه الثانى ، حيث أوضــح أن القضــاة فى ألمانيا الغربية عادة ما ينتمــون الى عائلات وأسر بورجوازية كما تظهر بينهم اهتمامات دينية ويهتمون بصــفة عامة ببحث تلك المســائل التقليدية التى يرونهــا فى المجتمع المعاصر ولكن من خلال أنماطهم الفكرية الجامدة .

وبالرغم من أن هذه النتائج قد تبدو كافيــة الدلالة ، فان الأهم من ذلك هو الاطار العام نفســه للعقلية الألمانية ذاتها وما طرأ على هذه العقلية من تغيرات ، أصبحت بمثابة المحددات الأساسية لنطاق العلم وحدوده ولوظيفته أيضا . ناهيك عن وظيفة القانون ذاتها باعتباره موضوع العلم ومادته .

ومن الملاحظ بوجه عام أن هناك اتجاها متزايدا بدأ يسم تفكير العاملين فى ميادين القانون والقضاء فى ألمانيا الغربية ويعكس نوعا من التفكير السياسى الذى لا يخلو من طابع ســلطوى يهيىء لهم أن مهمتهم الرئيســية تتمثــل فى أدوارهم الوظيفية الرســمية باعتبارهم حماة للعدالة التى أصــبحوا يوحدون بينها وبين القوة وادارة الدولة . وهذه مسألة لها خطورتها ولا شك خاصة وأن آثارهم قد بدأت تظهر فى معاملة أولئك للجماهير من ناحيــة ، وفى الهوة التى بدأت فى الظهور ما بين الجماهير وأولئك الموظفين الرســميين الذين يمثلون بالنسبة اليهم سيف الدولة المسلط من ناحية ثانية[1] .

— ٦ —

وقد تختلف الآراء فى مكــانة علم الاجتماع القانونى فى ايطاليــا . ومع هذا فثمة اعتقاد بأن الفقه القانونى بعامة يمثل جانبا من أمتع ما يمكن الوقوف أمامه بسبب ما يكشفه عنه من مسائل ومشكلات تعتبر فى ذاتها مثارا للعديد من التساؤلات والاستفسارات .

---

(١) الحقيقة أن هناك دراسة غير منشورة اجراها كوبان Caupen حول هذا الموضوع فى عــام ١٩٦٩ وهى بعنوان "Studies on the Sociology of the Geman Lawyer" وقــد أشــار بودجورتسكى الى هــذه الدراســة وما انتهت اليه من نتــاج فى كتابه الممتاز « القــانون والمجتمع » Law and Society الذى أشرنا اليه فى أكثر من مكان من هذا الكتاب .

وكما هو الحال بالنسبة الى ألمانيا ، فقد عاشت ايطاليا بدورها الظروف نفسـها التي أملتها الحرب . كما كانت نهاية الحرب (الثانية بالطبع) واحدة بالنسبة الى الدولتين كما هو معلوم ، وان كانت الآثار التي ترتبت على هذه النهاية قد اختلفت بينهما . أقصد بصـفة خاصـة من حيث التبعية الفكرية والانتماء السـياسي ، بمعنى أنه لم يحدث أن تعرضـت ايطاليا لما تعرضـت له ألمانيا من تقسيم . وان لم يكن معنى ذلك - من الناحية الأخرى - انعدام تغلغل كثير من الأفكـار والنظـريات الاشـتراكية بل وازدهار التنظيمات والأحزاب الشيوعية بدرجة أو بأخرى .

اذن في ايطـاليا يبدو لنا أننا نلتقي بوضـعية معينة . فثمة من ناحيـة اتجاهات اشتراكية قد يبلغ بعضها حد التطرف (شيوعية) ، وذلك جنبا لجنب بقايا اتجاهات وأفكار النظام الايطالي الفاشي التي بلغت ذروة تأثيرها على أيدي موسوليني ، تماما مثلما كان الأمر في ألمانيا على أيدي هتلر .

وقد لا يكون غرضـنا الأساسي هنا أن نعرض لأفكـار أولئـك الذين شاركوا - كل بطريقته - في صياغة النموذج السـياسي والقانوني الايطالي ، وأعني بصفة خاصة باريتو وموسـكا وميتشـلز . ولكن المؤكد هو أن تراث هؤلاء الثلاثة قد ترك بصماته واضحة كل الوضوح على هذا الفكر ، بل وعلى موسوليني نفسه الذي كان يرجع دائما الى باريتو ويستشهد بأقواله ويعتبره أستاذا له وأحد الدعامات القوية للنظام الفاشي Fascist Regime ، لدرجة أن الدوتشي لم يكن يخفي هذا التقـدير الفائق لباريتو وكان دائم الثنـاء على رائعته (رائعة باريتو) « النسق الاشتراكية » Systèmes Socialistes لوضوحها وصراحتها ، ولما تضمنته من أفكار عن الصفوة التي اعتبرت من أقوى مفاهيم العصر آنذاك[1] .

وعلى الرغـم من أن صـلة الدوتشي بموسـكا لم تكن أبدا على مثل هذا القدر من القـوة كما كانت بينه وبين باريتو ، فان المؤكـد هو أنه قد أتيحت لموسكا فرصة عملية واسعة أوقفته على دقائق السياسة الايطالية ربما بشكل لم يتح لباريتو وهو منتلق على شواطئ بحيرة جنيف .

---

(1) Gaudens Megaro; Mussolini in the Making. London. 1938. PP. 112. 17.

ومهما قيل فى عدم رضا موسكا عن تزايد السلطات التى استحوذ عليها موسولينى فليس معنى هذا أبدا أنه من حيث الانتماء السياسى كان مناهضـا للنظام الفاشى العسكرى • قد يكون صحيحا أن الكفاح أو النضال السياسى بهذا الأسلوب كان شيئا فظيعا بالنسبة اليه ، ولكنه فى آخر الأمر لم يستطع الا أن يذعن للنظام على الرغم من اعتقاده بأن القرن العشرين سوف يشهد بالتأكيد اما الابقاء على كل من الحرية والديمقراطية واما ضياعهما معا •

ومع أن موسـكا قد امتد به الأجل كما قلنـا من قبل ليرى بعينى رأسـه ضياع الحرية والديمقراطية على أيدى موسولينى فى الحرب العالمية الثانية (باريتو توفى فى عام ١٩٢٣) ، فان الآثار التى خلفتها أفكار هؤلاء فى أجيال المثقفين الايطاليين من ناحية ، والآثار التى خلفتها الحرب من الناحية الثانية ، والصراع الذى قادته الأجيال الأصغر وفق تصورها لحاضر ومستقبل أفضل من ناحية ثالثة ، كل هذا يجعل من الطبيعى أن نطرح التساؤل الذى كان من الواجب أن نطرحه من قبل وهو عن مكـانة القانون فى المجتمع وبالنسـبة الى الدولة ووظيفة هذا القانون والظروف التى يعمل فيها ولأية أهداف ولخدمة أية سياسات أو مثل وغايات ؟

وقد يصعب الوصول فى مثل هذه التسـاؤلات الى اجابات حاسـمة ومحددة • وعليه فان كل ما نستطيعه هو أن نشير الى بعض ما قد يكون منطويا على شىء له دلالة أو مغزى • ان الذى لا شك فيه هو أن تزايد الوعى بالمجتمع ، ومحاولة الادراك السليم لطبيعة مشـكلاته كانا من أبرز ردود الفعل التى ظهرت فى معقبات الحرب العالمية الثانية •

ولقد كانت ايطاليـا وفرنسـا وانجلترا ، وبدرجة أقل ألمانيا ، فى مقدمة هذه المجتمعات التى ساعد فيها هذا الوعى والادراك على خلق تطور ملموس فى علم الاجتماع القانونى ، بل وعلى تقدم البحث فى العلوم الاجتماعية (والقانونية من بينها) بصـفة عامة ، خاصـة وأنه فى ميلان Milan يوجد المركز الرئيسى للجنة البحوث فى علم الاجتماع القانونى التابعة للرابطة الاجتماعية الدولية •

ولعل الشىء المثير حقا فى هذا المجتمع تلك الانعكاسات المتبادلة لطبيعة وشكل البناء الاجتماعى الايطالى من ناحية ، والنسق القانونى من ناحية ثانية وسواء بالنسبة الى نوعية البحوث والدراسات ذاتها أو المناهج المستخدمة

فيها ، وبالتالى النتائج التى أسفرت عنها هذه البحوث والدراسات وبخاصة تلك التى تمت على أيدى الكبار من أمثال باجانى Pagani وازيو موريوندو E. Moriondo ومارتينوتى Martinotti فى مختلف أنحاء ايطاليا عن العديد من المسائل والقضايا التى تتعلق بالنسق القيمى وتطبيق القانون ونظام المحاكم وما قد يكون هناك من مظاهر الازدواجية فى الفكر القانونى أو فى اجراءات التطبيق • وكله مما يمكن اجماله فى التساؤل عن الكيفية التى يعامل بها القانون الأفراد والهيئات والطبقات المختلفة ، وما الى ذلك من الموضوعات التى تندرج بشكل عام تحت قضية العدالة والقانون •

وقد يكون من المفيد هنا أن نسترجع — ولو بصفة مبدئية — ما سبق أن أشرنا اليه توا من تأثيرات متزايدة لجيل الكتاب الايطاليين (موسكا وباريتو وميتشلز) فى الفكر الايطالى بعامة والفكر الاجتماعى والقانونى والسياسى بخاصة ، وهى تأثيرات ولئن كان البعض يذهب الى القول بأنها قد ضعفت بتهاوى النظام الفاشى الا أنه يصعب التسليم تماما باندثار كل آثارها •

بمعنى آخر تكشف لنا الدراسات والبحوث القانونية عن العديد من النتائج التى لا تخلو من اثارة وان تميز بعضها عن بعض بشكل ملحوظ نسبة الى القطاعات الايطالية المختلفة ، أقصد شمال ايطاليا مثلا أو جنوبها أو وسطها • ونسبة أيضا الى الوضعية العامة للفكر القانونى والاجتماعى ونظام العدالة الايطالية من الخبرة الفاشية السابقة •

ويعطينا ازيو موريوندو[1] على وجه الخصوص منظورا واقعيا لطبيعة التغيرات التى طرأت على أفكار القضاة وايديولوجياتهم ، من خلال احدى دراساته التى أجراها حول نسق القيم والتنظيم المهنى للقضاة الايطاليين • فقد أتضح له أن تصور القضاة للحرية وللديمقراطية يعلى من شأن الدور الذى تقوم السلطة القضائية Judiciary فى تحقيقهما •

ومع أن هذه النتيجة العامة التى توصل اليها موريوندو تكشف عن حقيقة أن هناك ابتعادا بالدرجة ذاتها عن تلك المفهومات الرئيسية التى كانت

---

(1) Moriondo, Ezio.; "The Value. System of Italian Judges." Paper given at the Sixth Congress of Sociology. Evian. The International Sociological Association 1966.

محل تأكيد النظـام الفاشى مثل مفهوم القوة ومفهوم الديكتاتورية ومفهـوم الامبريالية[1] ، الا أنه مما يكمل الصـورة ، أنمـاط القيم ذاتها والأفكار التى يعتنقها هؤلاء ، والأوساط أو الحلقات الاجتماعية والثقافية التى ينتمون اليها ويجيئون منها • وتلك هى الجوانب التى كشفت عنها بحوث باجانى ومارتينوتى التى أكدت أن غالبية القضاة الايطاليين ينتمون الى أصول ريفية وقروية •

ولكن هذه الدراسات التى أجراها هذان الباحثان تعطينا فى الوقت نفسه منظورا لا يقل طرافة فيما يتعلق بالنظم القضـائية واتجاهات الرأى حيال هذه النظم والاجراءات التى تعمل بمقتضاها ، وكذا الأنماط المهنية التى تضمها سواء أكانوا قضاة أو محامين أو اداريين ••• الخ • فقد تبين لهما أن عددا كبيرا من القضاء يأتون بصفة خاصة من جنوب ايطاليا ، وأن عددا متزايدا منهم يعمل فى المحاكم العليا •

وفى اعتقاد باجانى ومارتينوتى ان هذا الاتجاه الواضح لدى الايطاليين من الجنوب لشغل الوظائف القضائية والعمل فى المهن القانونية انما يكشف عن قناعة هؤلاء الجنوبيين بأن هذه المهن تمثـل بالنسـبة اليهم السـبيل أو الطريق المفتوح أمام الترقى والتقـدم المادى والاجتمـاعى ، علاوة على ما تضفيه هذه المهن على الأفراد من مكانة اجتماعية مرموقة •

أما فيما يتعلق بالانتماءات الفكرية والقيم التى يرتبط بها العاملون بالمهن القانونية وفى القضـاء بصـفة خاصـة ، فقد ميز الباحثان بين نوعين من التنظيمات المهنية يقوم كل منهما فى مواجهة الآخر سواء من حيث الاعتماد

---

(1) كان النظام الفاشى قد نجح تماما فى تحطيم الجهـاز القضائى والتشريعى فى ايطاليا بانشائه عددا من المحـاكم الخاصة التى أوكلها الى مجموعة من الأفراد المختارين والمعينين المشهود لهم بالانتمـاء للنظـام والولاء له •

ولقد استمر هذا التنظيم الشـاذ مسيطرا ابان حكم الدوتشى والى ما بعد الحرب حتى عام ١٩٤٥ ، حين بدات ترتفع الاصوات تنادى بالاصـلاح القضائى وباستقلال القضـاء ضمانا للعدالة •

وبصرف النظر عن الاختـلافات فى التوجهات الفكرية والانتماءات المدرسية لفقهاء القـانون فى ايطاليا ، فقد نجحت هذه الدعوة على اية حـال فى ان تجعـل عددا متزايدا من الانصار يلتف حول المطالب الأساسية والضرورية وهى الاستقلال القضـائى كما قلنـا وتحديد الاختصاصات وكفـالة الضـمانات لحيـدة القضـاء ونزاهته • وكله مما استدعى اعادة النظر فى شكل العلاقة بين السياسة (السلطة) • والقـانون •

الايديولوجى أو السبل التى يتخذها لتحسين ظروف المهنة والعاملين بها ، وحتى فيما يتعلق بالمجلات والدوريات العلمية التى لكل منهما على حدة والتى تعتبر منبرا للتعبير عن آراء كل مجموعة وكأنها مجتمع منفصل تماما عن الآخر •

هذه المواقف لا نجدها — كما يذهب الباحثان — فى القضاة من الشمال الايطالى ، حيث يؤكدان على أنهم (القضاة) يميلون الى معالجة قضاياهم بطريقة تقليدية وآلية الى حد بعيد ، وذلك على العكس أيضا من القضاة الذين ينتمون الى وسط ايطاليا حيث تتضح لديهم الكثير من الميول والاتجاهات الانسانية وينظرون الى الحالات المعروضة أمامهم من خلال الأفراد الماثلين فى أقفاص الاتهام ، وليس من خلال النص القانونى الجامد فحسب •

* * *

ومهما يكن من أمر التصورات التى تقوم وراء كل هذه البحوث والدراسات ، فانها تكاد تكشف بقدر واحد تقريبا عن حقيقة ان النظام القضائى (التشريعى) الايطالى ، قد أصبح يعبر عن حركة التحول الواقعى حقيقة فى الفكر القانونى والسياسى بأكمله • وهو تحول يسعى جاهدا الى القضاء على كل الآثار المدمرة التى خلفتها الفاشية الايطالية فى وقت كان من أكثر الأوقات اظلاما وطغيانا • وهى مهمة أصبح علم الاجتماع القانونى يشارك فى تحقيقها بوعى وادراك عميقين •

● الأعمال الرئيسية ● (أوبيرت) AUBERT

Aubert, V.; Sociology of Law; Penguin Books. 1969.

——————; Research in the Sociology of Law. The American Behavioral Scientist 7 (4) 1963.

——————; «White Collar crime and Social Structure' American Journal of Sociology. Vol. 58. 1952.

——————; «Competition and dissensus : two Types of Conflict and of Conflict resolution» Journal of Conflict Resolution, Vol. 7. 1963.

——————; Courts and conflict Resolution. «Journal of Conflict Resolution. Vol. 11. 1967.

(ايكهوف) ECKHOFF

Eckhoff, T.; Sociology of Law in Scandinavia, Scandinvian Studies in Law. 1960.

——————; «Impartiality», separation of Powers and Judical independenee. Scandinavian Studies in Law. Vol. 9. 1965.

Eckhoff. T.,and Jacobsen, D.; «Rationality and Responsibility in Administrative and Judical decision-Making» Interdisciplinary Studies from the Scandinavian Summer University, Copenhagen. 1960.

(فروند) FREUND

— Freund. P. A.; The Legal Profession. Daedalus, 1963.

(موريوندو) MORIONDO

Moriondo Ezio; «The Value-System of Italian Judges.» Paper given at the Six th Congress of Sociology. Evian. The International Sociological Association. 1966.

• قراءات مقترحة •

- Berman, H. J.; Justice in Russia. Cambridge Mass. 1950.
- Caplovitz, D.; The Poor Pay More. London, 1963.
- Kutschinsky, B., Law and Education; Some aspects of Scandinavian Studies into «The general sence of Justice» Acta-Sociologica. Vol. 10. 1966.
- L. M. Friedman and A. S. Macaulay (eds.), Law and Behavioral Sciences. 1969.
- Sawer, G., Law in Society. Oxford. 1965.
- Schelling. T. C.; The Strategy of Conflict, Cambridge. Mass. 1960.
- Stone, H.; The Province and Function of Law, Harvard University Press. 1950.

المـــلاحق

أولا : ملحق النصوص الأجنبية •

ثانياً : قائمـــة الأعـــلام •

ثالثاً : قائمة المصـــطلحات •

رابعاً : المراجع العربية والأجنبية •

ملحق النصوص الأجنبية

1

«And can you find any thing allied to wisdom more closely than truth ?

Certainly not.

And is it possible for the same nature to love wisdom, and at the same time love falsehood ?

Unquestionably it is not.

Consequently, the genuine lover of knowledge must from his youth up, strive intensely after all truth.

Yes, he must thoroughly.

Well, but we cannot doubt that when a person's desires set strongly in one direction, they run with corresponding feebleness in every other channel, like a stream whose waters have been diverted iuto another bed.

Undoubtedly they do.

So that when the current has set towards science, and all its branches, a man's desires will. I fancy. hover around pleasures that are purely mental, abondoning those in which the body is instrumental, - Provided that the man's love of wisdom is real, not artificial.

It cannot be otherwise».

— **Piato., The Republic. Book. VI.**

2

8 - When we come to the final and best association, formed from a number of villages we have already reached the Polis. An association which may be said to have reached the height of full-sufficiency; or rather (to speak more exactly) we may say that while it (grows) for the sake of more life (and is sofar. and at that stage, still short of fullself-Sufficiency, it exists (when once it is fully grown) for the. sake of a good life (and is therefore fully self-sufficient).

— **Aristotle, The Politics, Book I. Chap. II. 8. Trans. By Ernest Barker (Oxford : Carendon press. 1946).**

3

«It is the peculiarity of man, in Comparison with the rest of the animal world, that he alone possesses a perception of good and evil, of the just and the injust, and of other similar qualities; and it is association in (a common perception of) these things which makes a family and a polis».

— **Aristotle.; The Politics. Book I. Chap. II. 12. Trans. By Ernest Barker (Oxford : Clarendon press. 1946).**

4

«The man who is isolated. Who is unable to share in the benefits of Political association, or has no need to share becouse he is already sel-sufficient is no part of the polis, and must therefore be either a beast or a god».

— **Anistotle.; The Politics. Book I. Chap. II, 14. Trans. By Ernest Barker (Oxford : Clarendon press. 1946).**

5

«Every one admits haw praiseworthy it is in a prince to keep faith, and to live with inntegrity and not with craft. Nevertheless our experience has been that those princes who have done great things held good faith of little account, and have known how to circumvent the intellect of men by craft, and in the end have overcome those who have relied on their word. You must know there are two ways of contesting, the one by the law, the other by force; the first method is proper to men, the second to beasts; but because the first is frequently, not sufficient, it is necessary to have recourse to the second. Therefore it is necessary for a prince to understand how to avail himself of the beast and the man».

— **Machiavelli, N.; The prince. Translation by N. H. Thomson (Third edition. Oxford, 1913). Chap. 18.**

6

«The notions of Right and Wrong, Justice and Injustice have there no place. Where there is no common Power, there is no Law; where no Law, no justice. Force, and Fraud, are in Warre the two Cardinall Vertues, justice and Injustice are none of the faculties neither of the body, nor Mind.».

— Hobbes, T.; Leviathan (On the Natural Condition of Mankind As Concerning Their Felicity, and Misery.).

7

«The Right of Nature, which Writers commonly call Jus Naturale, is the Liberty each man hath, to use his own power, as he will himselfe, for the preservation of his own Nature; that is to say, of his own life; and consequently, of doing any thing, which in his own judgment, and Reason, hee shall conceive to be the aptest means thereunto.»

— Hobbes, T.; Leviathan (of the First and Second Naturall Laws. and of Contracts).

8

«Thus when a prince would make great alterations in his kingdom, he should reform by Law what is established by law, and change by custom what is settled by custom; for it is very bad policy to change by law what ought to be changed by custom.»

— Montesquieu, charles de Secondat (Baron de).; The Spirit of Laws. Trans. By Thomas Nugent (2 volumes, London; George Bell and Sons, 1878. Book XIX. PP. 318.

9

«Hobbes inquires, for what reason go men armed, and have locks and keys to fasten their doors, if they be not naturally in a state of war ?

But is it not obvious that he attributes to mankind before the establishment of society what can happen but in consequence of this establishment, which furnishes them with motives for hostile attacks and self-defence ?

Next to a sence of his weakness man would soon find that of his wants. Hence another law of nature would prompt him to seek for nourishment.

Fear, I have observed woulel induce men to shun one another; but the marks of this fear being reciprocal, would soon engage them to associate. Besides, this association whuld quickly follow from the very pleasure one animal feels at the approach of another of the same species Again, the attraction arising from the difference of sexs would enhance this pleasure, and the natural inclination they have for each other would form a third law.

Beside the sence or instinct which man possesses in common with brutes, he has the advantage of acquired knowledge; and thence arises a second tie, which brutes have not. Mankind have therefore a new motive of uniting; and a fourth law of nature results from the desire of living in society.»

— Montesquieu, Charles de Secondat (Baron de); The Spirit of laws Trans By Thomas Nugent (2 Volumes, London, George Bell & Sons. 1878. Book I. Chapter 2. pp. 3-5.

10

«Allowable to, if not incumbent on, every man . . . . . to enter measures of resistance . . . . . when . . . . . .the probable mischiefs of resistance appear less to him than the probable mischiefs of obedience».

— Bentham, Jermy.; Fragment on Government. C. IV. XXI.

11

«Marx decidedly rejected not only Idealism, which is always linked in one way or another with religion, but also the views of espcially widespread in our day of Hume and kant, agnosticism, criticism, and positivism. in their various forms, he considered that philosophy a (reactionary) concession to idealism and at least a shame faced way of surreptitiously accepting materialism, while denying it before the world».

— Lenin, Selected Works, Vol. I. Progress Publishers. Moscow. 1967. P. 9.

12

«Political, juridical, philosophical, litérary, artistic ... etc., development is based on economic development. But all these recat upon one another and also upon economic base. It is not that the economic position is the cause and alone active, while everything else only has a passive effect There is, rather, interaction on the basis of the economic necessity, which ultimately always assests itself».

— **Gurvitch, G.; Twentieth Century Sociology. Philosophical Library. N. Y. 1945. P. 381.**

13

«We can, however, imply from it now that, if such is really the Function of the division of Labor, it must have a moral character, for the need of order, harmony, and social solidarity is generally considerd moral»

— **Durkheim,; Emile.; The Division of Labourin Society. English translation by George Simpson. The Free Press. N. Y. 7th. Print. 1969. P. 64.**

14

«The first comprise all penal law; the second, civil Law, commercial law, procedural law, administrative law and constitutional law, after abstraction of the penal rules which may be found here».

— **Durkheim, Emile.; The Division of Labor in Society. Eng. Trans. by George Simpson. The Free Press. N. Y. 7th. Print. 1969. p. 69.**

15

«It will be distinctly seen how we have studied social solidarity through the system of juridical rules; how, in the searche of causes, we have put aside all that too readily lends itself to personal judgments and subjective appreciations, so as to reach certain rather profound facts of the social structure, capable of being objects of judgment, and, consequently, of science.»

— Durkeim, Emile.; The Division of Labor in Society. Eng. Trans. by George Simpson, The Free Press. N. Y. 7th. Print. 1969. P. 37.

16

«Contracts are concluded between individuals, but the conditions and rules according to which these contracts are concluded are determined by legislation which, in turn, expresses the conception shared by the whole society of the just and unjust, the permissible and the prohibited»

— **Aron, Raymond.; Main Currents in Sociological Thought (2L A Pelican Book, 1974. P. 30.**

17

«Is to restore enough consistency to social groups for them to obtain a firmer grip on the individual, and for him to feel himself bound to. He must feel himself more solidary with a collective existence which precedes him in time, which survivs him, and which encompasses him at all points. If this occurs, he will no longer find the only aim of his conduct in himself and, understanding that he is the instrument of a purpose greater than himself, he will see that he is not without significance».

— **Durkheim, E.; Suicide; A Study in Sociology. Trans. J. A. Spaulding and G. Simpson. Free Press of Glencoe. 1951. P. 373.**

18

«Max weber combined a vast and profound knowledge of history with a curiosity concerning what is essential. We all agree that the depth of an interpretation of the past depends on the depth of the questions asked. Max Weber asked the most important questions. What is the meaning men have given their existence ? What is the relation between the meaning men have given their existence and the way they have organized their societies ? What is the relation of men's attitudes towards profane activities and their conception of the sacred life ?».

— **Aron, Raymond.; Main Currents in Sociological Thought (2). A Pelican Book. 1972. P. 250.**

19

«To substitute for a one-Sided materialistic (interpretation) an equally one-sided spiritualistic causal interpretation of culture and of history».

— **Weber, M.; The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism. Translation by Talcott Parsons (New York and London; 1930). p. 92.**

20

«Sociology (In the sense in which this highly ambiguous word is used here) is a science which attempts the interpretive understanding of Social action in order thereby to arrive at a causal explanation of its course and effects».

— **Weber, Max.; The Theory of Social and Economic Organization, Translation by A. M. Henderson and Talcott Parsons. Glencoe. 1967. P. 88.**

21

«In his Lehre von dem richtigen Recht (1902), Stammler sought (as described above), the a priori social principles of just law corcerning respect for and participation by all members. His call for «Natural Law with a changing content» based on these apriori principles quickly became a 20 th. century slogan.»

— **The New Encyclopaedia Britannica. 15. th edition. Vol. 25. 1986. P. 727.**

22

«Une Fédération des servics publics qu' administrent les détenteurs de la plus grande force ayant non plus le droit de commander, mais le devoir d' assurer le fonctionnement ininterronpu et productif de ces services.»

— **Duguit, L.; Droit Constitutionnel, (1927 edition(, Vol. I. P. 589.**

23

Dont it est facile de dire ce qu' il n' est pas, plutot que ce qu' il est»

— **Duguit, L.; Droit Constitutionnel, (1927 edition), Vol. I. P. 116.**

24

«Lawyers (know) exactly what law, the volidity of law, or a legal norm are, but they have rather vague ideas about the functional properties of these elements»,

— **Podgorecki, Adam.; Law and society; International Library of** Sociology. Routledge & kegan paul, London and Boston. 1974. P. 210.

25

«Its noteworthy that, during the past two decades, there has arisen, in the Scandinavian countries, a new school of the sociology of law, the so-called Uppsala school whose members have posed the same problem as Petrazycki, the problem of a realistic interpretation of paw on a psychological basis. They try to replace the objective aught to be (belonging to the realm of ideas) with subjective experience of right and duty».

— **Timasheff. N., Introduction in Law and Morality; Leon petrazycki by L. Petrazycki. Trans by H. W. Babb. Cambridge, Mass. 1955. P.P. XXXIX — XXXV.**

26

«In order to understand the influence of law it is necessary to study the variables which intervene between the promulgation of the law and the behaviour of the public. One of the most important of these is the level of information among the recipients of the legal communication.

— **Aubert, V.; «The housemaid : an occupational role in crisis», in S. M. Lipset and N. J. Smelser ,(eds.), Sociology, The Progress of a Decade. Englewood Cliffs. 1961 PP. 414-20.**

27

«Sociology of law is tightly connected with legal sciences. They have a similar subject of investigations : the state and law. However. the sociology of law differs from the legal sciences in that it studies the general regularities of the development of state and law. Besides, it studies much more extensively than they the following problems : by what social phenomena is the state and law determined ? how do the state and legal institutions influence the development of society ? to what degree do they contribute to such development ? Sociology of law in the USSR attempts to achieve knowledge on how law contributes to the **construction of communism.».**

— **V. O. Miller and V. O. Steinberg. The Sociology of law in the USSR Today. Lativian State University. Riga. 1964 (Quoted through Podgorecki) P. 23.**

قائمة الأعلام



INDEX OF NAMES قائمة الأعلام

(A)

(B)

(I)

(J)

(K)

(L)

(M)

(T)

(U)

قائمـــة المصطلحات

(A)

Absolute	اســــتبداد
Absolutism	اســــتبدادية
Abuse	اســاءة استخدام
Acceptability	تقبــل
Accused	متهــم
Achieved	مكتســب
Action	فعــل ، عمــل
Action (social)	فعــل (اجتماعى)
Action-sets	ادارة عمــل
Adaptation	تكيف
Adjustment	توافق
Adminstration	ادارة
Adminstration (of Justice)	ادارة العــدالة
Administrative Tribunal	محكمة ادارية
Adolesence	مراهقــة
Adult	راشــــد
Age-set system	نظــام طبقات العمر
Agent	وكيل ، وســيط
Aggression	عــدوان ، اعتــداء
Agreement	موافقــة ، اتفــاق
Alienation	اغتراب
Alienation (from legal process)	اغتراب (عن العملية القضائية)
Ambiguity	غمــوض
Amoral	لا اخــلاقى
Analogy	مماثلة
Anomie (anomy)	لا معيــارية (انومى)
Appeal	اســتئناف

Association	رابطــة ، منظمــة
Associative	مجمعــة (علاقات)
Atheism	الحـــاد
Atomism	الذرية
Attitude	اتجــاه ؛ ميــل
Authoritarian	تسـلطى
Authoritarianism	تســلطية
Authority	ســلطة
Authority (Legitimation of)	تبرير السـلطة
Autonomy	اسـتقلالية ، ذاتيــة

(B)

Balance (of Powers)	توازن (القــوى)
Bargaing	مساومة
Bargaing (Collective)	(جماعيــة)
Behaviour	ســلوك
Behavioral Seiencs	علوم ســلوكية
Behaviorism	الســلوكية
Baurgeois	بورجوازى
Bourgeoisie	البورجوازية
Bureaucracy	بيروقراطيــة
Bureaucratization	تحول بيروقراطى
Bureaucratization (of Law)	تحول بيروقراطى للقانون
Businessmen	رجال اعمــال

(C)

Canon	قانون
Capitalism	الراسمالية
Charges	التهـــم
Charisma	كاريزما
Charismatic	كاريزمى
Christianity	المســيحية
Christianity (and Legal Change)	المسيحية (والتغير القضائى)
Citizen	مواطن

Citizenship	المواطنة
City-State	دولة المدينة
Civil	مدنى
Civil Law	القانون المدنى
Civilization	مدنية (حضارة)
Class	طبقة
Class Conflict	صراع طبقى
Class Consciousness	وعى طبقى
Class Differences	تباين (اختلافات) طبقية
Class Justice	عدالة طبقية
Class Social	طبقة اجتماعية
Class Structure	بناء طبقى
Class-Struggle	صراع طبقى (نضال)
Classification	تصنيف
Code	قاعدة ، تشريع ، قانون
Coercion	قسر ، ارغام
Cohesion	تماسك
Collective	جمعى
Collective behaviour	سلوك جمعي
Collective Consciousness	وعى (وجدان) جمعى
Collectivism	الجماعية (مذهب)
Colonization	استعمار
Colony	جالية ، مستعمرة
Combat	قتال
Combination	اتحاد ، تركيب
Commonwealth	الكومنولث (حكومة حرة)
Communication	اتصال
Communism	الشيوعية
Community	مجتمع محلى
Comparative Study of Law	الدراسة المقارنة للقانون
Compromise	توفيق
Compulsive	ارغامى ، قهرى
Concpept	مفهوم ، تصور
Conceptualism	تصورية

Conciliation	تسـوية ، ترضـية ، مصالحة
Confession, (forced)	اعتراف (قسرى)
Confidence	ثقـة
Conflict	صراع
Conflict resolution	فض المنازعات
Conformity	تواؤم ، امتثـال
Confusion	ارتباك ، تداخل ، غموض
Consensus	قبـول ، رضـا عام
Consensus (by rule)	الحكم (بالقبول والرضا العام)
Consent	رضى ، موافقـة
Constitution	دسـتور
Constitutional Law	القانون الدسـتورى
Constitutional Theory	النظرية الدسـتورية
Contract	عقـد
Contract (breach of)	خرق (اخلال) بالعقـد
Contradiction	تناقض
Control	ضـبط
Conventions	تعارفات
Conventional	متعارف عليـه
Conviction	اعتقاد
Corruption	فسـاد
Court	محكمة
Court officials	موظفـو المحاكم
Court, Supreme	محكمة عليـا
Crime	الجريمة
Criminal	المجـرم
Culture	ثقـافة
Cultural Conflict	صراع ثقـافى
Cultural Differentiation	تباين ، تمايز ثقافى
Cultural Pattern	نمط ثقـافى
Cultural System	نسـق ثقـافى
Cultural Trait	(ملمح) سمة ثقافيـة
Custom	العـرف

(D)

Damage	ضرر ، خســـارة
Darwinism, (Social)	الداروئية (الاجتماعية)
Decision	قرار
Decision-Maker	صـــانع القرار
Decision-Making	صـــنع القرار (عملية)
Demagogy	ديماجوجيـــة (غوغائية)
Democracy	ديمقراطيـــة
Demography	ديموجرافيـــا
Deprivation	حرمان
Dialectic	ديالكتيك ، جـــدل
Disorganization	تفكك
Dispotism	طغيـــان
Dispute	نزاع
Dispute Settlement	حـــل النزاع
Division of Labor	تقســـيم العمـــل
Divorce	طـــلاق
Doctrinal (Legal) Research	بحث (قانونى) مذهبى
Dogmatic	دوجماطيقى ، عقدى
Domination	ســـيطرة
Due Process of Law	العملية القانونية واجبة الأداء (التحرى والتنقيب)

(E)

Economy	الاقتصـــــاد
Elite	الصـــــفوة
Elite (circulation of)	دورة الصـــفوة
Enforcement (of Law)	تنفيـــذ القانون
Enterprise	مشروع
Equality	مســـاواة
Equilibrium (social)	توازن (اجتماعى)
Esprit de-corps	عصبية ، روح الجماعة
Ethnography (of Law)	اثنوجرافيا القانون
Ethos	روح الشـعب

Evidence	قرينـــه
Expectation system	نسق التوقعات
Expiation	فدية ، تكفير

(F)

Family	عــائلة
Family dispute	نــزاع عائلي
Fascism	فاشـــية
Fear	الخـــوف
Feuderal	اتحـــادي
Federation	اتحـــاد
Feudal System	النظام الاقطاعي
Folklore	فولكلور ، تراث شعبي
Folkways	عادات (طرق) شعبيه
Formalism	الصـــورية
Formalities	شكليات ، رسميات
Formal Organization	تنظيم (منظمة) رسمي
Function	وظيفـــة
Function of Law	وظيفة القانون
Functional Properities	خصائص وظيفية
Functionalism	الوظيفيـــة
Functionalism (Structural)	وظيفـــة بنائية

(G)

Gemeinschaft	جماعه محلية
General Will	ارادة عامة
Gesellschaft	المجتمع
Government	حكومة
Governer	حـــاكم
Group	جمـــاعة
Group (Dynamics)	ديناميات الجماعة
Group (Marginal)	جماعة هامشية
Group (Primary)	جماعه أولية
Group (Secondary)	جماعه ثانوية
Guild	طائفة (حرفيه)

(H)

Habit	عـــادة
Harmony	تناسق ، تناغم
Heritage, Social	تراث (اجتماعى)
Hierarchy of Law	تدرج ، تسلسل القوانين
Historical Materialism	المادية التاريخية
Homogenity	تجـــانس
Humanism	الانسـانية
Humanitarianism	الأنســـية

(I)

Ideal Type	نمط مثالى
Idealism	المثاليـــة
Illegal	غير شرعى
Impartiality	عدم الانحيـــاز
Imperialism	امبرياليـــة
Individualism	الفردية (مذهب)
Inequality	لا مســـاواة
Information (of Law)	الاعلام (بالقانون)
Infra-Structure	بناء تحتي
Innovation (Legal)	تجديد (تعديل) قانوني
Institution	نظـــام
Institution	مؤسســـة
Institutionalization	مأسســـة
Intellectuals	مثقفـــون
Interest	مصـــلحة
Interest, Common	مصلحة عـــامة
Interest (Group)	جماعة مصلحة
Interests (Conflict of)	صراع المصالح
International Conflict	صراع دولى
Internationlism	العالميـــة
Interpretation	تفســـير

(J)

Judge — قـــاضى
Judgment — حـــكم
Judical — قضائى ، شرعى
Jurisprudence — الفقـــه
Jurisrudence, Comparative — الفقه المقـــارن
Jury — هيئة المحلفين
Justice — عـــدالة
Justice, Conception of — تصور العدالة
Justice, Denial — انكار ، حرمان (العدالة)

(K)

Kinship — قـــرابه
Kinship System — نسق القرابه

(L)

Laissez-Faire — دعه يعمل (مذهب حرية العمل)
Law — القـــانون
Lawful Orders — اوامر ، توجيهات قانونيه
Lawyer — محـــامى
Lagal — قـــانونى
Legal Institution — نظام قانونى
Legal Norms — معايير قانونية
Legal Right — حق قانونى
Legal System — نسق قـــانونى
Legistation — تشريع
Liberalism — الليبراليـــة
Litigation — مقاضاة ، مخاصمة
Loyality — ولاء

(M)

Macro-Sociology — سسيولوجيا الوحدات الكبرى
Manifesto, Communist — البيان (مانفيستو) الشيوعى
Manners — اخـــلاق
Mass, Communication — اتصال جماهيرى
Materialism, Dialectic — مادية جدلية

Mediation	وساطة ، توسط
Methodology	مناهج البحث
Micro-Sociology	دراسه الوحدات الصغرى
Minorities	اقليات
Monotheism	التوحيد
Mores	اعراف

(N)

Nationality	قومية
Nasism	النازية
Negotiation	مفاوضة
Norm	معيار
Normative	معيارى
Normless	لا معيارية

(O)

Obligation	التزام
Oligarchy	الأوليجاركية
Opposition	معارضة
Order, Social	نظام اجتماعى
Organization	تنظيم ، منظمة
Ownership	ملكية

(P)

Parliament	البرلمان
Pattern	نمط
Penal Law	قانون العقوبات
Personality	شخصيه
Phenomenon	ظاهره
Police	البوليس
Political (Party)	سياسى (حزب)
Population	سكان
Positivism	الوضعية
Poverty	الفقر
Power	قوه

Practice of Law	ممارسة القانون
Profession, Legal	مهنة قانونية
Proletariat	البروليتاريا ، الطبقة العاملة
Property	ملكيـة
Public, Law	القانون العام

(Q)

Quantification	تكميم
Quantitative analysis (of Judical Behavoir)	تحليل كمي للسلوك القانونى

(R)

Racism	عنصرية (تعصب للسلالة والعنصر)
Rational	رشيد ، تبرير
Rationalization	ترشيد ، تعقيل
Reconciliation	مصالحة ، تسوية
Recirmination	مهاترة
Reform	اصلاح
Religion	دين
Repressive, Law	القانون الرادع
Residues	رواسب (ثقافية)
Responsibility	مسئولية
Restitutive Law	القانون التعويضي
Revolution	ثورة
Roman Law	القانون الرومانى
Rule of Law	حكم القانون

(S)

Sanction	جزاء
Sanction (Legal)	جزاء (قانونى)
Secular	علمانى
Scientific	علمى
Slavery	عبودية
Social Consciousness	وعى اجتماعى
Social Control	الضبط الاجتماعى
Social Differention	تمايز (تفاضل) اجتماعى

Social Discrimiation	تمييز اجتماعي
Social Evolution	تطور اجتماعي
Social Order	نظام اجتماعى
Social Solidarity	تضامن اجتماعى
Socialism	الإشتراكية
Socialism, (Scientific)	الاشتراكية (العلمية)
Sociology of Law	علم الاجتماع القانونى
Solidarity (Mechanical)	تضامن آلى
Solidarity (Organic)	تضامن عضوى
Conservatism	محـــافظه
Super-Structure	بناء فوقى ، علوي
Symbolism	الرمزيـــة
Syndicalism	النقـــابيـــة
Systematic	منمط ، منظم

(T)

Teleology	الغائيـــة
Totalitarianism	شبـــمولية
Trade Union	اتحاد عمالى
Tradition	تلقيـــد
Traditional	تقليـــدى
Tribal (Society)	قبلى (مجتمع)
Type	نمط ، نموذج
Type, Social	نمط اجتماعى
Typology	تنمـــيط
Tyranny	عسف ، استبداد

(U)

Underdeveloped	متخـــلف
Uniformity	تجانس ، اطراد
Universalism	كلية ، عالمية
Upper Class	طبقة عليا
Utilitarianism	النزعة النفعية
Utopia	يوتوبيـــــا

(V)

Value	قيمـــه
Value (Ultimate)	قيمة نهائية
Verschtehen	فهـــــم
Verdict	حكم ، قرار ، فتوى
Violence	عنف
Voluntary	طوعى ، اختيارى

(W)

Wages	الأجـــور
War	حـــرب
Will	ارادة
Witness	شـــاهد
Working Class	طبقة عاملة

(Y)

Youth Movement	حركة الشباب

(Z)

Zionism	الصهيونية
Zone	منطقـــة

المراجع العربية والافرنجية

المراجع العربية

١ — ابراهيم ابو الغار ، دراسات فى علم الاجتماع القانونى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٨ .

٢ — احمد ابو زيد ، البناء الاجتماعى ، الجزء الثانى (الانساق) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ١٩٦٧ .

٣ — ـــــــــ ، فرديناند تونير (الجماعة المحلية والمجتمع) ، عالم الفكر الكويتية ، المجلد الثانى عشر ، العدد الثالث (أكتوبر ، نوفمبر ، ديسمبر) ١٩٨١ .

٤ — حسن الساعاتى ، علم الاجتماع القانونى ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٨ أ

٥ — سمير احمد نعيم ، علم الاجتماع القانونى ، مكتبة سعيد رافت ، القاهرة ، الطبعة الأولى .

٦ — ثبارى محمد اسماعيل ، علم الاجتماع الفرنسى ، دار الكتب الجامعية ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ١٩٧١ .

٧ — محمود أبو زيد ، علم الاجتماع القانونى (الأسس والاتجاهات) مكتبة غريب ، القاهرة ١٩٨٢ .

٨ — مصطفى محمد حسنين ، علم الاجتماع القضائى ، دار عكاظ للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٩٨٢ .

٩ — نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، الترجمة العربية ، (الطبعة الثالثة) القاهرة ، ١٩٧٤ .

● المراجـــع الاجنبيـــة ●

« نكتفى هنا بالاشارة الى اهم المراجع التى اعتمدنا عليها حيث تمت الاشارة الى مؤلفات العلماء والشخصيات التى درسناها فى اماكنها من الكتاب » .

1 — Abraham, J. H., Origins and Growth of Sociology, Penguin Books. 1973.

2 — Alpert, Harry., Emile Durkheim. N. Y. 1939.

3 — Aron, R., Main Currents in Sociological Thought (2). a Pelicain Book. 1974.

4 — Austin, J., Lectures on Jurisprudence. 1832.

5 — Barker, E., The Principles of Social and Political Theory. Oxford. Clarendon Presc. 1951.

6 — ————————; The Political Thought of Plato and Aristotle. Oxford. 1964.

7 — Bodenheimer, E.; Treatise on Justice. 1967.

8 — Boorstin, Daniel J.; Mysterions Science of the Law. 1941. Repr. 1961.

9 — Boukharin, N.; Programme of Communists. Publisher; The Group of English speaking Communists in Russia. 1919.

10 — Burnham, J.; The Machivellians; Defenders of Freedou, N. Y. 1943

11 — Calverton, V. F., The Making of Society; An Outline of Sociology. Medern Library. N. Y. 1937.

12 — Capaldi, Nicholas.; Bentham, Mill and the Utilitarians. 1965.

13 — Cohen, M. R., Reason and Nature : An essay on Meaning of Scientific Method. 2n ed. 1953.

14 — Collingwood, Robin, G. The Idea of History. 1946.

15 — Comte, A.; Cours de Philosophie Positive. Tome Quatrieme. Paris. 1908.

16 — Comte, François Charles., «Traité de la Législation. Vols. III and IV. 3rd. ed. Brussel. 1837.

17 — Dicy, V.; Lectures on the relations between law and Public Opinion in England during the Nineteenth Century. Macmillian. 1905.

18 — Dray, William.; Prespective of History. 1980.

19 — Duster, Troy.; The Legislation of Morality N. Y. 1970.

20 — Ehrlich, E.; Fundamental Principles of the Sociology Law. 1936.

21 — ——————; Montesquieu and Sociological Jurisprudence. Harvard Law Review, 1916.

22 — Ewing, A. C.; Idealism : A Critical Survey. 1934.

23 — Fifoot, H. S.; History and Sourecs of the Common Law : Tort and Contract. 1949.

24 — Foster, M.; Masters of Political Thought from Plato to Machiavelli 1961.

25 — Franklin, Julian.; Jean Bodin and the Rise of Absolutist Theory. 1973.

26 — Freud, S.; The Crises of Our Culture. 1955.

27 — Friedmann, W. G.; Legal Theory. Stevens and Sons. 1953. 5th ed. 1967.

28 — Cierke, Otto. Von., German Private Law (1895 - 1917).

29 — Ginsberg, M.; Reason and Unreason in Society. Longmans Green, 1948.

30 — Gusdorf, G.; Les Sciences Humaines et la Penseé Accidentale, 7 Vol. (1966 - 73).

31 — Halbwachs. Maurice.; Morphologie Sociale, Collec. Armand Cohen. Paris. 1946.

32 — Hannu Tapani Klami.; Anti - Legalism. 1980.

33 — Hart, H. L. A.; The Concept of Law. 1961.

34 — ——— ———; Law, Liberty and Morality. Oxford Press. London. 1963.

35 — Hearn, T. K.; Studies in Utilitarianism. 1971.

36 — Heck, Phillip.; The Jurisprudence of Interests.

37 — Heilbroner, Robert. Marxism. : For and Aganist. 1980.

38 — Hohfeld, W. N.; Fundamental Legal Conceptions as applied to Judical Reasoning. 1923.

39 — Holdworth, William., A History of English Law. Vol. 12. 7th ed. 1956.

40 — Horowitz. David.; Marxism and its place in Economic Science. Berkeley Journal of Sociology. 16. 1971.

41 — Horowitz. Irving L.; Power, Politics and People. N. Y. ed. 1963.

42 — Imre Lakatas and Alan Musgrave.; Criticism and the Growth of Knowledge. 1970.

43 — Jacques Barzun.; Darwin, Marx, Wagner : Critique of Heritage. Boston. 1941.

44 —James, William.; Principles of Psychology. Henry Holt & Co.; N.Y. 1890.

45 — Kant, Immanuel.; The Moral Law : Kant's Groundwork of Metaphysic of Morals. Trans by H. J. Paton, London. 1948.

46 — Kardiner, Abraham and Edward Preble.; They Studied Men. Mentor Books. 1963.

47 — Kelsen, H.; General Theory of Law and State. 1945.

48 — ————; Pure Theory of Law. 2nd. ed. 1967.

49 — ————; What is Justice. 1957.

50 — King, Preston.; The Ideology of Order : A Comparative Analysis of Jean Bodin and Thomas Hobbes. 1974.

51 — Klemens, Von Klemperer.; Germany's New Conservatism : Its History and Dilemma in Twienth Century. Princton. N. J. 1957.

52 — Krishna Iyer, B. R.; Law Versus Justice. 1981.

53 — Lancaster, Lane.; Masters of Political Thought. Vol. III. George D. Harrap & Co.; Ltd. 1959.

54 — Lenin; Selected Works. Vol. I. Progress Publishers. Moscow. 1976.

55 — Lev S. Jawitsch.; The General Theory of Law : Social and Philosophical Problems. 1981.

56 — Lockmiller, David A.; Sir William Blackstone, 1968.

57 — Lukacs, Geory.; History and Class Consciousness. Combridge, Mass; M.I.T. Press 1971.

58 — Lyons, David.; Jermy Bentham. 1972.

59 — Mack, Mary, Jeremy Bentham. London. 1962.

60 — Maine, S. H.; Popular Government. Four Essays, London. John. Murray. 1885.

61 — ————; Ancient Law : Its Connection with the Early History of Society, and its Relation to Modern Ideas. Rep. 1908.

62 — Manheim, K.; Man and Society in an age of Reconstruction. Trans. from Germany by Edward Shils. Kegan Paul. London. 1943.

63 — Mauss, M.; «Introduction to Emile Durkheim» La Socialisme : sa Definition, ses Débuts, Le Doctrine Saint-Simonieure. Paris. 1928. Repr. 1950.

64 — Meisel, James H.; The Myth of the Ruling Class. Univ. of Michigan Press, Ann Arbor, Michigan. 1958.

65 — Mill, James; Elements of Political Economy. London. 1821.

66 — Miller, David.; Philosophy and Ideology in Hume's Political Thought. 1981.

urUMqjffbaûsmzMra

67 — Nisbet, R. A.; Community and Power. N. Y. Oxford Univ. Press. 1962.

68 — ————; The Sociological Tradition, Heinemann. London. 1973.

69 — Olman, Bertell.; Alienation : Marx's Conception of Man in Capitalist Society. 1976.

70 — Parkin, Frank.; Middle Class Radicalism. Manchester University Press. 1968.

71 — Parsons, T.; Structure and Social Action. Free Press. 1949.

72 — Paton G. W.; A Text-Book of Jurisprudence. 3rd. ed. by D. P. Derham. 1964.

73 — Podgérecki, A.; Law and Society. International Library of Sociology Routledge & Kegan Paul. London and Boston. 1974.

74 — Radcliffe-Brown. A. R.; Structure and Function in Primitive Society. Cohen and west. London. 1953.

75 — Reich, Wilhelm; The Mass Psychology of Fascism N. Y. Orgone Institue Press, also London. Souvenir Press. 1972.

76 — Ross, W.; The Right and the Good. 1930.

77 — Russell, B; Prospects of Industrial Civilization. London. 1913.

78 — Savigny, F. V.; «of the Vocation of our age for Legislation and Jurisprudence.» Trans. from Germany. 1831.

79 — Schlick, Moritz.; «Are Natural Laws Conventions ? in H. Feigle and May Brodbeck. eds. Readings in the Philosophy of Science. 1953.

80 — Schumpeter, J.; Socialism and Democracy. 3rd ed. N. Y. 1950.

81 — Simon, W. M.; European Positivism in Nineteenth Century. 1963.

82 — Stone, J.; Legal System and Lawyers Reasoning. 1964.

83 — ——————; Human Law and Human Nature. 1965.

84 — ——————; Social Dimensions of Law and Justice. 1960.

85 — Tammelo, I.; Outlines of Modern Legal Logic. 1969.

86 — Vinogradoff; Outlines of Historical Jurisprudence. Vol. I. 1920.

87 — Wallas, Graham.; The Great Society. A Psychological Analysis. Macmillan & Co.; Ltd. London. 1914.

88 — Walton, Paul.; «Max Weber's Sociology of Law : A Materialist Critique», British Journal of Law and Society. 1,3 1974

89 — Wright, Erick O.; The Politics of Punishment. N. Y. Harper & Row. 1973.

90 — Wrong, Dennis (ed.), Max Weber. Prentice-Hall, Inc. N. J. 1970.

91 — Zeitlin, I.; Ideology and the Development of Sociological Theory. Prentice Hall of India, N. Delhi. 1969.

92 — Zinn, Howard.; The Politics of History, Boston : Boston Press. 1970.

الفهـــرس

الموضـوع | صـفحة

الموضــوع **صــفحة**

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٧/٨٤٨٣

المطبعة التجارية الحديثة
٢٢ شارع ادريس راغب بالظاهر
تليفون ٩٠٣٣٦٤